جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٢)

مستوى المعيشة

المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات

دليل قياس وتحليل معيشة المصريين

نوفمبر ٢٠٠٨

معهد التخطيط القومى

برنامج بحوث ٢٠٠٧/٢٠٠٨

مستوى المعيشة

المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات

دليل قياس وتحليل مستوى معيشة المصريين

القاهرة

أكتوبر ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيدا من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

مستخلص

لقد دفعنا إلى إجراء هذا البحث أمران. أولهما : استشعار الأهمية البالغة لقياس وتحليل مستوى معيشة المصريين من منظور وضع السياسات العامة ومتابعتها. وثانيهما : ملاحظة غياب دراسات موسعة ومعمقة لمستوى المعيشة في مصر. ولذا فقد سعى البحث إلى سد جانب مهم من الثغرة المعرفية في هذا المجال، وهو الجانب المتعلق بالأساس العلمي لبحوث مستوى المعيشة والإطار النظري الموجه للتطبيق العملي لهذه البحوث. وبصيغة أكثر تحديداً ، فإن الهدف العام لهذا البحث هو : تقديم ***دليل لقياس وتحليل مستوى معيشة المصريين***.

ويتفرع عن هذا الهدف العام أربعة أهداف تفصيلية،هي : بلورة مفهوم دقيق لمستوى المعيشة، وصياغة منظومة مؤشرات لمستوى المعيشة في مصر تجسد هذا المفهوم ، واقتراح مصادر المعلومات المناسبة لتقدير المؤشرات المختارة، وبيان أنواع التحليلات التي يمكن القيام بها باستخدام قاعدة المعلومات التي يتم التوصل إليها من المصادر المحددة للمعلومات.

وقد توصل البحث إلى مفهوم لمستوى المعيشة يتمحور حول الحاجات الانسانية بأوسع معانيها.والمفهوم المقترح يغطي الحاجات المادية والحاجات غير المادية للبشر، و يأخذ في الحسبان الموارد الخاصة والعامة اللازمة لإشباع الحاجات بما فيها الموارد المتمثلة في الظروف السياسية والاجتماعية والمؤسسية المواتية لتنمية القدرات البشرية ولتمكين الانسان من الوفاء بحاجاته. كما أنه يولي اهتماما خاصاً للتقييم الذاتي لاشباع الحاجات ولنوعية حياة البشر.

ثم جري تجسيد المفهوم المختار لمستوى المعيشة في ٦١٤ مؤشراً، توزعت على ثلاث عشرة مجموعة. وفيما يتعلق بمصادر المعلومات اللازمة لتقدير هذه المؤشرات، فقد اقترح اللجوء إلى سبعة مصادر، تضم إلى جانب التعدادات ومسح الدخل والانفاق والاستهلاك والمسح السكاني الصحي، وبعض المصادر غير الرسمية، مسحاً كبيراً، ومجموعة من العينات الأصغر التي تستهدف استطلاع آراء فئات محددة وإجراء ما يعرف بالبحوث التشاركية المعمقة. ثم قدم البحث عدداً من الأمثلة لما يمكن اجراؤه من تحليلات للمؤشرات المقدرة من البيانات المجموعة.

وفي ختام البحث،وتوجهاً نحو المستقبل، قدمت خريطة طريق تبين الخطوات التي يتعين انجازها لوضع الدليل المقترح لقياس وتحليل مستوى معيشة المصريين موضع التطبيق العملي.

ABSTRACT

Two related considerations motivated us to select the level of living as a topic for this study. One is the crucial importance of measuring and analyzing Egyptians' level of living from the viewpoint of setting and monitoring public policy. The other is the absence of extended in-depth theoretical and empirical level of living studies relating to Egypt. The general objective of this study is to bridge an important part of the knowledge gap in this field by providing a sound theoretical framework which may guide meaningful empirical level of living studies. More specifically, our objective is to provide **a *manual for measuring and analyzing Egyptians' level of living.***

The study's general objective is divided into four targets, namely: 1)specifying a concise conception of the level of living, 2) defining a set of indicators which adequately represents this conception, 3) suggesting appropriate sources for the data needed to estimate the chosen indicators, and 4) demonstrating the kinds of analyses which may usefully be carried out using the estimated indicators.

The chosen conception of the level of living revolves around the notion of human needs in its broadest sense. It covers both material and non-material needs, and takes into account the resources required for meeting those needs, including the political, social, and institutional conditions which enable people to develop their capabilities and satisfy their needs. The suggested conception allows also for subjective evaluations of the fulfillment of human needs and of the quality of life.

To express the 13 dimensions of the adopted conception of the level of living, 614 indicators are proposed. As for the data needed to estimate the indicators, seven sources are suggested. They include censuses, the income, expenditure and consumption survey, the demographic and health survey, unofficial sources, a new large scale survey, and a set of smaller surveys for identifying the opinions of experts and other special groups, as well as for collecting subjective evaluations through participatory research. This is followed by suggesting a number of analyses which may be undertaken to utilize the estimated indicators for monitoring the level of living and for discussing relevant policy issues.

Finally, looking ahead and taking the proposed *manual* as a point of departure, the study concludes by specifying a number of tasks which constitute a road map for empirical measurement and analysis of Egyptians' level of living.

الباحث الرئيسى

د٠ إبراهيم العيسوى

فريق البحث

د٠ السيد دحية	د٠ سيد حسين	د٠ لطف الله إمام
د٠ محمد سمير مصطفى	د٠ محمود عبد الحى	د٠ سهير أبو العينين
د٠ نيفين كمال	د٠ أشرف العربى	د٠ طارق نوير
هبة مصطفى	أحمد سليمان	أمل زكريا

المحتويات

- مقدمـــــة ٨

الفصل الأول : مفهوم مستوى المعيشة ١٤

١-١- تمهيد لمداخل فهم مستوى المعيشة . ١٤

١-٢- المدخل الاقتصادى أو النقدى . ١٥

١-٣- مدخل الحاجات الإنسانية . ٢١

١-٤- مدخل القدرات الإنسانية . ٢٤

١-٥- مدخل نوعية الحياة . ٢٨

١-٦- مدخل السعادة . ٣٠

١-٧- مفهوم مستوى المعيشة المتمحور حول الحاجات الإنسانية . ٣٢

الفصل الثانى : مؤشرات مستوى المعيشة . ٤٠

٢-١- من المفهوم إلى المؤشرات ٤٠

٢-٢- المجموعة (١) : الصحة والغذاء والتغذية ٤٧

المجموعة ١-١- مؤشرات مستوى الصحة والتغذية . ٤٩

المجموعة ١-٢- مؤشرات الفجوات الاجتماعية فى توزيع التحسن فى الصحة والتغذية . ٥٤

المجموعة ١-٣- مؤشرات تكلفة الرعاية الصحية والغذاء. ٥٦

المجموعة ١-٤- مؤشرات الرضى عن الخدمات الصحية والغذاء. ٥٩

٢-٣- المجموعة (٢) :المأوى ٦١

المجموعة ٢-١- مؤشرات الأمن القانونى لحيازة المسكن . ٦٣

المجموعة ٢-٢- مؤشرات خصائص المأوى وصلاحيته . ٦٣

المجموعة ٢-٣- مؤشرات كلفة المسكن وسهولة الحصول عليه . ٦٧

المجموعة ٢-٤- مؤشرات الرضى عن حالة المأوى . ٦٨

٢-٤- المجموعة (٣) : الكساء ٦٩

المجموعة ٣-١- مؤشرات كفاية الكساء ٧١

المجموعة ٣-٢- مؤشرات نوعية الكساء . ٧٢

المجموعة ٣-٣- مؤشرات وسيلة الحصول على الكساء وكلفته . ٧٢

المجموعة ٣-٤- مؤشرات الرضى العام عن الكساء . ٧٣

تابع المحتويات

٢-٥- المجموعة (٤) : الطاقة ٧٣

المجموعة ٤-١- مؤشرات حجم استهلاك الطاقة ٠ ٧٥

المجموعة ٤-٢- مؤشرات نوعية الطاقة المستخدمة ٠ ٧٧

المجموعة ٤-٣- مؤشرات كلفة استخدام الطاقة ٠ ٧٧

المجموعة ٤-٤- مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة ٠ ٧٨

المجموعة ٤-٥- مؤشرات الرضى عن التزود بالطاقة ٠ ٧٨

٢-٦- المجموعة (٥) : المعرفة ٧٨

المجموعة ٥-١- مؤشرات حيازة المعرفة ٠ ٨٢

المجموعة ٥-٢- مؤشرات الفجوات فى حيازة المعرفة ٠ ٨٥

المجموعة ٥-٣- مؤشرات نوعية المعرفة ٠ ٨٦

المجموعة ٥-٤- مؤشرات كلفة المعرفة ٠ ٨٨

المجموعة ٥-٥- مؤشرات الرضى عن حالة المعرفة ٠ ٨٨

٢-٧- المجموعة (٦) : العمل ٨٩

المجموعة ٦-١- مؤشرات إتاحة العمل ٠ ٩٠

المجموعة ٦-٢- مؤشرات نوعية العمل ٠ ٩١

المجموعة ٦-٣- مؤشرات حقوق العمل ٠ ٩٢

المجموعة ٦-٤- مؤشرات كفاية الدخل من العمل ٠ ٩٣

المجموعة ٦-٥- مؤشرات الفجوات الاجتماعية فى مجال العمل ٠ ٩٤

المجموعة ٦-٦- مؤشرات الرضى عن العمل ٠ ٩٤

٢-٨- المجموعة (٧) : الانتقال والاتصال ٩٥

المجموعة ٧-١- مؤشرات توافر خدمات الانتقال والاتصال ٠ ٩٦

المجموعة ٧-٢- مؤشرات نوعية خدمات الانتقال والاتصال ٠ ٩٧

المجموعة ٧-٣- مؤشرات كلفة خدمات الانتقال والاتصال ٠ ٩٩

المجموعة ٧-٤- مؤشرات الرضى عن خدمات الانتقال والاتصال ٠ ٩٩

٢-٩- المجموعة (٨) : الحماية والاستدامة ١٠٠

المجموعة ٨-١- مؤشرات أمن الأشخاص والممتلكات ٠ ١٠٢

المجموعة ٨-٢- مؤشرات الأمن الاجتماعى ٠ ١٠٥

المجموعة ٨-٣- مؤشرات الأمن الاقتصادى والاستدامة ٠ ١٠٦

المجموعة ٨-٤- مؤشرات الأمن البيئى والاستدامة ١٠٧

تابع المحتويات

٢-١٠- المجموعة (٩) :استخدام الوقت ١١٠

المجموعة ٩-١- مؤشرات وقت الإنتاج فى المنشآت وخارجها ٠ ١١٥

المجموعة ٩-٢- مؤشرات وقت الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية ٠ ١١٦

المجموعة ٩-٣- مؤشرات وقت الخدمات المجتمعية والعمل العام والأنشطة الاجتماعية والثقافية ٠ ١١٧

المجموعة ٩-٤- مؤشرات وقت التعلم ٠ ١١٨

المجموعة ٩-٥- مؤشرات وقت الرعاية الشخصية ٠ ١١٩

المجموعة ٩-٦- مؤشرات الرضى عن استخدام الوقت ٠ ١١٩

٢-١١- المجموعة (١٠) : مؤشرات رأس المال المادى ١٢٠

المجموعة ١٠-١- مؤشرات الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة ومصادرها المختلفة ٠ ١٢٢

المجموعة ١٠-٢- مؤشرات التباينات والفجوات فى توزيع الدخل والثروة ٠ ١٢٤

المجموعة ١٠-٣- مؤشرات قدرة الدخل على الوفاء بحاجات الأسرة ٠ ١٢٨

٢-١٢- المجموعة (١١) : مؤشرات رأس المال الاجتماعي ١٢٩

المجموعة ١١-١- مؤشرات مجموعات وشبكات العمل الجماعى والتعاونى ٠ ١٣٣

المجموعة ١١-٢- مؤشرات الثقة والتضامن ٠ ١٣٤

المجموعة ١١-٣- مؤشرات التماسك الاجتماعى والإدماج الاجتماعى ٠ ١٣٦

٢-١٣-المجموعة (١٢) : مؤشرات رأس المال المدنى والسياسي ١٣٨

المجموعة ١٢-١- مؤشرات الحريات وتداول السلطة والمشاركة السياسية ١٤٠

المجموعة ١٢-٢- مؤشرات الشفافية والفساد والمساءلة وسيادة القانون٠ ١٤٦

المجموعة ١٢-٣- مؤشرات مستوى فاعلية الأداء الحكومى ٠ ١٥١

المجموعة ١٢-٤- مؤشرات الاستقرار السياسى ٠ ١٥٢

٢-١٤- المجموعة (١٣) : مؤشرات الرضى العام عن مجمل أحوال المعيشة٠ ١٥٣

المجموعة ١٣-١- مؤشرات الرضى عن مستوى المعيشة الحالى ٠ ١٥٤

المجموعة ١٣-٢- مؤشرات النظر لمستوى المعيشة فى المستقبل ٠ ١٥٦

خاتمة ١٥٦

تابع المحتويات

الفصل الثالث : معلومات وتحليلات مستوى المعيشة ١٥٩

٣-١- تمهيد ١٥٩

٣-٢- خبرات دولية في جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة . ١٥٩

٣-٢-١- استقصاء دراسة قياس مستوى المعيشة . ١٦٤

٣-٢-٢- مسوح المقاييس الموسعة للوجود الطيب . ١٦٧

٣-٢-٣- استبيان رأس المال الاجتماعى . ١٦٩

٣-٢-٤- المسوح المتكاملة لميزانية الأسرة . ١٧١

٣-٢-٥- استبيان مؤشرات الرفاه الأساسية . ١٧١

٣-٢-٦- المسوح العاجلة . ١٧٢

٣-٢-٧- مسوح استخدام الوقت . ١٧٢

٣-٢-٨- مسوح قياس الفساد . ١٧٣

٣-٢-٩- مسوح أخرى متنوعة . ١٧٥

٣-٣- خبرات عربية في جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة . ١٧٦

٣-٣-١- خريطة الحرمان ومستويات المعيشة . ١٧٦

٣-٣-٢- مسح المشروع العربى لصحة الأسرة . ١٧٨

٣-٣-٣- المسح العربى للحرية . ١٧٨

٣-٤- خبرات محلية في جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة . ١٧٩

٣-٤-١- التعدادات السكانية والاسكانية والزراعية . ١٨٠

٣-٤-٢- مسوح العمالة والتوظف والأجور وساعات العمل . ١٨٢

٣-٤-٣- مسح الدخل والانفاق والاستهلاك . ١٨٣

٣-٤-٤- المسح السكانى الصحى . ١٨٥

٣-٤-٥- مسح العقد الاجتماعى . ١٨٦

٣-٤-٦- استطلاع الرأى بشأن هموم واهتمامات المواطن المصرى . ١٨٨

٣-٤-٧- مسح المشروع القومى لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية . ١٨٨

٣-٤-٨- استبيان تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة المصرية . ١٨٩

٣-٤-٩- استطلاعات متنوعة للرأى . ١٩٠

٣-٤-١٠- مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية ١٩١

تابع المحتويات

٣-٥- مصادر المعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات مستوى المعيشة المقترحة لمصر ٠ ١٩٢

٣-٦- تحليلات مفيدة لمؤشرات مستوى المعيشة المقترحة لمصر ٠ ١٩٩

- ملخص وخريطة طريق ٠ ٢٠٤
- المراجع ٢١١

مقدمة

١-دواعى إجراء هذا البحث

إن الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين هدف أساسى من أهداف السياسات العامة فى أى دولة ٠ولذا تحرص دول كثيرة- لاسيما الدول المتقدمة- على قياس مستوى معيشة سكانها ورصد ما يطرأ عليه من تغيرات ، وذلك للتعرف على مدى اقترابه ، أو اقتراب مكوناته المختلفة، من مستويات معيارية أو مرجعية محددة سلفاً ، ولتحليل أسباب التغيرات فى المستوى الفعلى للمعيشة والوقوف على مدى اتصال هذه الأسباب بالسياسات المطبقة أو بوقائع قد تكون داخلية أو خارجية. وفى ضوء هذه القياسات والتحليلات يمكن تحديد أهم ما يجب إدخاله على السياسات الجارية من تعديلات تساعد على الارتقاء المتواصل بمستوى المعيشة.

ولكن ما المقصود على وجه التحديد بمستوى المعيشة؟ وما هى المكونات أو العناصر التى يتألف منها؟ وهل يمكن الحديث عن مستوى معيشة المجتمع ككل ، أم عن مستوى معيشة فئات معينة من السكان؟ وحتى إذا وقفنا على التطور فى مستوى معيشة كل فئة ، فهل من الممكن الوصول إلى حكم إجمالى بشأن مستوى معيشة السكان أجمعين ، وما طرأ عليه من تغير؟.

الواقع أن الدراسات المتاحة تبين أنه ليس من اليسير الإجابة عن هذه الأسئلة على نحو دقيق. ومصدر الصعوبة هو مفهوم مستوى المعيشة ذاته ٠فالمعنى الأصلى للمصطلح الانجليزى Level of Living هو مستوى الحياة أو مستوى الوجود الإنسانى ؛ وهو ما يشير إلى مفهوم شديد الاتساع لمستوى المعيشة. غير أن المعنى الدارج لمستوى المعيشة فى اللغة العربية – وحتى فى اللغة الانجليزية- ينصب على المتطلبات المادية للعيش ٠ولعل هذا هو ما يدفع الكثيرين إلى اتخاذ متوسط دخل الفرد مقياساً أو مؤشراً لمستوى المعيشة ، واعتبار أن النمو فى هذا المتوسط مقياس أو مؤشر للتحسن فى مستوى المعيشة. ولكن هذا تعريف ضيق لمستوى المعيشة ، وهو ينطوى على اختزال مخل للمفهوم الأوسع المشار إليه أعلاه.

ولما كنا سنناقش بالتفصيل الاعتراضات التى تثار بشأن هذا الاختزال الشديد لحدود ومكونات مستوى المعيشة ، فحسبنا الآن أن نذكر القارئ بأمرين :

الأمر الأول هو أن اختزال مستوى المعيشة إلى المتطلبات المادية للعيش بصفة عامة ، وإلى متوسط دخل الفرد بصفة خاصة ، يجافى ما تقرر فى المادة (٢٥) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ستين سنة. إذ تقرر هذه المادة أن "لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة،

وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته" ٠فهذا المفهوم ، وإن لم يرق إلى المفهوم الواسع والشامل لمستوى المعيشة على النحو المحدد فى الفصل الأول والمتوافق مع المفهوم المتطور لحقوق الإنسان ، إلا أنه ينطوى على درجة من التوسع والتفصيل تتجاوز كثيراً المؤشر البسيط لدخل الفرد ومعدل نموه.

أما **الأمر الثانى** فهو يتعلق بذلك الجدل الذى شهدته مصر خلال السنتين الماضيتين بشأن المفارقة المتمثلة فى ارتفاع معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى المعلن رسمياً (حوالى ٧%) من جهة ، وغياب الإحساس بالتحسن الملموس فى مستوى معيشة غالبية المصريين أو نسبة كبيرة منهم ، من جهة أخرى. وقد أظهر هذا الجدل الحاجة إلى معلومات أخرى كثيرة – إضافة إلى المعلومات عن الدخل ونموه – من أجل إصدار حكم صحيح على مستوى معيشة المصريين واتجاه تطوره. كما تبين أنه يتعين اشتمال مفهوم مستوى المعيشة على مجموعة من العناصر التى تقترب فى مجموعها من المعنى المقصود بالمصطلح الانجليزى : مستوى الحياة أو مستوى الوجود الإنسانى ٠والحق أن هذا المعنى يتداخل كثيراً مع مفهوم نوعية الحياة Quality of Life ، ومفهوم الوجود الطيب Well-Being أو العيش الطيب Well –Living ، ومفهوم الرفاه الانسانى Human Welfare – وليس فقط الرفاه الاقتصادى Economic Welfare . كما أنه ليس بعيداً عن مفهوم السعادة. وهذه التداخلات تدفع جميعاً فى اتجاه تبنى مفهوم شامل وواسع لمستوى المعيشة تتطلب ترجمته إلى مؤشرات الوفاء بمتطلبات معلوماتية كثيرة.

ولكن اعتماد مفهوم واسع وشامل لمستوى المعيشة لا يحل المشكلة كلياً . إذ يبقى السؤال قائماً : مستوى معيشة من؟ فالمجتمع يتألف من فئات اجتماعية متعددة. وقد يتحسن مستوى معيشة البعض منها، بينما يتدهور أو لا يتغير مستوى معيشة البعض الآخر. وبالطبع فإن الحديث عن مستوى معيشة إجمالى السكان ، أو مستوى المعيشة المتوسط للمواطن لن يفيد كثيراً إذا كانت هناك تباينات واسعة فى مستويات معيشة الفئات المختلفة من السكان ، وفى معدل تغير هذه المستويات ٠ولذا فمن المهم عدم الوقوف عند المستوى العام للمعيشة ، والنزول إلى مستوى أدنى من التفصيل بما يمكن من رصد التغير فى الأوضاع المعيشية للفئات المختلفة من السكان، وتحليل أسباب هذا التغير، والربط بينها وبين توجهات السياسات العامة المطبقة، ثم استخلاص التعديلات الواجب إدخالها عليها للنهوض بمستوى معيشة هذه الفئات أو تلك ، خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة من السكان. ولاشك أن العمل عند هذا المستوى من التفصيل سوف يزيد من المتطلبات المعلوماتية اللازمة لدراسة مستوى المعيشة دراسة وافية.

إذن الدراسة الجادة لمستوى المعيشة ليست بالعمل الهين. ومما يسترعى الانتباه غياب مثل هذه الدراسة فى مصر، والاستعاضة عنها بدراسات عاجلة شديدة التبسيط من ناحية المفهوم تعتمد على ما هو متاح عادة من معلومات، مع دعمها فى بعض الأحيان بمعلومات قليلة من عينات محدودة النطاق، ومن ثم يصعب القول بتمثيلها للمجتمع المصرى وفئاته الاجتماعية تمثيلاً صادقاً . ولا شك فى أن غياب دراسات جادة، موسعة ومعمقة ، عن مستوى معيشة المصريين يشكل نقصاً خطيراً فى قاعدة المعلومات اللازم توافرها من أجل وضع السياسات العامة التى يفترض – كما سبق ذكره- أنها تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة ، ومن أجل اتخاذ قرارات صائبة فى هذا الشأن. والحق أن الإحساس بخطورة هذه الفجوة المفاهيمية والمعلوماتية هو ما دعانا إلى إجراء هذا البحث الذى لا يشكل فى الواقع أكثر من خطوة أولى على الطريق الطويل لسد هذه الفجوة. والأمل أن يكون إنجاز هذا البحث حافزاً لكل من يهمه الأمر على قطع خطوة أو أكثر من الخطوات اللازمة لسد الفجوة القائمة ، وصولاً إلى إطار مفاهيمى مدقق ومجموعة مؤشرات ملائمة وقاعدة معلومات وافية لقياس وتحليل مستوى معيشة المصريين.

٢- أهداف البحث

لما كان ما هو متاح من وقت وإمكانيات مادية وبشرية لإجراء هذا البحث لا يسمح باجراء قياس فعلى لمستوى معيشة المصريين، فسوف يقتصر الهدف العام لهذا البحث على وضع الأساس العلمى والعملى لهذا العمل ، متمثلاً فى:

دليل قياس وتحليل مستوى معيشة المصريين[١]

ويتفرع عن هذا الهدف العام للبحث أربعة أهداف تفصيلية هى:

الهدف الأول

١ – بلورة مفهوم دقيق لمستوى المعيشة ، وتحديد الأبعاد أو العناصر المختلفة لهذا المفهوم ، وذلك فى ضوء دراسة المداخل المختلفة لمستوى المعيشة وما يتصل به أو يتداخل معه من مفاهيم ترصد الأوضاع الحياتية للبشر.

الهدف الثانى

صياغة منظومة مؤشرات لمستوى المعيشة فى مصر ، تجسد المفهوم الذى يتم التوصل إليه، وتسعى للإحاطة بمختلف عناصره إحاطة جيدة ، وذلك بالجمع بين أنواع

---

[١] نستخدم لفظ " دليل " هنا بمعنى كتاب إرشادى Manual أو مرشد Guide.

مختلفة من المؤشرات ، كالمؤشرات الكمية والمؤشرات الكيفية، والمؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية ، ومؤشرات الوسائل ومؤشرات النتائج ... الخ.

الهدف الثالث

اقتراح مصادر المعلومات اللازمة لتقدير المؤشرات المختارة، تقديراً يكفل لها مستوى لائقاً من الدقة والمصداقية ، مع السعى للإفادة قدر الإمكان مما هو متاح من مصادر فى الوقت الحاضر من جهة ، وتعزيز قاعدة المعلومات بنواتج اجتماعات الخبراء والحوارات المعمقة وما إليها من أساليب غير تقليدية، من جهة أخرى.

الهدف الرابع

بيان أنواع التحليلات التى يمكن إجراؤها باستخدام قاعدة المعلومات التى يتم التوصل إليها ، ومجموعة المؤشرات التى تقدر منها، وذلك للوقوف على المستوى الفعلى لمعيشة المصريين واتجاه تطوره، واستنتاج التعديلات الواجب إدخالها على السياسات العامة الحالية بغية الارتقاء المتواصل بمستوى المعيشة الإجمالى ومستويات المعيشة للأقاليم والمجموعات السكانية المختلفة فى مصر.

٣- مكونات البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول ٠ نعالج فى الفصل الأول منها قضية المفهوم المناسب لمستوى المعيشة، وذلك فى ضوء مراجعة المداخل المختلفة لمستوى المعيشة ولعدد من المفاهيم القريبة منه أو المتداخلة معه. وينتهى الفصل باقتراح عناصر محددة للمفهوم الذى تم التوصل إليه ، بما يحوله من مجرد مفهوم نظرى إلى مفهوم إجرائى.

ويتصدى الفصل الثانى لقضية تحويل المفهوم الإجرائى لمستوى المعيشة إلى مجموعة مؤشرات من أنواع مختلفة ، تغطى فى مجموعها العناصر الرئيسية لهذا المفهوم. وسوف يقتضى ذلك تحديد مفهوم أو مضمون كل عنصر ، وصولاً إلى مجموعة قضايا أو هموم يجرى صياغة مؤشر أو أكثر محدد لكل منها.

وستكون مهمتنا فى الفصل الثالث هى النظر فى المصادر المختلفة التى استخدمت دولياً وعربياً ومصرياً لتوفير المعلومات حول مستوى المعيشة ، ثم اقتراح مجموعة متكاملة من المصادر التى يمكن أن تستمد منها المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات التى صيغت لمصر فى الفصل الثانى. وسوف يختتم هذا الفصل ببيان بعض أنواع التحليلات التى يمكن القيام بها استناداً إلى قاعدة معلومات مؤشرات مستوى المعيشة التى سيتم تكوينها من مجموعة المصادر المقترحة.

وينتهى البحث بملخص لما جاء فيه وخاتمة نوضح فيها أهم الأعمال التى يلزم انجازها لتطبيق " الدليل" الذى توصلنا إليه لقياس وتحليل مستوى معيشة المصريين ، بما

يؤدى فى النهاية إلى بناء قاعدة المعلومات المطلوبة وقياس المؤشرات المقترحة وإجراء التحليلات التى تفيد فى رصد التغيرات فى مستوى المعيشة وفهم أسبابها وفى إعادة توجيه السياسات العامة لتأمين تحسن مستوى المعيشة على أساس مستدام.

٤ – تصميم وتنفيذ البحث

لقد ظهرت فكرة هذا البحث فى سياق تعليق الباحث الرئيسى على مسودة الفصل الخاص بتوزيع الدخل ومستوى المعيشة فى تقرير معهد التخطيط القومى عن الاقتصاد المصرى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. فقد سجلت ملاحظاتى على تناول مستوى المعيشة فى ورقة صغيرة بعنوان " إطار مفاهيمى لمستوى المعيشة" . وبعد تقديم هذه الورقة إلى منسقة التقرير أ.د. سهير أبو العينين فى ٢٠٠٧/٨/٢٦ ، رأت أن تستند إليها فى تقديم مقترح للبحث فى مستوى المعيشة فى مصر ، وذلك للإدراج ضمن برنامج بحوث المعهد للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد وافقت إدارة المعهد على البحث المقترح وأسندت إلىّ مهمة الباحث الرئيسى له. وانطلاقاً من بحث أولى فى الموضوع يعزز ما سبق القيام به من جهد بحثى فى إعداد ورقة الإطار المفاهيمى لمستوى المعيشة، وضعت إطاراً تفصيلياً للبحث المقترح. وقد تم تبنى هذا الإطار من جانب فريق البحث ، شاملاً التصور المفاهيمى السابق إعداده ، وبدأ العمل فى البحث انطلاقاً منه.

لقد صمم هذا البحث باعتباره بحثاً جماعياً، يتعاون فريق من الباحثين فى انجازه من خلال مناقشات وتفاعلات متعددة فى المراحل المختلفة للعمل فيه. وقد أوضحت للفريق البحثى من البداية أنه لا مجال فى هذا البحث لتطبيق الأسلوب المعيب فى انجاز البحوث الجماعية ، حيث يعمل كل باحث فى استقلال عن زملائه ، وينجز ورقة ، يقوم الباحث الرئيسى بوضعها إلى جانب أوراق الباحثين الآخرين كأقسام أو فصول متتابعة مع شئ من التحرير الخفيف، وصولاً إلى النص الكامل للدراسة. وبالرغم من إدراكى الكامل للصعوبات التى تواجه العمل البحثى الجماعى فى مصر – وقد سجلتها بالتفصيل ضمن تقييمى لمشروع "مصر ٢٠٢٠" الذى شرفت بالعمل باحثاً رئيسياً له- إلا أن أملى كان كبيراً فى تدارك الكثير من هذه الصعوبات فى هذا البحث، خاصة وقد توافر له عدد كبير من كبار باحثى المعهد ذوى الخبرة الطويلة فى مجال البحث العلمى.

غير أن الرياح لم تأت بما اشتهت السفن. إذ واجه هذا البحث ما سبق لغيره من البحوث الجماعية أن واجهه. وبالرغم من المحاولات المضنية التى بذلتها من أجل الاقتراب من المفهوم الحقيقى للعمل البحثى الجماعى – وهو ما أدى إلى التأخر فى إنجاز البحث- إلا أننى عجزت عن بلوغ هذه الغاية .وكان على أن أدفع ثمن هذا العجز بجهد بحثى خاص من جانبى بما يحافظ للمنتج البحثى على قدر معقول من العمق والاتساق والتماسك.

وهكذا مر العمل فى هذا البحث بمرحلتين. مرحلة أولى استغرقت الفترة من منتصف ديسمبر ٢٠٠٧ حتى أوائل يونيو ٢٠٠٨. وقد أعد فيها كل عضو فى فريق البحث ورقة أو أكثر فى موضوع من الموضوعات المحددة فى الإطار التفصيلى للبحث . وبالرغم من المراجعات والتعديلات التى جرت على هذه الأوراق فى ضوء النقاش فى جلسات فريق البحث ، إلا أنها لم تكن – فى تقديرى- فى حال يسمح بتكوين نص يعالج جوانب الموضوع بدرجة مرضية ٠ولذا كان من الضرورى مرور العمل فى البحث بمرحلة ثانية وقع عبؤها على الباحث الرئيسى وتجاوز العمل فيها مجرد التحرير المعتاد إلى استكمالات بحثية مكثفة وكتابة جديدة للبحث. وقد استغرقت هذه المرحلة نحو أربعة شهور من منتصف يونيو حتى منتصف أكتوبر ٢٠٠٨. ولما كنت قد تعاملت مع المادة التى أسفرت عنها المرحلة الأولى للبحث بحرية مطلقة، فاستبعدت منها الكثير وأضفت إليها الكثير، فإننى أعفى فريق البحث من المسؤلية عما ورد فى هذا النص ، وأتحمل وحدى المسئولية العلمية عن محتواه ، إن صواباً وإن خطأ.

وفى الختام أود أن أقدم شكراً خاصاً إلى أ٠د٠ علا الحكيم مديرة المعهد وأ٠د٠ فادية عبد السلام منسقة البحوث بالمعهد ، وذلك لتفهمهما لأسباب التأخر فى تنفيذ هذا البحث، ولاستجابتهما لرغبتى فى أن يخرج هذا البحث فى أحسن صورة ممكنة شكلاً وموضوعاً. كما أننى أود أن أسجل أن خير جزاء على ما بذل من جهد فى هذا البحث هو أن يحظى باهتمام جاد ممن يعنيهم أمر المعلومات وأمر توظيفها فى خدمة اتخاذ القرارات ، وذلك بالنقد الموضوعى واقتراح التعديلات واستكمال الإجراءات اللازمة لتحويل الدليل النظرى الذى قدمناه إلى برنامج عمل ينتج المعلومات والمؤشرات الخاصة بمستوى المعيشة ويجرى من التحليلات ما يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات وصياغة السياسات التى تحقق للمصريين نوعية أفضل للحياة ومستوى أرقى للوجود الإنسانى.

الباحث الرئيسى

أ٠د٠ إبراهيم العيسوى

القاهرة فى أكتوبر ٢٠٠٨

الفصل الأول

مفهوم مستوى المعيشة

١-١- تمهيد لمداخل فهم مستوى المعيشة

من الشائع استعمال لفظ " مستوى المعيشة " فى الكتابات والمناقشات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية . ولكن من النادر العثور على تعريف محكم أو قياس دقيق لهذا اللفظ . ويؤكد ذلك التداخل الشديد فى الاستخدام بين لفظ مستوى المعيشة وبين ألفاظ أخرى مثل : مستوى الرفاه (welfare) ، والمنفعة (utility) ، ومستوى الوجود الطيب (well-being)، وطيب العيش (well-living)، ونوعية الحياة (quality of life) ، والعيش اللائق (decent life)، والسعادة . فمعانى هذه الألفاظ بينها تقارب كبير بحيث يصعب الفصل بينها فصلاً تاماً ، وكذلك الحال مع المؤشرات التى تستخدم فى التعبير عن كل منها .

ومن الملاحظ أن البحث فى مفهوم مستوى المعيشة وقياسه ليس حكراً على علماء الاقتصاد والاجتماع . فالواقع أنه مجال مفتوح إلى أبعد مدى ومنذ زمن بعيد على طائفة واسعة من التخصصات إضافة إلى الاقتصاد والاجتماع .فقد حفل هذا المجال بإسهامات المتخصصين فى الفلسفة والأخلاق والسياسة وعلم النفس والطب وغير ذلك من فروع المعرفة الإنسانية . ولذا تعددت المداخل إلى فهم مستوى المعيشة وقياسة تعدداً كبيراً ، وتنوعت المؤشرات التى تستهدف متابعة التغيرات فيه تنوعاً ملحوظاً ، الأمر الذى يجعل البحث فيه على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد[١] .

وسوف نسعى فى هذا الفصل للوصول إلى مفهوم إجرائى لمستوى المعيشة ، يمكن الاستناد إليه عملياً فى صياغة مجموعة من المؤشرات الدالة على الأحوال المعيشية للمجتمع بأسره ، وكذلك لبعض التقسيمات الفرعية للمجتمع كالتقسيمات الاقتصادية – الاجتماعية أو التقسيمات الإقليمية . وهذا هو ما نأمل التوصل إليه بعد النظر فى خمسة من أبرز المداخل المستعملة فى الأدبيات المتاحة عن مستوى المعيشة ، وهى :

١- المدخل الاقتصادى أو النقدى .

٢- مدخل الحاجات الإنسانية .

٣- مدخل القدرات الإنسانية .

٤- مدخل نوعية الحياة .

---

[١] يوجد استعراض جيد للمداخل والمفاهيم المتنوعة للرفاه الإنسانى وما يتصل به من مفاهيم لنوعية الحياة ومستوى المعيشة فى :
Des Gasper, Human well- being: concepts and conceptualizations, UNU – WIDER Discussion paper no . 2004/06, April 2004.

٥- مدخل السعادة أو الرضى ٠

وثمة صعوبة أخرى فى استعمال لفظ "مستوى المعيشة " ،ألا وهى أنه قد يستخدم بمعنى موضوعى للإشارة إلى المستوى الفعلى للمعيشة ، كما أنه قد يستخدم بمعنى معيارى للإشارة إلى المستوى المرجعى أو المرغوب فيه للمعيشة ٠ وبالرغم من ان اللغة الإنجليزية تميز بين هذين الاستعمالين باستعمال level of living للإشارة إلى المستوى الفعلى للمعيشة ، و standard of living للإشارة إلى المستوى المرجعى أو المستهدف للمعيشة ،إلا أنه ليس من النادر أن يستخدم هذان اللفظان كمترادفين حتى فى اللغة الانجليزية ؛ وهو ما يثير قدراً غير قليل من الارتباك والالتباس ٠

وبالرغم من أن انشغالنا الأساسى فى هذا البحث هو بالمستوى الفعلى للمعيشة ، إلا أن هذا لايعنى إخراج المفهوم المعيارى لمستوى المعيشة من دائرة اهتمامنا ٠ فقياس المستوى الفعلى للمعيشة ليس هدفاً فى حد ذاته ، وإنما هو خطوة على طريق تقييم هذا المستوى والحكم على مدى كفايته أو ملاءمته ، وذلك تمهيداً لتعديل هذه السياسة أو تلك من السياسات المؤثرة فى مستوى المعيشة ٠ وبطبيعة الحال ، فإن عملية التقييم للمستوى الفعلى للمعيشة تستوجب مقارنة هذا المستوى الفعلى بمستوى معيارى قد يمثل الحد الأدنى الذى يتعين توافره من سلعة أو خدمة ما من منظور صحى أو تغذوى ، أو يمثل قيماً يرغب فى تحققها من منظور اجتماعى أو سياسى أو اقتصادى ٠

ولا يخفى أن المفهوم المعيارى أو المرجعى للجوانب المختلفة لمستوى المعيشة يثير صعوبات جمه ٠ ذلك أنه مفهوم محمل بأبعاد قيمية قد لاتكون محل اتفاق عام بين مختلف المجتمعات أو بين مختلف الباحثين وصناع القرارات ٠وعلى الرغم من ذلك ، فإنه يظل من الضرورى التوصل إلى توافق بشأن القيم المعيارية لعناصر مستوى المعيشة التى تتخذ أساساً للحكم على المستوى الفعلى للمعيشة ، ومن ثم للحكم على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة وتحديد اتجاهات تعديلها ٠

١-٢- <u>المدخل الاقتصادى أو النقدى</u>

هناك مدخل اقتصادى – أو اقتصادوى – لمستوى المعيشة يفرض نفسه على الساحة ، وذلك بالرغم من كل ما يوجه إليه من سهام النقد ٠ وطبقاً لهذا المدخل ، فإن مستويات معيشة الدول المختلفة تقاس بمستويات الدخل المتوسط للفرد فيها ، أو بمتوسط استهلاكه أو انفاقه٠ وصلة هذا المدخل وثيقة بالطبع بذلك الفرع علم فروع على الاقتصاد المعروف باقتصادات الرفاه (welfare economics) ٠

ومما يسترعى الانتباه أن تقارير البرنامج الانمائى للأمم المتحدة عن التنمية البشرية التى قدمت دليل التنمية البشرية – وهو ما يعتبره بعض الباحثين مقياساً لمستوى

المعيشة – على أنه بديل أفضل لمقياس الدخل فى المقارنات الدولية ، قد أدرجت ضمن هذا الدليل عنصر : مستوى المعيشة اللائق ، وعبرت عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) ، وذلك إلى جانب العنصرين الآخرين فى الدليل وهما : طول العمر والتحصيل التعليمى ٠ وقد تكرر هذا المسلك عند صياغة دليل الفقر البشرى للدول المتقدمة ، حيث يظهر الحرمان من مستوى معيشى لائق كعنصر من عناصر هذا الدليل ، ويقاس بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر المقدر بنسبة ٥٠% من الدخل الوسيط للأسرة٠

ربما يكون مدخل الدخل أو الانفاق هو المدخل الوحيد، بين مداخل مستوى المعيشة، الذى حكمته اعتبارات الملاءمة فى القياس والتقدير أكثر مما حكمته اعتبارات المحتوى الموضوعى لمستوى المعيشة. فقد استدعى تطور الحسابات القومية وتعاملها مع اقتصادات يتنوع فيها إنتاج السلع والخدمات استخدام القيم النقدية للوصول إلى تقديرات الدخل (أو الناتج) المحلى أو القومى، وذلك باعتبار أن هذا الدخل أو الناتج يمثل حصيلة توظيف القدرات الاقتصادية لبلد ما لتوليد قيمة مضافة تستخدم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء أكان هذا الإشباع آنياً ومباشراً (الاستهلاك) أم مستقبلياً وغير مباشر (الاستثمار). ولمعرفة دلالة تطور هذه القيمة على التغير الحقيقى فى قدرة البلد على إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع ككل تم إدخال فكرة قياس معدل النمو الحقيقى على أساس تثبيت المستوى العام للأسعار عبر الزمن. ومن ثم اعتبر متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج القومى (أو المحلى) لدولة ما دالاً بصفة عامة على مستوى المعيشة فى هذه الدولة.

وعزز من هذا الاتجاه أمران٠ أولهما : النظرة التقليدية، التى سادت ردحاً طويلاً من الزمن، للتنمية على أنها بالأساس تنمية اقتصادية. وثانيهما: اعتبارات المقارنات الدولية التى استدعت استخدام هذا المقياس النقدى (بالأسعار الجارية فى مرحلة أولى) بعد تحويله إلى عملة مشتركة (الدولار الأمريكى) بسعر الصرف الإسمى أو الظلى. وأدت عمليات التدقيق المتواصلة لزيادة مصداقية المقارنات الدولية – فى مرحلة ثانية – إلى تصويب استخدام العملة المشتركة لتصبح بمكافئ القوة الشرائية (للدولار الأمريكى) لأخذ تفاوتات مستويات الأسعار فى البلدان المختلفة فى الاعتبار ، وذلك حتى يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (أو المحلى) أكثر اقتراباً من التعبير بصفة عامة عن مستويات المعيشة فى البلدان محل المقارنة.

ومع ذلك يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل، أو الناتج، مؤشراً عاماً يعبر بالأساس عن محصلة استغلال الطاقة الإنتاجية للمجتمع منسوبة إلى عدد سكانه ٠ ولكن دلالته بالنسبة لمستوى المعيشة تبقى محصورة فى نطاق ضيق لا يتعدى استنتاج عام مفاده أنه كلما كان هذا المتوسط مرتفعاً ، ازداد احتمال ارتفاع مستوى المعيشة. ومضمون ذلك أن العلاقة بين

متوسط نصيب الفرد من الناتج ومستوى المعيشة فى أى مجتمع ليست طرديـة دائمـاً وأن لتوزيع الدخل دوراً حاسماً فى تحديد طبيعة هذه العلاقة . فقد يكون هذا المتوسـط مرتفعـاً، ولكنه يخفى تركزاً كبيراً فى توزيع الدخل لصالح فئة اجتماعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكان. ومن ثم يكون المستوى العام للمعيشة منخفضاً فى هذا المجتمع. وقد يكـون متوسط نصيب الفرد من الناتج مرتفعاً، ولكن هيكل الاقتصاد المولد لهذا الناتج منحاز لإشباع حاجات معينة على حساب حاجات أخرى مما يؤدى فى النهاية إلى انخفاض مستوى المعيشة.

ولهذه الأسباب وغيرها ينحو مدخل الدخل فى دراسة مستوى المعيشة إلى الاعتـداد بالدخل الفعلى المتاح لتصرف الناس، أفراداً وأسراً وفئات، وكيفية إنفاقه على إشباع حاجاتهم. أى أن هذا المدخل ينظر إلى الدخل باعتباره القدرة الشرائية المتاحـة ليسـتخدمها الفـرد أو الأسرة فى الحصول على وسائل إشباع الحاجات الإنسانية . كما يهتم هذا المدخل بـالتعرف على توزيع إنفاق هذا الدخل على هذه الوسائل وكذلك على الأفراد والأسر. والطريقة المعتادة للتعرف على توزيع الدخل أوالإنفاق بين الأفراد أوالأسر أو الفئات السكانية المختلفة هى القيام بمسوح بالعينة للوصول إلى تقديرات الدخل والإنفاق علـى مسـتوى الأفـراد أو الأسـر ، وتوزيعها طبقاً لتقسيمات متنوعة للمجتمع فى الدولة المعنية مثل التقسيم إلى ريف وحضـر، وذكور وإناث، وكذلك حسب الفئات العمرية المختلفـة، والتقسـيمات الإداريـة بمسـتوياتها المختلفة.

ولكن يعيب هذا الأسلوب فى القياس ربط مستوى إشباع الحاجات بالـدخل المباشـر للفرد ، بينما فى الواقع أن الفرد يشبع حاجاته جزئياً من دخله أو موارده المباشرة ، وجزئيـاً من الموارد العامة ، وخاصة من السلع العامة التى يمولها الإنفاق العام .

وهناك انتقادات أخرى كثيرة – إضافة إلى تجاهل بعد التوزيع وهيكل الاقتصاد والسلع العامة – لاستعمال الدخل كمقياس لمستوى المعيشة أو الرفاه ، نذكر منها ما يلى [٢] :

(١) بحكم أن الناتج المحلى الإجمالى مفهوم اجمالى (gross) ، فإنه يشتمل على مقابل إهلاك رأس المال فى عمليات الإنتاج .ونسب إهلاك رأس المال ليست بالقليلة . فهى تصل إلى ٩,٣% فى مصر ،والى ١١,٤% فى المملكة المتحدة والولايـات المتحدة، وتناهز ١٦% فى اليابان [٣] . ولكن هذا الجزء من الناتج لايساهم فـى تحسين مستوى المعيشة ، حيث أنه يبقى الاقتصاد عند الوضع القـائم بتعـويض ماهلك من رأس المال الثابت .

---

(2) يرجع فى ذلك إلى :

S. Bergheim, Measures of well- being, Deutche Bank Research, Frankfurt in Main, Current Issues, sept. 8,2006 .

(3) بيانات معدل الإهلاك رأس المال الثابت عن سنة ٢٠٠٣ ، وهى مأخوذة من البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ .

(٢) الناتج المحلى الاجمالى يقيس الدخل الذى تحقق فى الدولة ٠ ومن ثم فهو يشتمل على الجزء الذى يؤول إلى الأجانب ، ولا يشير إلى الجزء الذى يحصل عليه مواطنو هذه الدولة٠ ومن جهة أخرى فإنه لايشتمل على الدخول التى يتحصل عليها مواطنو الدولة من الخارج٠ وعلى هذا فإن الناتج المحلى (أو نصيب الفرد منه) قد يضخم أو يقلل من الفائدة التى عادت على مواطنى البلد ، ومن ثم فهو لايعبر بدقة عن التغير فى مستوى معيشتهم ٠

(٣) لايدخل فى حساب الناتج المحلى الاجمالى سوى المعاملات النقدية التى تجرى فى الأسواق ٠ ومن ثم فهو لايعبر عن الأنشطة الأخرى التى يعتبر الناس أنها ذات قيمة كالعناية بالأطفال أو كبار السن فى الأسرة ، وكقضاء وقت الفراغ فى الراحة وفى المخالطة الاجتماعية للأهل والأصدقاء ٠ كما أن الناتج المحلى الاجمالى لايتضمن قيمة الهواء النقى والمياة النظيفة. وبالطبع لايستقيم تقييم مستوى المعيشة فى غياب تقييم واقعى لمثل هذه الأنشطة التى يصعب قياسها بالنقود ٠

(٤) يتضمن الناتج المحلى الاجمالى عناصر لاتسهم فى رفع مستوى المعيشة ، مثل نفقات إعادة البناء وإصلاح الدمار الذى يترتب على الزلازل والأعاصير – وهى مشابهة لنفقات تعويض المستهلك من رأس المال – ونفقات مكافحة الجرائم ونفقات علاج الأمراض الناتجة عن التلوث والضوضاء وما إلى ذلك من نفقات اضطرارية عادة ما يشار إليها فى الأدبيات الاقتصادية على أنها نفقات مأسوف عليها (regrettables) ٠

وبالطبع يمكن إدخال تعديلات على أسلوب حساب الناتج على نحو يعالج العيوب المتقدم ذكرها ٠ وبالفعل قدمت اجتهادات متعددة فى هذا السبيل منذ ستينات وسبعينات القرن العشرين ، مثل مقياس الرفاه الاقتصادى الذى طوره توبن ونورد هاوس ، ومقياس الدخل المكافئ الموزع بالتساوى الذى صاغة أتكنسون ، ومحاولة تصحيح معدل النمو التقليدى بإضافة عنصر توزيع الدخل على نحو ما اقترح تشينرى وأهلووااليا ، ومقياس الرفاهة القومية الصافية الذى طوره هكس وستريتين ، ومقياس الاستهلاك الكلى للسكان الذى اقترحه المكتب الاحصائى للأمم المتحدة [٤] .

ولم تتوقف المحاولات فى هذا الصدد ٠ ومن المحاولات الجديرة بالذكر فى هذا المقام تطوير المركز الكندى لدراسة مستويات المعيشة مؤشراً مركباً للرفاه الاقتصادى ٠

---

[٤] ثمة شرح موجز لهذه الاجتهادات فى إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٠٥ ـ ١١٢ .

ويتألف هذا المؤشر من أربعة عناصر هى : الاستهلاك (الخاص والعام) ، والثروة (رأس المال المادى والبشرى الذى يملكه السكان)، واللامساواه (مقيسة بمعامل جينى لتوزيع الدخل وكثافة الفقر) ، والأمن (معبراً عنها بمؤشرات لمعدلات الطلاق ومعدلات البطالة ، باعتبارها تمثل خصماً من الزيادة فى الاستهلاك والثروة)[٥] .

ومن محاولات التطوير المهمة أيضا محاولة تركيب مؤشر للاستهلاك الكلى فى إطار مشروع البنك الدولى لقياس مستويات المعيشة (LSMS) [٦] . والمنطق وراء هذا التوجه هو أن استهلاك الفرد هو المؤشر لما يتحصل عليه من منفعة ولمستوى إشباعه أو سعادته، وأن الاستهلاك يفضل على الدخل فى قياس طيب العيش أو الرفاه ، وذلك بالرغم من قصوره لعدم اشتماله على أشياء مهمة للعيش الطيب كالصحة والتغذية والتعليم. والسبب فى ذلك هو أن الدخل لايفيد الأسرة إلا عندما يستخدم فى أغراض الاستهلاك ، وأن الثقة فى بيانات الاستهلاك أكبر عادة من الثقة فى بيانات الدخل التى لايميل الناس إلى الكشف عن حقيقتها [٧] .

وفى هذا السياق ، تجدر الإشارة أيضاً إلى المؤشر الاقتصادى لمستوى المعيشة الذى طورته وزارة التنمية الاجتماعية فى نيوزيلنده . وهو مؤشر مركب يستهدف التعبير بصورة مباشرة عن مستوى معيشة المجموعات المختلفة من السكان فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٤. ووصف هذا المؤشر بأنه مقياس مباشر لمستوى المعيشة ، يقصد به أنه مقياس لمستوى معيشة الشخص اعتماداً على معلومات عن استهلاك هذا الشخص وممتلكاته ذات الصلة بالاستهلاك كالسلع الاستهلاكية المعمرة والملابس ، فضلاً عن معلومات ذاتية عن تقييم الشخص لمستوى معيشته . ومن هذا المنظور ، اعتبرت مقاييس مستوى المعيشة المؤسسة على الدخل مقاييس غير مباشرة ، بحسبان الدخل عامل من العوامل المؤثرة فى مستوى المعيشة ، وليس مقياساً لمستوى المعيشة فى حد ذاته [٨] .

---

[5] راجع : S. Bergheim. Op. cit

[6] للتعرف على مشروع البنك الدولى لقياس مستويات المعيشة أنظر :

M.Grosh and J.Munog , **A Manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey** (LSMS). LSMS working paper no. 126, world bank, 1996.

وأنظر الموقع الفرعى الخاص بهذا المشروع :

www. world bank. org/lsms/

وسوف تكون لنا وقفة مع هذا المشروع فى الفصل الثالث.

[7] حول مقياس الاستهلاك الكلى ، أنظر :

Annex X (Calculating Basic Consumption Aggregates) in World Bank,ibid,and A.Deaton and S.Zaidi,Guidelines for Constructing Consumption Aggregates for Welfare Analysis ,LSMS W.P.no 135,World Bank 2002

[8] للمزيد حول هذا المؤشر ، راجع :

Ministry of Social Development (New Zealand), Direct Measures of Living Standards: The New Zealand ELSI Scale, Mininstry of Social Development, Wellington, 2002

وبالرغم من تفوق بعض هذه المقاييس على متوسط دخل الفرد كمقياس لمستوى المعيشة ، إلا أنها تظل محدودة النطاق ، ومن ثم محدودة الدلالة على مستوى المعيشة بالمعنى الواسع الذى يتضمن أبعاداً اجتماعية ونفسية ومجتمعية وبيئية ، إلى جانب الأبعاد المادية أو النقدية .

وقد سعت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى التعرف على ما اذا كان مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مقياساً مناسباً وكافياً للرفاه الاقتصادى ، أم يتعين استكماله بمقاييس أخرى من داخل إطار الحسابات القومية أو من خارجها . وتبين لها ما يلى :[٩]

(١)فى إطار الحسابات القومية ثمة مقاييس أخرى للموارد الاقتصادية إلى جانب مقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، مثل الناتج القومى الصافى والدخل الصافى . غير أن القصور فى وفرة البيانات وفى جودتها يحد من إمكانية استخدام مثل هذه المقاييس فى تحليل التطورات عبر الزمن داخل الدولة الواحدة وفى المقارنات بين الدول . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، تظهر دراسات غير قليلة أن ثمة ارتباطاً قوياً بين هذه المقاييس ، مما يرجح النظر إليها كبدائل لبعضها البعض . لكن ثمة فروقاً كبيرة فى النتائج بين تطبيق مقاييس الدخل على مستوى الأسرة وبين تطبيقها على المستوى القومى .

(٢)يلاحظ أن توسيع مقاييس الموارد الاقتصادية لتتضمن عناصر مهمة مثل قيمة وقت الفراغ والاعتبارات التوزيعية ، لاينتج ترتيباً للدول يختلف كثيراً عن الترتيب حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، وإن كانت النتائج تظهر اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بنمط التطور عبر الزمن . كما يلاحظ أن مستويات المؤشرات المختلفة التى تستخدم لقياس مستوى المعيشة (أو طيب العيش) ترتبط ارتباطاً قوياً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج . لكن الارتباط يتضاءل عند تحليل التطور الزمنى باستخدام معدلات تغير كل من هذه المؤشرات . أما عندما يستخدم مقياس مركب من هذه المؤشرات ، فالملاحظ أن أداء هذا المقياس يختلف تماماً من أداء الناتج المحلى الاجمالى . كما يتبين من تحليل البيانات المستخرجة من بحوث السعادة والرضى عن الحياة أن ارتباط نتائجها بالناتج المحلى الاجمالى ضعيف جداً ، وأن هناك عناصر

---

(9) انظر :

R. Boarini et al., **Alternative Measures of Well- Being**, OECD Social, Employment and Migration Working paper, no. 33, Feb. 2006 .

مثل البطالة والعلاقات الاجتماعية ذات تأثير مهم على مستوى المعيشة ، ولايمكن اختزال تأثيرها فى بعد وحيد وهو الموارد الاقتصادية ([10]) .

وإجمالاً ، فإن مقاييس الدخل والنمو الاقتصادى لاغنى عنها فى تقييم مستوى المعيشة، وإن كانت لاتكفى لتقديم تقييم كامل له .ولذا يجب أن تضاف إليها مؤشرات أخرى كثيرة تغطى أبعاداً مهمة لمستوى المعيشة كالصحة والتغذية والتعليم والسكن والأوضاع الاجتماعية والبيئية .

١-٣- مدخل الحاجات الإنسانية

يعتبر مدخل الحاجات الإنسانية مدخلاً طبيعياً للتعامل مع مستوى المعيشة . فمستوى المعيشة يرتبط بداهةً بالوفاء بالحاجات الإنسانية ، والاختلافات فى مستويات معيشة الناس هى إلى حد كبير اختلافات فى مستوى إشباع حاجاتهم .

والأدبيات التى تتحدث عن الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها كثيرة . وهى تمتد لتغطى الكثير من مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ، وما يتصل بها من فلسفات ومذاهب ونظريات وقيم اخلاقية ودينية وثقافية . ولما كان المجال لايتسع للخوض فى كل هذه المجالات فحسبنا أن نركز على بعض الجوانب الأكثر اتصالاً بمسألة مستوى المعيشة .

يمكن تعريف الحاجة بأنها "احساس نفسى يولد عادة قلقاً وتوتراً ، وربما ألماً ، لدى الإنسان مما يدفعه إلى السعى للحصول على وسيلة مناسبة للتخفيف من حدة هذا الإحساس أو القضاء عليه ولو لفترة زمنية محدودة [11]. وبهذا المعنى تظل الحاجة الإنسانية حبيسة الإحساس أو الرغبة الداخلية للإنسان ما لم تقترن بالسعى للحصول على وسيلة إشباعها مما يترجم عملياً ، وفى المعتاد ، باكتساب القدرة على دفع ثمن أو تكلفة الحصول على وسيلة الإشباع .وبدون اقتران الحاجة الإنسانية بالقدرة على الدفع (سواء أكانت هذه القدرة فردية أم جماعية ، خاصة أم عامة) ، مما يعنى ترجمتها إلى طلب فعال ،فإن علم الاقتصاد لايعتد بها. هذا فضلاً عن أن هذا العلم فى صورته التقليدية يعتبر أن للحاجات الإنسانية خصائص تتمثل فى قابليتها للإشباع ، وأنها قابلة للتكرار ، ونسبية فى الزمان والمكان ، وتتزايد بصورة لانهائية .

والنظر إلى الحاجات الإنسانية على هذا النحو يحتاج إلى شئ من التدقيق والمراجعة على النحو التالى :

---

[10] أظهرت بعض بحوث السعادة غياب أى ارتباط بين الدخل والسعادة بعد وصول دخل الفرد إلى ١٨٠٠٠ دولار . أنظر مثلا :
G. Backstrand and L. Ingelstam, "Enough! Global challenges and responsible lifestyles, "Development Dialogue, June 2006

[11] جامعة الدول العربية: التقرير الاجتماعى العربى ، القاهرة ٢٠٠١ ص ١٠

- إن تعريف الحاجات الإنسانية على النحو المتقدم يعنى أن هذه الحاجات هى رغبات ودوافع تعتمل داخل نفس الإنسان وتدعوه إلى البحث عن – والعمل على – توفير الوسائل التى تشبع هذه الرغبات وتستجيب لتلك الدوافع .ولا يخفى أن من هذه الرغبات والدوافع ما هو فردى نابع من الذات المميزة للإنسان ومنها ما هو اجتماعى يتصل بخصائص المجتمع الذى يعيش الفرد فيه . و"الواقع أن النظرة الموضوعية للحاجات الإنسانية تكشف عن أن ما هو ذاتى منها محدود للغاية ويكاد ينحصر فى ضرورات البقاء بالنسبة لذات الفرد (الطعام والكساء والمأوى). وما أن نضيف إلى ضرورات بقاء ذات الفرد ضرورة حفظ النوع الإنسانى (وهى امتداد طبيعى لضرورات بقاء ذات الفرد) حتى تصبح الحاجات الإنسانية بطبيعتها، وبما فى ذلك ضرورات البقاء، حاجات اجتماعية. ويصدق ذلك سواء ظل تفكيرنا محصوراً فى هذه الضرورات أو تجاوزها إلى حاجات إنسانية أكثر ارتقاء مثل الحاجة إلى المعرفة، والتعليم والتعلم، والتنقل، والاتصال، واستثمار أوقات الفراغ، وغيرها" [١٢]. وطالما أنه لا معنى للحديث عن حاجات إنسانية دون وسائل إشباعها، فإن الطبيعة الاجتماعية للحاجات الإنسانية تتأكد وتتعمق بحكم أن وسائل إشباع الحاجات هى فى حقيقتها نتاج جهد مجتمعى كان متواضعاً عند بدء الخليقة ، ثم أصبح مترامى الأبعاد مع تطور البشرية عبر الزمان والمكان.
- إن عدم اعتداد علم الاقتصاد إلا بالحاجة الإنسانية المقترنة بالقدرة على الدفع أمر منطقى ومقبول .إذ لا بد وأن تترجم هذه الحاجة إلى طلب يحرك النشاط الاقتصادى. ولكن القدرة على الدفع ينظر إليها – على النحو الذى يتردد كثيراً فى معالجات علم الاقتصاد من منظور تقليدى – على أنها قدرة فردية تتمثل فى الدخول التى يحصل عليها الأفراد من مشاركتهم فى الأنشطة الإنتاجية و/أو عن طريق التحويلات التى تقترن بعملية إعادة توزيع الدخل مراعاةً لعوامل اجتماعية، كما ينظر إليها على أنها قدرة عامة تتحصل فى تمويل المجتمع للسلع العامة التى ارتبط عددها ونوعيتها ، أولاً ، بوظائف الدولة الحارسة، ثم اتسعت عدداً ونوعاً مع تطور وظائف الدولة فى اتجاه ما أطلق عليه "دولة الرفاه" (welfare state)، أو بالدقة : دولة الرعاية الاجتماعية، وعادت مؤخراً – منذ ما يربو على عقدين من الزمان – لتتقلص عدداً ونوعاً تحت وطأة تحرير الاقتصاد وإعادة الهيكلة وإعلاء قيم وآليات السوق وما إلى ذلك من عناصر الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

---

[12] المرجع نفسه ، ص ١١ .

- إن النسبية فى الزمان والمكان والتزايد اللانهائى ليست فى حقيقة الأمر من خصائص الحاجات الإنسانية، وإنما هى من خصائص وسائل إشباع هذه الحاجات. ولهذا يرى البعض، خاصة أنصار التنمية البديلة، أن "حاجات الإنسان ثابتة وغير متغيرة عبر الثقافات والفترات التاريخية، أن ما يتغير حقا ليس الحاجات وإنما وسائل إشباعها"[١٣].

ووفقا لمدخل علم الاقتصاد التقليدى فإن مستوى المعيشة الفعلى يقاس بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للفرد أو الجماعة فى أى من مستوياتها المجتمعية (أسرة، عائلة، مجتمع محلى، مجتمع وطنى ...) ٠ وهو ما يرتبط بكل من الاستهلاك الخاص والعام لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية، وما لذلك من علاقة بآليات وسياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل وامتلاك عناصر الثروة والحصول على عائداتها. ووفقاً لهذا المدخل أيضاً يمكن التفرقة بين مفهومين لمستوى المعيشة النمطى، أولهما: حد الكفاف، وثانيهما : الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق مجتمعياً. وينصرف حد الكفاف إلى إشباع الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة وضمان تجديد قواه الإنتاجية والحفاظ على نسله. أما الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق مجتمعيا فينصرف إلى إشباع حد أدنى من الحاجات يتطور بتطور موارد وثروة المجتمع وعلى النحو الذى يكفل إشباع هذه الحاجات لكل أفراد المجتمع.

وطبقا لمدخل التنمية البديلة – كما أشرنا حالاً – فإن حاجات الإنسان ثابتة وغير متغيرة وأن ما يتغير حقا هو وسائل إشباعها. ويتمايز هذا المدخل عن مدخل الاقتصاد التقليدى فى تعريف الحاجات الإنسانية، حيث يعتبر الحاجة "أى ضرورة موضوعية للحفاظ على الفرد وتأمين العيش الطيب له"[١٤]، وبهذا المعنى يرى أنصار هذا الاتجاه أن حاجات الإنسان محدودة ويمكن حصرها، وأنها لا تحتاج إلى وصفها بأنها أساسية ويكفى وصفها بأنها إنسانية. "بل إن هناك من ذهب إلى استبعاد إضافة أى صفات للحاجات طالما أنها عامة وثابتة ويتعين إشباعها للناس كافة، وطالما أنها اكتسبت القبول العام كحقوق يحق لكل إنسان التمتع بها"[١٥].

وبناء على ذلك يتحدد مستوى المعيشة بمدى إشباع الحاجات الإنسانية التى تمثل ضرورات موضوعية للحفاظ على الفرد وتأمين العيش الطيب له٠ وهو ما يشير إلى أن هذا المستوى لا يتوقف فقط على عدد هذه الحاجات وإنما على شعور الإنسان بالرضى المبنى

---

(13) انظر إبراهيم العيسوى: "الفقر من منظور تنموى "، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تعريف وتحليل وقياس الفقر " التى نظمتها إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية فى دمشق ، ٢٠ – ٢٢ نوفمر ٢٠٠٧ ٠

(14) هذا هو التعريف الذى قدمه إسماعيل صبرى عبدالله، وأشار إليه إبراهيم العيسوى دراسته عن الفقر من منظور تنموى ، فى المرجع السابق ص ١٣.

(15) إبراهيم العيسوى: المرجع السابق ص ١٣.

على درجات اشباعه لهذه الحاجات، من مختلف الوسائل المادية وغير المادية التى تناسب طبيعة كل حاجة[١٦] .

ومن المفيد لأغراض تحديد مفهوم مستوى المعيشة وصياغة مؤشرات لقياسه ، توجيه اهتمام خاص لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية . فمستوى المعيشة فى حقيقة الأمر ، لايتوقف على عدد الحاجات الإنسانية التى يتم اشباعها ودرجة هذا الإشباع فحسب ، بل إنه يتوقف أيضاً على كم ونوعية الوسائل المتاحة لإشباع هذه الحاجات . أضف إلى ذلك أن الاعتداد بوسائل إشباع الحاجات في تناول مستوى المعيشة ما هو إلا تعبير عن انتقال الحاجة الإنسانية من مجرد الرغبة أو الاحساس الداخلى إلى حقيقة اقتصادية (وهى الطلب) التى تتفاعل مع الموارد المتاحة (العرض) ليحددان معاً مستوى معيشة الفرد والمجتمع .وميزة الاهتمام بوسائل إشباع الحاجات فى سياق معالجة الحاجات الانسانية هى ربط مستوى المعيشة بالقدرة الاقتصادية للمجتمع حسبما تعبر عنها محصلة الأنشطة الإنتاجية التى تجرى فيه ، من جهة ، وبالاستخدام الرشيد لنواتج هذه القدرة من السلع والخدمات ، من جهة أخرى .

١-٤- <u>مدخل القدرات الإنسانية</u>

يقدم مدخل القدرة أو القدرات الإنسانية إطاراً مهماً لدراسة الفقر والتفاوتات الاجتماعية والرفاه الإنسانى . كما أنه يشكل الركيزة الأساسية لمفهوم التنمية البشرية، ولدليل التنمية البشرية المرتبط بهذا المفهوم. ويعتبر أمارتيا سن من رواد هذا المدخل ، حيث بدأ فى الكتابة عنه منذ ١٩٧٩ . كما تعتبر مارتا نسبوم من المساهمين الرئيسيين فى بلورة هذا المدخل ، وفى اقتراح قوائم محددة بما اعتبرته "قدرات انسانية مركزية " . ومن أمثلة القدرات الإنسانية أن يكون فى استطاعة الإنسان أن يعيش عمراً طويلاً ، وأن يتجنب الأمراض التى يمكن الوقاية منها ، وأن يتمتع بمستوى كاف من التغذية والملبس والسكن ، وأن يستطيع القراءة والكتابة والاتصال بالآخرين ، وأن يستطيع المشاركة فى الحياة الاجتماعية والحياة السياسية لبلده [١٧] .

---

[16] ثمة اجتهادات أخرى فى فهم الحاجات ، نذكر منها الاجتهاد الاسلامى الذى يعرف حاجات الانسان بأنها كل ما يلزم لتحقيق مقاصد الشريعة المعروفة بالكليات الخمس ، وهى : حفظ النفس والعقل والدين والمال والنسل . ومن حيث الجوهر ، لايختلف المفهوم الاسلامى للحاجات عن المفهومين الذين أشرنا إليهما من قبل ، وهما : المفهوم الاقتصادى ومفهوم التنمية البديلة وان كانت له بعض الخصائص المميزة . للمزيد راجع : محمود عبد الحى **مقدمة فى علم الاقتصاد من منظور إسلامى** ، مذكرات غير منشورة ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الهفوف ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٠ الفصل الثانى ، ومحمود عبد الحى **مفهوم التنمية ومنطلقات الادارة الحديثة (من منظور إسلامى)** ، مذكرة خارجية ١٥٢١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ابريل ١٩٩١ ، المبحث الأول .

[17] من الشروح والتقييمات المهمة لمدخل القدرات :

D.A. Clark, "The Capability Approach :its development , critique and recent advances, "Global Poverty Research Group, University of Manchester, U.K., WPS -032, 2006 (www. gprg.org); Wikipedia, The Free Encyclopedia . Capability Approach (http: // en. wikipedia. org/ wiki/Capability Approach), I. Robeyns, The Capability Approach :
An Interdisciplinary Introduction (i.robeyns @ uva.nl), Revised, 9 Dec. 2003

انظر أيضا : أمارتيا سن ، **التنمية حرية** ، ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٠٥ ، الكويت ، مايو ٢٠٠٤ ، وبخاصة المدخل والفصل الثانى والفصل الرابع .

وقد اعتبرت مارتا نوسيوم أن ثمة عشر قدرات يتعين تعزيزها في المجتمعات الديمقراطية ، وهي [١٨] :

(١) القدرة على الحياة لنهاية عمر طبيعي للبشر.

(٢) القدرة على أن يكون الإنسان بصحة جيدة بما في ذلك الصحة الإنجابية ، والتغذية الكافية ، والمأوى المريح.

(٣) القدرة على المحافظة على سلامة البدن في انتقال الإنسان بحرية من مكان لآخر، وذلك بأن يكون الإنسان آمناً من أي اعتداء بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسي، ووأن تتوافر له فرص الإشباع الجنسي والاختيار في شئون الإنجاب.

(٤) القدرة على الإحساس والتخيل والتفكير والتفسير، وأن يفعل الإنسان ذلك في ضوء ما يحصل عليه من تعليم وتدريب على أسس علمية ، وأن تتاح له حرية الاختيار والتعبير عن الذات والمعتقدات والتجريب.

(٥) القدرة على التعبير عن المشاعر دون كبت أو ضغوط تسبب الخوف أو القلق.

(٦) القدرة على تكوين مفهوم للخير وممارسة تفكير نقدي بشأن تخطيط الإنسان لحياته مع حماية حقه في حرية الضمير والاعتقاد.

(٧) القدرة على ممارسة حق الالتحاق بالتنظيمات المجتمعية والمساهمة في أنشطتها، مع الاحتفاظ باحترام الذات وعدم التعرض للإذلال أو التحقير.

(٨) القدرة على التعايش مع المخلوقات الأخرى من حيوان ونبات وغير ذلك من معالم الطبيعة والاهتمام بها، أي القدرة على التناغم أو التوافق بين الإنسان والبيئة الطبيعية من حوله.

(٩) القدرة على الضحك واللعب والتمتع بالأنشطة الفنية.

(١٠)القدرة على المشاركة في تشكيل بيئة المعيشة من الناحية السياسية بالمشاركة في الخيارات السياسية وما يستلزمه ذلك من حرية التعبير والتجمع، ومن الناحية المادية بأن يكون للإنسان حق تملك الأصول الثابتة والمنقولة على قدم المساواة مع الآخرين وحماية هذا الحق ، وكذلك حق العمل كإنسان مع احترام حريته في اختيار العمل وفي إقامة ما يقتضيه هذا العمل من علاقات مع الآخرين.

ولمدخل القدرات علاقة وثيقة بالنظر إلى التنمية على أنها مرادفة للحرية. ويوضح "سن" ذلك بالتأكيد ابتداءً على أن "لدينا جميعاً أسباباً ممتازة لطلب المزيد من الدخل أو الثروة، وليس السبب في ذلك هو أن الدخل والثروة مرغوبان لذاتهما، بل بالتحديد لأنهما وسيلتان هادفتان جديرتان بالإعجاب من أجل تحقيق المزيد من الحرية لكي نبني نوع

---

(18) حسب عرض : I. Robeyns , op. cit., p.1

الحياة الذى نبرره عقلانياً لما له من قيمة .... لذلك من المهم الإقرار بالدور الحاسم للثروة فى تحديد ظروف المعيشة ونوع الحياة مثلما أن من المهم أيضاً فهم الطبيعة المشروطة والمحددة لهذه العلاقة"[١٩]. ثم يشير "سن" إلى أن الدراسة التحليلية للتنمية التى يتبناها "تعالج حرية الأفراد باعتبارها لبنات البناء الأساسية. لهذا يتعين توجيه الانتباه بخاصة إلى توسيع قدرات الأشخاص ليصوغوا نوع الحياة التى يقيمونها، ولديهم الأسباب العقلية لهذا التقييم"[٢٠]. ويوضح "سن" أن هناك سببين متمايزين للأهمية الحاسمة للحرية الفردية فى مفهوم التنمية، أولهما أن الحريات الفردية الموضوعية تعد معياراً لتقييم نجاح أو فشل مجتمع ما. فتوافر قدر أكبر من الحرية للمرء لكى ينجز أشياء لديه مبرراته العقلية التى تضفى عليها قيمة يعنى، من ناحية، أنها مهمة فى ذاتها من أجل مجمل حرية الشخص، كما يعنى، من ناحية أخرى ،أنها مهمة لتعزيز فرصة الشخص للحصول على دخل له قيمة. والسبب الثانى هو أن الحرية ليست فقط أساساً لتقييم النجاح أو الفشل، بل هى أيضا المحدد الرئيسى للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية. فالمزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وكذا على التأثير فى العالم[٢١].

والحرية عند "سن" تعنى القدرة على ممارسة الاختيار فيما يتعلق بكل جوانب الحياة المجتمعية، سواء تعلق الأمر بالعمل والإنتاج، أو بالتصرف فى الدخل بالاستهلاك وإشباع حاجات الفرد والأسرة فى الحاضر والمستقبل، أو بالمشاركة فى صنع واتخاذ القرارات وتنفيذها. ولا شك أن هذه القدرة تقتضى تكويناً عقلياً ومعرفياً وبدنياً يستلزم إتاحة فرص متكافئة للحصول على خدمات التعليم والصحة ، فضلاً عن مصادر الغذاء التى يراها الفرد مناسبة له. ونلاحظ أن من أهم مميزات هذا المدخل عند "سن" أن الحرية والقدرة على الاختيار لا تعنى التنميط فى إشباع الحاجات الإنسانية، ومن ثم لا تعنى التنميط فى مستوى المعيشة. وإنما يكون المحك هو قدرة الفرد على ممارسة حريته واختياراته على النحو الذى يراه مقنعا له[٢٢]. ومن ثم نرى أن مدخل القدرات يقترب كثيرا من مدخل السعادة من حيث اشتراكهما فى جوانب ذاتية مثل الرضى والاقتناع من جانب الفرد، وإن كان "سن" يضفى على مدخله أبعاداً موضوعيةً ومجتمعيةً على نحو ما ورد فى معالجاته – فى كتاب **التنمية حرية** – لموضوعات "الأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية"، و"أهمية الديموقراطية والحريات الأساسية "، و"الاختيار الاجتماعى والسلوك الفردى".

---

(19) أمارتيا سن: المرجع السابق ص ص ٢٦-٢٧.
(20) أمارتيا سن: المرجع السابق ص ٣٠.
(21) أمارتيا سن: المرجع السابق ص ٣١.
(22) راجع أمارتيا سن: المرجع السابق ص ص ٨٨-١٠٠.

وقد ارتبط ذيوع مدخل القدرات بظهور مفهوم التنمية البشرية كمفهوم شامل للتنمية يستجمع كل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ويذهب البعض إلى أن "هذا المدخل وفر الأسس التى قام عليها نموذج التنمية البشرية"[٢٣]. والخاصية الرئيسية لهذا المدخل هى "تركيزه على ما يستطيع الناس القيام به بالفعل وما يريدون أن يكونوا عليه بالفعل، أى تركيزه على قدراتهم. ويعتبر هذا هو المقابل لتركيز المداخل الفلسفية على سعادة الناس أو تلبية رغباتهم، والمقابل أيضاً للمداخل النظرية والعملية التى تركز على الدخل والإنفاق، والاستهلاك أو إشباع الحاجات الأساسية"[٢٤].

وتبدو العلاقة واضحة بين مدخل القدرات ومستوى المعيشة فيما ذهب إليه "سن" من أنه فى التقييمات الاجتماعية وتصميم السياسات يجب أن يكون التركيز على ما يستطيع الناس فعله وما يستطيعون أن يكونوا عليه، وعلى نوعية حياتهم، وعلى إزالة العقبات التى تعترضهم فى هذه الحياة بحيث تكون لهم حرية أكبر لأن يعيشوا نوعية الحياة التى يجدونها، بتفكير مُتَرو، قيمة"[٢٥]. وهكذا فإن مستوى المعيشة، أو طيب العيش، يتعين مناقشته فى ضوء قدرات الناس على الفعل، أى فى ضوء الفرص الفعلية المتاحة لهم للقيام بالأنشطة والأفعال التى يريدون أن يمارسوها، ولأن يكونوا على النحو الذى يريدونه.

وبالرغم من حرص أمارتيا سن على تمييز مدخل القدرات عن كل من مدخلى الدخل والحاجات الإنسانية ، إلا أن العلاقات وثيقة بين هذه المداخل الثلاثة • بما يجعل التمييز بينها أمراً صعباً ، خاصة إذا ابتعدنا عن التحديد القديم للحاجات بأنها حاجات أساسية ، وتعاملنا مع الحاجات من منظور إنسانى واسع يشتمل على حاجات مادية وحاجات غير مادية متنوعة • وكما أوضح تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٧٧ فإن مفهوم الفقر (وهو الوجه السلبى لمستوى المعيشة) فى التنمية البشرية يقوم على كل مدخل من المداخل الثلاثة ، وإن كان يستند بوجه خاص إلى مدخل القدرات • بعبارة أخرى ، فإن الفقر (ومن ثم مستوى المعيشة) فى السياق الواسع للتنمية البشرية لايمكن أن يفهم من مدخل القدرات وحده ، وإنما يحتاج فهمه إلى الاستعانة بمداخل أخرى ، لاسيما مدخل الدخل ومدخل الحاجات • وأخيراً ، فإنه بالرغم من الاختلاف بين المفهومين من حيث التأسيس الفلسفى ، إلا أن مدخل القدرات يؤدى عملياً إلى ذات الأمور التى يؤدى إليها مدخل الحاجات ، وهى التغذية والصحة والتعليم والعمل والمشاركة وإثبات الذات والعلاقات بالآخرين فى المجتمع وما إلى ذلك [٢٦] .

([23]) Ingrid Robeyns: The Capability Approach; An Interdisciplinary Introduction p.5 (Revised Version, 9 December 2003). i.robeyns@uva.nl

([24]) Ingrid Robeyns: Ibid.

([25]) Ibid. p. 6

([26]) للمزيد حول العلاقة بين المداخل الثلاثة (الدخل – الحاجات – القدرات) راجع : العيسوى ،"الفقر من منظور تنموى" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨ – ٢٣ •

١-٥- مدخل نوعية الحياة

لعل أولى محاولات بلورة مؤشر لنوعية الحياة قد ظهرت فى ١٩٧٧ ، عندما اقترح مجلس التنمية الخارجية الأمريكى مؤشراً أطلق عليه المؤشر المادى لنوعية الحياة (PQLI)[27] ، اعتبره مكملاً – وليس بديلاً – لمؤشر الدخل، من جهة ، ومتجاوباً بصفة أساسية مع الاهتمام بإشباع الحاجات الأساسية الذى تزايد فى سبعينات القرن الماضى ، من جهة أخرى. والمقصود بكلمة "مادى" فى هذا المؤشر هو أنه يعتمد على قياسات غير نقدية للأوجه المختلفة للتقدم فى التنمية أو فى الرفاه ، وأبرزها : حياة أطول وأمراض أقل وفرص أكبر ،وقد تألف المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هى : معدل وفيات الرضع وتوقع العمر عند الميلاد (الذى استبدل لاحقاً بتوقع العمر فى السنة الأولى) ونسبة السكان غير الأميين أى نسبة القرائية [٢٨].

وبمرور الوقت تنوعت المقاربات لنوعية الحياة ، واختلفت باختلاف المجال الذى تستخدم فيه ، بيد أن المفاهيم المختلفة تتفق فى ربط نوعية الحياة بالحالة المعيشية للفرد أو الجماعة فى جانبيها المادى والمعنوى ، وتكاد تحصر هذا الأخير فى درجة الإحساس بالرضى عن ظروف الحياة مأخوذة ككل وليست مجزأة إلى جوانبها المختلفة. ويبدو من متابعة الأدبيات التى تتناول مفهوم نوعية الحياة أن الاهتمام بهذا المفهوم بدأ فى المجال الطبى، ثم انتشر إلى مجالات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية[٢٩].

ومن بين المفاهيم المتعددة لنوعية الحياة ما يذهب إلى أنها "درجة طيب العيش التى يشعر بها الفرد أو مجموعة من الناس"[٣٠]. ووفقا لهذا المفهوم تنطوى نوعية الحياة على مكونين هما: المكون المادى الذى يشتمل على أشياء مثل الصحة والغذاء والحماية من الألم والمرض. والمكون الثانى ذو طبيعة سيكولوجية حيث يشتمل على أمور من قبيل القلق والتأزم، والسرور، وغيرها من الأحوال العاطفية الإيجابية أو السلبية. وبناء على هذا المفهوم ربما يكون من المستحيل التكهن بنوعية الحياة لشخص ما طالما أنه يندر أن يشترك شخصان فى مجموعة المعالم التى تؤدى بالإنسان إلى حالة الرضى أو السرور."ومع ذلك يمكن، بقدر من الثقة، افتراض أنه كلما ارتفع مستوى شعب ما – فى المتوسط – من الغذاء والمسكن والأمان والحريات والحقوق كانت نوعية حياة هذا الشعب أفضل"[٣١].

---

(27) PQLI = Physical Quality of Life Index .
Literacy = القرائية ، ١١٢ – ١١٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص التنمية فى عالم متغير ، للمزيد انظر العيسوى ، (28)
(29) بالبحث فى شبكة المعلومات (الانترنت) عن مصطلح "نوعية الحياة" لاحظنا أن النسبة الغالبة من المواد المتاحة حول مفهوم نوعية الحياة ترتبط بمجالات تدخلات طبية علاجية وجراحية مرتفعة التكلفة لأمراض (مثل السرطان، والفشل الكلوى، والفشل الكبدى، والبروستاتا) تؤثر بشدة على قدرة الإنسان على مواصلة الحياة العادية التى يحياها غير المصابين بهذه الأمراض. ويشير أحد هذه المواد (انظر http://en.wikipedia.org/wiki/Quality_of_life) إلى ذلك الارتباط الوثيق بين مفهوم وقياس نوعية الحياة والمجال الطبى فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستثمار فى الفحوص والتدخلات العلاجية والجراحية ذات التكاليف الضخمة.
(30) http://en.wikipedia.org/wiki/Quality_of_life .
(31) http://en.wikipedia.org/wiki/Quality_of_life .

ومن المفاهيم الأخرى لنوعية الحياة أنها "الحياة اليومية مقيمة بمجمل الطعام والهواء النقى والمياه النظيفة، والتمتع بمساحات من اليابسة والمياه الحرة المفتوحة، والحفاظ على الحياة البرية والموارد الطبيعية، والأمن من الجرائم، والحماية من الإشعاع والمواد السامة. ويمكن أيضا استخدام نوعية الحياة كمقياس لما يحوزه الشخص من طاقة وقوة تمكنه من التمتع بالحياة والتغلب على تحدياتها بغض النظر عما قد يكون أمامه من معوقات"[٣٢].

كذلك يمكن فهم نوعية الحياة على أنها "درجة تمتع الشخص بالإمكانيات المهمة لحياته. وتنتج هذه الإمكانيات عن الفرص والحدود التى تشتمل عليها حياة كل شخص وتعكس تفاعل العوامل الشخصية وتلك الخاصة بالبيئة المحيطة به بكل أبعادها. والتمتع هنا له مكونان هما: خبرة الإشباع، وامتلاك أو تحقيق بعض سمات التمتع بصحة طيبة. وإذا أخذنا الصحة هنا بمفهومها الشامل لتشمل الصحة البدنية والعقلية والنفسية نجد أن هذه العبارة تنطوى على ثلاثة مجالات أساسية للحياة هى: الكينونة Being، والانتماء Belonging، والصيرورة Becomoing. ويشتمل كل من هذه المجالات على مجالات فرعية تغطى الكيان الذاتى للإنسان مادياً ونفسياً وروحياً، والبيئة التى ينتمى إليها بأبعادها المادية والاجتماعية والوطنية، والفرص المتاحة له للحركة والنشاط المؤثرين فى الحفاظ على كيانه فى الحاضر والمستقبل[٣٣].

والأمر الواضح من هذه المفاهيم هو أن تقدير أو قياس نوعية الحياة لا بد وأن يأخذ فى الاعتبار البعدين الموضوعى والذاتى فى حياة الإنسان. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإحساس أو الشعور الذاتى، فردياً كان أم جماعياً، يمثل حجر الزاوية فى مفهوم نوعية الحياة بحيث إن التعامل مع مكونات البعد الموضوعى (مثل الصحة والتغذية والتعليم والمسكن) لا ينفصل عن التقييم الذاتى من منظور الإحساس بالإشباع والرضى الشخصى. ومن ثم فعلى الرغم من أن مفهوم "نوعية الحياة" يمكن اعتباره مدخلاً متكاملاً لفهم وتقدير مستوى المعيشة ، إلا أن هذا المفهوم يوصف "بأنه ليس محدداً ولا يمكن قياسه بطريقة مباشرة طالما أنه يعتمد على أحاسيس أو مشاعر ذاتية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر"[٣٤]. ومما يؤيد ذلك أن محاولات تركيب وقياس دليل لنوعية الحياة تعتمد على كثير من المؤشرات التقليدية مثل مستوى الدخل والإنفاق على التعليم وعلى الصحة، بالإضافة إلى ما يمكن ترجمته إلى مؤشرات رقمية استناداً إلى تقديرات انطباعية أصبحت سائدة – ربما تحت زخم تحولات فكرية وثقافية أو حتى أيديولوجية تفرضها القوى المسيطرة عالمياً – من قبيل أن

---

(32) http://www.businessdictionary.com/definition/quality-of-life.html (14/07/2008)

(33) يمكن التعرف على مزيد من التفاصيل بشأن هذه المجالات من الموقع http://www.gdrc.org/uem/qol-define.html تحت عنوان "Notes on Quality of Life " خاصة الفقرة المنسوبة إلى وحدة بحوث نوعية الحياة بجامعة تورنتو.

(34) http://en.wikipedia.org/wiki/Quality_of_life .

نوعية الحياة تكون أفضل كلما ازداد العمر المتوقع عند الميلاد وكلما ازدادت درجة المساواة بين الجنسين، دون الوصول إلى ترجمة حقيقية لمدى إحساس الناس بالرضى والاقتناع بما تحمله مثل هذه المؤشرات من دلالات لنوعية حياتهم[٣٥].

ولعل السمة المميزة لمدخل نوعية الحياة هى اعتمادة على المؤشرات الذاتية إلى جانب المؤشرات الموضوعية عن الجوانب المختلفة لمستوى المعيشة ٠ ولكن ليس فى هذا المدخل ما لا ينسجم مع مدخل الحاجات الإنسانية ، خاصة إذا تم التعامل مع الحاجات من المنظور الواسع والشامل الذى سنحدد ملامحه فيما بعد ٠

١-٦- مدخل السعادة أو الرضى

مما لاشك فيه أن السعادة غاية يتوق الناس إلى تحقيقها ، وأن الناس يشعرون بالرضى عن حياتهم بمقدار ما تسفر عنه أحوالهم المعيشية من إحساس بالبهجة والإشباع والطمأنينة وتحقيق الذات وما إلى ذلك من معان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعادة ٠[٣٦] ومع ذلك فليس من السهل العثور على تعريف جامع مانع للسعادة ٠

ففى رأى البعض أن "السعادة هى حالة عاطفية مصحوبة بمشاعر تتراوح من الرضى والاكتفاء إلى النعيم والابتهاج الواضح" ، بينما يرى آخرون ومنهم مارتن سيليجمان Martin Seligman، وهو أحد مؤسسى علم النفس الإيجابى، ومؤلف كتاب السعادة الأصيلة Authentic Happiness أن السعادة تتمثل فى العواطف الإيجابية والأنشطة الإيجابية، وأن العواطف قد تتصل بالماضى أوالحاضر أوالمستقبل٠ فالعواطف المتصلة بالماضى تشمل الإشباع والرضى والفخر وصفاء البال، وتلك المتصلة بالمستقبل تشمل التفاؤل والأمل والثقة. أما العواطف المتصلة بالحاضر فتنقسم إلى نوعين هما السرور والمسرات حيث هذه الأخيرة تعد محفزات خارجية بينما السرور يقع فى نطاق الشعور الداخلى للإنسان[٣٧].

ويقرن بعض الباحثين بين السعادة وتقدير الإنسان لنوعية حياته. "فالسعادة وانعدام السعادة جانبان نقيضان فى تقدير الإنسان لموقفه فى الحياة، فإذا كان تقديرك لهذا الموقف أنه سيىء فأنت غير سعيد، وإذا كان تقديرك لهذا الموقف أنه جيد فأنت سعيد" ... ويعبر الناس عن سعادتهم بعبارات مختلفة ولكنها ترتبط كلها بالحالة العاطفية من حيث الشعور بالراحة أو الاطمئنان أو الاستقرار النفسى والعاطفى. ومن جهة أخرى ، ثمة من يرى أنه من الأسهل أن نعرف السعادة بكل ما لا ينتمى إليها٠ فتكون السعادة متوافرة عندما لا تشعر بما يلى:

---

(35) انظر على سبيل المثال: http://www.calvert-henderson.comCalvert-Henderson Quality of Life Indicators; وانظر أيضا http://www.economist.com/media/pdf/QUALITY-OF-LIFE.pdf :The Economist Intelligence Unit's quality of life index

(36) عادة ما تتعامل الأدبيات مع السعادة والرضى على أنهما مترادفان ٠

(37) http://en.wikipedia.org/wiki/Happiness .

الشك فى النفس، الإحباط، الكراهية، الخوف، القلق، عدم الرضا، السأم، الحزن، العار، الذنب، الغضب، الغيرة، ..... وما إلى ذلك من المشاعر السلبية تجاه مختلف جوانب الحياة والعلاقات الاجتماعية. وهكذا يلتقى تعريف السعادة على هذا النحو مع التعريف السابق لها بأنها تتمثل فى العواطف الإيجابية والأنشطة الإيجابية[٣٨].

وأيا كان مفهوم السعادة ومحتويات هذا المفهوم، فإن التقدير الشخصى النابع من الأحاسيس والمشاعر يظل حاكماً لهذا المفهوم حتى فى جزئياته التى ترتبط بمظاهر مادية للحياة. كما أن الجوانب الإيمانية والقيمية الدينية والأخلاقية والاجتماعية لها اعتبار طاغ فى تحديد ما إذا كان الإنسان سعيدا أم غير سعيد. أضف إلى ذلك أن بعض الدراسات يشير إلى أن هناك وزناً هاماً، يقرب من ٥٠%، للعوامل الوراثية فى حالة السعادة – أو اللاسعادة – التى يشعر بها الإنسان .بينما يعزى نحو ٤٠% من الشعور بالسعادة إلى الأنشطة الحالية للسعادة (مثل دفء العلاقات مع الآخرين ، والعمل فى بيئة تدعو إلى تحدى الصعاب ، والتنوع فى الحياة) .أما العشرة فى المائة المتبقية فترد إلى عوامل متنوعة مثل الدخل والطقس والبيئة والديمقراطية [٣٩].

وليس معنى هذا أن الدخل غير مهم فى إحداث السعادة . وانما الصحيح هو أن دور الدخل فى زيادة السعادة يصبح محدوداً بعد بلوغ الدخل مستوى معنياً ، وهو مستوى مرتفع بالطبع قدرته بعض الدراسات – كما سبق ذكره- بنحو ١٨٠٠٠ دولار فى السنة [٤٠]. ويفسر ميل السعادة إلى الثبات وعدم الشعور بالمزيد من الرضى عن الحياة مع تجاوز الدخل لمستوى ما بثلاثة أسباب. أولها : اعتياد الناس على الدخل المرتفع والاستهلاك الوفير . فقيادة سيارة جديدة لأول مرة قد يمنح الانسان سعادة غامرة ، ولكن هذه السعادة لاتلبث أن تتبدد مع اعتياد قيادة السيارة ذاتها . وثانيها : أن تطلعات الناس فى تزايد مستمر . فمما قد يسعد الإنسان أن يقتنى شقة جديدة فخمة، ولكنه سرعان ما يتطلع إلى اقتناء فيلا ، أو السكن فى منطقة أرقى . وثالثها : أن شعور الانسان بالرضى أمر نسبى يتوقف على مايفعله الآخرون وما ينعمون به. فإذا كنت الوحيد الذى يقود سيارة فارهة ، فربما يجعلك ذلك سعيداً لشعورك بالتميز عن الآخرين . لكن هذه السعادة ستزول فى الغالب اذا شاع استخدام هذه السيارة [٤١] .

خلاصة القول هى أن مدخل السعادة أو الرضى يشكل مدخلاً مهماً فى تقييم مستوى المعيشة ، وهو المدخل الذاتى ، ولكنه ليس بالضرورة مدخلاً قائماً بذاته يمكن أن تستغنى به

---

(38) http://www.selfcreation.com/happiness/what-is-happiness.htm .

(39) راجع على سبيل المثال :.Bergheim,op.cit.p.8

(40) G. Backstrand and L. Ingelstam, op.cit..

(41) هذه التفسيرات مستمدة من :
Bergheim, op. cit., p.8 . أنظر ايضا : فيصل يونس ، "اقتصاديات السعادة والشقاء " ، ورقة مقدمة إلى منتدى الشركاء الثالث عشر ، شركاء التنمية ، القاهرة ، أول يونيو ٢٠٠٨ .

عن المداخل الأخرى . ولذا فقد أصبح من المعتاد فى دراسات المؤشرات الاجتماعية أو دراسات مؤشرات مستوى المعيشة أو العيش الطيب أو مسوح القيم العالمية إدراج سؤال عن الشعور بالسعادة أو الرضى عن الحياة، وذلك إلى جانب ما تتضمنه الدراسات أو المسوح من أسئلة موضوعية عن أوضاع المعيشة . وقد ينقسم السؤال عن السعادة أو الرضى إلى سؤال عن الرضى عن الحياة فى مجملها أو الرضى الكلى، وإلى مجموعة أسئلة عن الرضى عن جزئيات محددة أو الرضى الجزئى ، كالرضى عن العمل والسكن والصحة وما إلى ذلك. وفضلاً عن ذلك، توصل بعض الباحثين فى السعادة إلى مقياس أو مؤشر إجمالى للسعادة بدلالة سنوات الحياة السعيدة(happy life years) ، يطلق عليه : توقع الحياة السعيدة أو توقع العمر السعيد(HLE= happy life expectancy) . وهذا المؤشر محصلة توقع العمر عند الميلاد والتقييم الذاتى للرضى عن الحياة[٤٢] .

١-٧- <u>مفهوم مستوى المعيشة المتمحور حول الحاجات الإنسانية</u>

من المفيد ونحن نسعى إلى اختيار مدخل مناسب لفهم مستوى المعيشة فى مصر من بين المداخل الخمسة التى عرضناها فى الاقسام السابقة من هذا الفصل ، إدراك أن لمستوى المعيشة أربعة أبعاد أساسية[٤٣] :

(١) بعد خارجى بالنسبة للفرد ، وهو يتمثل فى خصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية التى يعيش فيها.

(٢) بعد داخلى بالنسبة للفرد ، وهو يتصل بما يحوزه من قدرات كالتعليم والصحة وما إليها.

وهذان البعدان يتعلقان بالفرص التى تتاح للفرد فى الحياة (life chances)، والتى قد ينتفع بها الفرد أو لا ينتفع حسب الظروف ، ومن ثم قد يسفر توافر هذه الفرص عن تغيير فى المستوى الفعلى للمعيشة أو لا يسفر.

(٣) بعد خارجى بالنسبة للفرد، وهو يتصل بنظرة المجتمع الذى يعيش فيه الفرد إليه ، وبخاصة تقدير المجتمع لقيمته ولمساهمته فى الحياة واحترامه لشخصه.

(٤) بعد داخلى بالنسبة للفرد ، وهو يتصل باستمتاع الفرد بالحياة ومدى شعوره بالإشباع أو الرضى (satisfaction) أو السعادة (happiness).

---

(42) أنظر فى شرح هذا المؤشر:

Ruut Veenhoven ,Subjective Measures of Well Being ,UNU-WIDER Discussion Paper no.2004/07.April 2004,p.18

فإذا كان توقع العمر عند الميلاد ٧٥ سنة ، وكان متوسط درجة الرضى عن الحياة (حسب مقياس متدرج من ١ إلى ١٠) هو ٧، يصبح قيمة مؤشر توقع العمر السعيد هو ٥٢,٥ سنة (٧٥* ٧/١٠). وقيم هذا المؤشر متوافرة لعدد كبير من الدول ويجرى تحديثها ، وتنشر من خلال قاعدة المعلومات الدولية عن السعادة ، انظر www.eur.nl/fsw/research/happiness

(43) وردت هذه الأبعاد الأربعة فى دراسة Veenhoven . op.cit ص ص ٤-٦ ، وذلك فى سياق التمييز بين أربعة أنواع من الرفاه أو طيب العيش (well-being). وقد وجدنا أن المفيد استعارة هذه الأبعاد الأربعة من أجل فهم أكثر اتساعاً وعمقاً لمستوى المعيشة.

وهذان البعدان يشيران إلى النتائج التى تتحقق للفرد(Life results) ، أو الإنجازات بتعبير "سن" (functionings).

ويمكن إعادة قراءة هذه الأبعاد على النحو التالى:

(١) يمثل البعد الخارجى المتصل بخصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية التى يعيش فيها الفرد ، جملة من الشروط أو المحددات الخارجية لمستوى المعيشة.

(٢) يعبر البعد الداخلى المتصل بما يحوزه الفرد من قدرات صحية ومعرفية وما إليها عن عناصر مهمة فى مستوى معيشته. ولكنه يعبر فى الوقت ذاته عن المحددات الداخلية لامكانية استفادة الفرد مما يتاح له فرص قد تساعد فى الارتقاء بمستوى معيشته.

(٣) يشير البعد الخارجى المتصل بنظرة المجتمع المحلى إلى الفرد وتقديره لقيمته ومساهمته فى الحياة واحترامه لشخصه إلى ثلاثة أمور. **أولها** أهمية ما يحظى به الفرد من حقوق وحريات كتلك المقررة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان[٤٤]، وذلك باعتبار أن نوال هذه الحقوق والحريات اعتراف بقيمة الانسان وكرامته. ولا شك أن مستوى معيشة الانسان يقل بمقدار ما يحرم من حقوقه وحرياته المقررة فى ذلك الاعلان وما تلاه من عهود ومواثيق واتفاقات دولية. **وثانيها** أن توافر هذه الجقوق والحريات وإن كان ذا قيمة فى حد ذاته ، إلا أنه يمثل فى الوقت ذاته وسائل أو موارد تساعد الفرد على تحقيق ذاته وتحقيق غاياته فى الحياة، بما فى ذلك إحراز مستوى معيشة لائق. أما **الأمر الثالث** ، فهو أن تقييم مستوى معيشة أى فرد لا يمكن أن يتم فى استقلال عن نوعية السياق الاجتماعى الذى يعيش فيه ، ولا عن نمط العلاقات الاجتماعية التى تربط هذا الفرد بغيره من أفراد المجتمع وبالمؤسسات الناظمة لمختلف الأنشطة فى هذا المجتمع.

(٤) ويشير البعد الرابع المتصل باستمتاع الفرد بالحياة ومدى شعوره بالاشباع أو الرضى إلى الأهمية القصوى للتقييم الذاتى لمستوى المعيشة، أى النظرة الشخصية للفرد إلى ما يتمحض عنه سعيه فى الحياة من نتائج أو انجازات سواء تمثلت فى جوانب مادية كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس أم فى جوانب غير مادية كالمعرفة والحرية والمشاركة.

ولعل الصورة الكبرى لمستوى المعيشة تتحصل باستيعاب هذه الأبعاد الأربعة وفى إحاطة المدخل المختار لفهم مستوى المعيشة بها إحاطة كاملة. وكما لاحظنا من قبل فإن مدخل

---

(44) الأمم المتحدة، **الإعلان العالمى لحقوق الإنسان** ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ (www.UN.org)

الحاجات الانسانية يكاد يكون حاضراً فى كل المداخل الأخرى، وذلك إذا تم التعامل مع الحاجات من المنظور الشامل والواسع :

أ – الذى يشتمل على اشباع الحاجات المادية والحاجات غير المادية ، وفاءً بالحقوق المقررة للانسان.

ب – والذى يعنى بالموارد اللازمة لاشباع الحاجات ولا سيما الدخل والموارد الأخرى التى يؤمنها الانفاق العام. وهو ما يستحضر المدخل الاقتصادى أو النقدى ويتجاوزه.

ت – والذى يوسع معنى الموارد اللازمة لاشباع الحاجات ، لتشمل عناصر البيئة السياسية والاجتماعية والمؤسسية التى توفر للأفراد طائفة من الحقوق والحريات التى تمكنهم من بلوغ مستوى أرقى من الإشباع لحاجاتهم المادية وغير المادية. وهو ما يطرح قضية التمكين وما تستلزمه من قدرات ، ويستحضر بالتالى مدخل القدرات.

ث – والذى لا يعنى فى تحديد اشباع الحاجات بالقياسات الموضوعية وحدها ، وإنما يضيف إليها المعايير الذاتية للحكم على نوعية الحياة وتقييم مدى الرضى عنها أو السعادة بها. وهو ما يستحضر مدخل نوعية الحياة ومدخل السعادة أو الرضى.

ومن هذا يتضح أن مدخل الحاجات الانسانية بالمعنى الشامل والواسع للحاجات بمثابة البؤرة المجمعة والجاذبة لباقى المداخل لفهم مستوى المعيشة. وسوف يتضح هذا المعنى بدرجة أكبر عندما نتأمل القائمة التالية المقترحة للحاجات الانسانية[٤٥] :

(١) الحاجة إلى التغذية الكافية لممارسة العمل والوظائف الحياتية الأخرى ، ولتأمين النمو الصحى للانسان. فالكفاية ترتبط هنا باشباع متطلبات البقاء والنماء وأداء مختلف الوظائف والممارسات الانسانية.

(٢) الحاجة إلى المأوى اللائق ، بمعنى السكن ، وما يفترض توافره فيه من مشتملات كالأثاث والمرافق ، لا سيما المياه النقية والصرف الصحى ، وكذلك المحيط الصحى للسكن ، أى خصائص البيئة المحيطة بالسكن.

(٣) الحاجة إلى الكساء ، بمعنى الملبس اللائق بيئياً ، أى الملائم للظروف المناخية السائدة ، وكذلك اجتماعياً ، أى المتناسب مع القيم والتقاليد والأعراف السائدة.

---

(45) هذه هى الحاجات التى اقترحها إبراهيم العيسوى فى ورقته " الفقر من منظور تنموى" مرجع سابق، ص ص ١٤-١٦. ويمكن العثور على تحديد مقارب للحاجات فى : جامعة الدول العربية، التقرير الاجتماعى العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

(٤) الحاجة إلى الطاقة اللازمة لأغراض المعيشة ، أى للطبخ والإنارة وتشغيل الأجهزة المنزلية والتدفئة أو التبريد ، وتشغيل وسائل الانتقال وبعض أدوات وآلات العمل...الخ.

(٥) الحاجة إلى العمل. فاشباع حاجة الإنسان إلى العمل ليس مطلوباً لمجرد أن العمل مصدر للدخل اللازم للوفاء بالسلع والخدمات التى تشبع حاجات مختلفة. ولكنه مطلوب أيضاً لكون العمل ضرورة من ضرورات الوجود الانسانى وأنه أحد السبل المتاحة لتحقيق أو اثبات الذات. ويتضمن مفهوم العمل : ظروف العمل والحماية من أخطار العمل والأجر المناسب والتأمين ضد البطالة أو ضد التوقف عن العمل بسبب البطالة أو العجز أو الوفاة.

(٦) الحاجة إلى المعرفة. وتغطى هذه الحاجة حاجات فرعية كثيرة كالتعليم والتعلم واكتساب المهارات والمعارف وتنميتها من خلال التدريب ، والثقافة، والحق فى الحصول على المعلومات ، لاسيما من المصادر العامة.

(٧) الحاجة إلى الصحة. والتمتع بالصحة يتجاوز بالطبع معنى غياب المرض. فهو يتسع ليشمل التمتع بمستوى من القدرات الجسدية والطاقات الذهنية والسلامة النفسية ، على نحو ييسر للإنسان مباشرة الأنشطة الحياتية المختلفة.

(٨) الحاجة إلى الانتقال والاتصال. فهذا حق من الحقوق المقررة للإنسان. ووضع القيود على حرية الانتقال والاتصال يمثل انتهاكاً لهذا الحق. ولهذا من الطبيعى أن يسعى الإنسان لإشباع حاجته إلى التنقل من مكان لآخر وإلى الاتصال بغيره من الأفراد والمؤسسات ، سواء أكان ذلك لأغراض العمل أم لأغراض التواصل الاجتماعى أم لأغراض العمل السياسى وخلافه.

(٩) الحاجة إلى الحماية ، بمعنى التمتع بالأمن الشخصى والأمان ضد مختلف ألوان العدوان على الجسد أو النفس أو الممتلكات الشخصية، والسلامة العامة (خاصة على الطرق)، والحماية من الغش والاستغلال والاحتكار. وفضلاً عن ذلك يتسع معنى الحماية ليشمل الحماية الاجتماعية أى الحماية التى يوفرها المجتمع لأفراده ضد العجز والبطالة والوفاة. وأخيراً ، يمتد معنى الحماية ليشمل الوقاية ضد المخاطر التى تهدد العيش الآمن فى المستقبل نتيجة لتدهور حالة البيئة الطبيعية والاستنفاذ السريع للموارد الناضبة.

(١٠) الحاجة إلى الاجتماع والتواصل مع الآخرين. فالإنسان كائن اجتماعى بالضرورة والفطرة. ولهذا فلا تستقيم حياته إلا بالاندماج فى جماعة أو أخرى مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة، ومثل الجماعات التى تقوم على أساس رابطة الدين

أو الثقافة أو الرياضة أو المصلحة المشتركة أو حسب فعل الخير أو الهدف السياسى المشترك (الجمعيات الدينية والثقافية والنوادى الرياضية وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية) .وغالباً ما ينتج عدم اشباع هذه الحاجة عن لون أو آخر من ألوان التمييز (Discrimination). وهنا تظهر مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة كالاستبعاد أو العزل الاجتماعى (Social exclusion) والتهميش (Marginalization).

(١١) الحاجة إلى الحريات وحقوق الإنسان الأخرى ، أى بخلاف ما تقدم ذكره من حقوق. وهنا ترد الحريات و الحقوق المدنية والحريات والحقوق السياسية كأسس للمواطنة (Citizenship) والمشاركة الفاعلة . فاحترام قيمة الإنسان وكرامته رهن بنواله هذه الحريات والحقوق، وبتوفير الظروف التى تمكنه من ممارستها دون خوف من بطش السلطة أو استبداد الحكم، فى إطار من المساواة وسيادة القانون وما إلى ذلك من مقومات الحكم الجيد (Governance).

(١٢) الحاجة إلى الاحترام والتقدير وتحقيق الذات. ويتصل بذلك أن سعادة الانسان مرهونة بشعوره وإحساسه بأن وجوده وعضويته فى المجتمع ذات قيمه يعتد بها، وأن الآخرين- أفراداً ومؤسسات – فى المجتمع يعاملونه باحترام. كما تتحقق سعادة الانسان عندما تتوافر له امكانات تحقيق أو إثبات الذات من خلال العمل الذى يؤديه أو الأنشطة المجتمعية الأخرى التى يمارسها. وترتبط هذه المعانى أيضاً بقضايا الاندماج الاجتماعى (Social inclusion) والتكامل الاجتماعى (Social integration).

(١٣) الحاجة إلى وقت للفراغ والترويح عن النفس. فلا يمكن الحديث عن تمتع الفرد بمستوى مرتفع إذا كان يقضى ١٨ أو ٢٠ ساعة من يومه فى عمل شاق ، وذلك حتى إذا كان هذا العمل يدر عليه دخلاً كبيراً. فضرورات البقاء والنماء وتجديد القدرة على أداء مختلف الوظائف الحياتية تقتضى أن يتاح للإنسان وقت للراحة والتريض والتسرية عن النفس والتثقف وما إلى ذلك من أنشطة قد يتاح إشباعها من الموارد الخاصة للفرد أو من الموارد العامة للمجتمع كالساحات الرياضية والمكتبات العامة والمتنزهات والشواطئ العامة. وعموماً فإن إشباع هذه الحاجة يطرح قضية أوسع ، وهى قضية نمط استخدام الوقت (Time use)التى صارت تحظى باهتمام متزايد فى السنوات الأخيرة ، لاسيما من منظور الارتقاء بوضع المرأة فى الأسرة والمجتمع .

وكما سبق ذكره فإن تناولنا لمستوى المعيشة من مدخل الحاجات الانسانية بالمعنى الواسع والشامل الذى سعينا إلى إبرازه من خلال القائمة التفصيلية للحاجات التى قدمناها حالاً لا يكتمل إلا إذا تناولنا أيضاً الموارد الخاصة والعامة التى توفر للانسان سبل اشباع حاجاته، وإلا إذا توسعنا فى أدوات متابعة مدى اشباع الحاجات بحيث تغطى ما هو نوعى إلى جانب ما هو كمى ، وبحيث تجمع بين التقديرات الموضوعية والتقييمات الذاتية كالشعور بالرضى عن اشباع مختلف الحاجات، والإحساس بالسعادة بشأن مجمل ما يتاح للفرد من إشباع لكل حاجاته. وستكون هذه الاعتبارات ماثلة أمام عيوننا طوال سعينا فى الفصل التالى لترجمة مفهوم مستوى المعيشة المتمحور حول الحاجات الإنسانية بالمعنى الواسع والشامل إلى مؤشرات تفيد فى متابعة ما يحرزه المجتمع من تقدم فى مستوى معيشة الأفراد والأسر والجماعات المختلفة التى يتألف منها.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديدنا لمكونات مستوى المعيشة من مدخل الحاجات الانسانية بمعناها الشامل والواسع يتفق مع ما ورد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بشأن حق كل إنسان فى مستوى مرض للمعيشة ، كما أنه يتفق مع ما تضمنه الإعلان من حقوق أساسية للبشر لا تستقيم حياته بدونها[٤٦] ،فالوفاء بالحاجة إلى الصحة والغذاء والتغذية والحاجة إلى المأوى والحاجة إلى الكساء ، وضمنياً الحاجة إلى الطاقة ، وكذلك الحاجة إلى الحماية ،مغطى بالمادة (٢٥) من الإعلان التى تنص على أن " لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته". وفضلاً عن ذلك فإن إشباع الحاجة إلى الحماية مغطى بالمادة (٣) التى تنص على أن " لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه" ،والمادة (١٧) فقرة (٢) التى تقرر حماية الممتلكات: " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً " ، والمادة (٢٢) فى شأن الضمانة الاجتماعية :" لكل شخص بصفته عضواً فى المجتمع الحق فى الضمانة الاجتماعية..." ، وكذلك المادة (١٢) التى أوجبت حماية الفرد من أى تدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته.

"واشباع الحاجة إلى المعرفة مشمول بالمادة (٢٦) التى تنص على أن " لكل شخص الحق فى التعلم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزامياً ، وينبغى أن يعمم التعليم الفنى والمهنى ، وأن ييسر القبول

---

(46) الأمم المتحدة ، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره.

للتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة". كما أنه مشمول بالمادة (٢٧) التى تقرر أن " لكل فرد الحق فى أن يشترك اشتراكاً حراً فى حياة المجتمع الثقافية وفى الاستمتاع بالفنون والمساهمة فى التقدم العلمى والاستفادة من نتائجه".

أما الوفاء بالحاجة إلى العمل فهو مستوعب فى المادة (٢٣) التى نصت على حق كل إنسان فى العمل ، وقررت أن " له حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة" ، وأن لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أجر متساو للعمل" ، وأن الأجر العادل والمرضى يجب أن يكفل للعامل وأسرته" عيشة لائقة بكرامة الانسان"، مع إمكان إضافة وسائل أخرى للحماية الاجتماعية عند اللزوم. كما تضمنت تلك المادة حق كل شخص " فى أن ينشئ وينضم إلى نقابات حمايةً لمصلحته. كما تضمنت المادة (٢٤) وجوب وجود "تحديد معقول لساعات العمل" ،" ومنح عطلات دورية بأجر" لكل عامل.

واشباع الحاجة إلى الانتقال والاتصال مقرر بالمادة(١٣) التى حددت أن " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة" ، وكذلك فى المادة (١٢) التى تضمنت حماية الشخص من أى تدخل تعسفى فى حياته الخاصة ومراسلاته... الخ.

والوفاء بحاجة الإنسان إلى وقت للفراغ والترويح عن النفس، والتحكم فى استخدام الوقت عموماً ، وارد فى المادة (٢٤) التى قررت أن " لكل شخص الحق فى الراحة ، وفى العمل وفى عطلات دورية بأجر".

وفيما يتعلق بالموارد المادية اللازمة لاشباع الحاجات فقد سبق ذكر المادة (٢٣)وما تضمنته من حق العامل فى أجر عادل يكفل له ولأسرته معيشة لائقة بكرامة الانسان. ولكن كفالة هذه الموارد متضمن أيضاً فى المادة (٢٥) التى اعتبرت " الخدمات الاجتماعية" من بين المكونات الضرورية لمستوى المعيشة المرضى، وفى المادة (٢٢) التى نصت على حق كل شخص فى الضمانة الاجتماعية. فها هنا إشارة إلى الموارد العامة التى يلزم توفيرها لتحقيق مستوى معيشى لائق لأفراد المجتمع.

والوفاء بالحاجة إلى التماسك والاندماج الاجتماعى والمساواة يرد فى أكثر من مادة ، نذكر منها المواد (٢)، و(٧) ،و(١٠) فى شأن المساواة عموماً ،والمساواة أمام القانون خصوصاً ، والمادة (٢٠) فى شأن حق كل شخص فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية ، وكذلك المادة (٢٧) التى كفلت لكل فرد الحق فى أن يشترك حراً فى حياة المجتمع الثقافى.

وبطبيعة الحال ثمة مواد عديدة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان تتصل بالوفاء بحاجة الانسان إلى الحقوق المدنية والسياسية. فعلاوة على المواد السابق ذكرها حالًا فى شأن المساواه وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها ، نذكر المادة (٥) التى تقرر عدم تعريض

أى انسان للتعذيب أو العقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة ، والمادة (٨) فى شأن الحق فى اللجوء إلى المحاكم طلباً للإنصاف ، والمادة (١٠) التى تستوجب نظر القضايا أمام محاكم " مستقلة نزيهة" ، والمادة (١٨) فى شأن الحق فى حرية التفكير والضمير والدين ، وكفالة حق الإنسان فى تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة" ، والمادة (١٩) فى شأن " الحق فى حرية الرأى والتعبير"، والمادة (٢٠) فى شأن " الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية فى إدارة الشئون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً فى " انتخابات نزيهة دورية".

ومما تقدم يتبين أن مفهومنا لمستوى المعيشة المتمحور حول الحاجات الإنسانية يتأسس على قاعدة واسعة من مداخل فهم مستوى المعيشة وما يتصل به من قضايا الرفاه وطيب العيش ونوعية الحياة والسعادة ، وذلك فضلاً عن تمشيه مع التوافق العالمى بشأن الحقوق الأساسية للبشر الذى تجسد فى الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وما تلاه من عهود واتفاقات دولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبشأن الحق فى التنمية والحق فى بيئة نظيفة وما إلى ذلك.

الفصل الثانى

مؤشرات مستوى المعيشة

٢-١- من المفهوم إلى المؤشرات

خلصنا فى الفصل الأول إلى مفهوم لمستوى المعيشة يرتكز على الحاجات الإنسانية بأوسع معانيها . ووفقا لهذا المفهوم فإن مستوى معيشة الفرد فى أى مجتمع يتحدد بما يمكن اعتباره حاجات إنسانية لاغنى عنها ويتعين اشباعها من جهة ، وبمستوى اشباع هذه الحاجات الإنسانية من جهة أخرى . ويرتكز هذا المفهوم ضمنياً على مفهوم القدرات ، أى حيازة الفرد للقدرات الإنسانية والفرص المتاحة له لتنميتها . فبقدر ما يتم اشباع حاجات الفرد فى فترة ما، بقدر ما يتحقق له من طاقات أو قدرات إنسانية تحدد مستوى أدائه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وتحدد بالتالى قدرته على تغيير مستوى معيشته فى فترة لاحقه .وهكذا يكتسب مفهوم مستوى المعيشة بعداً ديناميكياً ، انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين الوفاء بالحاجات الإنسانية من جهة ، وبناء وتوسيع القدرات أو الطاقات الإنسانية ،من جهة أخرى .

وقد صنفنا الحاجات الإنسانية فى ثلاث عشرة مجموعة هى :

١- الغذاء والتغذية ٢- المأوى والبيئية المحيطة به .

٣- الكساء . ٤ - الطاقة .

٥- العمل . ٦- المعرفة .

٧- الصحة . ٨- الانتقال والاتصال .

٩- الحماية الشخصية والاجتماعية .

١٠- الاجتماع والتواصل مع الآخرين .

١١- الحريات وحقوق الإنسان الأخرى . ١٢- الاحترام والتقدير وتحقيق الذات .

١٣- وقت الفراغ والترويح عن النفس .

ولما كان إشباع حاجات الفرد فى أى مجتمع رهن بما يتاح لهذا الفرد من موارد بالمعنى الواسع ، فإن التعبير عن هذه الموارد ضمن مؤشرات مستوى المعيشة يعتبر أمراً ضرورياً ومنطقياً ، وذلك لسببين مترابطين . **أولهما** : أن هذه الموارد أدوات أو وسائل لبلوغ مستوى ما للمعيشة ، وأن التعبير الدقيق عن المفهوم الشامل لمستوى المعيشة قد لا يتيسر بالاستناد إلى مؤشرات المخرجات أو الغايات وحدها ، إما لصعوبة صياغتها ، وإما لعدم توفر معلومات مباشرة عنها ، وإما لهذين الاعتبارين معاً . ولذا ، فغالباً مايتم تعزيز ما يتاح من مؤشرات عن المخرجات أو الغايات بمؤشرات عن المدخلات أو الوسائل ، ومنها

مؤشرات الموارد . **وثانيهما** : أن بعض الموارد قد تجتمع فيها صفة المدخل والمخرج معاً ؛ ومن ثم فإن إدراجها ضمن مؤشرات مستوى المعيشة يخدم غرضين فى آن واحد . فكما سنوضح بعد قليل ، يعتبر توفر الموارد الاجتماعية والموارد السياسية وسيلة للوفاء بحاجات كالصحة والتعليم وغيرها ، كما أنه يعتبر أمراً مطلوباً فى حد ذاته باعتبار أن توافر هذين النوعين من الموارد يسهم مباشرة فى تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد .

والموارد (بالمعنى الواسع) التى يستعين بها أفراد المجتمع لبلوغ مستوى معيشة معين تنقسم إلى : **موارد مادية** ، **وموارد غير مادية** . ويقصد بالموارد المادية الموارد المالية أو العينية التى يدبرها الفرد مباشرة من ناتج عمله ، أو ومن عائد ممتلكاته أو منهما معاً ، من جهة ، وكذلك الموارد المالية أو العينية التى يتيحها المجتمع لأفراده من خلال الإنفاق العام بمختلف صورة (خدمات مرافق عامة – خدمات تعليم وصحة – دعم – ضمان اجتماعى .. الخ) من جهة أخرى . وسوف نطلق على الموارد المادية : **رأس المال المادى** (Material capital). أما الموارد غير المادية فيقصد بها الموارد الاجتماعية والموارد المدنية والسياسية التى تتهيأ بوفرتها أو ندرتها – فرصاً لحصول أفراد المجتمع على مستوى معيشة مرتفع أو منخفض على التوالى .

وتتمثل الموارد الاجتماعية فى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وما يقيمونه من شبكات ومؤسسات للتفاعل فيما بينهم لحشد جهودهم ، وهو ما قد يساعدهم – بدرجة أو بأخرى – على الوصول إلى موارد مادية أو حتى إلى موارد اجتماعية أكثر أو أفضل تزيد من قدرتهم على الوفاء بحاجاتهم المختلفة ، وترفع بالتالى من مستوى معيشتهم .وهذا النوع من الموارد هو ما يطلق عليه : **رأس المال الاجتماعى** (Social capital) . أما الموارد السياسية فتتمثل فى الحريات وحقوق الإنسان المختلفة والتى تحددت فى الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وعدد آخر من المواثيق والاتفاقات الدولية . فإذا ما توافرت هذه الموارد بقدر كاف – من خلال النظام السياسى – فإنها تساعد أفراد المجتمع على الوصول إلى مستويات معيشة أفضل . وهذا النوع من الموارد هو ما يمكن ان نطلق عليه : **رأس المال المدنى والسياسى** (Civic and political capital) [1] .

والحق أن وضع رأس المال الاجتماعى ورأس المال السياسى ضمن مفهوم مستوى المعيشة – الذى حددناه انطلاقاً من المفهوم الواسع للحاجات الإنسانية – يتجاوز مجرد كون هذين النوعين من رأس المال وسائل لتحقيق غايات أو مخرجات معينة ، إلى كونهما عناصر أصيلة فى هذا المفهوم . فحسن علاقات الفرد بغيره من الأفراد فى المجتمع ، وتوافر مناخ

---

[1] وذلك على غرار التمييز بين الحريات المدنية والحريات السياسية .

من الثقة والتفاهم والتعاون بينه وبينهم ، يضيف مباشرة إلى نوعية حياة الفرد ومستوى رضاه عن أحواله المعيشية . كما أن تمتع الفرد بحرياته وحقوقه المدنية والسياسية يزيد من إحساسه بالمواطنة والاحترام والتقدير وتحقيق الذات ، ويمثل ارتقاءً بنوعية الحياة وعاملاً من عوامل الرضى والسعادة .والواقع أن تعريفنا الموسع للحاجات الإنسانية قد تضمن هذين النوعين من الموارد ضمن عدد من الحاجات الثلاث عشرة . فرأس المال الاجتماعى يظهر مباشرة فى الحاجة العاشرة : الاجتماع والتواصل مع الآخرين . كما أن رأس المال المدنى والسياسى (الحريات وحقوق الانسان) يظهر بوضوح ضمن الحاجة الحادية عشر : الحريات وحقوق الانسان الأخرى ، فضلاً ظهوره فى باقى الحاجات باعتبارها تمثل حقوقا معتمدة دولياً للانسان كالحق فى التعليم والحق فى الصحة والحق فى العمل .. الخ .

وفى ضوء ما تقدم يتضح أن الفصل بين الحاجات والموارد اللازمة للوفاء بها قد يكون فصلاً مصطنعاً بعض الشئ . فالتداخل بين بعض الموارد وبعض الحاجات المعرفة شديد بحيث يصعب الفصل بينها . والحق أن هذا التداخل لاينشأ فقط بالنسبة لما ذكرناه فى شأن الموارد الاجتماعية (رأس المال الاجتماعى) والموارد السياسية (رأس المال السياسى) ، بل إنه ينشأ أيضاً فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية (رأس المال المادى) . فتأثير هذه الموارد على مستوى المعيشة لايتحدد بالمتوسط العام فقط ، وإنما يتحدد كذلك بالتوزيع وما قد يتسم به من قرب من المساواة أو ابتعاد عنها . ولذا فإن الفرد فى غالب الأحوال لا يقيم مستوى معيشته بالنظر إلى قدرة دخله أو موارده الخاصة على الوفاء بحاجاته فحسب ، وإنما يتدخل فى هذا التقييم الوضع النسبى للفرد بالنسبة لغيره من الأفراد فى المجتمع .

ولاشك أن شعور الفرد بالرضى عن مستوى معيشته سيكون منخفضاً كلما ازدادت التفاوتات فى توزيع الدخل (والثروة أيضاً) ، وكلما تدنى وضع الفرد بالنسبة لغيره من حيث الدخل (أو الثروة) . ومن هنا فإن الحاجة إلى رأس المال المادى كوسيلة للوفاء بحاجات الانسان ، تتداخل مع الحاجة إلى التوزيع العادل لهذا النوع من رأس المال كعنصر يؤثر مباشرة فى مستوى المعيشة .

واستيعاب هذا التداخل بين الوسائل والغايات ، أو بين المدخلات والمخرجات أمر ميسور فى ظل ما نراه خطة صائبة فى اختيار المؤشرات . فحسن التأشير لظاهرة ما يقتضى تنويع المؤشرات المستخدمة فى التعبير عنها بحيث تشتمل ، مثلاً ، على ما يلى [٢]:

- مؤشرات موضوعية ، أى مؤشرات ترصد الوقائع أو الأحداث رصداً محايداً .

---

[٢] راجع : إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٢ .

- مؤشرات ذاتية ، أى مؤشرات رأى للخبراء أو لفئات معينة من المجتمع أو تقييم ذاتى للناس يعبر عن الرضى أو عدم الرضى عن وضع ما[٣].
- مؤشرات كمية ، أى ترصد الجانب الكمى لمورد أو خدمة ما ٠
- مؤشرات كيفية ، أى ترصد جانب النوعية أو الجودة ٠
- مؤشرات غايات أو نتائج أو مخرجات ٠
- مؤشرات وسائل أو أدوات أو مدخلات ٠
- مؤشرات الوصول إلى خدمة ما (access) والاستخدام الفعلى لها ٠

وحيث أننا نتناول مستوى معيشة الأفراد ، ولسنا معنيين برصد الأوضاع الاجتماعية كما هو الشأن مع المؤشرات الاجتماعية (social indicators) ، ولا برصد أوضاع التنمية كما هو الشأن مع مؤشرات التنمية (development indicators) ، فإننا سنكون أكثر انحيازاً لمؤشرات النتائج أو المخرجات التى تعبر عن الأثر على مستوى المعيشة ونوعية حياة الناس، وذلك إذا توافرت مثل هذه المؤشرات بدرجة معقولة من الكفاية والدقة ٠ أما إذا لم تتوافر مؤشرات النتائج والمخرجات بدرجة مرضية من الكفاية والدقة ، فلا مفر من اللجوء إلى المؤشرات غير المباشرة ، أى مؤشرات الوسائل أو المدخلات ، كبديل أو مكمل لمؤشرات النتائج أو المخرجات ٠ لاحظ أن اشتمال مجموعة المؤشرات على مؤشرات الوسائل أو المدخلات مهم أيضاً من زاوية التحليل ٠ فالتطورات فى بعض مؤشرات النتائج أو المخرجات قد لاتفهم جيداً إلا بالرجوع إلى مؤشرات الوسائل أو المدخلات٠ ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن الرغبة فى إثراء التحليلات لمستوى المعيشة قد استدعت إضافة عدد من المؤشرات التشخيصية والتفسيرية إلى جانب الأنواع المذكورة سلفاً من المؤشرات.

وفى تقديرنا أن التداخل شديد بين مؤشرات عدد غير قليل من الحاجات ٠ فثمة تداخل كبير بين مؤشرات الصحة من ناحية ، ومؤشرات الغذاء والتغذية من ناحية أخرى ، بحيث أن بعض مؤشرات التغذية (الأنيميا – النقزم ٠٠ الخ) يمكن اعتبارها مؤشرات للصحة فى الوقت ذاته ٠ ومن هنا فربما يكون من الملائم دمج الحاجة إلى الصحة مع الحاجة إلى الغذاء والتغذية ، وتقديم مجموعة مؤشرات مشتركة لهما معاً ٠

([3]) لاحظ أن التقييمات الذاتية قد تستمد من الأفراد مباشرة كل على حدة ، دونما تفاعل بينهم ٠ وفى هذه الحالة سيعبر المؤشر المبنى عليها عن مجمل الانطباعات والمدركات الفردية ٠ ولكن يستحسن فى بعض الأمور أن تأتى تقييمات الأفراد كمحصلة لعملية مشاركة أو نقاش جماعى (بحث تشاركى Participatory research) قد يرى فيه الأفراد ضرورة مراجعة انطباعاتهم ومدركاتهم الأولية فى ضوء ما يصل إلى علمهم من معلومات عن وقائع أو تطورات لم تكن لهم دراية بها ٠وفى هذه الحالة سيعبر المؤشر المبنى على مثل هذه التقييمات عن الرأى الجمعى للأفراد ، الذى يتصف بدرجة أعلى من الدقة والمصداقية ، وهذا التمييز بين نوعى التقييم الذاتى ينطبق أيضاً على تقييم أو رأى الخبراء فى أى موضوع ، حيث يمكن التحصل عليه مباشرة من كل خبير دون تفاعل مع غيره من الخبراء ، أو الحصول عليه من خلال أساليب حوارية أو عملية متعددة المراحل لتدقيق الأراء والوصول إلى تقييم نهائى ، مثل اجتماعات الخبراء ، وجلسات الاستثارة الفكرية brain storming، وأسلوب دلفى Delphi ٠

كذلك تتداخل الحاجة إلى الحريات وحقوق الإنسان الأخرى (رأس المال المدنى والسياسى) مع الحاجة إلى الاحترام والتقدير وتحقيق الذات ٠ كما تتداخل الحاجة إلى الاحترام والتقدير مع حاجات أخرى كالحاجة إلى الصحة والتغذية وغيرها من الحاجات ، وذلك من حيث أسلوب تعامل مقدمى الخدمات مع الجمهور مثلاً ٠ وثمة تداخل أيضاً بين الحاجة إلى تحقيق الذات والحاجة إلى العمل ، حيث أن ما يحظى به الفرد من فرص للعمل قد يساعده فى تحقيق ذاته ، وقد لا يساعده فى هذا الشأن ٠ ويمكن ملاحظة مثل هذا التداخل بين الاحترام والتقدير وتحقيق الذات من جهة ، والحاجة إلى الاجتماع والتواصل مع الآخرين (رأس المال الاجتماعى) من جهة أخرى ٠ لذا قد يكون من الملائم عدم تخصيص مجموعة مؤشرات منفصلة للاحترام والتقدير وتحقيق الذات ، وتضمين هذه المؤشرات فى مجموعات الحاجات الأخرى ذات الصلة ٠

وفيما يتعلق بالبعد البيئي لمستوى المعيشة ، فإن هذا الجانب يتوزع على مجموعات مختلفة ، لعل أبرزها : الصحة والغذاء والتغذية ، والمأوى ومحيط السكن ، والحماية ٠والبعد البيئى يثير قضية الاستدامة (sustainability) ٠ ولعل المكان المناسب لها هو مجموعة الحماية ٠ فيمكن تضمين هذه المجموعة مؤشرات تتصل بالاستدامة ، بمعنى الاطمئنان إلى استقرار الأوضاع المعيشية ، وتوافر عوامل تساعد فى وقايتها من التدهور ، بل والأمل فى تحسن هذه الأوضاع فى المستقبل ٠

ويلاحظ أن مفهوم رأس المال الاجتماعى قد يتضمن إلى جانب بعد العلاقات والشبكات والمؤسسات ، بعداً يختص بالفجوات الاجتماعية ، أى جوانب اللامساواة أو التمييز أو الاستبعاد ٠ ويمكن تضمين البعد الأخير فى كثير من الحاجات من خلال تفصيل (disaggregating) بعض المؤشرات حسب النوع أو الإقليم أو العرق أو ما إلى ذلك ، وكذلك من خلال صياغة مؤشرات تعبر عن هذه الفجوات بشكل مباشر (مثلاً متوسط أجر الإناث كنسبة مئوية من أجر الذكور) ٠

ولما كانت الحاجة إلى وقت الفراغ والترويح عن النفس لا تنفصل عن قضية توزيع الوقت المتاح للأفراد ، أى كيفية استخدام الوقت ، فقد رؤى توسيع المجموعة رقم (١٣) لتشمل مؤشرات استخدام الوقت للأغراض المختلفة ، وليس لغرض الترويح عن النفس وشغل وقت الفراغ وحده ٠

وبالرغم من أن تغطيتنا لبعض الحاجات سوف تتضمن مؤشرات عن مدى الرضى عن خدمة أو أخرى ، أو الرضى عن العمل أو عن حالة السكن ٠٠ الخ ، إلا أنه قد يكون من المناسب إفراد مجموعة خاصة من المؤشرات للتعبير عن مستوى الرضى العام عن مجمل أحوال المعيشة من منظور الأفراد أو الأسر ٠ وسوف تتضمن هذه المجموعة مؤشرات عن

اتجاه أحوال المعيشة للتحسن أو التدهور عبر الزمن ، وأسباب الشعور بالتحسن أو التدهور ، وغير ذلك من المؤشرات التى يتوقع أن تكون لها قيمة تحليلية كبيرة ٠

وفى ضوء هذه الملاحظات سوف تتوزع مؤشرات مستوى المعيشة على المجالات الثلاثة عشر التالية :

١- الصحة والغذاء والتغذية ٠
٢- المأوى ٠
٣- الكساء ٠
٤- الطاقة ٠
٥- المعرفة ٠
٦- العمل ٠
٧- الانتقال والاتصال ٠
٨- الحماية والاستدامة ٠
٩- استخدام الوقت ٠
١٠- رأس المال المادى ٠
١١- رأس المال الاجتماعى ٠
١٢- رأس المال المدنى والسياسى ٠
١٣- الرضى العام عن مجمل أحوال المعيشة ٠

وينبغى التأكيد على أن هذه المجموعات ليست مستقلة عن بعضها استقلالاً تاماً ،وأن كل واحدة منها ليست حصرية أو مكتفية بذاتها (self-contained) بالضرورة. إذ يظل من الوارد أن بعض المؤشرات يمكن أن تظهر فى أكثر من مجموعة. وهو ما يحدث بالفعل فى مؤشرات التنمية البشرية التى يضمها تقرير التنمية البشرية الدولى. غير أننا آثرنا عدم التكرار استنادا إلى أنه سينظر إلى مؤشرات مستوى المعيشة الموزعة على المجموعات الثلاث عشرة على أنها تشكل مجموعة كبرى متكاملة ، بمعنى أنها تتكامل وظيفياً فى التعبير عن مستوى المعيشة فى المجتمع موضع الاهتمام. وهذا التكامل قائم أصلاً سواء ظهرت بعض المؤشرات فى مجموعة واحدة أو أكثر من مجموعة. والأمثلة على ذلك كثيرة ، وسبق أن تعرضنا لبعضها ٠وثمة أمثلة أخرى يمكن ذكر البعض منها . فالتعليم يمكن أن يترك أثراً على الصحة ، مثلما أن التمتع بصحة جيدة يزيد من القدرة على التعلم ، خاصة لدى الأطفال٠ وسلامة المسكن وتزوده بعناصر الإصحاح تعزز الصحة والتعلم. ووجود نظام للمشاركة الديمقراطية يساعد الأفراد على تحقيق ذواتهم ، كما أنه يزيد من فرص الاستجابة لاحتياجاتهم٠ وهكذا تتشابك المؤشرات فى المجموعات المختلفة لتنتج مستوى معيناً للمعيشة.

ولما كان من المتوقع التوصل إلى عدد كبير من المؤشرات لتغطيـــة هـــذه المجموعـــات الثلاث عشرة، وذلك بغض النظر عن توافر البيانات اللازمة لتركيب هذه المؤشرات أو عـــدم توافرها، يستحسن البدء بعدد محدود نسبياً من المؤشرات فى الجولة الأولى للمرحلة التطبيقية، أى بقائمة مختصرة تضـــم عدداً أقـــل مـــن المؤشرات التى يمكن اعتبارها مؤشرات أساسية (core indicators) للتعبير عن مستوى المعيشة من جهة ، والتى لا تنطوى علـــى عـــبء كبير فى جمع المعلومات وحساب المؤشرات من جهة أخرى ، وذلك علـــى أن يـــتم توســـيع القائمة تباعاً فى المراحل التالية للتطبيق وصولاً إلى القائمة الكاملة .

وسوف نقدم فى الأقسام التالية من هذا الفصل المؤشرات المقترحة لكـــل مجموعـــة مـــن المجموعات الثلاث عشرة، والتى استرشدنا فى وضعها بعدد كبير من الدراســـات والتقـــارير المصرية والعربية والدولية فى شأن المؤشرات الاجتماعية والتنموية ومستوى الرفاهة وطيب العيش [٤] . ويتضمن العرض المقدم فى كل قسم تمهيداً يتضمن مفهوم المجال الذى تغطيـــة

---

[٤] بالإضافة إلى المراجع الأكثر تخصصا التى سيشار إليها عن عرض المجموعات المختلفة من المؤشرات ، استفاد فريق البحث فى صياغة المؤشرات من عدد من الممسوح والدراسات فى مجال مستوى المعيشة والمؤشرات الاجتماعية ومؤشرات رأس المال الاجتماعى والسياسى وغيرها ، أبرزها ما يلى :

- US Census Bureau, **Extended Measures of Well- Being : Living Conditions in the United States, 2003,** Household Economic Studies, US Census Bureau, Washington D.C., April 2007.
- Canadian Council on Social Development(CCSD), **Social Cohesion in Canada: Possible Indicators**, Strategic Research and Analysis, S R A- 543, Nov. 2000 .
- UN Department of Sustainable Development, **Indicators of Sustainable Development** (www. un . org) .
- EU Centre for Survey Research and Methodology, **European System of Social Indicators** (www.gesis. org) .
- GESIS (German Social Science Infrastructure Services), **The German System of Social Indicators** (www.gesis .org) .
- J.Anseau (ed) , **Social Indicators** , House of Commons Library, Research paper 05/63, London, Oct. 2005 .
- A.Tandon et al., **Measuring Overall Health System Performance for 191 Countries**, GPE Discussin paper no. 30, WHO, Geneva, 2000(?) (www.who.org) .
- N.Dudwick et al., **Analysing Social Capital in Context , A guide to using qualitative methods and data,** World Bank Institute, Washington , D.C., 2006.
- C.Grootaert et al., **Measuring Social Capital – An integrated approach**, World Bank, W.P. no. 18, Washington , D.C., 2004 .
- R.Veenhoven, **Subjective Measures of Well- Being,** UNU –WIDER, Discussion paper no. 2004/ 07, April 2004 .
- **World Bank, A manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey**, World Bank W.P. no 126, May 1996 .
- F. Zanaty and A. Way, **Egypt Demographic and Health Survey 2005**, Ministry of Health and Population, National Population Council, USAID, UNICEF, Ford Foundarion , Cairo, March 2006
- The Hong Kong Council of Social Service, **Social Indicators of Hong Kong** (www. socialindicators. org. hk/ eng) .
- World values Survey , **2005-2006 Questionnaire** (www.worldvaluessurvey .com)

- **ابراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير ، مرجع سبق ذكره .**
- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، دراسة الفقر وخصائص الفقراء فى إطار مسح العقد الاجتماعى، مصر ٢٠٠٥ ، المركز اكتوبر ٢٠٠٦ .**

كل مجموعة ، ثم عرضاً للمؤشرات المقترحة ، مع التعليق عليها عند اللزوم لإبراز معناها أو مغزاها بالنسبة لمستوى المعيشة ، ومع بيان مستوى التفصيل المستحب لكل مؤشر ، أى تقسيم المؤشر حسب النوع أو العمر أو المستوى الاقتصادى والاجتماعى أو حسب الإقليم... الخ . وسوف ترقم المؤشرات برقم أول هو رقم المجال أو المجموعة الرئيسية ، يليه رقم ثان هو رقم المجموعة الفرعية داخل المجال أو المجموعة الرئيسية ، ورقم ثالث هو الرقم المسلسل للمؤشر داخل المجموعة الفرعية التى ينتمى إليها. فالمؤشر ٦-٢-٣ هو المؤشر الثالث فى المجموعة الفرعية الثانية (نوعية العمل)، التى تنتمى إلى المجموعة الرئيسية السادسة (مؤشرات العمل) .

٢-٢- المجموعة (١): الصحة والغذاء والتغذية

المفهوم

الصحة مكون أساسى من مكونات مستوى المعيشة. فاللياقة الصحية مطلوبة لإنجاز الأنشطة اللازمة لكسب العيش وغيرها من الأنشطة الحياتية على خير وجه . كما أنها مطلوبة أيضاً لأن الشعور بالعافية فى حد ذاته متعة ومصدر للبهجة، ، مثلما أن اعتلال الصحة يمكن أن يكون سبباً للتعاسة والشقاء ، وإن كان الناس فى أغلب الأحوال لا يقدرون الجانب الإيجابي للصحة إلا عندما يفتقد ويتعرضون للمرض.

وطبقاً لمنظمة الصحة العالمية ، فإن الصحة لاتعنى مجرد غياب المرض أو العجز. وإنما تعنى اكتمال السلامة أو المعافاة البدنية والعقلية والنفسية والروحية. والحالة الصحية للناس فى أى مجتمع هى محصلة ثلاثة عوامل . **أولها** : العوامل الوراثية أو الجينية التى تجعل الإنسان معرضاً للإصابة بأمراض معينة . **وثانيها**: العوامل البيئية، أى خصائص المحيط الطبيعى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يعيش فيه الإنسان ، والتى قد تهبه الصحة أو

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر)، **مستوى معيشة الأسرة المصرية ، هل تغير خلال السنوات العشر الماضية ، تقارير معلوماتية** ، العدد (١) ، يناير ٢٠٠٧ . (وهذا التقرير يعتمد على مجموعة محدودة من المؤشرات المستقاة من نتائج المسح السكانى الصحى لمصر EDHS) .
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، **استمارة مرصد أحوال الأسر المصرية** ، مارس ٢٠٠٨ .
- منظمة الصحة العالمية ، **التقرير الخاص بالصحة فى العالم** ٢٠٠٠ (www.who.org) .
- وزارة التضامن الاجتماعى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **استمارة تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر المصرية** ، ٢٠٠٦ .
- **قطاع الشئون الاجتماعية بالجامعة العربية ، صحة الأسرة العربية وتحديات العولمة** ، الجامعة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧ .

احمد عبد المنعم ، "دور المشروع العربى لصحة الأسرة فى متابعة الأهداف التنموية للألفية "، ورقة مقدمه للحلقة النقاشية للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، صنعاء ، ٦ – ٨ مايو ٢٠٠٨ .

- المعهد العربى للتدريب والبحوث الاحصائية ، **ندوة مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة فى الأقطار العربية**، بيروت، ٦-٧ اغسطس ٢٠٠٢.

تعرضه للمرض. **وثالثهما:** النظام الصحى الذى يقيمه المجتمع لمساعدة أفراده – بدرجات مختلفة من الكفاءة والعدالة– على الوقاية من المرض وعلاجه عندما يقع[٥].

والتغذية عامل مهم من عوامل التعرض للأمراض والوقاية منها والتمتع بصحة جيدة، وبالتالى فإن التغذية ذات أثر مهم على القدرة على الإنتاج وأداء الأنشطة والوظائف الحياتية المختلفة. وتشير دراسة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن سوء التغذية يأتى على قمة القائمة التى تضم أهم عشرة عوامل خطورة تسبب الوفاة المبكرة أو الإعاقة. ويعانى الناس سوء التغذية إما بسبب نقص التغذية ، وإما بسبب الإفراط فى التغذية ، وإما بسبب الخلل فى هيكل التغذية، أى انعدام التوازن بين مكونات الغذاء. ولسوء التغذية آثار سلبية على النمو الجسمانى (بما فى ذلك نمو الجنين فى بطن أمه) ، وعلى نمو الأعضاء الحيوية (كالجهاز العصبى والغدد الصماء والكلى) ، وعلى القدرات الذهنية ، (ومن ثم القدرة على التعلم) ، وعلى جهاز المناعة . وإذا كان الغذاء هو مصدر تزويد الإنسان بالمغذيات، فإنه يمكن أن يكون مصدراً لنقل الأمراض إلى الإنسان ، خاصة الأمراض المعدية أى الأمراض التى تصيب الجهاز الهضمى بكتريولوجياً أو فيروسياً أو بالتسمم . وهذا أمر شائع فى الدول النامية حيث يفتقد الكثير من الاشتراطات الصحية فى جمع المحاصيل الغذائية وفى تخزينها وتوزيعها وفى طحنها وفى حفظها بعد الطبخ. كما يساء استخدام المبيدات الحشرية ومكسبات الطعم واللون فى هذه الدول . وهو ما يزيد من انتشار الأمراض السرطانية كسرطان المثانة وسرطان البلعوم[٦] .

وفى سعيها لقياس كفاءة النظام الصحى ، اعتبرت منظمة الصحة العالمية أنه من الواجب النظر فى خمسة المعايير التالية: [٧]

أ – تحسين المستوى الصحى العام للسكان . وقد عبر عنه بمؤشر متوسط العمر المتوقع المصحح باحتساب مدد التعوق (disability)، أى متوسط العمر المتوقع دون تعوق.

ب – العدالة فى توزيع التحسن فى الصحة بين السكان ، أى عدم استئثار قلة من السكان بمعظم منافع النظام . ويمكن اعتبار التفاوتات فى معدلات وفيات الأطفال فى فئات السكان المختلفة مؤشراً تقريبياً لهذا النوع من العدالة .

ت– المستوى الاجمالى لقدرة النظام الصحى للاستجابة لاحتياجات الناس فيما يتعلق بالجوانب غير الصحية ، وتلبية أو عدم تلبية توقعات السكان بخصوص كيفية معاملتهم من جانب

---

(5) للمزيد راجع : سمير فياض ، الصحة فى مصر – الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ص ٦-١٠ .

(6) للمزيد أنظر المرجع السابق، ص ص ١٩٩ - ٢٠٥

(7) منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة فى العالم ٢٠٠٠ ، منظمة الصحة العالمية ، الفصل الثانى (www.who.org)

مقدمى الخدمات الوقائية أو الرعاية الصحية أو الخدمات غير الشخصية . وينصب هـذا المعيار على العناصر المتعلقة باحترام البشر والعناية بهم والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بهم ومساعدتهم على الاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعى .. الخ . ويسـتعان فى ذلك باستطلاعات الرأى .

ث- توزيع قدرة النظام الصحى على الاستجابة ، أى مراعاة العدالة وعدم التمييز بين الفئات المختلفة من السكان .

ج - عدالة المساهمات المالية للأسر فى النظام الصحى . ويؤشر لذلك بنسبة الإنفاق الصحى للأسرة مباشرة ومن خلال الضرائب والضمان الاجتماعى وما إلى ذلك ، إلـى الجـزء الفائض من الإنفاق الاجمالى للأسرة بعد استبعاد نفقات الإعاشة الضرورية (وقد يعتبـر الإنفاق غير الغذائى للأسرة قيمة تقريبية لهذا الفائض) .

وفى ضوء ما تقدم ، سوف تتوزع مؤشرات الصحة والغذاء والتغذية على المجموعـات التالية :

(١)مستوى الصحة والتغذية .

(٢)الفجوات الاجتماعية فى توزيع التحسن فى الصحة والتغذية.

(٣)تكلفة الرعاية الصحية والغذاء .

(٤)الرضى عن الخدمات الصحية والغذاء .

المؤشرات :

المجموعة ١-١- <u>مؤشرات مستوى الصحة والتغذية</u>

١-١-١- توقع العمر عند الميلاد . (إجمالى/ذكور/إناث)

ويعبر هذا المؤشر عن عدد السنوات التى يتوقع للمولود حديثاً أن يعيشـها ، وذلـك بفرض تعرضه طوال حياته لمعدلات الوفيات حسب العمر والجنس السارية وقت مولده .

١-١-٢- توقع الحياة بصحة جيدة عند الميلاد (إجمالى/ذكور/إناث)

ويعتبر هذا المؤشر مؤشراً مصححاً لتوقع العمر عند الميلاد .ويعرف هذا المؤشـر المصحح بأنه عدد السنوات التى يتوقع للمولود حديثاً أن يعيشها بصـحة مكتملـة ، أى دون تعوق . وهو عبارة عن توقع العمر عند الميلاد مستبعداً منه عدد السنوات التـى يتوقـع أن يقضيها الإنسان فى حالة تعوق ، وذلك استناداً إلى المعدلات السارية للمرض والوفاة. وهكذا فإن المؤشر المعتاد لتوقع العمر عند الميلاد (١-١-١) يأخذ فى الحسـبان معـدلات الوفـاة السارية وقت الميلاد ، بينما يعتمد فى قياس المؤشر المصحح على كل من معـدلات الوفـاة ومعدلات المرض أو التعوق السارية وقت الميلاد .

ومن الطبيعى أن دلالة المؤشر المصحح أقوى من دلالة المؤشر غير المصحح ٠إذ أن طول العمر قد يكون سبباً للتعاسة والشقاء اذا اقترن باعتلال الصحة والتعوق لفترات طويلة من عمر الانسان [٨]٠

١-١-٣- توقع العمر عند بلوغ ثلاثين عاماً ٠ (إجمالى /ذكور/إناث)

١-١-٤- توقع العمر عند بلوغ ستين عاماً ٠ (إجمالى /ذكور/إناث)

وتنبع أهمية المؤشرين الأخيرين من أن معدلات المرض ومعدلات الوفاة فى حالة تغير مستمر ٠ ومن ثم فإن الاكتفاء بتوقع العمر عند الميلاد ، سواء أكان مع التصحيح بمعدل المرض أم بدونه ، يتجاهل ما يطرأ على معدلات المرض والوفاة السارية عند الولادة من تغيرات مع تقدم الانسان فى العمر ، أى مع تغير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر الزمن ٠ ولذا فإن إعادة حساب توقع العمر عند بلوغ الثلاثين وعند بلوغ الستين يستوعب معلومات أحدث عن معدلات المرض والوفاة ، ويقدم بالتالى مؤشرات أكثر دقة عن العمر المتوقع [٩] ٠

١-١-٥-عدد المواليد أمواتاً أو الذين يموتون فى الأسبوع الأول من عمرهم لكل ألف مولود٠

(إجمالى /ذكور /إناث)

١-١-٦- معدل وفيات الرضع (أقل من سنة من العمر) لكل ألف مولود حى ٠

(إجمالى /ذكور /إناث)

ويعبر هذا المؤشر عن احتمال وفاة مولود قبل اكتمال السنة الأولى من عمره ، وذلك بفرض تعرضه طوال حياته لمعدلات الوفاة السارية عند مولده ٠

١-١-٧- معدل وفيات الأطفال (دون الخامسة من العمر) لكل ألف مولود حى

(إجمالى /ذكور/إناث)

وهذا هو احتمال الوفاة لطفل مولود فى سنة معينة قبل بلوغه الخامسة من العمر ، وذلك بفرض أنه سيتعرض طوال حياته لمعدلات الوفاة السارية وقت مولده ٠

١-١-٨- معدل وفيات البالغين لكل ألف فى الفئة العمرية ١٥ - ٦٠ سنه ٠

(إجمالى /ذكور/إناث)

وهذا هو احتمال الوفاة بين الخامسة عشرة والستين من العمر ٠

١-١-٩- معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس لكل مائة ألف مولود حى ٠

---

[٨] يطلق على المؤشر المصحح لتوقع العمر عند الميلاد فى التقرير الخاص بالصحة فى العالم ٢٠٠٠ (WHO, World Health Report 2000) DALE = Disability – Adjusted Life Expectancy ، ويشار إليه فى التقرير الأوروبى عن الصحة ٢٠٠٢ بعبارة HALE = Health- Adjusted Life Expectancy

[٩] المؤشران (١-١-٣) و(١-١-٤) مستخدمان فى النظام الألمانى للمؤشرات الاجتماعية ٠ انظر : GESIS ، مرجع سابق ٠

(إجمالى /أعمار الأمهات)

١-١-١٠- معدلات الوفيات لكل ألف من السكان حسب الأسباب الرئيسية للوفاة :

☐ أمراض القلب والجهاز الدورى ☐ السكر

☐ الأورام الخبثية / السرطان ☐ الإيدز

☐ المخدرات ☐ أخرى

(إجمالى)

١-١-١١- نسبة الولادات بواسطة عاملين طبيين مهرة ، أى بواسطة أفراد مدربين على تقديم ما هو ضرورى من إشراف ورعاية ونصح للمرأة خلال مراحل الحمل المختلفة ، ومدربين أيضاً على التوليد، وكذلك على العناية بحديثى الولادة ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

١-١-١٢- نسبة الولادات فى مراكز طبية ٠

(إجمالى /ريف/حضر/ مستوى دخل[١٠])

١-١-١٣- نسبة الإصابة بالأمراض التالية :

☐ الأمراض المستوطنة /طفيليات ☐ أمراض الجهاز التنفسى والقلب

☐ الأورام السرطانية ☐ فقر الدم /(الأنيميا)

(إجمالى /ذكور/إناث /أعمار/ريف/حضر)

١-١-١٤- نسبة الأسر التى يعانى فيها شخص أو أكثر مرضاً مزمناً أو أكثر ٠

(إجمالى /ريف/حضر/مستوى دخل)

١-١-١٥- نسبة الأسر التى يعانى فرد أو أكثر من أفرادها إعاقة واحدة على الأقل ٠

(إجمالى /ريف/حضر/مستوى دخل)

١-١-١٦- نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) الذين يتعاطون أى نوع من الدخان بانتظام (مرة أو أكثر فى الأسبوع)٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

١-١-١٧- نسبة الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يتعاطون بانتظام (مرة أو أكثر فى الأسبوع) نوعاً أو أكثر من الدخان ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

---

(10) عندما يشار هنا أو فى أى مكان آخر إلى تقسيم للمؤشر حسب مستوى او شرائح الدخل ، يمكن أن يستعاض عن متغير دخل الأسرة بمؤشر انفاق الأسرة ٠

١-١-١٨- نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) الذين يتناولون المشروبات الكحولية بانتظام (مرة أو أكثر كل أسبوع) ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

١-١-١٩- نسبة الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يتناولون المشروبات الكحولية بانتظام (مرة أو أكثر كل أسبوع) ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

١-١-٢٠- نسبة الأفراد الذين يواظبون على الاستحمام (مرة أو أكثر كل أسبوع) ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

١-١-٢١- نسبة الأفراد الذين يواظبون على تنظيف أسنانهم بالفرشاة والمعجون أو بالسواك (مرة أو أكثر فى اليوم)٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

١-١-٢٢- نسبة حديثى الولادة الذين يقل وزنهم عن ٢,٥ كيلو جرام إلى مجموع المواليد الجدد ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

وتعتبر زيادة هذه النسبة على ١٠% بمثابة الدخول فى منطقة الخطر ٠

١-١-٢٣- نسبة الأطفال بين ١٢و٢٣ شهراً الذين يقل وزنهم مقابل سنهم عن القيمة المرجعية (متوسط الوزن المناسب – ٢ انحراف معيارى)٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

ويعتبر انخفاض وزن الطفل عن الوزن المرجعى دلالة على وقوع الهزال (wasting)٠ كما تعتبر زيادة النسبة على ١٠% علامة خطر ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٢٤- نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يقل وزنهم مقابل سنهم عن القيمة المرجعية ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

وازدياد الوزن بالنسبة للعمر عن القيمة المرجعية يعد مؤشراً للبدانة التى صارت من أمراض العصر لدى الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء ، وإن اختلفت الأسباب ٠

١-١-٢٥- نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يقل طولهم مقابل سنهم عن القيمة المرجعية ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

وعندما يقل الطول بالنسبة للعمر عن القيمة المرجعية يكون ذلك دلالة على وقوع التقزم (Stunting) ، وهو من أعراض سوء التغذية المزمن ٠ ومن علامات الخطر تجاوز قيمة المؤشر ١٠% ٠

١-١-٢٦- نسبة الأفراد الذين يقل وزنهم بالنسبة لطولهم عن القيمة المرجعية ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/أعمار/ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

ويدل هذا المؤشر على نقص التغذية الحاد ، وهو من علامات الهزال ٠ وقد يستخدم للغرض ذاته مؤشر كتله الجسم ، أى الوزن مقسوماً على مربع الطول ٠

١-١-٢٧- نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون فقر الدم ٠

(إجمالى /ذكور/إناث /ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

وفضلاً عن الدلالة الآنية لهذا المؤشر ، فإن له دلالة مستقبلية أيضاً ٠ إذ أن الأطفال الذين يعانون فقر الدم عادة ما يعانون ضعفاً فى النمو البدنى والعقلى ٠

١-١-٢٨- نسبة البالغين (١٥-٦٠ سنة) الذين يعانون فقر الدم ٠

(إجمالى /ذكور/إناث /ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٢٩- نسبة الحوامل (١٥-٤٩ سنه) اللاتى يعانين فقر الدم ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

ومن المعروف أن تعرض الحوامل لفقر الدم يمكن أن يؤدى إلى ولادة طفل مبتسر وناقص الوزن ٠

١-١-٣٠- نسبة البالغين (معتدلى النشاط) الذين يقل مدخولهم اليومى (daily intake) من السعرات الحرارية عن الاحتياجات الموصى بها (وهى ٣٠٠٠ سعر حرارى للرجل و٢٢٠٠ سعر حرارى للمرأة) ٠

(إجمالى / ذكور / إناث /ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٣١- نسبة البالغين الذين يقل مدخولهم اليومى من البروتين عن الاحتياجات الموصى بها (٣٧ جراماً للرجل و٣٩ جراماً للمرأة) ٠

(إجمالى / ذكور / إناث /ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٣٢- نسبة البالغين الذين يقل مدخولهم اليومى من البروتين الحيوانى عن ثلث الاحتياجات الموصى بها من البروتين (١٢,٣ جراماً للرجل و١٣ جراماً للمرأة)٠

(إجمالى / ذكور / إناث /ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٣٣- نسبة البالغين الذين يقل مدخولهم اليومى من الفيتامينات والمغذيات الدقيقة (micro nutrients) مثل اليود والحديد) عن الاحتياجات الموصى بها ٠

١-١-٣٤- نسبة انفاق الأسرة على الوجبات الجاهزة (من خارج المنزل) إلى جملة انفاقها الغذائى٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

١-١-٣٥- معدل شراء الأسرة لوجبات جاهزة :

☐ مرة أو أكثر كل شهر ☐ مرة أو أكثر كل أسبوع

١-١-٣٦- نسبة النساء فى سن الحمل (١٥- ٤٩ سنة) اللاتى يستخدمن أية وسيلة لمنع الحمل ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

فمن المرجح أن يزداد الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة مع ارتقاء المستوى التعليمى والصحى والاقتصادى والثقافى للأسرة ، أى مع ارتقاء مستوى معيشتها ٠

١-١-٣٧- معدل الخصوبة الإجمالى ٠

(إجمالى / ريف/حضر/مستوى دخل الأسرة)

ويعرف هذا المؤشر بأنه عدد الأطفال الذين يتوقع أن تلدهم إمرأة إذا عاشت حتى نهاية سنوات الحمل (١٥-٤٩) وحملت أطفالاً طبقاً لمعدلات الخصوبة السارية حسب العمر ٠ ومن المعتاد انخفاض معدل الخصوبة الإجمالى مع تحسن المستوى الاقتصادى والتعليمى والثقافى والصحى للأسرة ، أى مع ارتفاع مستوى معيشتها ٠

١-١-٣٨- نسبة السكان الين يعتبرون أن حالتهم الصحية :

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى / ذكور / إناث /حضر/مستوى دخل الأسرة)

لاحظ أننا قد تجنبنا تضمين هذه المجموعة من المؤشرات عدداً من المؤشرات الدالة على المدخلات مثل عدد الأسّرة وعدد الأطباء وعدد الممرضين وعدد الفنيين لكل ألف من السكان ، أو عدد الممرضين لكل طبيب ، وما إليها من مؤشرات ٠ ويرجع ذلك إلى كثرة ما أدرجناه فى هذه المجموعة من مؤشرات عن الصحة والتغذية من جهة ، والى الشك فى دقة الإحصاءات المتاحة عن هذه المؤشرات بالنظر إلى البعثرة المؤسسية للهيئات الصحية والطبية فى مصر ، وغياب إحصاءات مجمعة عنها ، من جهة أخرى ٠

المجموعة ١-٢- <u>مؤشرات الفجوات الاجتماعية فى توزيع التحسن فى الصحة والتغذية</u>

١-٢-١ نسبة معدل وفيات الرضع فى الريف إلى معدل وفيات الرضع فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

كلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح دل ذلك على تضاؤل الفجوات فى وفيات الرضع بين الريف والحضر ، لصالح الريف بالطبع. وزيادة النسبة على الواحد الصحيح تعنى أن عبء وفيات الرضع فى الريف أكبر منه فى الحضر.

١-٢-٢- نسبة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فى الريف إلى المعدل المناظر فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٣- نسبة معدل وفيات البالغين فى الريف إلى المعدل المناظر فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٤- نسبة معدل وفيات الرضع لأفقر ٢٠% من الأسر إلى المعدل المناظر لأغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى / ريف/ حضر)

١-٢-٥- نسبة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لأفقر ٢٠% من الأسر إلى المعدل المناظر لأغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٦- نسبة معدل وفيات البالغين لأفقر ٢٠% من الأسر إلى المعدل المناظر لأغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٧- نسبة معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس فى الريف إلى المعدل المناظر فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٨- نسبة معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس لأفقر ٢٠% من الأسر إلى المعدل المناظر لأغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-٩- نسبة الأسر التى يعانى فرد أو أكثر من أفرادها إعاقة واحدة على الأقل فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٠- نسبة حديثى الولادة ناقصى الوزن (الذين يقل وزنهم عن ٢,٥ كيلو جرام) فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١١- نسبة الأطفال الذين يعانون الهزال فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٢- نسبة الأطفال الذين يعانون التقزم فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٣- نسبة الحوامل اللاتى يعانين فقر الدم فى الريف إلى النسبة المناظرة فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٤- نسبة الحوامل اللاتى يعانين فقر الدم فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٥- نسبة البالغين الذين يقل مدخولهم اليومى من السعرات الحرارية عن الاحتياجات الموصى فى الريف بها إلى النسبة المناظرة فى الحضر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٦- نسبة النساء فى سن الحمل (١٥-٤٩ سنة) اللاتى يستخدمن أية وسيلة لمنع الحمل فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

١-٢-١٧- نسبة الولادات التى تتم تحت إشراف طبى فى شريحة أفقر ٢٠% من الأسر إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسر ٠

(إجمالى/ وجه بحرى/ وجه قبلى)

المجموعة ١-٣- <u>مؤشرات تكلفة الرعاية الصحية والغذاء</u> ٠

١-٣-١- نسبة الانفاق الصحى الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٠

١-٣-٢- نسبة الإنفاق الصحى العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ٠

١-٣-٣- نسبة الإنفاق الصحى الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى ٠

١-٣-٤- نسبة الانفاق الصحى العام إلى الانفاق الصحى الكلى.

١-٣-٥- نسبة الانفاق الصحى العام إلى إجمالى الانفاق العام ٠

١-٣-٦- نسبة الانفاق الصحى الخاص إلى الانفاق الصحى الكلى٠

١-٣-٧- متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحى ٠ (كلى / عام / خاص)

١-٣-٨- نسبة الانفاق على التأمين الصحى الاجتماعى إلى الانفاق العام على الصحة٠

١-٣-٩- نسبة الانفاق الخاص المباشر على الصحة (out of pocket) إلى الانفاق الخاص على الصحة٠

١-٣-١٠- نسبة البرامج التأمينية الخاصة الممولة بالسداد المسبق (private prepaid plans) إلى الإنفاق الصحى الخاص [١١].

١-٣-١١- نسبة انفاق الأسرة على الصحة إلى الانفاق الكلى للأسرة .

(إجمالى / ريف /حضر/ شرائح دخلية)

١-٣-١٢- نسبة المساهمة الكلية للأسرة فى الانفاق على الصحة إلى الفائض من الانفاق الكلى للأسرة بعد استيفاء الضروريات بخلاف الصحة .

(إجمالى / ريف /حضر/ شرائح دخلية)

وكما سبق ذكره فى "المفهوم" ، فإن هذا المؤشر مأخوذ عن منظمة الصحة العالمية ، كما ورد فى تقرير المنظمة عن **الصحة فى العالم ٢٠٠٠** . ويعبر هذا المؤشر عن عبء التمويل الصحى الواقع على أية اسرة. إذ أنه يقيس النسبة التى تشكلها النفقات الصحية الفعلية للأسرة من قدرتها على الدفع. وتشمل النفقات الصحية الفعلية جميع النفقات التى تتحملها الأسرة بما فيها تلك التى قد لا تعرف أنها تدفعها ، مثل الحصة من الضريبة على المبيعات أو على الاستهلاك التى تخصصها الحكومة للصحة، وكذلك مساهمة أرباب الأعمال من خلال التأمين على موظفيهم والذى قد يمول الموظفون جزءاً منه. أما القدرة على الدفع فتقاس بما يتبقى من الانفاق الكلى للأسرة بعد خصم الانفاق على الضروريات (بخلاف الصحة) . وقد اعتبر التقرير المشار إليه حالاً أنه يمكن تقريب هذا المتغير بالإنفاق غير الغذائى ، حيث اعتبرت تكلفة الغذاء قيمة تقريبية للإنفاق على الاحتياجات الأساسية[١٢]. وقد تعرض هذا التقريب للنقد من جانب بعض الجهات ، حيث رؤى أنه يؤدى إلى تضخيم مساهمة الشرائح الغنية فى الانفاق الصحى، وذلك لانخفاض نسبة انفاقهم على الغذاء بالقياس إلى النسبة المناظرة لدى الشرائح الأقل دخلاً. وقد اقترح توسيع مفهوم الضروريات ليشمل ما هو أكثر من الغذاء[١٣].

وتعد طريقة تمويل الرعاية الصحية عادلة إذا كانت قيمة المؤشر ١-٣-١٢ واحدة لجميع الأسر ، بغض النظر عن دخلها أو حالتها الصحية أو استفادتها من النظام الصحى. أما إذا كانت الأسر الفقيرة تنفق قدراً أكبر مما تنفقه الأسر الميسورة ، فإن نظام التمويل يفتقر إلى العدالة. ويرجح تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالصحة فى العالم ٢٠٠٠ أن أية أسرة تنفق ٥٠% أو أكثر من أصل انفاقها غير الغذائى على الصحة ستواجه الفقر نتيجة لذلك .[١٤]

---

[11] معظم المؤشرات العشر من ١-٣-١ إلى ١-٣-١٠ هى مؤشرات قومية للصحة، وتنشر المعلومات القطرية عنها سنوياً على موقع منظمة الصحة العالمية (ww.who. org) .

[12] منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة العالمية فى العالم ٢٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

[13] انظر مثلا : WHO, The European Health Report 2002,

[14] منظمة الصحة العالمية ، مرجع سابق ، Annex 1 ، ص ٤٠ .

لهذا من المفيد معرفة توزيع الأسر حسب النسبة التى تشكلها نفقاتها الصحية الفعلية إلى قدرتها على الدفع. وهذا ما يعبر عنه المؤشر التالى :

١-٣-١٣- نسبة الأسر التى تبلغ نسبة مساهمتها الكلية فى الانفاق على الصحة حسب التعريف المتضمن فى المؤشر ١-٣-١٢:

□ أقل من ٣٠% □ ما بين ٣٠% وأقل من ٥٠% □ ٥٠ % فأكثر

١-٣-١٤- نسبة انفاق الأسرة على الغذاء إلى انفاقها الكلى

(إجمالى / ريف / حضر/ شرائح دخلية)

ويتصل بجانب تكلفة العلاج والغذاء أيضاً ، أو بالأحرى ضعف مقدرة الناس على تغطية تكاليف العلاج والغذاء، مدى اللجوء إلى الخدمات المجانية والرخيصة والخيرية فى هذا الشأن. ومن مؤشرات ذلك:

١-٣-١٥- نسبة الأفراد المستفيدين من خدمات العلاج الخارجى بالمستشفيات العامة ووحدات التأمين الصحى إلى إجمالى السكان ٠

(إجمالى / ريف / حضر)

١-٣-١٦- نسبة الأفراد المستفيدين من خدمات العلاج الداخلى بالمستشفيات العامة ووحدات التأمين الصحى إلى إجمالى السكان ٠

(إجمالى / ريف /حضر)

١-٣-١٧- نسبة الأفراد المستفيدين من خدمات العلاج فى الوحدات والمراكز الطبية الخيرية إلى إجمالى السكان ٠

(إجمالى / ريف /حضر)

١-٣-١٨- نسبة الأفراد الذين يلجأون للعلاج الشعبى (الأعشاب الخام والوصفات الشعبية) لتفادى تكلفة العلاج لدى الجهات المتخصصة ٠

(إجمالى / ريف /حضر)

١-٣-١٩- نسبة الأفراد الذين يحصلون على قدر من غذائهم من خلال الهيئات الخيرية (بنك الطعام مثلاً) والتبرعات وموائد الرحمن وما إلى ذلك ٠

(إجمالى / ريف /حضر)

لاحظ أن المؤشرات (١-٣-١٤) -(١-٣-١٩) ذات دلالة مهمة على نسب الفقر فى المجتمع ، ويمكن استخدامها كمحك لاختبار دقة المؤشرات النقدية للفقر ، مثل خط الفقر.

١-٣-٢٠- متوسط نصيب الفرد من الدعم الغذائى ٠

(إجمالى / ريف /حضر/ شرائح دخلية)

١-٣-٢١- متوسط انفاق الأسرة على المياه المعبأة (والتى كثيراً ما يشار إليها خطأ بأنها مياة معدنية) .

(إجمالى / ريف /حضر/ شرائح دخلية)

وهذا المؤشر دال على كلفة المياة باعتبارها جزءاً من كلفة الطعام والشراب ، فضلاً عن كونه مؤشراً عن عدم الرضى عن مستوى جودة مياه الشرب المتاحة من الشبكات العامة.

المجموعة ١-٤- <u>مؤشرات الرضى عن الخدمات الصحية والغذاء</u>

١-٤-١- نسبة السكان البالغين الذين يشعرون بالقلق على حالتهم الصحية جراء عدم الاطمئنان إلى إمكانية الحصول على العلاج المناسب بتكلفة معقوله عند الحاجة.

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٢- نسبة البالغين الذين يعتبرون أن حالتهم الصحية :

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٣- أهم ما يعتبره السكان البالغون أسباباً رئيسية لسوء حالتهم الصحية ، وعدم تلقى العلاج المناسب:

☐ ارتفاع نفقات العلاج ☐ صعوبة الحصول على خدمة مجانية

☐ صعوبة الحصول على خدمة خاصة جيدة المستوى ☐ أخرى

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٤- نسبة المترددين على العيادات الخارجية فى المستشفيات العامة (outpatients) الذين يعتبرون أنهم عوملوا :

☐ معاملة جيدة ☐ معاملة متوسطة ☐ معاملة فظة وغير إنسانية

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٥- نسبة المترددين على العيادات الخارجية فى وحدات التأمين الصحى الذين يعتبرون أنهم عوملوا :

☐ معاملة جيدة ☐ معاملة متوسطة ☐ معاملة فظة وغير إنسانية

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٦- نسبة من تلقوا علاجا داخلياً (inpatients) فى المستشفيات العامة ويرون أنهم عوملوا :

☐ معاملة جيدة ☐ معاملة متوسطة ☐ معاملة فظة وغير إنسانية

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١-٤-٧- نسبة من تلقوا علاجاً داخليا فى وحدات التأمين الصحى ويرون أنهم عوملوا:

☐ معاملة جيدة ☐ معاملة متوسطة ☐ معاملة فظة وغير إنسانية

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

وتنصب " المعاملة" فى المؤشرات من ١-٤-٤ إلى ١-٤-٧ على احترام المريض، ووجود مكان انتظار لائق ، وسرعة الاستجابة للحالات الطارئة ، وعدم التعرض لفترات انتظار طويلة قبل تلقى العلاج الداخلى بالوحدات الطبية ،وتقديم المعلومات اللازمة فيما يتعلق بشبكات الدعم الاجتماعى للمرضى وأسرهم، واحترام خصوصية المريض وما إلى ذلك من جوانب إنسانية للتعامل مع طالب الخدمة الطبية من جانب مقدميها.

١-٤-٨- نسبة افراد الذين تلقوا علاجاً خارجياً أو داخلياً بالمستشفيات العامة ووحدات التأمين الصحى الذين يرون أن الخدمة الطبية التى حصلوا عليها كانت:

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى /ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

وتشمل الخدمة الطبية المشار إليها فى هذا المؤشر التشخيص والعلاج والتمريض ، والخدمات التكميلية كالطعام وحالة الغرف والأسّرة والحمامات وما إلى ذلك ، وكذلك خدمات المتابعة البعدية للعلاج ،وخاصة متابعة الجراحات.

١-٤-٩- نسبة السكان البالغين الذين يعتبرون أن حالتهم (شاملة حالة أسرهم) الغذائية:

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى / ريف /حضر)

١-٤-١٠- أهم الأسباب التى يرى السكان البالغون أنها مسئولة عن ضعف حالتهم الغذائية ، وعدم رضاهم عنها:

☐ الحرمان من أغذية أساسية كاللحوم الحمراء والبيضاء.

☐ ارتفاع تكلفة الغذاء بالقياس إلى القدرة على الدفع.

☐ الاعتماد على أغذية ذات جودة منخفضة (كالخضروات شبه التالفة، واللحوم المصنعة من لحوم سيئة المستوى، وتناول أغذية معرضة للتلوث بكثافة... الخ).

☐ أخرى.

(إجمالى / ريف /حضر)

٢-٣- المجموعة (٢) : المأوى

المفهوم

المقصود بالمأوى هو السكن وخصائصه ، وما يفترض توافره فى المسكن من مشتملات ولوازم كالأثاث والمرافق والأجهزة المنزلية ، وذلك إضافة إلى ما يتصف به محيط السكن من خصائص بيئية واجتماعية وثقافية ، وما يتوافر به من خدمات اجتماعية وصحية .. الخ . وقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى عام ١٩٩٠ أن المكونات السبعة التالية تمثل المكونات الأساسية لحق الانسان فى المسكن المناسب الذى يعد جزءاً لايتجزأ من الحق فى مستوى معيشة لائق المقرر فى المادة (٢٥) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان [١٥]:

١- الأمن القانونى للحيازة .
٢- توافر الخدمات والتسهيلات والبنية الأساسية .
٣- الموقع المناسب .
٤- صلاحية المسكن للإقامة فيه .
٥- إمكانية تحمل تكلفة المسكن .
٦- سهولة الحصول على المسكن .
٧- كفاية المسكن من الناحية الثقافية .

وطبقاً لما انتهت إليه هذه اللجنة ، فإن الحق فى السكن يجب ألا يفسر تفسيراً ضيقاً أو محدوداً ، بمعنى مساواة المسكن بأن يعيش الإنسان تحت سقف يحميه ، أو مجرد اعتبار المسكن سلعة . فالمعيار المناسب للنظر إلى الحق فى السكن هو اعتباره "حق العيش فى مكان ما فى أمان وسلام وكرامة " .

والأمن القانونى للحيازة يعنى توافر الأمان والاستقرار للأسرة ، بحيث لاتكون الأسرة معرضة للتغيير التعسفى فى شروط حيازة المسكن أو للطرد دون سند قانونى أو دون حكم قضائى بات . ويعتبر توافر الخدمات والتسهيلات والبنية الأساسية فى المسكن وبيئته أمر حيوى للإقامة الكريمة فيه ، ويدخل ضمن ذلك الخدمات التعليمية والثقافية والصحية ، ومصادر المياة النقية والطاقة الآمنة وتسهيلات الصرف الصحى ، ووسائل الانتقال والاتصال .. الخ . كما يعتبر موقع السكن عاملاً مهماً فى توفير الراحة للأسرة . ويتصل

---

[15] انظر :

Scott Leckie, "Housing rights and human development : intertwined and inseparable," in C. Dias and S. Leckie, **Human Development and Shelter : A Human Rights Perspective"**, UNDP Occassional paper no.21, part 2, 1996. (www.undp.org) .

بذلك قرب المسكن أو بعده عن مكان العمل وعن الخدمات والتسهيلات المختلفة اللازمة لسير الحياة دون مشقة كمراكز التسوق والترفيه والتريض ..الخ .

أما صلاحية المسكن للإقامة فيه فترتبط – إضافة إلى توافر الخدمات والتسهيلات وما إليها من لوازم منزلية – بملاءمة المسكن من حيث المساحة وعدد الغرف لعدد أفراد الأسرة ونوع مواد البناء وخصائص الأرضيات والحوائط والأسقف . وبطبيعة الحال ، فإن تكلفة السكن كنسبة من دخل الأسرة من العوامل المهمة فى تحديد إمكانية الحصول على سكن ملائم: وهذا أمر غير منفصل عن توافر عرض كاف من المساكن للفئات الاجتماعية المختلفة بأسعار أو إيجارات فى حدود القدرات المالية لكل منها. وأخيراً ، يتعين أن يكون السكن متوافقاً من حيث خصائصه الداخلية ، وكذلك من حيث حالة الجوار الاجتماعية والثقافية ، مع المتطلبات الاجتماعية والثقافية للأسرة التى تتحدد بمستواها الاجتماعى والثقافى. فهذه الملاءمة الاجتماعية والثقافية ضرورية للوفاء بالأعراف والتقاليد التى تراها الأسرة مهمة كالحفاظ على الخصوصية، أو الفصل بين البالغين من الذكور والإناث ، أو استقلال مكان نوم المتزوجين عن مكان نوم الصغار والبالغين ، أو إمكانية استقبال أو استضافة زوار من الأقارب أو غيرهم. كما أن هذه الملاءمة ضرورية لتقليل احتمالات التنافر أو التشاحن أو الاستبعاد الاجتماعى لبعض الأسر فى محيط السكن.

وسوف نعرض مؤشرات المأوى فيما يلى موزعة على أربع مجموعات ، تعبر الثلاث الأولى منها عن المكونات الأساسية للمأوى المشار إليها فيما سبق ، وتعبر المجموعة الرابعة منها عن مستوى الرضى عن حالة المأوى بشكل عام . وهذه المجموعات هى :

(١) الأمن القانونى لحيازة المسكن .

(٢) خصائص المأوى (شاملاً الخدمات والموقع)وصلاحيته (شاملة الملاءمة الاجتماعية والثقافية) .

(٣) تكلفة المسكن وسهولة الحصول عليه .

(٤) الرضى العام عن حالة المأوى .

المؤشرات

فى ضوء ما تقدم ، يقترح أن تتضمن مؤشرات مستوى المعيشة فى مصر المؤشرات التالية عن المأوى [١٦].

---

[16] إضافة لما ذكر من مصادر للمؤشرات فى نهاية القسم (٢-١) ، تمت الاستعانة بالمصادر التالية فى صياغة مؤشرات المأوى :

S. Leckie, ibid.

Council of Europe, **Concerted Development of Social Cohesion Indicators, Methodological Guidelines,** August 2005 .

C. Matias et al., **Housing, Health and Happiness,** World Bank Policy Working Paper, no. 4214, April 2007.

محمد عدنان وديع ، "مسح فى مؤشرات التنمية ونظرياتها من GDP إلى HDI " ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٩٧ .

المجموعة ٢-١- مؤشرات الأمن القانونى لحيازة المسكن :

٢-١-١- نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن :

☐ مملوكة لها ☐ إيجار قديم ☐ إيجار جديد ☐ أخرى (إيواء مثلاً)

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-١-٢- نسبة الأسر التى تشعر بعدم توافر حماية قانونية كافية لحيازة مسكنها ، بمعنى شعورها بالتعرض للطرد أو لزيادة تعسفية فى الإيجار أو لترك المسكن تنفيذاً لقرار إزالة أو هدم أو تنكيس ٠٠ الخ ٠

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-١-٣- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن مملوكة لها ، ولكنها غير مستوفية لإجراءات التسجيل القانونى للعقارات المبنية ٠

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-١-٤- نسبة الأسر الداخلة فى نزاعات قانونية مع المالك أو مع باقى السكان أو مع الجيران (كالنزاعات الخاصة بالأجرة أو استخدام المرافق أو صيانتها وحقوق الارتفاق ٠٠ الخ) ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

المجموعة ٢-٢- مؤشرات خصائص المأوى وصلاحيته ٠

٢-٢-١- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن تتصف بمعدل تكدس أو تزاحم (مقيساً بمتوسط عدد شاغلى الغرفة) :

☐ يقل عن فردين (حد الحرمان)[١٧] ☐ فى حدود فردين أو ثلاثة أفراد

☐ يزيد على ثلاثة أفراد

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٢- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن يكون نصيب الفرد من مساحتها :

☐ أقل من المعدل المقبول[18] ☐ فى حدود المعدل المقبول

نادية سالم النمر ، "تأثير النواحى الاقتصادية والاجتماعية على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الصحية والنفسية للإنسان" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مجلد (١٥) ، عدد (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٧ ٠

محمد حسين بالفر ، "قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية " ، اجتماع فريق خبراء تحسين المعيشة فى دول المشرق العربى ، الإسكوا ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ ٠

أديب نعمة ، "تعريف الفقر وقياسه فى دول مجلس التعاون " ، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية التى نظمها المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الفقر ومقاييسه المختلفة بدول مجلس التعاون فى ضوء الأهداف الإنمائية للألفية ، صنعاء ، ٦-٨ مايو ٢٠٠٨ ٠

(17) هذا هو حد الحرمان المحدد فى دراسة أديب نعمة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ٠

(18) تذكر دراسة أديب نعمة ، مرجع سابق ، ص٤٢ ، حدود الحرمان التالية فيما يتعلق بمساحة المسكن (بالمتر المربع) وذلك ارتباطاً بحجم الأسرة :

٣٠ او اقل لحجم أسرة يزيد على فرد واحد حتى خمسة أفراد ٠

☐ أعلى من المعدل المقبول

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٣- نسبة الوحدات السكنية (شقة/منزل/عشة ٠٠ الخ) التى تشغلها أكثر من أسرة نووية (أى أكثر من زوجين) ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

ولهذا المؤشر دلالات مهمة على حالة التكدس بالمسكن ومدى التمتع بالخصوصية ٠

٢-٢-٤- نسبة الأسر التى تعيش فى مسكن مكون من :

☐ غرفة واحدة ☐ ٢-٤ غرف ☐ أكثر من ٤ غرف

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٥- نسبة الأسر التى تعيش فى مسكن ذى أرضية :

☐ ترابية ☐ أسمنتية ☐ بلاط عادى ☐ أنواع أخرى (سيراميك/موكيت ٠٠الخ) ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

وتشير دراسة للبنك الدولى أجريت فى إحدى مقاطعات المكسيك إلى أن مجرد تغيير أرضية المسكن من أرضية ترابية إلى أرضية أسمنتية فى مساكن الأسر الفقيرة فى الحضر قد أسفرت عن نتائج ايجابية متعددة على الصحة العامة لشاغلى المسكن وعلى رضاهم وحالتهم النفسية ، وكذلك على مستوى التحصيل العلمى والإدراك لدى أطفال هذه الأسر [١٩] ٠

٢-٢-٦- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن سيئة التهوية أو لاتدخلها أشعة الشمس ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٧- نسبة الأسر التى تقطن مساكن :

☐ غير مزودة بمصدر داخلى للمياة النقية ٠

☐ لا تتوافر لها المياة النقية من مصدر خارجى قريب ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٨- نسبة الأسر التى تقطن مساكن غير مزودة :

☐ بمرحاض خاص أو مشترك ٠

٣١-٨٠	لحجم أسرة يزيد على خمسة أفراد حتى عشرة أفراد ٠
٨١ - ١٤٠	لحجم أسرة يزيد على عشرة أفراد حتى ١٥ فردا ٠
١٤١ - ٢٠٠	لحجم أسرة يزيد على ١٥ فردا ٠

[19] انظر : C. Matials et al, op. cit. , pp 1-6

☐ بحمام خاص أو مشترك

☐ بمطبخ خاص أو مشترك

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٩- نسبة الأسر التى تسكن فى مساكن :

☐ متصلة بشبكة عامة للصرف الصحى ٠

☐ تصرف مخلفاتها فى ترنشات ٠

☐ لاتتوافر لها أى من الوسيلتين السابقتين ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٠- نسبة الأسر التى تسكن فى مساكن مصنفة رسمياً على أنها عشوائية أو تقع فى مناطق مصنفة على هذا النحو ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١١- نسبة الأسر التى تقع مساكنها فى مناطق لاتشعر فيها بالأمان لكثرة المساكن الخالية أو المهجورة أو الخرابات بها ، أو لعدم توافر خدمات أمن عامة أو خاصة بها ، أو لغياب الإضاءة الكافية لشوارعها ، أو لتكرار حفر الشوارع لمد خطوط كهرباء أو مياة أو صرف صحى وتركها دون ردم أو إعادة رصف ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٢- نسبة الأسر التى لاتتوافر لها خدمات منتظمة لجمع القمامة والتخلص منها بعيداً عن منطقة السكن ، ومن ثم تتراكم المخلفات والنفايات فى شوارعها ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٣- نسبة الأسر التى لاتتمتع بنظام مستقر لصيانة المسكن ومرافقه (كالسلالم والمصاعد ووصلات الكهرباء والمياه والصرف الصحى ٠٠ الخ) ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٤- نسبة الأسر التى تقع مساكنها فى مناطق تعانى درجة عالية من :

☐ الضوضاء ☐ تلوث الهواء ☐ ازدحام المرور

☐ اقتراب المساكن من بعضها البعض ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٥- نسبة الأسر التى تقع مساكنها فى مناطق يقل فيها نصيب الفرد من المساحات الخضراء عن الحد الحرج (يحدد فيما بعد) ٠

(حضر)

٢-٢-١٦- نسبة الأسر التى تقع مساكنها فى مناطق تفتقر إلى مساحات أو أماكن قريبة مخصصة للأنشطة الرياضية والثقافية (كالساحات الرياضية والنوادى والمسارح والسينمات والمكتبات العامة).

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-١٧- نسبة الأسر التى تكثر فى مناطق إقامتها الورش والمسابك والمصانع والمعامل التى تصدر عنها ملوثات ونفايات ضارة بالصحة .

(إجمالى /حضر/ريف)

٢-٢-١٨- نسبة الأسر التى تقع مساكنها فى مناطق لاتتوافر بها وحدات لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية ، وبعد قضاء مدة طويلة (أكثر من ٢ ساعة) للوصول إليها.

(إجمالى /حضر/ريف)

٢-٢-١٩- نسبة الأسر التى تعتبر أنها تسكن فى مناطق لا تتوافر فيها طرق ووسائل انتقال ميسرة للوصول إلى :

☐ محل العمل ☐ مواقع الخدمات ☐ مواقع التسوق

☐ سكن الأقارب والأصدقاء ☐ حدائق ومتنزهات وملاعب الأطفال

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٢٠- نسبة الأسر التى تملك أكثر من وحدة سكنية لاستعمالها الخاص .

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٢-٢١- نسبة الأسر التى تحوز الأجهزة التالية :

☐ ثلاجة ☐ بوتاجاز ☐ غسالة كهربائية ☐ مكنسة كهربائية

☐ خلاط ☐ راديو /كاسيت ☐ تليفزيون ☐ فيديو

☐ طبق هوائى (دش) ☐ مجمد (ديب فريزر) ☐ ميكروويف

☐ تليفون أراضى ☐ تليفون محمول

☐ كمبيوتر ☐ جهاز تكييف .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-٢-٢٢- نسبة الأسر التى يشعر أفرادها بأن مسكنهم غير ملائم لاحتياجاتهم الثقافية (مثلا لضيق المكان وتعذر عزل الذكور عن الاناث ، أو عدم امكانية عزل الأبناء عن

مكان نوم الزوج والزوجة ، أو لعدم التمكن من استقبال زوار أو استضافتهم حسبما يقضى العرف والتقاليد) ٠

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-٢-٢٣- نسبة الأسر التى اضطرتهم الظروف (غالباً تكلفة السكن) إلى الإقامة فى مناطق يشعرون فيها بعدم التوافق أو التواصل الثقافى والاجتماعى مع الجيران (وهو ما قد يؤدى إلى كثرة المشاحنات والنزاعات معهم ، أو قد يسفر عن نوع من الاستبعاد الاجتماعى) ٠

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

المجموعة ٢-٣- <u>مؤشرات كلفة المسكن وسهولة الحصول عليه</u>

٢-٣-١- نسبة الأسر التى تسكن فى وحدات سكنية تزيد تكلفة الإقامة فيها (الإيجار الفعلى للوحدات المؤجرة أو الإيجار الحكمى فى حالة الوحدات المملوكة لشاغليها) عن الحد المعقول (حوالى ٢٠% أو ٢٥% من دخل الأسرة [٢٠]) ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٢-٣-٢- نسبة تكلفة ملحقات السكن { كالمياه والكهرباء للاستهلاك الخاص والمشترك (كمياه رى الحدائق وتنظيف السلم وكهرباء السلم) والغاز أو البوتاجاز والحراسة والنظافة والصيانة ٠٠ الخ} إلى التكلفة المباشرة للسكن (الإيجار الفعلى أو الحكمى) ٠

(إجمالى الأسر – أسر ريفية – أسر حضرية)

٢-٣-٣- نسبة التكلفة الكلية للسكن (تكلفة مباشرة كالايجار الفعلى أو الضمنى + تكلفة ملحقات السكن) إلى دخل الأسرة أو إلى انفاقها الكلى ٠

(إجمالى الأسر – أسر ريفية – أسر حضرية)

٢-٣-٤- نسبة متوسط ثمن الوحدة السكنية (شقة متوسطة الحجم) إلى متوسط دخل الأسرة ٠

(مدن كبرى- مدن متوسطة – مناطق ريفية)

٢-٣-٥- التوزيع النسبى للأسر التى تشغل وحدات سكنية مملوكة لها حسب طريقة تمويل الحصول على هذه الوحدات :

☐ من المدخرات الخاصة ☐ من مدخرات الأهل ☐ من قروض إسكان تعاونى

☐ من قروض تمويل عقارى ☐ من قروض خاصة ☐ أخرى

---

(20) مشار إلى نسبة ٢٥% فى نادية النمر ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، وإلى نسبة ٢٠% فى GESIS, op. cit.

٢-٣-٦- نسبة الأسر التى حصلت على مسكنها من خلال برامج للإسكان الاجتماعى كالمساكن التى تقيمها المحليات ومشروعات مثل "ابنى بينك" وما إليها ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٢-٣-٧- نسبة عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

ويدل هذا المؤشر على مدى توافر حيز سكنى (residential space) لأسر المجتمع٠ وزيادة قيمة المؤشر على الواحد الصحيح دليل على وفرة المساكن (زيادة العرض عن الطلب) ٠ أما انخفاضها عن الواحد الصحيح فيدل على عجز فى المساكن (نقص العرض عن الطلب) ٠

٢-٣-٨- نسبة عدد الوحدات السكنية الجديدة إلى عدد الزيجات الجديدة خلال العام ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٢-٣-٩- نسبة عدد الوحدات السكنية الجديدة المعروضة بالإيجار إلى اجمالى عدد الوحدات السكنية الجديدة خلال العام ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٢-٣-١٠- نسبة الأسر بلا مأوى (homeless) إلى إجمالى الأسر ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

والأسر المقصودة بهذا المؤشر هى الأسر الحديثة (من خلال الزيجات الجديدة) التى تضطر للإقامة مؤقتاً مع أسرة الزوج أو الزوجة ، وكذلك الأسر من هذا النوع الذين لم يعد فى وسع الآباء أو الأقارب أو الأصدقاء استضافتهم أو الاستمرار فى استضافتهم ، وكذلك الأسر التى تقيم فى مساكن الإيواء عقب انهيار منازلهم أو عدم صلاحيتها للسكن لسبب أو لآخر [٢١] ٠

٢-٣-١١- نسبة الزيجات التى تأخر إتمامها أكثر من سنتين منذ الخطوبة ، أو تلك التى ألغيت، لعدم إمكانية تدبير مسكن الزوجية ٠

(استثمار /ريف/حضر)

٢-٣-١٢- حصة الإسكان الاقتصادى (الشعبى) من الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان ٠

(إجمالى /عام /خاص/تعاونى)

المجموعة ٢-٤- <u>مؤشرات الرضى العام عن حالة المأوى</u>

٢-٤-١- نسبة الأسر التى تشعر بالرضى عن سكنها الحالى (شاملاً الموقع وحالة الجوار)٠

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

---

(21) طبقا للمؤشرات الاجتماعية فى المملكة المتحدة (انظر Anseau, op. cit) فإن الأسر التى تعتبرها السلطات المحلية (Local councils) بلا مأوى ، هى تلك الأسر التى لم يعد فى مقدور الآباء أو الأقارب أو الأصدقاء استضافتهم أو الاستمرار فى استضافتهم ٠

٢-٤-٢- نسبة الأسر التى تعتبر أن مسكنها مزود بالمستلزمات اللائقة للإقامة المريحة (كالأثاث ولوازم المطبخ والحمامات ٠٠ الخ) ٠

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٢-٤-٣- نسبة الأفراد الذين يشعرون بالضيق والضغط العصبى لارتفاع مستوى الضوضاء أو التلوث أو الازدحام فى مناطق مسكنهم ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٢-٤-٤- نسبة الأسر التى لدى أفرادها رغبة قوية فى تغيير سكنهم الحالى (بغض النظر عن الاستطاعة المالية) :

☐ لسوء المواصفات الصحية للمسكن ☐ لعدم ملاءمة المسكن لحجم الأسرة

☐ لتدهور حالة الجوار بيئياً ☐ لتدهور حالة الجوار ثقافياً

☐ للافتقار إلى الخدمات فى منطقة السكن ☐ لأسباب أخرى

(اجمالى /ريف /حضر/ شرائح دخل)

٢-٤-٥- نسبة الأفراد الذين يعتبرون أن تعامل الأجهزة المسئولة عن الإسكان والمرافق وحالة البيئة فى مناطقهم ، واستجابتها لمطالبهم وشكاواهم :

☐ جيد ☐ متوسط ☐ سيئ

(اجمالى /ريف /حضر/ شرائح دخل)

٢-٤-المجموعة (٣) : <u>الكساء</u>

المفهوم

يمثل الكساء حاجة إنسانية لا غنى عنها لمعظم البشر . والأصل فى الكساء أن يقى الانسان حرارة الجو أو برودته ، وأن يحميه من المطر والرياح وما إلى ذلك من عناصر المناخ. ولكن مع التطور الحضارى، اكتسب الكساء القدرة على إشباع حاجات إنسانية مهمة كالحاجة إلى الظهور بمظهر لائق أمام الآخرين، بما يساعد على القبول الاجتماعى للفرد فى الأوساط المختلفة التى يتحرك فيها . وصلة الكساء بالقيم الاجتماعية والثقافية والبيئية والأعراف قوية٠ ومن هنا فملاءمة الكساء من هذه الناحية أمر مهم للانسجام الاجتماعى ولتفادى الاستبعاد. وعادة ما ينظر إلى كساء الانسان كمؤشر لمركزه الاجتماعى فضلاً عن ذوقه وخصاله الشخصية الأخرى.

ومع التطور الحضارى أيضاً ، لم يعد من الجائز الحديث عن كساء بصيغة المفرد ، بل تعددت صور الكساء بتعدد الأغراض المتوخاة منه ٠ فهناك كساء للعمل ، وآخر للمناسبات الاجتماعية ، وثالث أثناء التواجد فى المنزل ، ورابع لغرض النوم ، وخامس للتريض ، وهلم

جرا٠ ومن جهة أخرى تتعدد أصناف الكساء بتعدد خصائصه ومواصفاته ، لاسيما حسب أنواع النسيج الذى يصنع منه اللباس (ألياف طبيعية أو ألياف صناعية أو خليط من الاثنين بنسب متفاوتة) ، أو حسب أنواع الجلد الذى يصنع منه لباس القدم (طبيعى أو صناعى أو خليط) ، وكذلك حسب قدرة النسيج على الاشتعال السريع أو مقاومة الحريق ٠ ولكل من هذه الأنواع من الكساء صلة بالصحة والراحة والوقاية من الأخطار ٠ فالكساء المصنوع من الألياف الطبيعية يمتلك خاصية تشرب العرق ومنع هجوم الفطريات على جسم الانسان ٠ والكساء المصنوع من الألياف الصناعية يتصف عادة بخاصية الشحن الكهربائى (وهو ما يطلق عليه العزل الأيزوستاتيكى) لجسم الانسان ، وهو ما قد يزيد من احتمالات التوتر ٠ وعموماً فإن الكساء المصنوع من ألياف أو جلود طبيعية أكثر قدرة على جلب الراحة للإنسان٠ وبطبيعة الحال فإن بعض المهن تتطلب كساءً ذا قدرة على درء أخطار الحريق أو الوقاية من إصابات العمل وما إلى ذلك ٠

ولعل الكساء من أكثر اللوازم الإنسانية عرضة لتقلبات الموضة (الصرعات) التى أصبحت مجال عمل مؤسسات كبرى فى العالم ٠ ويترتب على مسايرة تغيرات الموضة زيادة معدل تكرار شراء الملابس والأحذية ، ومن ثم ارتفاع كلفة الملبس خلال عمر الإنسان فى الأزمنة الحديثة بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل أن تطغى النزعات التجارية والاستهلاكية على عالم الكساء ٠ وقد اعتاد الناس ذوو الدخول المنخفضة فى الأزمنة القديمة التحايل على ارتفاع كلفة الملابس بإعادة تدويرها فى نطاق الأسرة والأقارب ٠فملابس الكبار يعاد تفصيل قماشها كملابس للصغار ، وملابس الأكبر سناً عادة ما تؤول إلى الأصغر سناً إلى أن تبلى٠ والتبرع بالملابس من جانب الأغنياء إما إلى الفقراء مباشرة وإما إلى الجمعيات الخيرية التى تقوم بتوزيعها على الفقراء أمر شائع ٠ ولكن مجال إعادة تدوير الملابس صار صناعة وتجارة عالمية رائجة ٠ فجانب من الملابس التى يتبرع بها الناس للجمعيات الخيرية فى الدول الغنية – وكذلك فى الدول الفقيرة – تجد طريقها للبيع والاستخدام كملابس مستعملة فى الدول النامية٠وجانب من الملابس المستغنى عنها فى هذه الدول يجرى تقطيعها وإعادة تصنيعها كمنسوجات سواء للبس أو للاستخدام كحشو لكراسى السيارات أو لعمل الأكلمة وما إلى ذلك ٠ وهكذا تخدم عملية إعادة تدوير الملابس وإعادة استعمالها غرضين فى الدول النامية ٠ الغرض الأول هو تمكين الناس الأقل دخلاً من الحصول على احتياجاتهم من الكساء بكلفة منخفضة ٠ والغرض الثانى هو فتح أبواب للرزق وتحسين مستوى المعيشة للمتعاملين فى تداول الملابس المستعملة، بدءاً من كبار التجار والمستوردين ، وانتهاء بالباعة الجوالين ٠

وسوف تتوزع مؤشرات الكساء على المجموعات التالية :

(١) كفاية الكساء

(٢)نوعية الكساء

(٣)وسيلة الحصول على الكساء وكلفته

(٤)الرضى العام عن الكساء ٠

المؤشرات :

المجموعة ٣-١- <u>مؤشرات كفاية الكساء</u>

٣-١-١- نسبة الأفراد فى سن العمل الذين لديهم ما يكفى من الكساء المناسب لأغراض العمل٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-١-٢- نسبة البالغين الذين لديهم ما يكفى من الكساء الملائم للمناسبات الاجتماعية٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-١-٣- نسبة الأفراد الذين لديهم ما يكفى من الكساء المناسب لأغراض التواجد بالمنزل والنوم ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

ويمكن التعامل مع هذه المؤشرات كمؤشرات ذاتية ، تعبر عن آراء الأفراد ٠ كما يمكن التعامل معها كمؤشرات موضوعية يحتكم فيها إلى معايير محددة بشأن كفاية الكساء وملاءمته٠ فبالنسبة للبالغين من الذكور قد يتمثل الحد الأدنى للكساء الملائم فى توافر بنطلون وقميصين أو جلبابين للارتداء خارج المنزل ، وبلوفر أو جاكيت شتوى ، ولباس مناسب للعمل (لمن يعملون فى الورش والمصانع والحقول)، وجلبابين أو بيجامتين لكل من الصيف والشتاء وذلك لأغراض التواجد بالمنزل والنوم ، وطاقمين من الملابس الداخلية ، وزوجين من الجوارب وحذاء أو صندل ٠ ويمكن وضع معيار مناظر لكل من النساء والأطفال ٠

٣-١-٤- نسبة الأفراد الذين يستخدمون لباساً واحداً لأكثر من غرض (المعيشة والنوم فى المنزل – العمل – المناسبات ٠٠ الخ) ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-١-٥- نسبة الأفراد الذين يستخدمون اللباس ذاته صيفاً وشتاءً :

☐ لباس المنزل ☐ لباس العمل ☐ لباس الاجتماعيات

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-١-٦- نسبة الأسر التى تشترى ملابس جديدة لفرد أو أكثر من أفرادها :

☐ كل سنة ☐ أكثر من سنة إلى أقل من ٣ سنوات ☐ كل ٣ سنوات فأكثر

(اجمالى /ريف/حضر)

ويمكن أن يطلب تحديد من المستفيد من الملابس الجديدة (أطفال – أبناء بالغين – الأب– الأم – ٠٠ الخ)، ولأى مناسبة (أعياد دينية – زفاف أو أعياد ميلاد وما إليها من المناسبات – تغيير الفصول – دخول المدارس او الجامعات ٠٠ الخ) ٠

٣-١-٧- نسبة الأفراد الذى يغيرون ما يرتدونه من ملابس خارج المنزل :

☐ يومياً ☐ من يومين إلى أقل من أسبوع ☐أسبوع فأكثر

(اجمالى /ريف/حضر)

المجموعة ٣-٢- مؤشرات نوعية الكساء

٣-٢-١- نسبة الأفراد الذين تصنع معظم ملابسهم من :

☐ ألياف طبيعية ☐ ألياف صناعية

☐ خليط يحتوى على أقل من ٢٥% أليافاً صناعية ☐ خليط يحتوى على ٢٥% فأكثر أليافاً صناعية ٠

(اجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٣-٢-٢- نسبة الأفراد الذين يعتمدون على ملابس مستعملة أياً كان مصدرها (معاد تدويرها داخل الأسرة – تبرعات من أسر أخرى أو جمعيات – شراء) ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-٢-٣- نسبة الأفراد الذى يخجلون من الاختلاط اجتماعياً ويعزفون عن المشاركة فى الفعاليات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتواضع نوعية ملابسهم ودلالة مظهرها على تواضع المستوى الاجتماعى أو الفقر ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

المجموعة ٣-٣- مؤشرات وسيلة الحصول على الكساء وكلفته

٣-٣-١- توزيع الأفراد وفقاً لطريقة حصولهم على ملابس العمل :

☐ شراء جديد ☐ شراء مستعمل ☐ مقدم من جهة العمل

☐ معاد تدويره فى نطاق الأسرة ☐ هدايا أو تبرعات أفراد أو جمعيات

(اجمالى /ريف/حضر/مهن)

٣-٣-٢- توزيع الأفراد وفقاً لطريقة حصولهم على ملابس المناسبات الاجتماعية :

☐ شراء جديد ☐ شراء مستعمل ☐ معاد تدويره فى نطاق الأسرة

☐ هدايا أو تبرعات أفراد أو جمعيات ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-٣-٣- توزيع الأفراد وفقاً لطريقة حصولهم على ملابس المعيشة بالمنزل والنوم :

☐ شراء جديد ☐ شراء مستعمل ☐ معاد تدويره فى نطاق الأسرة

☐ هدايا أو تبرعات أفراد أو جمعيات ٠

(اجمالى /ريف/حضر)

٣-٣-٤- نسبة انفاق الأسرة على الكساء إلى اجمالى انفاقها السنوى ٠

(اجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

ويشمل انفاق الأسرة على الكساء ، إلى جانب كلفة الاقتناء ، مصروفات الغسيل والكى والتنظيف والاصلاح ٠

المجموعة ٣-٤- <u>مؤشرات الرضى العام عن الكساء</u>

٣-٤-١- نسبة الأفراد الذين يشعرون بالرضى عن ما يحوزونه من كساء ٠

(اجمالى /ريف/حضر/فئات عمرية/ذكور/اناث)

وينصب الرضى – أو عدم الرضى – عن الكساء على كم الكساء المتوافر للفـرد ، ونوعيته ، وقدرته على أداء كل من الوظيفة الحمائية والوظيفة الاجتماعية أو الثقافية ٠

٢-٥- المجموعة (٤) : <u>الطاقة</u>

المفهوم

يسهم استخدام الطاقة فى تحديد مستوى المعيشة فى أى مجتمع بطرق متعددة ٠منهـا أن توافر مصادر الطاقة يساعد على تجهيز الغذاء وحفظه بحالة جيدة ، عن طريق التسـخين أو التبريد ، وهو ما يسهم فى تحسين صحة أفراد الأسرة ، ويساعد فى رفع انتاجية المشتغلين منهم ويزيد دخولهم ٠ ومنها أن توافر مصدر جيد للإضاءة ، وكذلك للتبريد أو التدفئة ، يشجع على القراءة والتعلم ، وهو ما يزيد من فرص الحصول على وظائف جيدة ٠ ومنها أيضاً أن التزود بالطاقة يتيح الفرصة لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت – إضافة إلى الراديو والتليفزيون والفيديو – وهو ما يمكن أن يسهم فى زيادة الرصيد المعرفى للانسان وتوسيع أفقه وتحسـين مهاراته – فضلاً عن الترفيه عنه – الأمر الذى يمكن أن يرفع مستوى المعيشة مـن نـواح متعددة [٢٢].

---

[22] للمزيد حول العلاقة بين الطاقة ومستوى المعيشة ، راجع :

R. Joyeux, and R.D. Ripple, "Household energy cousumption versus income and relative standard of living :A panel approach," Energy Policy, no. 35, 2007, pp. 50 – 58 .

وفضلاً عن العلاقة بين الطاقة ومستوى المعيشة فى النطاق الأسرى ، فإن ثمة علاقة أخرى بين استخدام الطاقة ومستوى المعيشة تتأتى من استخدام الطاقة خارج النطاق الأسرى ، أى فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والصحة ومحطات المياه والصرف الصحى وما إلى ذلك • فتطور تكنولوجيا الرعاية الصحية أصبح يستوجب تشغيل الكثير من الأجهزة والمعدات الطبية بالكهرباء • ومن ثم فقد أصبح توافر الكهرباء أمراً حيوياً لتوفير رعاية طبية لائقة •ولاتستغنى المشروعات الزراعية والصناعية وغيرها من المشروعات التى توفر فرص العمل عن استخدام الطاقة - وجلى أن الحصول على فرص العمل من المكونات الأساسية لمستوى المعيشة • بل إن كثيراً من أماكن تقديم خدمات الترفية والترويح عن النفس - وهى مكون أساسى آخر لمستوى المعيشة - صار تشغيلها غير ممكن إلا بالكهرباء ومصادر أخرى للطاقة لتشغيل المحركات وما إلى ذلك • وهكذا فالأمثلة كثيرة على الصلة المباشرة أو غير المباشرة بين الطاقة ومستوى المعيشة •

وثمة علاقة مهمة بين مستوى معيشة الأسرة وبين كل من حجم استهلاكها من الطاقة ونوعية الطاقة التى تستخدمها • فالأسر الفقيرة ، لاسيما فى الريف ، تستهلك كميات محدودة نسبياً من الطاقة ، كما تعتمد على الطاقة البدائية أو غير التجارية بدرجة كبيرة كالحطب والخشب والمخلفات الزراعية ، كما قد تستخدم الطاقة الشمسية بشكل مباشر فى تجهيز الخبز أو تجفيف بعض المنتجات الغذائية • وقد تستخدم الأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل أنواعاً متواضعة من الطاقة التجارية التى لاتصلح إلا لتشغيل أجهزة منزلية بسيطة • ومن أبرز الأمثلة لهذا النوع من الطاقة : الكيروسين • أما الأسر الأعلى دخلاً ، فإن استهلاكها للطاقة كبير ، كما أنها تعتمد بشكل أساسى على الطاقة التجارية كالمنتجات البترولية والغاز والكهرباء والطاقة الشمسية المختزنة فى الخلايا الضوئية • وعموماً ، فإن تسهيل حصول الفقراء على مصادر الطاقة الحديثة يمكن أن يحدث تغييراً كبيراً فى مستوى معيشتهم [٢٣].

وجدير بالذكر أن استخدام الطاقة غير التجارية فى الدول النامية - وهو شائع فى الريف يتسبب فى أضرار صحية خطيرة • فالتلوث فى الهواء داخل المنازل الذى ينتج عن استخدام هذا النوع من الطاقة يؤدى إلى وفاة أكثر من ١,٦ مليون شخص سنوياً ، أغلبهم من النساء والأطفال [٢٤].

([23]) انظر كمثال على ذلك من الهند :

S. Pachauri et al., "On measuring energy poverty in Indian households, **World Development**, vol. 32, no. 12,2004,

ومثال أخر من البرازيل :

C.Cohen et al., "Energy requirements of households in Brazil, " **Energy Policy**, no. 33, 2005.

(24) انظر :

US, **The Millennium Development Goals Report 2005**, UN, New York, 2005, P.31.

وبالطبع ، فإن التزود بالكهرباء أو غيرها من مصادر الطاقة لايكفى فى حد ذاته لتحسين مستوى المعيشة ، بل يلزم توافر القدرة على اقتناء الأجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية التى يستلزم تشغيلها الكهرباء أو الغاز، وذلك فضلاً عن توافر القدرة على سداد فواتير الكهرباء والغاز [٢٥]. وعموماً فإنه كلما زاد دخل الأسرة ، ازداد استهلاكها من الطاقة، لاسيما الطاقة التجارية ، وارتفعت نسبة ما تنفقه عليها إلى انفاقها الإجمالى [٢٦] .

لكن الإفراط فى استخدام الطاقة ، والاستخدام غير الكفء لها ، قد تكون له آثار سلبية على مستوى المعيشة ، وذلك من خلال العلاقة بين استخدام الطاقة وتلوث البيئة . ولذا فقد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية - ضمن مجموعة الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة - هدفاً فرعياً يشير إلى كفاءة استخدام الطاقة ، وهو كمية الطاقة المستخدمة لكل دولار من الناتج المحلى الاجمالى .

وفى ضوء ما تقدم ، سوف تتوزع مؤشرات الطاقة على المجموعات الخمس التالية :

(١) حجم استهلاك الطاقة .

(٢) نوعية الطاقة المستخدمة .

(٣) كلفة استخدام الطاقة .

(٤) كفاءة استخدام الطاقة .

(٥) الرضى عن التزود بالطاقة .

المؤشرات

المجموعة ٤-١- <u>مؤشرات حجم استهلاك الطاقة</u>

٤-١-١- متوسط استهلاك الفرد من الطاقة التجارية بالكيلو جرام مكافئ بترولى .

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

ويشير الاستهلاك من الطاقة التجارية إلى الاستهلاك الظاهر (apparent consumption) وهو يساوى الإنتاج المحلى ، مضافاً إليه الواردات والتغير فى المخزون ، ومطروحا منه الصادرات والوقود الذى تتزود به السفن والطائرات فى مجال النقل الدولى [٢٧] .

---

(25) تتضمن المؤشرات الموسعة للوجود الطيب فى امريكا : ملكية الأجهزة الكهربائية والالكترونية ، والقدرة على الحصول على الكهرباء والغاز . ، وعلى سداد الفواتير ذات الصلة بهما .انظر :

US Census Bureau, **Extended Measures of well- Being : living conditions in the United States, 2003,** Household Economic studies, April 2007 .

(26) انظر :

UN, The **Millennium Development Goals**,op. cit., p.31.

(27) هذا هو التعريف الوارد فى :

World Bank, World Development Indicators 2003, World Bank, Washington D.C., 2003, P.147 .

٤-١-٢- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء بالكيلو وات ساعة (ك٠و٠س٠) ٠

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

ويقاس الاستهلاك من الكهرباء بانتاج محطات توليد الكهرباء مطروحاً منه ما يفقد أثنـــاء عمليات النقل والتوزيع والتحويل ، وكذلك ما تستهلكه محطـــات التوليـــد ذاتها من كهـــرباء [٢٨].

٤-١-٣- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن مزودة بالكهرباء ٠

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

ويطلق على هذا المؤشر معدل التكهرب (electrification rate) ٠

٤-١-٤- نسبة الأسر التى تستهلك شهرياً من الكهرباء :

☐ أقل من ٥٠ ك٠و٠س٠ ☐ من ٥٠ إلى أقل من ٢٠٠ ك٠و٠س٠

☐ من ٢٠٠ إلى أقل من ٥٠٠ ك٠و٠س ☐ ٥٠٠ ك٠و٠س٠ فأكثر

٤-١-٥- نسبة الأسر التى تعيش فى مساكن مزودة بالغاز الطبيعى ٠

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-١-٦- نسبة الأسر التى تستهلك شهرياً من الغاز الطبيعى :

☐ أقل من ٣٠ م^{٣} ☐ من ٣٠ إلى أقل من ٦٠م^{٣} ☐ ٦٠م^{٣} فأكثر

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-١-٧- نسبة الأسر التى تستخدم البوتاجاز فى الأغراض المنزلية ٠

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-١-٨- نسبة الأسر التى تستخدم شهرياً من البوتاجاز :

☐ أقل من أنبوتين ☐ من أنبوتين إلى أقل من ٥ أنابيب ☐ ٥ أنابيب فأكثر

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-١-٩- نسبة الأسر التى تستهلك البنزين لتسيير السيارات المملوكة لها ٠

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-١-١٠- نسبة الأسر التى تستهلك شهرياً من البنزين (وقوداً للسيارات) :

☐ أقل من ٢٠٠ لتر ☐ من ٢٠٠إلى أقل من ٥٠٠لتر ☐ ٥٠٠ لتر فأكثر

---

[28] التعريف مأخوذ من : المرجع نفسه ، ص ٢٩٧ ٠

المجموعة ٤-٢- مؤشرات نوعية الطاقة المستخدمة

٤-٢-١- نسبة استهلاك الطاقة التجارية إلى إجمالى استهلاك الطاقة .

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-٢-٢- نسبة الأسر المحرومة من الطاقة التجارية ، أى تلك التى تعتمد بصفة أساسية (أكثر من ٨٠%) على الطاقة غير التجارية كالحطب ومخلفات المحاصيل وروث البهائم وما إلى ذلك لأغراض الطبخ والتسخين والخبز والتدفئة .

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-٢-٣- نسبة الأسر التى تستخدم الكيروسين فى الطبخ والتسخين والاضاءة .

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

والمؤشران (٤-٢-٢) و(٤-٢-٣) يعبران عن انخفاض مستوى المعيشة ، حيث أن الأسر التى تعتمد على الطاقة غير التجارية أو على الكيروسين هى غالبا أسر فقيرة أو منخفضة الدخل ، ومن ثم لاتملك القدرة على شراء طاقات من نوعية أفضل ، أو ليست لديها القدرة المالية على اقتناء أجهزة منزلية تعمل بالبوتاجاز أو الكهرباء ، أو أنها تعيش فى مساكن جوازية لاتصلح للتزود بالكهرباء . كما أن افتقار هذه الأسر إلى مصادر الطاقة النظيفة كثيراً ما يعرضها لأخطار صحية ، كالاختناق والوفاة ، على ما سبق ذكره فى "المفهوم " .

المجموعة ٤-٣- مؤشرات كلفة استخدام الطاقة

٤-٣-١- نسبة إنفاق الأسرة على الطاقة للأغراض المنزلية إلى اجمالى إنفاقها الشهرى .

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-٣-٢- نسبة الأسر التى تنفق على الطاقة للأغراض المنزلية :

☐ أقل من ٥% من انفاقها الشهرى ☐ من ٥% إلى أقل من ١٠% من إنفاقها الشهرى

☐ ١٠% فأكثر من إنفاقها الشهرى

(اجمالى /ريف /حضر / وجه بحرى / وجه قبلى)

٤-٣-٣- نسبة الأسر التى تحصل على البوتاجاز :

☐ بسعره الرسمى ☐ بزيادة تقل عن ٥٠% من سعره الرسمى .

☐ بزيادة ٥٠% وأقل من ١٠٠% من سعره الرسمى .

☐ بزيادة ١٠٠% أو أكثر من سعره الرسمى .

(إجمالى /ريف/حضر/وجه بحرى /وجه قبلى)

٤-٣-٤- نسبة انفاق الأسرة على البنزين والمنتجات البترولية الأخرى كزيت الموتور والشحوم وما إليها من لوازم تشغيل السيارات الخاصة .

(إجمالى /ريف/حضر/وجه بحرى /وجه قبلى)

٤-٣-٥- نسبة الأسر التى تنفق على البنزين والمنتجات البترولية الأخرى اللازمة لتشغيل السيارات الخاصة :

□ أقل من ٥% من انفاقها الشهرى □ من ٥% إلى أقل من ٢٠% من إنفاقها الشهرى

□ ٢٠% فأكثر من انفاقها الشهرى .

(إجمالى /ريف/حضر/وجه بحرى /وجه قبلى)

المجموعة ٤-٤- <u>مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة</u>

٤-٤-١- متوسط كمية الطاقة المستخدمة (كجم مكافئ بترولى) فى انتاج ما قيمته ألف جنيه من الناتج المحلى الاجمالى ، مقارناً بالمتوسط المعيارى الدال على الكفاءة .

(اجمالى /قطاعات انتاجية)

المجموعة ٤-٥- <u>مؤشرات الرضى عن التزود بالطاقة</u>

٤-٥-١- نسبة الأسر التى تعتبر أنها تواجه صعوبات شديدة فى الحصول على البوتاجاز (للبعد عن المستودع بمسافة كبيرة أو لعدم مرور عربة توريد البوتاجاز بكثرة ،..الخ).

(اجمالى /ريف/حضر/وجه بحرى/وجه قبلى)

٤-٥-٢- نسبة الأسر التى تتعرض لانقطاعات متكررة فى الكهرباء (مرة أو أكثر فى الأسبوع) .

(اجمالى /ريف/حضر/وجه بحرى/وجه قبلى)

٤-٥-٣- نسبة الأفراد الذين يعتبرون أن أسعار الطاقة التى يحصلون عليها مرتفعة بالقياس إلى قدرتهم المالية (دخل أو انفاق كلى) .

(اجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

٢-٦- المجموعة (٥) : <u>المعرفة</u>

المفهوم

يقصد بالمعرفة التعليم ، والتعلم ، واكتساب المهارات وتنمية القدرات ، والثقافة. ولا شك فى أن الحاجة إلى المعرفة هى حاجة متأصلة فى الإنسان. وهو يسعى إلى اشباع هذه الحاجة بشتى السبل .وما تاريخ الإنسانية فى الواقع إلا تاريخ سعى الإنسان لتحصيل المعارف والانتفاع بها فى مختلف جوانب حياته. وتعتبر حيازة الفرد للمعرفة وقدرته على تنمية معارفه وتحديثها محدداً رئيسياً من محددات مستوى معيشته. فالمعرفة وسيلة تساعد الإنسان فى إشباع

حاجاته المعتادة ،فضلاً عن إشباع حاجته الأصيلة إلى فهم أسرار الكون والحياة والعالم الذى يعيش فيه. كما تساعد المعرفه على تحسين مستوى معيشة الإنسان من خلال ما تؤدى إليه من تحسين للقدرات والمهارات الانسانية ، والتأهل بالتالى لشغل وظيفة لائقة ٠وعندما يفتقر الإنسان إلى المعرفة فإنه قد يعانى الاستبعاد من سوق العمل ٠ وحيازة الفرد للمعرفة تمكنه من اغتنام فرص المشاركة فى الحياة الاجتماعية والمدنية والسياسية فى وطنه . فمما لا شك فيه أن افتقار الانسان إلى المعرفة يمكن أن يعرضه لنوع أو آخر من أنواع الاستبعاد الاجتماعى والثقافى والسياسى.

وتتحدد حيازة الانسان للمعرفة بما يتاح له من فرص على امتداد حياته لتحصيل المعارف وتنمية القدرات واكتساب المهارات، بما فيها قدرات ومهارات التعلم. ومصادر المعرفة كثيرة، لعل أبرزها: المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية ، والمؤسسات المعنية بالإعلام والتوعية ونشر الثقافة(شاملة المكتبات والصحافة والتليفزيون والسينما والمسرح والمتاحف والمعارض) والإنترنت ، ومقدمى خدمات التدريب ، وذلك فضلاً عن الجهود الذاتية للتعلم والتثقف بالإطلاع على الكتب والمجلات وعلى ما ينشر على الانترنت من معلومات . وبقدر ما يتاح للإنسان من فرص كى ينهل من هذه المصادر، بقدر ما تتهيأ له إمكانات الارتقاء بمستوى معيشة ونوعية حياته . فحيازة المعرفة يمكن أن تسهم فى تحسين صحة الفرد وزيادة انتاجيته فى العمل ، وزيادة دخله ، وتعزيز ممارسته لوظائفه الاجتماعية والسياسية ، ومن ثم تنمية رأس المال المادى والاجتماعى والمدنى والسياسى للمجتمع.

ويعتبر القضاء على الفجوات الاجتماعية ، لاسيما بين الإناث والذكور ، فيما يتعلق بالقرائية(Literacy) واستكمال مراحل التعليم المختلفة هدفاً أساسياً من الأهداف الانمائية للألفية (الغاية ٣)٠ ولذا يتعين متابعة اتجاه مثل هذه الفجوات للضيق أو للاتساع للحكم على التقدم فى مجال التعليم ، ومن ثم التقدم فى مستوى المعيشة بوجه عام ٠

ولكن حيازة الفرد للمعرفة ليست رهناً بالفرص التى تتاح لاكتسابها من مصادرها المختلفة فحسب . بل إنها تتوقف أيضاً على مدى ما يتيحه المجتمع لأفراده من تكافؤ فى نوال هذه الفرص ، أى أنها تعتمد على العدالة فى توزيع فرص تحصيل المعرفة وتنميتها على أفراد المجتمع . كما تتوقف إمكانية حيازة المعرفة على تكلفة تحصيل المعارف المختلفة من ناحية ، وعلى قدرة الأفراد على تحمل هذه التكلفة ، سواء أكان ذلك من مواردهم الخاصة أم من الموارد العامة التى يخصصها المجتمع لهذا الغرض ، من ناحية أخرى.

وقد تعرض مفهوم المعرفة لتطورات متلاحقة ، كما تعرضت أساليب تحصيل المعرفة لتطور كبير خاصة مع التقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن التطورات التى تسترعى الانتباه ذلك التطور فى مفهوم القرائية ، أى فى مفهوم غياب الأمية. فلم يعد

يكفى فى تعريف قدرة شخص ما على "القرائية" مجرد معرفة القراءة والكتابة والحساب. بل إن مسيرة التطور الحضارى واقتحام التكنولوجيا والمعلوماتيه لشتى مجالات الحياة استوجبت تطوير مفهوم القرائية ليشمل ثلاثة عناصر ، هى :

١. القدرة على فهم واستخدام المعلومات الى ترد فى نصوص متنوعة كمقالات الصحف والأخبار والقصائد والقصص . وهو ما يطلق عليه قرائية النثر (Prose Literacy).
٢. القدرة على تحديد مواقع تواجد المعلومات وحيازة مهارات استعمال المعلومات فى صورها المختلفة كالخرائط والأشكال البيانية والجداول وطلبات الالتحاق بالوظائف وجداول مواعيد القطارات والطائرات... الخ وهذا ما يطلق عليه قرائية الوثائق (Document Literacy).
٣. القدرة على إجراء العمليات الحسابية على أرقام مذكورة فى مواد مطبوعة مثل قراءة بيان حسابك بالبنك ، أو معرفة الرصيد المتبقى فى حسابك من دفتر الشيكات ، أو حساب نسبة " البقشيش" أوحساب الفائدة على قرض... الخ ٠ ويطلق على هذا النوع من القرائية: القرائية الكمية (Quantitative Literacy) .

ويصنف الناس حسب مستوى قرائيتهم طبقاً لهذا المفهوم إلى خمسة مستويات : المستوى الأول يشير إلى ضعف القرائية ، والمستوى الثانى يقصر مهارات القرائية على الوظائف البسيطة ، والمستوى الثالث هو المستوى الذى يشكل الحد الأدنى المقبول اللازم للتعامل مع متطلبات الحياة والعمل ، والمستويان الرابع والخامس يشيران إلى حيازاة مهارات عالية فى التعامل مع المعلومات ٠

وهذا المفهوم المتطور للقرائية (القرائية فى عصر المعلومات) هو الذى يستخدمه المسح العالمى لقرائية البالغين IALS [٢٩] . وهو أول تقييم عالمى مقارن لمهارات القرائية لدى البالغين ٠ وقد بدأ تطبيق هذا المسح على تسع من الدول المتقدمة فى عام ١٩٩٤ ٠ وبعد ذلك تزايد عدد الدول المشاركة حتى بلغ ٢٠ دولة شملت بعض الدول النامية كالمكسيك وماليزيا. ويستخدم هذا المسح طريقتين لجمع المعلومات عن القرائية : الأولى هى طريقة جمع المعلومات من المسوح الأسرية٠ والثانية هى طريقة التقييم التعليمى، أى إجراء اختبارات عملية للكبار باستخدام مواد تنتمى إلى السياق الثقافى الخاص بمناطق معيشتهم.

---

(29) هذا هو اختصار الإسم الكامل للمسح : The International Adult Litetacy Survey

أنظر نبذة عنه فى UNDP, **Human Devlopment Report 2001** , Oxford University Press, New York and Oxford , 200 p.137٠ وقد رعى هذا المشروع مكتب الاحصاءات الكندى والمركز الأمريكى لاحصاءات التعليم ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولمعلومات أوفى عن المشروع أنظر :

OECD . Literacy in the Informatiom Age : Final Report of the International Adult Literacy Surevy, OECD, Paris, 2000.

ومن النتائج المثيرة لهذا المسح ان العلاقة بين القرائية والمستوى التعليمى هى علاقة معقدة. فما أكثر البالغين الذى يحوزون مهارات عالية فى القرائية بالرغم من انخفاض مستواهم التعليمى. والعكس أيضاً صحيح. فبعض من تبين انخفاض مهاراتهم القرائية فى المسح كان مستواهم التعليمى مرتفعا[٣٠]. والإستنتاج الذى توصلت إليه دراسة بيانات المسح هو أن بناء قدرات التعليم فى المدارس مهم، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه وحده فى حيازة المهارات والقدرات اللازمة لعصر المعلومات. ولذا يجب استكماله ببرامج توجه إلى الأسر ومواطن الشغل. وهو ما يؤكد أهمية التعلم المستمر والثقافة وأهمية توافر وسائل كافية لتمكين الأفراد من هذين المصدرين من مصادر المعرفة.

وهذا المفهوم الحديث للقرائية وثيق الصلة بمفهوم القرائية المعلوماتية Information Literacy الذى ينصرف إلى القدرة على الوصول إلى المعلومات وتقييمها واستخدام المعلومات من مصادر متنوعة، وكذلك القدرة على تحديد متى يتعين البحث عن المعلومات، وكيف يكون التعلم[٣١].

وتجدر الإشارة إلى أن عنصراً من عناصر المفهوم المطور للقرائية أو القرائية المعلوماتية قد وجد طريقه إلى مؤشرات الفقر البشرى ، حيث أصبح دليل الفقر البشرى للدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) وكذلك دول أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة يتضمن مؤشراً عن نسبة البالغين الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفية للقرائية (Functional literacy skills) ، أى من هم فى المستوى الأول لقرائية النثر حسب التصنيف المشار إليه فيما سبق ([٣٢]).

وفى ضوء ما سبق سوف تتوزع مؤشرات المعرفة على المجموعات التالية:

(١) حيازة المعرفة.

(٢) الفجوات فى مجال المعرفة .

(٣) نوعية المعرفة.

(٤) كلفة المعرفة.

(٥) الرضى عن حالة المعرفة.

([30]) المرجع السابق

([31]) هذا هو تعريف C.Doyle فى مقالها : "Information Literacy in an Informatiom Society –a concept for the information age", Syracuse , N.Y.,Eric Clearing House on Information and Technology ,1994. Also published by DIANE Publishing , 1994

([32]) انظر مثلاً جدول (٤) من مؤشرات التنمية البشرية فى UNDP, Human Development Repot 2006

المؤشرات :

المجموعة ٥-١- <u>مؤشرات حيازة المعرفة</u>

٥-١-١- نسبة الأمية بين السكان (١٥+) حسب التعريف التقليدى للأمية ٠

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٢- نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤سنة) حسب التعريف التقليدى للأمية ٠

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٣- توزيع السكان (١٥+) حسب مستوى قرائية النثر وفق منهجية المسح الدولى لقرائية البالغين (كما هو موضح قسم "المفهوم") ٠

☐ مستوى أول ☐ مستوى ثان ☐ مستوى ثالث

☐ مستوى رابع ☐ مستوى خامس

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٤- توزيع السكان (١٥+) حسب مستوى قرائية الوثائق وفق منهجية المسح الدولى لقرائية البالغين ٠

☐ مستوى أول ☐ مستوى ثان ☐ مستوى ثالث

☐ مستوى رابع ☐ مستوى خامس

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٥- توزيع السكان (١٥+) حسب مستوى القرائية الكمية وفق منهجية المسح الدولى لقرائية البالغين ٠

☐ مستوى أول ☐ مستوى ثان ☐ مستوى ثالث

☐ مستوى رابع ☐ مستوى خامس

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٦- نسبة الأطفال (من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات) المقيدين بدور حضانة إلى عدد الأطفال فى هذه الشريحة العمرية ٠

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٧- نسبة من ينتمون إلى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر الذين أكملوا مرحلة :

☐ التعليم الأساسى ☐ التعليم الثانوى ☐ التعليم العالى (٤ سنوات على الأقل)

(اجمالى /ريف /حضر /ذكور /إناث)

٥-١-٨- أهم ثلاثة أسباب تعتبر الأسرة أنها كانت وراء عدم استكمال الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى أو ما بعدها من المراحل لأى من أفرادها :

☐ قلة الدخل ☐ تكرار الرسوب ☐ الحاجة لمعاونة الأسرة

☐ إناث لا داعى لاستمرارهم فى الدراسة ☐ أخرى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-١-٩- نسبة السكان فى سن العمل المشتركين فى برامج تعليمية أو تدريبية أو تثقيفية.

(اجمالى /ريف /حضر)

والمقصود من هذا المؤشر بيان مدى الاستمرارية فى تحصيل المعرفة وتنمية القدرات ، ومدى استيعاب فكرة التعليم مدى الحياة فى المجتمع .

٥-١-١٠- نسبة البالغين الذين سبق لهم الاشتراك فى نوع أو آخر من :

☐ برامج التعليم المستمر ☐ البرامج التدريبية ☐ برامج التثقيف السياسى

☐ برامج الثقافة العامة ☐ أية برامج أخرى لتنمية معارف البالغين .

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-١-١١- عدد الكتب والكتيبات المؤلفة والمترجمة (عدا الكتب والكتيبات المدرسية) المنشورة خلال العام لكل مليون نسمة .

٥-١-١٢- عدد مبيعات الكتب والكتيبات المؤلفة والمترجمة لكل ألف من السكان .

٥-١-١٣- عدد المستعيرين والمطالعين بالمكتبات العامة والمتخصصة .

٥-١-١٤- عدد نسخ الصحف والمجلات الموزعة محلياً لكل ألف من السكان .

٥-١-١٥- متوسط عدد ما تشترية الأسرة فى الشهر من :

☐ الصحف اليومية ☐ الصحف والمجلات الأسبوعية ☐ الكتب

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-١٦- متوسط عدد ما اشترته الأسرة من كتب فى الشهور الستة السابقة على المسح.

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-١٧- نسبة الأفراد البالغين الذين يحرصون على قراءة الصحف والمجلات بانتظام (٥ أيام فأكثر فى الأسبوع).

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-١٨- عدد زيارات المسارح والسينمات والحفلات الفنية لكل ألف من السكان .

٥-١-١٩- عدد زيارات المصريين للمتاحف لكل ألف من السكان .

٥-١-٢٠- متوسط عدد مرات زيارة أفراد الأسرة فى السنة لكل من :

☐ السينما والمسرح ☐ المتاحف ☐ المعارض

☐ الحفلات الفنية والمؤتمرات الثقافية العامة (أى لغير المتخصصين) .

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-٢١- عدد الحاسبات الشخصية لكل ألف من السكان .

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-٢٢- نسبة الأسر الحائزة لحاسب شخصى أو أكثر إلى إجمالى عدد الأسر .

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-٢٣- نسبة الأفراد فى الشريحة العمرية ٦ فأكثر الذين يستخدمون الحاسب (بغض النظر عن ملكيته) مرة واحدة على الأقل فى الأسبوع .

(اجمالى /ريف /حضر/مستويات تعليم)

٥-١-٢٤- عدد مقاهى الإنترنت لكل مائة ألف من السكان .

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-١-٢٥- نسبة الأسر المشتركة فى الانترنت إلى إجمالى عدد الأسر .

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-١-٢٦- عدد مستخدمى الانترنت لكل ألف من السكان .

٥-١-٢٧- نسبة الأفراد فى الشريحة العمرية ٦ فأكثر الذين يستخدمون الانترنت (بغض النظر عن الاشتراك المباشر فيها) مرة واحدة على الأقل فى الأسبوع .

(اجمالى /ريف /حضر/مستويات تعليم)

٥-١-٢٨- نسبة من يستخدمون الانترنت إلى إجمالى المستخدمين :

☐ للحصول على معلومات إخبارية أو ثقافية ☐ للحصول على معلومات عن سلع وخدمات

☐ للتراسل الالكترونى ☐ للتسلية

(اجمالى /ريف /حضر/مستويات تعليم)

٥-١-٢٩- نسبة الأسر التى تحوز جهازاً أو أكثر من الأجهزة التالية :

☐ الراديو /الكاسيت ☐ التليفزيون ☐ الفيديو ☐ جهاز استقبال القنوات الفضائية (الريسيفر)

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

المجموعة ٥-٢- مؤشرات الفجوات فى حيازة المعرفة

٥-٢-١- نسبة الإناث إلى الذكور (١٥-٢٤سنة) الذين يلمون بالقراءة والكتابة (وفق المفهوم التقليدى للأمية) ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٢- نسبة الإناث إلى الذكور (١٥-٢٤ سنة) الذين يلمون بالقراءة والكتابة فى شريحة أفقر ٢٠% إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من السكان ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٣- نسبة الإناث إلى الذكور فى مراحل التعليم المختلفة ٠

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى ☐ عالى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٤- نسبة الاناث إلى الذكور الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة فى شريحة أفقر ٢٠% إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% من الأسرة ٠

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى ☐ عالى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٥- نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية ١٥+ الذين أكملوا تعليمهم الأساسى ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٦- نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية ١٥+ الذين أكملوا تعليمهم الأساسى فى شريحة أفقر ٢٠% إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٧- نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية ١٥+ الذين أكملوا تعليمهم الثانوى ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٨- نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية ١٥+ الذين أكملوا تعليمهم الثانوى فى شريحة أفقر ٢٠% إلى النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-٩- نسبة الإناث إلى الذكور فى الفئة العمرية ١٥+ الذين أكملوا تعليمهم العالى (٤ سنوات على الأقل) فى شريحة أفقر ٢٠% على النسبة المناظرة فى شريحة أغنى ٢٠% ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٢-١٠- نسبة الأسر التى اضطرت إلى إخراج ابن أو أكثر من أبنائها من التعليم لضيق ذات اليد ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

المجموعة ٥-٣- <u>مؤشرات نوعية المعرفة</u>

٥-٣-١- متوسط عدد التلاميذ فى الفصل الدراسى :

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٢- نسبة التلاميذ الذين يتعلمون فى فصول يزيد متوسط عدد التلاميذ بها على ٣٠ تلميذا:

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٣- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس :

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٤- نسبة التلاميذ الذين يتعلمون فى مدارس يزيد متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فيها عن الحد المقبول :

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٥- نسبة المدارس غير الصالحة (لتدهور حالة المبانى أو الافتقار إلى تجهيزات كافية) إلى إجمالى عدد المدارس ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٦- نسبة مدرسى الحضانات والابتدائى الحائزين على مؤهلات دراسية وتدريبية ملائمة لهذا النوع من التعليم ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٧- نسبة مدرسى الاعدادى والثانوى الحائزين على مؤهل جامعى تربوى ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-٨- نسبة المدرسين فى التعليم قبل الجامعى الذين اشتركوا فى دورات تدريبية خلال السنوات الثلاث الماضية ٠

(اجمالى /ابتدائى/اعدادى /ثانوى)

٥-٣-٩- نسبة الطلاب الذين يعتمدون على الدروس الخصوصية فى مادة أو أكثر :

☐ ابتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى ☐ عالى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-١٠- نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص :

☐ إبتدائى ☐ إعدادى ☐ ثانوى ☐ عالى

(اجمالى /ريف /حضر)

٥-٣-١١- نسبة الأسر التى تعلم ابنا واحداً على الأقل من أبنائها فى مؤسسات التعليم الخاص:

☐ قبل العالى ☐ العالى

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-٣-١٢- نسبة أرباب العمل الذين يعتبرون أن مستوى الخريجين أصحاب المؤهلات المتوسطة :

☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف

(إجمالى/قطاعات مؤسسية/قطاعات انتاجية)

٥-٣-١٣- نسبة أرباب العمل الذين يعتبرون أن مستوى خريجى مؤسسات التعليم العالى الحكومية :

☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف

(إجمالى/قطاعات مؤسسية/قطاعات انتاجية)

٥-٣-١٤- نسبة أرباب العمل الذين يعتبرون أن مستوى خريجى مؤسسات التعليم العالى الخاصة :

☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف

(إجمالى/قطاعات مؤسسية/قطاعات انتاجية)

والمقصود بأرباب الأعمال فى المؤشرات الثلاثة السابقة من يتولون إدارة منشآت الأعمال العامة والخاصة والأجهزة الحكومية ٠

وقد آثرنا الابتعاد عن مؤشرات نتائج الامتحانات فى الاستدلال على جودة التعليم ، وذلك لما أصبح معروفاً عنها من عجز عن قياس القدرات والمهارات الفعلية للطلاب ٠

المجموعة ٥-٤- مؤشرات كلفة المعرفة

٥-٤-١- نسبة إنفاق الأسرة على التعليم إلى إنفاقها الإجمالى السنوى :

☐ مصروفات ورسوم دراسية ☐ دروس خصوصية

☐ انفاق تعليمى كلى (أى مجموع البندين السابقين)

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

٥-٤-٢- نسبة الانفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام الكلى .

٥-٤-٣- نسبة الانفاق الكلى (العام والخاص) على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالى .

٥-٤-٤- متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم .

(إجمالى /قبل عالى/عالى)

٥-٤-٥- متوسط نسبة ما توجهه الأسرة من اجمالى انفاقها السنوى للانفاق على :

☐ شراء الصحف والمجلات ☐ شراء الكتب

☐ صيانة التليفزيون واشتراكات القنوات المشفرة

☐ صيانة الكمبيوتر ومشتريات البرامج وورق الطباعة والأحبار ☐اشتراك الانترنت

(اجمالى /ريف /حضر/شرائح دخل)

المجموعة ٥-٥- مؤشرات الرضى عن حالة المعرفة

٥-٥-١- نسبة الأفراد (١٥+) الذين يشعرون بالرضى عن مستوى ما قدم لهم من تعليم ، بمعنى أنه ساعدهم فى الحصول على فرص عمل جيدة ، أو أنه ساعدهم على سرعة استيعاب مهام العمل التى عهد بها إليهم ، وأنهم لم يشعروا بالحاجة إلى إضافات تعليمية أوتدريبية فى مستهل حياتهم العملية .

٥-٥-٢-نسبة الأفراد (١٥+) الذين تلقوا نوعاً أو آخر من التدريب ، ويشعرون بالرضى عن مستواه ، بمعنى أنه ساعدهم على الارتقاء بمستوى أداء وظائفهم أو ساعدهم على الترقى فى المؤسسات التى يعملون بها أو اغتنام فرص عمل أفضل خارج هذه المؤسسات .

(إجمالى/مهن)

٥-٥-٣- نسبة الأفراد (١٥+) الذين لايواجهون صعوبات تذكر فى الحصول على ما يريدون من معلومات لأداء أعمالهم أو لتحسين مستواهم الثقافى أو الارتقاء بوعيهم السياسى:

☐ من الأجهزة الحكومية ☐ من وسائل الاعلام ☐ من وسائل الاعلام الخاصة

(اجمالى /مهن /مستويات تعليم/شرائح دخل)

٥-٥-٤- أهم ثلاث صعوبات يعتبر الأفراد (١٥+) أنها تحول دون حصولهم على المعلومات التى يريدونها سواء لأغراض العمل أو الثقافة أو لممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية :

☐ صعوبات مالية ☐ قيود إدارية ☐ قيود سياسية ☐ أخرى

(اجمالى /مهن /مستويات تعليم/شرائح دخل)

٢-٧- المجموعة (٦) : العمل

الحق فى العمل هو حق من الحقوق الأساسية لكل إنسان بمقتضى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ويشمل الحق فى العمل حرية الفرد فى اختيار العمل الذى يرغب فيه ، كما يشمل العمل وفق شروط عادلة ومرضية ، وعدم تعرض الفرد للتمييز فى سياق سعيه إلى الحصول على وظيفة ما، وكذلك عدم تعرض العامل للتمييز فى الأجر ، أياً كان سبب هذا التمييز . والأصل أن يكون العمل مقابل أجر عادل يكفل للعامل وأسرته معيشة كريمة، على أن يستكمل الأجر عند الضرورة بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك يجب أن يتوافر للفرد عند تعرضه للبطالة مقدار من العون المالى يحول دون حدوث هبوط شديد فى مستوى معيشته.

وترجع أهمية العمل للإنسان ليس فقط إلى كونه وسيلة لاكتساب دخل يفى بالحاجات الإنسانية للعامل وأسرته ، بل إن للعمل أغراضاً أخرى لا تقل أهمية من غرض الحصول على الدخل . فالعمل هو أحد الوسائل الأساسية لتحقيق الذات واكتساب الفرد مكانة فى مجتمعه، ولتعزيز شعوره بالمشاركة فى بناء وتقدم هذا المجتمع . كما أن اشتغال الفرد بعمل لائق يجنبه أمراض العزلة والاغتراب عن محيطه الاجتماعى ، ويساعد بالتالى على تحقيق الاندماج أو الانصهار الاجتماعى[٣٣] . وهكذا يتبين أن فى إشباع الحاجة إلى العمل إشباعا لحاجات أخرى كثيرة كالصحة والتغذية والتعليم وتحقيق الذات... الخ. كما أن اشباع هذه الحاجات يساعد بدوره فى إشباع الحاجة إلى العمل بصورة أفضل (من خلال زيادة انتاجية العمل مثلاً) وكذلك إشباع الكثير من الحاجات الإنسانية الأخرى.

وسوف تتوزع مؤشرات إشباع الحاجة إلى العمل على المجموعات التالية:

(١) إتاحة العمل .

(٢)نوعية العمل .

(٣)حقوق العمل .

(٤)كفاية الدخل من العمل .

---

(33) انظر : جامعة الدول الدول العربية ، التقرير الاجتماعى العربى ٢٠٠١، ص ٩٢.انظر ايضا : M.C.Bronco, **The Right to Work and the Political Economy of Human Rights**, Univerisidad De Evora, 2006 , P.2 and P. 23

(٥) الفجوات الاجتماعية فى مجال العمل ٠

(٦) الرضى عن العمل ٠

المؤشرات

المجموعة ٦-١ - <u>مؤشرات إتاحة العمل</u>

٦-١-١- نسبة الأسر التى يعمل عائلها :

☐ بأجر ☐ بدون أجر

(إجمالى / جنس العائل/ عمر العائل / ريف / حضر)

٦-١-٢- نسبة الأسر التى يعمل بها الزوجان ٠

(إجمالى/ ريف / حضر / بحرى / قبلى)

٦-١-٣- نسبة الأسر التى يعمل بها أكثر من فردين (١٥ سنة فأكثر) ٠

(إجمالى/ ريف / حضر / بحرى / قبلى)

٦-١-٤- نسبة الأسر التى تشغل طفلاً أو أكثر من أطفالها ٠

(إجمالى/ ريف / حضر / بحرى / قبلى)

٦-١-٥- نسبة المتعطلين إلى اجمالى قوة العمل ٠

(إجمالى/ ريف / حضر)

٦-١-٦- نسبة الأسر التى يعانى البطالة فيها فرداً أو أكثر ٠

(إجمالى/ ريف / حضر)

٦-١-٧- نسبة الأسر التى يعانى البطالة فيها فرداً أو أكثر لمدة تزيد على :

☐ ٦ شهور ☐ سنة ☐ أكثر من سنة

(إجمالى/ ريف / حضر)

٦-١-٨- نسبة المتعطلين لمدة تزيد على سنة إلى إجمالى المتعطلين :

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

ويعبر هذا المؤشر عن البطالة طويلة الأمد ، والتى تنطوى بدورها على استبعاد لبعض أفراد المجتمع من سوق العمل لسبب أو لآخر ٠

٦-١-٩ نسبة المشتغلين الذين يعتقدون أنهم لو فقدوا وظائفهم الحالية ، فإن عثورهم على وظائف جديدة فى مستوى وظائفهم الحالية على الأقل سيكون :

☐ سهلاً ☐ صعباً ☐ مستحيلاً

(إجمالى / ذكور/ إناث/ قطاعات إنتاجية/ قطاعات مؤسسية)

٦-١-١٠- نسبة الأسر التى خرج عائلها من العمل طبقاً لنظام المعاش المبكر ، ولم يجد عملاً بديلاً إلى إجمالى الأسر المتأثرة بالمعاش المبكر

(إجمالى/ريف/حضر)

المجموعة ٦-٢- مؤشرات نوعية العمل

٦-٢-١- نسبة المشتغلين الذين يعملون لحسابهم أو لحساب الأسرة إلى إجمالى المشتغلين ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

ويعبر هذا المؤشر عن نسبة المشتغلين المعرضين للصدمات الاقتصادية ، حيث يتسم العمل للحساب الخاص أو لحساب الأسرة بالهشاشة والافتقار إلى الأمان الوظيفى والحماية بشكل عام.وعموماً يعبر هذا المؤشر عن اللانظامية فى سوق العمل [٣٤] ٠

٦-٢-٢- نسبة المشتغلين بأجر الذين يعملون لأكثر من ٨ ساعات فى اليوم أو لأكثر من ٤٨ ساعة فى الأسبوع ،غير شاملة للفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ٠

☐ بأجر إضافى ☐ بدون أجر إضافى

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

٦-٢-٣- نسبة المشتغلين بأجر الذين يعملون لأكثر من ١٠ ساعات فى اليوم الواحد :

☐ بأجر إضافى ☐ بدون أجر إضافى

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

طبقاً للمادة (٨٠) من قانون العمل المصرى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٨ ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة . وحسب المادة (٨٥) فإنه فى حالة التشغيل لساعات إضافية يستحق العامل بالإضافة إلى أجره الأصلى أجراً عن ساعات التشغيل الإضافية حسبما يتم الاتفاق عليه فى عقد العمل الفردى بحيث لا يقل عن الأجر الذى يستحقه العامل مضافاً إليه ٣٥% عن ساعات العمل النهارية و٧٠% عن ساعات العمل الليلية. وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد ساعات العمل الفعلية على ١٠ ساعات فى اليوم الواحد٠

٦-٢-٤- نسبة المشتغلين بأجر الذين يتمتعون بقدر من حرية التصرف أو الاستقلال الذاتى (automony) فى أداء أعمالهم.

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/قطاعات إنتاجية)

وجلى أن التمتع بدرجة عالية من حرية التصرف أو الاستقلالية فى أداء العمل هو من سمات العمل ذى الجودة المرتفعة ٠

---

(34) حسب مؤشرات التنمية المستدامة فى : UN Department of Sustainable Development , op. cit.

٦-٢-٥- عدد إصابات العمل المبلغ عنها لكل ألف مشتغل طول الوقت .

(إجمالى / ذكور/ إناث/ قطاعات إنتاجية)

٦-٢-٦- عدد حالات الأمراض المهنية المبلغ عنها لكل ألف مشتغل طول الوقت .

(إجمالى / ذكور/ إناث/ قطاعات إنتاجية)

٦-٢-٧- نسبة من غيروا وظائفهم/ أعمالهم لأى سبب إلى جملة المشتغلين فى آخر سنتين .

(إجمالى / ذكور/ إناث / أعمار/ قطاعات إنتاجية)

ويعبر هذا المؤشر عن مدى توافر الاستقرار الوظيفى أو الأمان الوظيفى.

٦-٢-٨- نسبة من غيروا وظائفهم/ أعمالهم إلى جملة المشتغلين فى آخر سنتين نظراً:

☐ لاستغناء صاحب العمل عنهم

☐ للعثور على فرصة عمل أفضل

☐ لأسباب أخرى

(إجمالى / ذكور/ اناث/ أعمار/ قطاعات إنتاجية)

٦-٢-٩- نسبة المشتغلين الذين يعملون :

☐ على نحو دائم أو بعقود دائمة ☐ بعقود مؤقتة

☐ لبعض الوقت (موسمى ومتقطع) إلى جملة المشتغلين

(إجمالى / ذكور/ إناث/ أعمار/ ريف/ حضر/ قطاعات)

٦-٢-١٠- نسبة المشتغلين الذين أتيحت لهم فرص للالتحاق ببرامج تدريبية (على نفقة جهة العمل أو من منح داخلية أو خارجية) إلى اجمالى المشتغلين

(إجمالى / ذكور/ إناث/ أعمار/ قطاعات إنتاجية)

المجموعة ٦-٣- <u>مؤشرات حقوق العمل</u>

٦-٣-١- نسبة العاملين بأجر الذين يحق لهم الحصول على أجازة سنوية مدفوعة الأجر من عملهم .

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر)

٦-٣-٢- متوسط مدة الأجازة السنوية مدفوعة الأجر للعاملين بأجر .

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر)

٦-٣-٣- نسبة المشتغلين المشتركين فى نظام تأمينات اجتماعية إلى إجمالى المشتغلين.

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر/ ريف)

٦-٣-٤- نسبة المشتغلين المشتركين فى نظام تأمين صحى إلى إجمالى المشتغلين.

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر/ ريف)

٦-٣-٥- نسبة المتعطلين الذين يحصلون على إعانات بطالة من أية جهة إلى إجمالى المتعطلين ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر/ ريف)

٦-٣-٦- نسبة المتعطلين الذين يحصلون على اعانات بطالة والذين يعتبرونها غير كافية لمواجهة متطلبات المعيشة

(إجمالى / ذكور/ إناث / حضر/ ريف)

٦-٣-٧- نسبة المشتغلين الذين يخشون فقدان وظائفهم ، أو أنهم قد يضطرون لتغيير وظائفهم فى المستقبل القريب ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث / قطاعات إنتاجية / قطاعات مؤسسية)

٦-٣-٨- نسبة المشتغلين فى مؤسسات تسمح لهم بتكوين لجان نقابية تدافع عن مصالحهم إلى جملة المشتغلين ٠

(إجمالى / قطاعات إنتاجية / قطاعات مؤسسية)

المجموعة ٦-٤- <u>مؤشرات كفاية الدخل من العمل</u>

٦-٤-١- نسبة المشتغلين بأجر الذين يقل متوسط أجرهم عن :

☐ دخل خط الفقر الأخلاقى (يحدد فيما بعد) ☐٦٠ % من متوسط دخل الفرد ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث /أعمار/ حضر/ ريف/ قطاعات إنتاجية)

ويقصد بخط الفقر الأخلاقى (Ethical Poverty Line) خط فقر يتجاوز القياسات التقليدية شديدة الانخفاض إلى قياس يفى بمستوى لائق من متطلبات البقاء على قيد الحياة وممارسة الوظائف الإنسانية المختلفة ٠ وقد ظهر مفهوم خط الفقر الأخلاقى فى سياق اعتراض بيتر إدوارد أستاذ الاقتصاد بجامعة كمبردج بانجلترا على خط الفقر الدولى المقدر بدولار واحد فى اليوم ، وبيانه أن خط الفقر الأخلاقى يتراوح بين ٢,٧ و٣,٩ دولار فى اليوم [٣٥] ٠

٦-٤-٢- نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص الذين يقل متوسط دخلهم عن :

☐ دخل خط الفقر الأخلاقى (يحدد فيما بعد) ☐٦٠% من متوسط دخل الفرد ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث /أعمار/ حضر/ ريف/ قطاعات إنتاجية)

٦-٤-٣- نسبة المشتغلين الذين يعتقدون أن مستوى دخولهم يضعهم فى الشريحة الانفاقية أو الدخلية :

---

[35] انظر مقال P. Edward فى :

International Poverty Center, **Poverty in Focus**, IPC, Brazilia, Dec. 2006.

☐ أدنى ٤٠% ☐ الأربعين فى المائة الوسطى ☐ أعلى ٢٠%

(إجمالى / ذكور/ إناث /أعمار/ حضر/ ريف/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

٦-٤-٤- نسبة المشتغلين الذين يعتبرون أن أجرهم أو دخلهم لا يكفى للوفاء باحتياجات معيشة أسرهم ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث /أعمار/ حضر/ ريف/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

المجموعة ٦-٥ - <u>مؤشرات الفجوات الاجتماعية فى مجال العمل</u>

٦-٥-١- متوسط أجر الإناث كنسبة مئوية من متوسط أجر الذكور ٠

(إجمالى/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

كلما صغرت النسبة ، ازدادت الفجوة بين أجر الإناث وأجر الذكور اتساعاً. وكلما اقترب الرقم من ١٠٠%، دل ذلك على اتجاه الفجوة للتقلص، أما إذا زادت النسبة على ١٠٠%، فمعنى ذلك أن متوسط أجر الإناث أعلى من متوسط أجر الذكور.

(إجمالى/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

٦-٥-٢- متوسط ساعات عمل الإناث كنسبة من متوسط ساعات عمل الذكور ٠

(إجمالى/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

٦-٥-٣- نسبة الإناث اللاتى يشغلن مناصب إدارية قيادية إلى إجمالى الإناث المشتغلات ، بالقياس إلى النسبة المناظرة للذكور.

(إجمالى/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

٦-٥-٤- نسبة الإناث اللاتى يشغلن وظائف فنية إلى إجمالى الإناث المشتغلات، بالقياس إلى النسبة المناظرة للذكور ٠

(إجمالى/ قطاعات إنتاجية /قطاعات مؤسسية)

٦-٥-٥- نسبة البطالة بين الإناث إلى نسبة البطالة بين الذكور ٠

(إجمالى/ ريف/حضر)

المجموعة ٦-٦- <u>مؤشرات الرضى عن العمل</u>

٦-٦-١- نسبة المشتغلين بأجر الذين يشعرون بالرضى العام عن أعمالهم أو وظائفهم الحالية٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/أعمار/ ريف/ حضر)

٦-٦-٢- نسبة المشتغلين بدون أجر الذين يشعرون بالرضى العام عن أعمالهم أو وظائفهم الحالية ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/أعمار/ ريف/ حضر)

٦-٦-٣- نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص الذين يشعرون بالرضى العام عن أعمالهم الحالية ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/أعمار/ ريف/ حضر)

٦-٦-٤- نسبة المشتغلين الذين يشعرون بالرضى عن الجوانب التالية فى أعمالهم:

- ☐ الأمان الوظيفى (عدم التعرض للفصل)
- ☐ فرص الترقية
- ☐ تنوع مهام العمل (غياب الملل والرتابة)
- ☐ القدر المتاح من الاستقلالية (حرية التصرف) فى أداء العمل
- ☐ الاحترام فى مجال العمل
- ☐ تحقيق الذات

(إجمالى / ذكور/ إناث/أعمار/ ريف/ حضر)

٢-٨- المجموعة (٧) : <u>الانتقال والاتصال</u>

المفهوم

يتأثر مستوى معيشة الإنسان بقدرته على الانتقال من مكان إلى آخر وقدرته على الاتصال بالآخرين ٠ فإشباع الحاجة إلى العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية أو التمتع بوقت الفراغ أو التواصل الاجتماعى مع الأهل والأصدقاء يستلزم عادة توافر إمكانية التحرك من مكان إلى آخر ، وتوافر وسائل اتصال من نوع أو آخر ٠

وتعتمد قدرة الفرد على الانتقال والاتصال على عدد من العوامل ، أبرزها : توافر الخدمات وسهولة الوصول إليها ، ونوعية الخدمات – لاسيما انتظام الخدمات ، وكفاءتها وسرعتها ، ومدى ما تتصف به من راحة أو عناء ، واحتمالات التعرض للجوادث وما إلى ذلك – وكلفة الخدمات فى ضوء القدرة على الدفع ٠

وقد أصبحت خدمات الاتصال متداخلة مع خدمات الحصول على المعرفة تداخلاً كبيراً٠ فالحاسبات الشخصية والانترنت هى وسائل اتصال ، كما أنها فى الوقت ذاته أدوات للحصول على معلومات ومعارف شتى ٠ ولما كنا قد تعرضنا للجانب المعرفى من الاتصال ضمن مؤشرات المعرفة (المجموعة الخامسة) ، فسوف نقصر معالجتنا هنا على الاتصال بالآخرين من خلال الهواتف الثابتة والمحمولة ومن خلال الفاكس ٠

وسوف تتوزع مؤشرات الانتقال والاتصال على المجموعات الفرعية التالية :

(١) توافر خدمات الانتقال والاتصال ٠

(٢) نوعية خدمات الانتقال والاتصال ٠

(٣) كلفة خدمات الانتقال والاتصال ٠

(٤) الرضى عن خدمات الانتقال والاتصال ٠

المؤشرات

المجموعة ٧-١- <u>مؤشرات توافر خدمات الانتقال والاتصال</u>

٧-١-١- نسبة الاستثمار فى الطرق ووسائل الانتقال إلى الاستثمار المحلى الإجمالى ٠

٧-١-٢- نسبة الاستثمار فى قطاع الاتصالات إلى الاستثمار المحلى الاجمالى ٠

٧-١-٣- نسبة أطوال الطرق المرصوفة إلى اجمالى أطوال الطرق بالدولة ٠

٧-١-٤- نسبة أطوال خطوط السكك الحديدة لكل كيلو متر مربع من مساحة البلاد ٠

٧-١-٥- أطوال السكك الحديدية لكل مائة ألف من السكان ٠

٧-١-٦- عدد السيارات الخاصة (سيارات الركوب) لكل ألف من السكان ٠

(إجمالى /ريف /حضر)

٧-١-٧- عدد أتوبيسات النقل العام لكل ألف من السكان ٠

(نقل داخل المدن – نقل ما بين المدن)

٧-١-٨- نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب طريق مرصوف بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات ٠

(إجمالى /ريف /حضر)

٧-١-٩- نسبة السكان الذين يعيشون فى تجمعات سكنية تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أو ترام أو مترو وما إلى ذلك من وسائل النقل العام داخل المدن بأكثر من عدد معين من الكيلومترات ٠

(إجمالى/مدن كبرى /مدن متوسطة)

٧-١-١٠- نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أو قطار وما إلى ذلك من وسائل الانتقال بين القرى أو بين المدن أو بين المدن والقرى ، بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات ٠

(إجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١١- نسبة السكان الذين يتنقلون داخل المدن بوسائل انتقال جماعية، شاملة وسائل الانتقال العامة والخاصة والتعاونية ٠

(إجمالى/مدن كبرى /مدن متوسطة)

٧-١-١٢- نسبة السكان الذين يتقلون داخل المدن باستخدام التاكسى ٠

(إجمالى/مدن كبرى /مدن متوسطة)

٧-١-١٣- نسبة السكان الذين يعتمدون فى الانتقال داخل القرى والمدن على وسائل انتقال خاصة بخلاف السيارة الخاصة كالدراجات العادية والبخارية والدواب وما إلى ذلك ٠

(إجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١٤- نسبة المشتغلين الذين توفر لهم جهات عملهم وسائل انتقال من أماكن إقامتهم إلى أماكن العمل وبالعكس ٠

(إجمالى/قطاعات مؤسسية / قطاعات انتاجية)

٧-١-١٥- نسبة الأسر التى تمتلك سيارة خاصة أو أكثر ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١٦- عدد خطوط التليفونات الثابتة لكل مائة من السكان ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١٧- عدد التليفونات المحمولة لكل مائة من السكان ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١٨- عدد خطوط التليفونات العامة (تليفونات الشوارع والأكشاك) لكل ألف من السكان ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-١-١٩- نسبة الأسر التى لديها :

☐ أكثر من تليفون ثابت ☐ أكثر من تليفون محمول

(اجمالى/ريف /حضر/شرائح دخل)

٧-١-٢٠- متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب عام أو خاص:

☐ للبريد ☐ للتليفون والفاكس

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-١-٢١- نسبة السكان الذين يقيمون فى مناطق تبعد عن أقرب مكتب بريد أو تليفون بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

المجموعة ٧-٢- <u>مؤشرات نوعية خدمات الانتقال والاتصال</u>

٧-٢-١- نسبة الأفراد الذين يستخدمون وسائل النقل العام فى تنقلاتهم ، ويعانون :

☐ الازدحام ☐ التأخر بسبب الأعطال

☐ التأخر بسبب طول فترات الانتظار ☐عدم العناية بنظافة المركبة ورداءة تجهيزاتها ٠

☐ استطالة فترة التوصيل لازدحام الطرق وارتباك المرور ٠

(اجمالى /ريف /حضر)

٧-٢-٢- نسبة الأفراد الذين يستخدمون التاكسى فى تنقلاتهم ويعانون :

☐ طول فترات انتظار التاكسى ☐ عدم نظافة السيارة ورداءة تجهيزاتها

☐ المنازعات مع السائق على الأجرة ☐ استطالة فترة التوصيل لازدحام الطرق وارتباك المرور

☐ مشكلات أخرى

(إجمالى /مدن كبرى /مدن متوسطة)

٧-٢-٣- نسبة الأفراد الذين يتنقلون بسياراتهم الخاصة ويعانون :

☐ استطالة فترة الانتقال لازدحام الطرق وارتباك المرور ٠

☐ صعوبة الحصول على أماكن انتظار ٠

☐ كثرة الحوادث ☐ سوء حالة الطرق ☐ مشكلات أخرى

(داخل المدن – فيما بين المدن)

٧-٢-٤- عدد حوادث الطرق لكل ألف من السكان ٠

(إصابات – وفيات – داخل المدن – فيما بين المدن)

٧-٢-٥- نسبة الأفراد الذين يواجهون صعوبات متكررة فى الاتصال التليفونى الثابت بسبب انقطاع الحرارة أو انشغال الخطوط أو بطء إصلاح الأعطال ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٢-٦- نسبة الأفراد الذين يواجهون صعوبات متكررة فى الاتصال بالتليفون المحمول بسبب أعطال الشبكات وما إليها من مشكلات ٠

(اجمالى/ريف/حضر)

٧-٢-٧- نسبة الأفراد الذين يتعاملون مع مكاتب التليفون ويعتبرون أن الخدمات التى تقدمها هذه المكاتب :

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٢-٨- نسبة الأفراد الذين يتعاملون مع مكاتب البريد ويعتبرون ان الخدمات التى تقدمها هذه المكاتب :

☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة

(إجمالى /ريف/حضر)

المجموعة ٧-٣- مؤشرات كلفة خدمات الانتقال والاتصال ٠

٧-٣-١- نسبة انفاق الأسرة على خدمات الانتقال إلى اجمالى انفاقها السنوى ٠

(إجمالى /ريف/حضر /حجم الأسرة/شرائح دخل)

٧-٣-٢- متوسط الفترة (بالدقائق) التى يقضيها الشخص فى الوصول من سكنه إلى محل عمله ، بمختلف وسائل الانتقال ، شاملة وقت الانتظار والوقت الذى ينقضى فى السير مشياً على الأقدام ٠

(اجمالى /مدن كبرى/مدن متوسطة)

٧-٣-٣- نسبة انفاق الأسرة على خدمات الاتصالات إلى اجمالى انفاقها السنوى ٠

(اجمالى /ريف/ حضر/حجم الأسرة/شرائح دخل)

المجموعة ٧-٤- مؤشرات الرضى عن خدمات الانتقال والاتصال

٧-٤-١- نسبة البالغين الذين يشعرون بالرضى عن خدمات الانتقال العامة المتاحة فى القرى أو المدن التى يعيشون فيها ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٤-٢- نسبة البالغين الذين يشعرون بالرضى عن حالة الطرق :

☐ داخل القرى أو المدن التى يعيشون منها ٠

☐ فيما بين قراهم أو مدنهم والقرى أو المدن المجاورة ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٤-٣- نسبة البالغين الذين يشعرون بقلق شديد :

☐ كثرة حوادث الطرق ٠

☐ لارتباك المرور لعدم توافر إشارات ضوئية أتوماتيكية وعلامات إرشادية ٠٠ الخ٠

☐ لغياب الحزم وعدم المساواة فى تطبيق قانون المرور ٠

☐ لأسباب أخرى ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٤-٤- نسبة البالغين الذين يشعرون بالرضى عن خدمات الاتصال المتاحة فى مناطق سكنهم :

☐ بالتليفون الثابت ☐ بالتليفون المحمول

☐ بالتليفونات العامة ☐ بالبريد والتلغراف

(إجمالى /ريف/حضر)

٧-٤-٥- نسبة البالغين الذين يقلقهم ارتفاع مستوى التلوث والضوضاء المرتبط بوسائل النقل داخل المدن والقرى وفيما بينها .

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٧-٤-٦- نسبة البالغين الذين يقلقهم انتشار محطات استقبال وارسال التليفون المحمول بالقرب بين مناطق سكنهم أو عملهم .

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٢-٩- المجموعة (٨) : <u>الحماية والاستدامة</u>

المفهوم

لاشك أن الشعور بالأمن والطمأنينة من المحددات الرئيسية لمستوى المعيشة . ويرتبط الأمن بتوافر الحماية ضد الجرائم المختلفة وانحسار معدلات الجريمة وتقلص احتمالات وقوع الفرد ضحية لجريمة أو أخرى .

وطبقا للمسح الدولى لضحايا الجرائم (ICVS) ، هناك عدد من الجرائم الأكثر شيوعاً، والتى يتعين الكشف عن مدى تعرض الناس لها أو وقوعهم ضحية لها ، وهى : جرائم السطو على المنازل والمنشآت وسرقة الممتلكات الشخصية والنشل ، والجرائم المرتبطة بالمركبات كسرقة السيارات والسرقة من السيارات وإتلاف السيارات وسرقة الدراجات بأنواعها المختلفة، والجرائم الجنسية كالتحرش والخطف وهتك العرض والاغتصاب ، وجرائم الاعتداء والتهديد والترويع للأشخاص ، والجرائم المرتبطة بالكراهية والتعصب العرقى أو الدينى وما إلى ذلك (hate crimes) ، والجرائم المرتبطة بالمخدرات كالاتجار والتعاطى، وجرائم الفساد ، لاسيما الرشوة للموظفين العموميين أو توقعهم الحصول على رشوة ، وجرائم الغش والنصب والاحتيال (consumer fraud) ، كالغش فى كمية أو جودة السلعة أو الخدمة المشتراة ، أو النصب والاحتيال من خلال سرقة البطاقات الائتمانية أو السطو على المعلومات الخاصة بها على الانترنت وغير ذلك من جرائم النصب والاحتيال على الانترنت .[٣٦]

---

(36) بدأ المسح الدولى لضحايا الجرائم فى ١٩٨٩ ، وتكرر فى ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وخلال الخمسة عشر عاما التى أجرى المسح خلالها ، تم الحصول على معلومات (غالبا بالتليفون) من اكثر من ٣٠٠ الف شخص فى ٧٨ دولة (غالبا فى العاصمة وبعض المدن الكبرى) وقد غطى المسح الأخير ٣٠ دولة . وتضمن المسح مصر فى إحدى دوراته . وتتضمن التقارير التحليلية لنتائج البحث مؤشرات عن معدلات انتشار الجرائم المختلفة ، اى نسبة الأفراد البالغين من العمر ١٦ سنة فأكثر الذين وقعوا ضحية لجريمة أو أكثر من الجرائم الشائعة ، أو الذين كانوا شهودا على وقوع جريمة من هذه الجرائم ، وذلك خلال الفترة المرجعية ، ومدتها سنة . انظر :

J.V. Dijk, J.V. Kesteren and P.Smit, **Criminal Victimization in International Perspective – Key Findings of the 2004 – 2005 ICVS and EUICS**, UNICRI et al., 2007 (www. unicri.it) .

ويحتوى هذا التقرير على السؤال الذى يوجه إلى المبحوث فيما يتعلق بشكل جريمة من الجرائم التى يغطيها المسح .

وفى دراسة عن ضحايا الجرائم فى ١٣ دولة أفريقية ، أفرد بند خاص بسرقة الماشية[٣٧] ،وهو ما يؤكد أهمية مراعاة خصائص المجتمعات المحلية فى تحديد الجرائم التى يجرى الاستعلام عن ضحاياها ، وربما يكون من المناسب توسيع عينة المبحوثين بحيث تشمل المقيمين فى الريف والحضر ، ولا تقتصر على سكان العواصم والمدن الكبرى وحدها:

وتمتد الحماية إلى ما هو أبعد من الحماية من الجرائم بمختلف أنواعها ، فثمة حماية واجبة فى مجال العمل وفى مجال الصحة تعرضنا لها فى الأقسام السابقة من هذا الفصل ، ولن نتعرض لها مجدداً هنا ، وسوف نتطرق هنا إلى مسألة الأمن الاجتماعى ، وبخاصة من زاوية التأمينات والضمان الاجتماعى لغير المشتغلين ،كما أن ثمة حماية واجبة ضد التمييز والاستبعاد سوف نتعرض لها فى إطار تناولنا لمؤشرات رأس المال الاجتماعى، والحماية مطلوبة بالطبع للحقوق والحريات المدنية والسياسية الاجتماعية ، وهذا ما سوف نعالجة ضمن مجموعة مؤشرات رأس المال المدنى والسياسى ، ولكن يبقى نوعان آخران من الحماية سوف نتاولهما فى هذا القسم ، وهما : الحماية ضد المخاطر البيئية ، والحماية ضد القلق على المستقبل ، ولهذين النوعين من الحماية صلة قوية بقضية الاستدامة ، أى قابلية التحسن فى مستوى المعيشة للاستمرار ، وبخاصة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ومقاومة التلوث وتنمية هذه الموارد ، ومن خلال المحافظة على معدلات مرتفعة للادخار المحلى والاستثمار ، وهو ما يثير قضية الأمن الاقتصادى التى سنلمس بعض جوانبها هنا، على أن تحظى باهتمام أشمل ضمن معالجتنا لمؤشرات رأس المال المادى ،

وفى ضوء ما تقدم ، سوف نعالج مؤشرات الحماية والاستدامة من خلال تناول المؤشرات المتعلقة بأربع قضايا ، هى :

(١) أمن الأشخاص والممتلكات ،

(٢) الأمن الاجتماعى ،

(٣) الأمن الاقتصادى والاستدامة ،

(٤) الأمن البيئى والاستدامة ،

---

(37) انظر :

C.M.B. Naude et al., **Experiences of Crime in Thirteen African Countries : Results from the ICVS, UNODC- UNICRI, 2006 (www. unicri .it)**

المؤشرات

المجموعة ٨-١- مؤشرات أمن الأشخاص والممتلكات :

٨-١- ١- نسبة الأفراد (١٦+) الذين تعرضوا للسطو على منازلهم ، أو على منشأتهم كالورش والمصانع والمزارع والمتاجر ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٢- نسبة الأفراد (١٦+) الذين تعرضوا للنشل أو لسرقة ممتلكاتهم الشخصية باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٣- نسبة الأفراد (١٨+) الذين تعرضوا لحوادث سرقة سياراتهم الخاصة ، أو السرقة من هذه السيارات ، أو إتلافها ، وكذلك سرقة أو إتلاف الدراجات وما فى حكمها من وسائل النقل ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٤- نسبة السكان الذين وقعوا ضحية جرائم جنسية كالتحرش والخطف وهتك العرض والاغتصاب سواء فى البيت أو فى محل العمل أو فى الشارع أو وسائل المواصلات أو فى دور الملاهى أو على الشواطئ ٠

(إجمالى /ريف/حضر/فئات عمر/ذكور/اناث)

٨-١-٥- نسبة الأفراد (١٦+) الذين تعرضوا لاعتداء أو إيذاء بدنى أو تهديد أو ترويع ، فى البيت أو فى محل العمل أو فى أى مكان آخر ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٦- نسبة الأفراد (١٦+) الذين تعرضوا بشكل مباشر أو تعرض أى فرد من أفراد أسرهم لأعمال عنف بسبب الكراهية أو التعصب الدينى أو العرقى ٠٠ الخ ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٧- نسبة الأفراد (١٦+) الذين شهدوا مشكلات متعلقة بالمخدرات فى مناطق سكنهم، مثل رؤية أشخاص يتعاملون فى المخدرات ، أويتعاطونها ، أو ملاحظة وجود آثار تعاطى أو حقن بالمخدرات (كالحقن والأكياس) وما إلى ذلك من مخلفات استخدام المخدرات ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٨- نسبة الأفراد (١٦+) الذين طلب منهم موظف عمومى (فى الإدارات الحكومية والجمارك والشرطة والقضاء ٠٠ الخ) تقديم رشوة أو توقع الحصول منهم على رشوة مقابل ما يؤديه من خدمات ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-٩- نسبة الأفراد (١٦+) الذين تعرضوا للغش فى كمية أو جودة ما يشترونه من سلع وخدمات ، أو تعرضوا للنصب أو الاحتيال (بانتحال شخصيتهم أو تزوير توقيعاتهم) ، أو وقعوا ضحية جرائم سرقة البطاقات الائتمانية أو سرقة بياناتها من خلال الإنترنت ، وغير ذلك من صور النصب عبر الانترنت .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-١٠- المعدل الكلى لضحايا الجرائم ، ويقاس بنسبة الأفراد (١٦+) الذين وقعوا ضحية جريمة أو أكثر من الجرائم الواردة ضمن المؤشرات التسعة السابقة .

(إجمالى /ريف/حضر/ذكور/إناث)

٨-١-١١- مجموع الجرائم المسجلة لكل مائة ألف من السكان .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-١٢- عدد جرائم الاعتداءات الصارخة على الأشخاص (aggravated assault) لكل مائة ألف من السكان (سرقة - اغتصاب - تهديد ..الخ).

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-١٣- عدد جرائم الاعتداء على الممتلكات لكل مائة ألف من السكان (مساكن - سيارات - أراضى - ماشية .. الخ) .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-١-١٤- معدل جرائم الأحداث ، مقيساً بنسبة الأفراد فى الفئة العمرية ١٤-١٨ سنة الذين سجلت محاضر الشرطة أنهم ارتكبوا جرائم من أى نوع .

(إجمالى /ذكور/إناث)

وقد أدرجنا المؤشرات من ٨-١-١١ إلى ٨-١-١٥ وذلك بالرغم من وجود تحفظات كثيرة على دقة تسجيل الجرائم فى أقسام الشرطة .ومن المعروف أن تلك التحفظات كانت من الأسباب القوية للجوء إلى المسوح للاستدلال على مدى انتشار الجرائم ، ومنها المسح الدولى لضحايا الجرائم المشار إليه سابقاً. لكننا رأينا أن وضع المؤشرات المبنية على السجلات جنباً إلى جنب مع المؤشرات المبنية على المسوح قد يثرى التحليل .

٨-١-١٥- عدد نزلاء السجون لكل مائة ألف من السكان .

(إجمالى /ذكور/إناث/فئات عمر)

٨-١-١٦- عدد رجال الشرطة لكل ألف من السكان .

(أمن عام - أمن مركزى - .. الخ)

٨-١-١٧- نسبة المشتغلين بأجهزة تتعلق بالنظام العام والأمن والسلامة العامة والعدالة إلى إجمالى المشتغلين بالخدمات العامة ٠

٨-١-١٨- نسبة الإنفاق على الأمن والعدالة إلى الإنفاق العام ٠

٨-١-١٩- نسبة القضايا التى يتم الفصل فيها خلال فترة تتراوح بين ستة شهور وسنة إلى إجمالى القضايا المعروضة على القضاء ٠

(إجمالى/محاكم ابتدائية /محاكم استئناف/محكمة النقض/ المحكمة الدستورية)

والقصد من هذا المؤشر هو الاستدلال على كفاءة الجهاز القضائى مقيسه بسرعة الفصل فى القضايا ٠

٨-١-٢٠- نسبة القضايا التى تنظر فى محاكم الاستئناف ويتعدل فيها الحكم الصادر عن المحاكم الابتدائية بصورة جذرية ٠

ويعد صغر هذه النسبة مقياساً لكفاءة القضاة فى المحاكم الابتدائية ، وهو ما قد يؤدى إلى تخفيف الضغط على محاكم الاستئناف واختصار الوقت والتكاليف على المتقاضين ٠

٨-١-٢١- معدل تنفيذ الأحكام المستأنفة فى المنازعات المدنية خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدورها ٠

(حسب نوع القضايا)

وذلك باعتبار أن سرعة تنفيذ الأحكام من مؤشرات العدالة الناجزة٠

٨-١-٢٢- نسبة الأسر التى تعتبر أن منطقة سكنها تتمتع بحماية أمنية كافية ، بحيث أنها لاتشعر بقلق كبير بشأن احتمال تعرض أفرادها أو ممتلكاتها للخطر ، وخاصة القلق على الأطفال والإناث أثناء التواجد بالمنزل أو خارجه ٠

(إجمالى /ريف/حضر)

ويمكن صياغة هذا المؤشر ليعبر عن تقييم أرباب الأسر لمدى ما تتمتع به أسرهم من حماية ضد الحوادث والجرائم المختلفة ، مثلا : حماية عالية – حماية متوسطة – حماية منخفضة – غياب الحماية ٠ كذلك يمكن إعادة صياغة المؤشر ليعبر عن نسب الأسر التى تشعر بالرضى عن خدمات الشرطة وجهاز مكافحة الحرائق وأجهزة الإنقاذ ٠٠ الخ ٠

٨-١-٢٣- نسبة الأفراد الذين يلجأون إلى وسائل خاصة لحماية أنفسهم ومساكنهم وممتلكاتهم، كاستخدام حارس شخصى (body guard) أو أفراد أمن من شركات الأمن الخاصة أو تأجير خزائن بالبنوك ، وما إلى ذلك من إجراءات التأمين الخاصة للأفراد والممتلكات ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/مهن)

٨-١-٢٤- نسبة الأفراد (١٨+) الذين يشعرن بالرضى عن أداء الأجهزة المسئولة عن حمايتهم من الغش والنصب والاحتيال :

☐ مباحث التموين ☐ جهاز حماية المستهلك ☐ جهاز حماية المنافسة

☐ مباحث الانترنت ☐ أجهزة حماية أخرى

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

المجموعة ٨-٢- <u>مؤشرات الأمن الاجتماعى</u>

٨-٢-١- نسبة كبار السن الذين يحصلون على معاش أو مساعدات ضمان اجتماعى وما إليها .

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٨-٢-٢- نسبة أرباب المعاشات الدين يشعرون أن معاشاتهم أو الموارد المتاحة لهم :

☐ تكفى بالكاد ☐ تكفى وزيادة ☐ لاتكفىلمواجهة متطلبات الحياة الكريمة

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٨-٢-٣- نسبة الأفراد الذين تتوافر لديهم وسائل لتأمين استمرار تدفق موارد كافية من أى مصدر لمواجهة متطلبات الحياة :

☐ أثناء التعطل ☐ أثناء المرض

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٨-٢-٤- نسبة الأفراد الذين يحصلون على معاش تصل نسبته إلى ما كانوا يتقاضونه من دخل فى نهاية فترة العمل إلى :

☐ أقل من ٣٠% ☐ ٣٠% وأقل من ٥٠%

☐ بين ٥٠% وأقل من ٧٥% ☐ ٧٥% فأكثر

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٨-٢-٥- نسبة الأسر التى تضم شخصاً مشتغلاً واحداً على الأقل إلى اجمالى عدد الأسر .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-٢-٦- نسبة مخصصات الضمان الاجتماعى (شاملة جميع التحويلات لهذا الغرض من المشتغلين وأصحاب العمل وكذلك التحويلات من الموازنة العامة أو أى هيئات أخرى) إلى الناتج المحلى الاجمالى[٣٨] .

([38]) مستخدم فى GESIS ، مرجع سابق .

٨-٢-٧- نسبة الأسر التى تعولها أمراة بمفردها .

(إجمالى/ريف/حضر/شرائح دخل/فئات عمر المرأة)

٨-٢-٨- عدد حالات الانتحار لكل مائة ألف من السكان .

(إجمالى/ذكور/إناث)

٨-٢-٩- نسبة أطفال الشوارع إلى مجموع الأطفال أقل من ١٥ سنة .

(إجمالى/ذكور/إناث)

ويقصد بأطفال الشوارع أولئك الأطفال الذين ليس لديهم مأوى آمن جراء فقد الأبوين أو جراء وقوع الطلاق بين أبويهم ، أو بسبب الهروب من المنزل لسوء الأحوال المعيشية به ، بما فى ذلك كثرة العنف الأسرى .

٨-٢-١٠- معدل عمالة الأطفال ، مقيسا بنسبة الطفال من ٦ إلى ١٤ سنة الذين يعملون إلى إجمالى عدد الأطفال فى هذه الفئة العمرية .

٨-٢-١١- عدد الجمعيات الأهلية المسجلة بوزارة التضامن الاجتماعى العاملة فى رعاية الأطفال المعرضين للخطر ورعاية أسر المسجونين وما إلى ذلك .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-٢-١٢- نسبة المساكن المؤمن عليها ضد أخطار الحريق والسرقة والتصدع أو الانهيار .

(إجمالى /ريف/حضر)

٨-٢-١٣- نسبة المنشآت الاقتصادية المؤمن عليها ضد أخطار الحريق أو السرقة .

(إجمالى /قطاعات مؤسسية /قطاعات انتاجية/وحسب حجم المنشأة)

٨-٢-١٤- نسبة المنشآت العامة المؤمن عليها ضد أخطار الحريق أو السرقة (شاملة منشآت السلطتين التشريعية والقضائية) .

(إجمالى)

المجموعة ٨-٣- <u>مؤشرات الأمن الاقتصادى والاستدامة</u>

٨-٣-١- نسبة الأسر التى تصل نسبة ديونها إلى الدخل المتاح للأسرة إلى :

☐ أقل من ٣٠% ☐ ٣٠ -٥٠% ☐ أكثر من ٥٠%

(إجمالى/ ريف/ حضر/ شرائح دخل)

٨-٣-٢- نسبة أرباب الأسر الذين يمكنهم إعالة أسرهم بالاعتماد على مدخراتهم الخاصة لفترة .

☐ أقل من ٣ شهور ☐ من ٣ إلى أقل من ٦ شهور

☐ من ٦ شهور إلى أقل من سنة ☐ سنة فأكثر

(إجمالى/ ريف/ حضر/ شرائح دخل)

٨-٣-٣- معدل الادخار الصافى المعدل .

ويقاس هذا المعدل الذى يدرجه البنك الدولى ضمن مؤشرات التنمية الدولية كالتالى : الادخار القومى الصافى (أى مستبعد منه مقابل الاهلاك) مضافاً إليه الانفاق على التعليم، ومطروحاً منه مقابل استنفاد الطاقة والموارد المعدنيه والغابات وقيمة الضرر الناتج عن تلوث الهواء بانبعاثات ثانى أكسيد الكربون وغيرها من الانبعاثات الضارة [٣٩]. وتدرج الأمم المتحدة هذا المؤشر ضمن مؤشرات الاستدامة باعتباره يعطى أملاً فى استمرارية النمو الاقتصادى وتزايد القدرة الانتاجية مستقبلاً[٤٠]. وعندما يأخذ هذا المؤشر قيمة سالبة ، يدل ذلك على تناقص الثروة الكلية للاقتصاد ، وهو ما ينطوى على غياب القدرة على استدامة التنمية.كما يدرج أيضاً المؤشر التالى للغرض ذاته:

٨-٣-٤- معدل الاستثمار الاجمالى.

إذ يعبر هذا المؤشر عن الأهمية النسبية للتراكم الراسمالى. وجلى أن حيازة المجتمع للمزيد من السلع الرأسمالية ذات دلالة مهمة على الأداء الاقتصادى والتنموى المستقبلى للمجتمع ، ومن ثم على قابلية التنمية للاستدامة.

٨-٣-٥- نسبة إجمالى الدين العام إلى الناتج القومى الاجمالى .

والقصد من هذا المؤشر هو قياس العبء الملقى على كاهل الأجيال القادمة ، والذى يؤدى ارتفاع مستواه إلى الانتقاص مما يتاح لهذه الأجيال من إمكانات للاستهلاك أو الاستثمار ومن جهة أخرى ، كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ، دل ذلك على انخفاض قدرة المالية العامة على التواصل أو الاستدامة (fiscal sustainability).

٨-٣-٦- نسبة الأسر التى تشعر بالقلق الشديد على مستقبلها الاقتصادى .

(إجمالى/ ريف/ حضر/ شرائح دخل)

المجموعة ٨-٤- مؤشرات الأمن البيئى والإستدامة[٤١]

٨-٤-١- نسبة الإنفاق على حماية البيئة إلى الناتج المحلى الاجمالى .

(إجمالى / إنفاق حكومى / إنفاق خاص)

٨-٤-٢- عدد جرائم الاعتداء على البيئة المبلغ عنها:

☐ جرائم تجريف التربة ☐ جرائم البناء غير المسموح به على الارض الزراعية

---

[39] انظر مثلا : World bank , **World Development Indicators**

[40] انظر :.UN Department of Sustainable Development , op .cit

[41] عدد لا بأس به من المؤشرات البيئية ومؤشرات استدامة التنمية المدرجة فى هذا القسم مأخوذ عن مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى (World Bank, op .cit)

☐ جرائم تلويث الهواء ☐ جرائم تلويث المجارى المائية

☐ جرائم مخالفة اشتراطات البناء

☐ جرائم التخلص غير الآمن من المخلفات لا سيما المخلفات الخطرة كمخلفات المستشفيات

☐ جرائم أخرى ٠

٨-٤-٣- نسبة الأراضى الزراعية التى تخرج من مجال الانتاج الزراعى وتوجه لأغراض الإسكان أو إقامة منشآت تجارية أوصناعية أوإدارية.

٨-٤-٤- نسبة الأراضى التى بلغت حداً من التدهور يجعلها غير صالحة للأغراض الاقتصادية أو للوظائف الايكولوجية الأصلية وذلك جراء التغييرات الطبيعية أو النشاط البشرى.

ويعبر الموشران السابقان عما يلحق بالتربة من دمار أو تصحر أو تدهور فى خصائصها الفيزيقية والكيماوية والبيولوجية والاقتصادية. وهو ما يعد من عوائق استدامة النشاط الزراعى، واستدامة التنمية بوجة عام.

٨-٤-٥- نسبة انبعاثات أكسيد الكبريت بالميكروجرام للمتر المكعب إلى الحد المقبول صحياً (٥٠ ميكروجرام للمتر المكعب) (مدن كبرى)

٨-٤-٦- نسبة انبعاثات أكسيد النيتروجين بالميكروجرام للمتر المكعب إلى الحد المقبول صحياً (مدن كبرى)

٨-٤-٧- نسبة انبعاثات أكسيد الرصاص بالميكروجرام للمتر المكعب إلى الحد المقبول صحياً (مدن كبرى)

٨-٤-٨- نسبة تركيز الجسيمات الدقيقة فى الهواء إلى الحد المقبول صحياً.

(مدن كبرى)

٨-٤-٩- متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكلية لثانى أكسيد الكربون ٠

(مدن كبرى)

٨-٤-١٠- معدل انبعاثات غازات الدفيئة (٦ غازات رئيسية منها ثانى أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين والهيدروفلوروكربون...) بدلالة الوحدات المكافئة من ثانى أكسيد الكربون٠ (مدن كبرى)

والمؤشرات من ٨-٤-٥-إلى ٨-٤-١٠ تعبر عن تركيزات الملوثات فى الهواء ، ومن ثم فهى تعبر عن مستوى جودة الهواء. وارتفاع مستوى التركيزات عن الحدود

المقبولة التى وضعتها منظمة الصحة العالمية[٤٢] يعنى ارتفاع مستوى الخطر على صحة البشر، وعلى الموارد المتاحة لهم فى الحال والاستقبال ، كما أنه عامل مهم من عوامل رفع درجة حرارة الأرض والتهديد بارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات وتهديدها للمناطق الساحلية ودلتا الأنهار بالغرق. وبطبيعة الحال كلما ارتفعت جودة الهواء ، كان ذلك عاملاً مهماً من العوامل المساهمة فى الحفاظ على صحة البشر ، واستدامة المستقرات البشرية ، واستدامة التنمية بوجة عام[٤٣].

٨-٤-١١- نسبة السكان الذين يعيشون فى المناطق الساحلية (أى مسافة ١٠٠ كم من الشاطىء وعلى ارتفاع ٥٠ متراً فوق سطح البحر)، وفى دلتا الأنهار.

ويعبر هذا المؤشر عن مدى تعرض النظم الايكولوجية الساحلية للضغط الناتج عن تركز السكان فيها بسبب ما يعود عليهم من منافع اقتصادية من أنشطة الصيد والملاحة البحرية والسياحة، واحتمالات تعرض المناطق الساحلية ودلتا الأنهار لأخطار ارتفاع منسوب مياه البحر بفعل ارتفاع درجة حرارة الجو ، وغير ذلك من الأخطار أو الكوارث.

٨-٤-١٢- استهلاك المياه لكل وحدة من الناتج المحلى الاجمالى.

(اجمالى / قطاعات انتاجية)

والقصد من هذا المؤشر هو التعبير عن كثافة استخدام المياه لكل وحدة من القيمة المضافة ، باعتبارها مقياساً للضغوط الاقتصادية على الموارد المائية ، والكفاءة فى استخدام المياه.

٨-٤-١٣- جودة المياه ، مقيسة بكمية الأكسجين التى تحتاجها أو تستهلكها الكائنات البيولوجية فى حيز معين من المياه (BOD).[٤٤]

(إجمالى/ريف/حضر)

وبعبر هذا المؤشر عن مستوى جودة المياه المتاحة للمستهلكين للاستخدامات الأساسية والتجارية. وعموماً فإن ارتفاع مستوى BOD يشير إلى ارتفاع مستوى تلوث المياه بالمخلفات البشرية والحيوانية (البراز) ، وارتفاع مستوى الكربون العضوى الناتج عن مصادر بشرية وغير بشرية ، مما يحد من امكانات استخدام المياه والتنمية ،

---

(42) الحدود المقبولة لبعض الملوثات محددة فى بعض الحالات مثل تركيز أكاسيد الكبريت والنيتروجين ، ولكنها غير محدودة فى حالات أخرى كتركيزات الجسيمات الدقيقة وما إليها.

(43) يمكن أن تتضمن مؤشرات الاستدامة مؤشرات عن كلفة استنفاد الطاقة والمعادن والغابات وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون والجسيمات الدقيقة كنسبة من الناتج القومى الاجمالى. ولما كانت هذه المؤشرات قد دخلت فى بناء مؤشر معدل الادخار الصافى المعدل (٨-٣-٣) ، فقد آثرنا عدم تكرارها هنا.

(44) BOD هو اختصار لعبارة Biological Oxygen Demand أى كمية الاكسجين التى تحتاجها أوتستنفدها عمليات الانحلال (التأكسد) الميكربيولوجى للمواد العضوية فى المياة : أنظر UN Department.....,op cit , p.71

ويستوجب القيام بعمليات معالجة عالية الكلفة. وما ينتج عن تلوث المياه من اعتلال فى الصحة يقلل من القدرة على العمل والتعلم ويحد من نمو الأطفال. كما أن ارتفاع مستوى استهلاك الاكسجين الذائب فى الماء يشكل خطراً على الأحياء المائية، بما فى ذلك الأسماك. وكل ذلك له تأثير حالى أو محتمل على استدامة التنمية.

٨-٤-١٤- نسبة المياه العذبة المستخدمة فى انتاج مياه الشرب والتى تحتوى على تركيزات للبكتريا البرازية تفوق المعدلات المقررة من جانب منظمة الصحة العالمية.

(اجمالى / مناطق حضرية / مناطق ريفية)

ويستدل من هذا المؤشر على جودة مياه الشرب فى المناطق المختلفة ، ومن ثم يتم التعرف على المناطق التى يصل فيها تلوث مياه الشرب إلى حد الخطر من خلال ما ينتج عنه من أمراض لا سيما الإسهال؛ وهو من الأسباب الرئيسية للمرض والوفاه فى الدول النامية ، وبخاصة بين الأطفال – أساس القوة البشرية فى المستقبل. ومن المعروف أن تعرض الأطفال لنوبات متكررة من الإسهال، حتى ولو لم تؤدى إلى الوفاة ، يعوق نمو الأطفال ويحد من قدرتهم على التعليم – وهى من الأمور التى تؤثر بالسلب على استدامة التنمية[٤٥].

٨-٤-١٥- نسبة المياه المستعملة أو المتخلفة عن العمليات البشرية والمنزلية والانتاجية المختلفة التى يجرى معالجتها للتخلص من الملوثات أو تخفيض مستواها ، وذلك مثل إعادة ضخها فى البيئة المائية.

فالمياة غير المعالجة أو غير المعالجة بدرجة كافية[٤٦] التى يجرى ضخها فى الترع والأنهار والبحيرات والبحار يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بالنظم الايكولوجية المائية، وبصحة البشر ، وتمثل بالتالى من ثم تهديداً ملموساً لقدرة التنمية على الاستدامة.

٢-١٠ – المجموعة (٩) : <u>استخدام الوقت</u>

المفهوم

الوقت مورد ثمين ، وذلك بالرغم من أن النظرية الاقتصادية لا تعترف به كعنصر من عناصر الانتاج ، ولا يوليه التحليل الاقتصادى ما هو جدير به من اهتمام. فالمال يمكن تعويضه إذا ضاع ، اما الوقت فلا سبيل إلى استرداد ما ضاع منه. وعموماً ، يعد نمط استخدام الوقت لدى الشرائح السكانية المختلفة فى المجتمع مرآة عاكسة لمستوى معيشتهم ونوعية حياتهم.

---

(45) هذه المعلومات من : UN Department ...., op. cit . p. 70

(46) هناك ثلاثة مستويات لمعالجة المياه : مستوى أول primary، ومستوى ثان secondary ، ومستوى ثالث tertiary .

وبالرغم من أن الاهتمام بقضية استخدام الوقت ومسوح استخدام الوقت لـه تـاريخ طويل نسبياً فى الدول المتقدمة ، إلا أن هذا الاهتمام لم يظهر إلا متاخراً فى الدول الناميـة. ويعتبر انعقاد مؤتمر المرأة العالمى الرابع فى بيجين بالصين فى ١٩٩٥ وما أسفر عنه مـن توصيات علامة فارقة فى هذا الشأن. فقد بدأت دول نامية كثيرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكـا اللاتينية فى إجراء مسوح قومية للتعرف على توزيع الوقت بين الاستخدامات المختلفة ، مـع تركيز خاص على قياس وتقييم الأنشطة مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر لكل من الرجال والنساء ، وعلى إبراز ما تقوم به المرأة من عمل داخل البيت وفى سوق العمل. كما تستهدف بعض مسوح استخدام الوقت الاستفادة مما ينتج عنها من معلومـات فـى تصـميم البـرامج التدريبية الهادفة لتنمية مهارات السكان وكذلك البرامج التى تستهدف تخفيض الفقر. ويقوم قسم الاحصاء بالأمم المتحدة بجهد ملحوظ فى وضع الارشادات وتحديد الطرق المناسـبة لجمـع وتحليل بيانات استخدام الوقت[٤٧].

ويمكن النظر إلى الوقت المتاح للفرد فى اليوم على أنه يتوزع على ثمانية استخدامات رئيسية ، هى : [٤٨] .

١. الوقت المخصص لعمل مدفوع أو غير مدفوع الأجر ، فى المنشـآت وفـى الخدمة المنزلية. ويشمل العمل فى المنشآت العمل لحساب الغيـر أو العمـل للحساب الخاص (self employment) . كما يندرج فى هذا النـوع مـن النشاط العمل تحت التمرين وعمل الصبية ، والوقت الذى ينقضى فى البحث عن العمل ، وكذلك الوقت الذى ينقضى فى الذهاب إلى محل العمل والعـودة منه.
٢. الوقت المخصص لأنشطة انتاجية وخدمية لغير المنشآت ، بمـا فـى ذلـك الأنشطة المدرة للدخل. ويدخل هنا زراعة المحاصـيل وجنيهـا ، ورعايـة الماشية والصيد ، وجمع المخلفات الزراعية لاستخدامها كوقود، واسـتجلاب وتجهيز الاطعمة والمشروبات ، وشراء وبيع المنتجات الناتجـة عـن هـذه الأنشطة، والانشغال فى بيع سلع بسيطة فى الشارع أو بالمرور على المنازل، ومسح الأحذية وما إلى ذلك من الخدمات التى لا تؤدى مـن مقـر ثابـت.

---

(47) انظر : UNDP . **Human Development Report 2001** ,p.136, and UN Statistics Division , **Allocation of Time and Time Use**

راجع : www. unstats. un. org /unsd / demographic concerns /tuse/ default. aspx

(48) تم الاسترشاد هنا بتقسيمات الأنشطة الواردة فى مسح استخدام الوقت لكل من الهند وجنوب أفريقيا فى المرجع الأخير.

ويندرج فى حساب هذا الوقت المدة اللازمة للانتقال المتصل بهذا النوع من الانتاج أو الخدمات.

٣. الوقت المخصص لإدارة شئون المنزل وأداء الأعمال المنزلية. ويدخل فى ذلك أعمال طهى الطعام وتحضير المشروبات والغسيل والكى ونظافة المنزل. كما يدخل فيه التسوق لشراء اللوازم المنزلية والشخصية ، والوقت الذى ينقضى فى الحصول على الخدمات الحكومية والخاصة كالذهاب إلى أقسام المرور والشهر العقارى وصرف المعاش من البنك أو مكتب البريد ، وكذلك الوقت الذى يستنفذ فى سداد فواتير الكهرباء والمياه. ويظهر فى هذا البند أيضاً الوقت المستهلك فى أعمال الصيانة المنزلية التى يؤديها فرد أو أكثر من أفراد الأسرة بأنفسهم، والوقت الذى ينقضى فى الانتقال من أجل أداء الأنشطة المختلفة فى هذا البند.

٤. الوقت الذى يخصص لرعاية الأطفال والمرضى وكبار السن والمعاقين فى الأسرة. ويدخل فى ذلك الوقت اللازم للعناية بنظافة الأطفال وملبسهم وإطعامهم واصطحابهم للمدارس وللدروس الخصوصية ولأماكن التريض والتسليه.كما يشتمل هذا البند على الوقت الذى ينقضى فى رعاية المرضى والمعاقين وكبار السن فى المنزل ، وفى اصطحابهم إلى المراكز الطبية ومحلات الحلاقة وما إلى ذلك. ويضاف إلى ذلك الوقت اللازم للانتقال لأداء الخدمات المتصلة برعاية الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن.

٥. الوقت المخصص للخدمات المجتمعية ومساعدة الآخرين والعمل العام . ويدخل فى ذلك الإشتراك فى أداء بعض الأعمال الجماعية التى تنظمها الهيئات المحلية كأعمال شق الطرق والبناء وحفر الآبار ، ونظافة المدارس والشوارع، وما إلى ذلك من أعمال تطوعية. ويضم هذا البند أيضاً الوقت الذى ينقضى فى اجتماعات المؤسسات المحلية وهيئات المجتمع المدنى كالأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الانسان ، وكذلك الوقت الذى ينقضى فى أنشطة مدنية كالتظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية والإدلاء بالأصوات فى الانتخابات وما إلى ذلك. كما يدخل فى هذا البند أيضاً الوقت الذى قد يقضيه الفرد فى رعاية الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن فى غير أسرته . وأخيراً يضاف إلى كل ما تقدم الوقت اللازم للانتقالات المتصلة بأداء المهام السابق ذكرها فى هذا البند.

٦. الوقت المخصص للتعلم . ويشمل ذلك الوقت الذى ينقضى فى المدارس والمعاهد والكليات وما إليها من المؤسسات التعليمية، وكذلك الوقت اللازم لأداء الواجبات المدرسية والمذاكرة، والوقت الذى يستنفذ فى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وما إليها من وسائل غير نظامية للتعلم. ويندرج فى هذا البند أيضاً الوقت الذى يقضيه الانسان فى التدريب المتصل بأداء عمله أو وظيفته. وأخيراً ، يضاف الوقت الذى ينقضى فى الانتقالات المتصله بأنشطة التعلم.

٧. الوقت المخصص لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ويتضمن ذلك الوقت الذى ينقضى فى الممارسات الدينية الجماعية والمناسبات الاجتماعية كحفلات الزفاف وأعياد الميلاد والجنازات والمآتم. ويدخل فى هذا البند أيضاً الوقت الذى يستنفد فى التواصل الاجتماعى فى نطاق الأسرة ، وكذا مع غير أفراد الأسرة كالأصدقاء والاقارب. كما يندرج فى هذا البند الوقت الذى ينقضى فى ممارسة الهوايات كالرسم وعزف الموسيقى ، وفى ممارسة الأنشطة الرياضية داخل المنزل وخارجه، وفى الاشتراك فى المباريات ومشاهدتها ، وزيارة دور السينما والمسرح والمعارض والمتاحف وحضور الحفلات الفنية، ومشاهدة التليفزيون والفيديو والاستماع إلى الراديو والموسيقى والقراءة فى المنزل وفى المكتبات واستخراج المعلومات من الكمبيوتر والانترنت. ويضاف إلى ما تقدم الوقت الذى يقضيه الانسان فى الانتقالات المتصلة بأداء الأنشطة السابقة.

٨. الوقت المخصص للرعاية الشخصية . ويشمل ذلك على الوقت الذى ينقضى فى الأكل والشرب والعناية بالنظافة والصحة الشخصية وتلقى الرعاية الصحية سواء من أفراد الأسرة أم بزيارة الأطباء والوحدات الصحية، أم من خلال المعالجين غير المتخصصين التقليديين. كما يشتمل هذا البند على الوقت الذى يستنفده الفرد فى الاسترخاء والراحة والنوم . وأخيراً يضاف إلى ما تقدم ما يستلزمه أداء بعض المهام السابقة من وقت للانتقال من مكان إلى آخر.

لاحظ أن وقت الفراغ قد توزع على عدد من البنود المذكورة أعلاه ، والسابقة وبخاصة البنود (٥) و(٧) و(٨). وتجدر الإشارة إلى أن وقت الفراغ يزداد فى حالة التعطل عن العمل. كما أن وقت الفراغ قد يكون محصلة الجبر أو الاختيار. فهو محصلة الجبر عندما يتمثل فى الوقت المتبقى بعد أداء الأنشطة المختلفة، وعندما لا يجد الانسان شيئاً يفعله كما فى حالة البطالة. وهو محصلة الاختيار عندما ينظر الفرد إلى وقت الفراغ كأحد محددات رفاهته،

وعندما يسعى لتعظيم دالة رفاهته بزيادة وقت الفراغ مقابل نقصان معين فى الدخل[٤٩]. وعموماً يتفاوت تقدير الأفراد للإشباع الذى يحصلون عليه من وقت الفراغ باختلاف أوضاع الأفراد وباختلاف المجتمعات التي يعيشون فيها.[٥٠]

ويختلف توزيع الوقت بين الاستخدامات المختلفة باختلاف الأفراد من حيث الجنس والعمر والمهنة وغير ذلك من الخصائص . وعادة ما تتألف عينة مسح استخدام الوقت من الأفراد – الذكور والإناث – البالغين ٦ سنوات فأكثر . ولكن بعض الدول قد ترى البدء عند سن أكبر مثل عشر سنوات كما فى جنوب إفريقيا ، أو ١٥ سنة كما فى الولايات المتحدة وكوبا .ويجرى تسجيل ما يقوم به الفرد من أنشطة خلال يوم كامل ، وكذلك تسجيل الوقت الذى يقضيه الفرد فى كل نشاط . وبذلك يتم التعرف على كيفية توزيع الأعباء داخل الأسرة ، ومن يقوم بعمل ماذا .. الخ [٥١]. وتعتبر إحصاءات استخدام الوقت من الأدوات المهمة فى استكشاف طيف واسع من السياسات ذات الصلة بالتغير الاجتماعى والمساواة بين الجنسين فى مجال العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر وتقسيم العمل فى المنزل والقيمة الاقتصادية للإنتاج العائلى ، ووقت الفراغ ، وبرامج الرعاية الاجتماعية وغيرها .

وفى ضوء ما تقدم ، وبمراعاة أهمية النظر فى تقييم الناس لنمط استخدامهم للوقت ومدى رضاهم عن هذا النمط ، سوف تتوزع مؤشرات استخدام الوقت على خمس مجموعات على النحو التالى :

(١) وقت الإنتاج فى المنشآت وخارجها (البندان الأول والثانى فيما تقدم)

(٢) وقت الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية (البندان الثالث والرابع فيما تقدم) .

(٣) وقت الخدمات المجتمعية والعمل العام والأنشطة الاجتماعية والثقافية (البندان الخامس والسابع فيما تقدم) .

(٤) وقت التعلم (البند السادس فيما تقدم) .

(٥) وقت الرعاية الشخصية (البند الثامن فيما تقدم) .

---

(49) وهذا ما تبين من دراسة : I.N Psarianos , A note on work-leisure choice , human capital accumulation and endogenom growth ' Research in Economics, no.61, 2007. فقد ظهر أن إدخال وقت الفراغ فى دالة المنفعة يخفض معدل النمو الاقتصادى عن مستواه القياسى . وقد فسرت هذه النتيجة على أن الفرد يمكن أن يقبل معدلاً أقل لنمو الدخل مقابل زيادة معينة فى وقت الفراغ، وأن المعدل الأعلى للنمو فى الدخل ليس بالضرورة الوضع الأمثل من منظور الرفاه.

(50) ففى الولايات المتحدة مثلاً ، ظهر من إحدى دراسات وقت الفراغ أن معظم الأفراد يعتبرون وقت الفراغ أقل اشباعاً لهم من الوظيفة والزواج والأسرة أنظر :

V.Ateca et al.,' The leisure experience ' The Journal of Socio- Economics , No .37, 2008

(51) للمزيد حول دراسات استخدام الوقت ، أنظر :

D.Budlender, A Critical Review of Selected Time Use Surveys, UNRISD, Geneva, May 2007. (www. unrisd. org)

وكأمثلة محددة لمسوح استخدام الوقت ، أنظر بالنسبة للدول النامية ، المسح الهندى لسنة ١٩٩٩ فى :

UN Statistics Division, , op. cit.

وأنظر بالنسبة للدول النامية المسح الأمريكى فى ٢٠٠٦ :

Us Department of Labour, American Time Use Survey Summary, Bureau of labour Statistics, News, June 28,2007(www. bls. gov/ tus/).

(٦) الرضى عن استخدام الوقت .

المؤشرات

المجموعة ٩-١- مؤشرات وقت الإنتاج فى المنشآت وخارجها

٩-١-١- متوسط عدد ساعات العمل لقاء أجر أو بدون أجر فى المنشآت وفى غير المنشآت[٥٢] .

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/فئات عمرية)

٩-١-٢- متوسط عدد ساعات العمل التى يقضيها الفرد فى عمل بالمنشآت :

☐ مدفوع الأجر ☐ غير مدفوع الأجر ☐ للحساب الخاص

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/فئات عمرية)

٩-١-٣- متوسط عدد ساعات العمل التى يقضيها الفرد التى يقضيها الفرد فى عمل خارج المنشآت :

☐ مدفوع الأجر ☐ غير مدفوع الأجر ☐ للحساب الخاص

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/فئات عمرية)

٩-١-٤- نسبة عدد ساعات عمل المرأة إلى عدد ساعات عمل الرجل فى العمل بالمنشآت :

☐ مدفوع الأجر ☐ غير مدفوع الأجر ☐ للحساب الخاص

(إجمالى /ريف/ حضر)

٩-١-٥- نسبة عدد ساعات عمل المرأة إلى عدد ساعات عمل الرجل فى العمل خارج المنشآت .

(إجمالى /ريف/ حضر)

٩-١-٦- نسبة المشتغلين فى فترات العمل المسائية إلى إجمالى المشتغلين :

☐ بأجر ☐ بدون أجر ☐ للحساب الخاص

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-١-٧- نسبة المشتغلين فى أيام الأجازات الأسبوعية إلى إجمالى المشتغلين :

☐ بأجر ☐ بدون أجر ☐ للحساب الخاص

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-١-٨- نسبة من يعملون من منازلهم (خلال أيام العمل) إلى إجمالى المشتغلين فى المنشآت.

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

---

[52] يقصد بعدد ساعات العمل فى كل المؤشرات المتعلقة باستخدام الوقت ساعات العمل فى اليوم .

٩-١-٩- نسبة الأسر التى يعمل بها فرد أو أكثر (ذكر أو انثى) فى أنشطة انتاجية داخل المنشآت أو خارجها لمدة تزيد على ٨ ساعات يوميا ، و/أو يعمل فى فترات مسائية ، و/أو يعمل فى أيام الأجازات ٠

(إجمالى /ريف /حضر/ شرائح دخل)

٩-١-١٠- نسبة الأسر التى تعمل بها امرأة أو أكثر فى أنشطة إنتاجية داخل المنشآت أو خارجها لمدة تزيد على ٨ ساعات يوميا ، و/أو تعمل فى فترات مسائية ، و/أو تعمل فى أيام الأجازات ٠

(إجمالى /ريف /حضر/ شرائح دخل)

المجموعة ٩-٢- مؤشرات وقت الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية

٩-٢-١- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى إدارة شئون المنزل وأداء الأعمال المنزلية على النحو المبين فى النوع الثالث من استخدامات الوقت ٠

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٢-٢- نسبة عدد ساعات عمل المرأة إلى عدد ساعات عمل الرجل التى تنقضى فى ادارة شئون المنزل وأداء الأعمال المنزلية ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٢-٣- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى رعاية الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن فى الأسرة ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٢-٤- نسبة عدد ساعات عمل المرأة إلى عدد ساعات عمل الرجل التى تنقضى فى رعاية الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن بالأسرة ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٢-٥- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى الحصول على خدمات من المصالح الحكومية أو فى سداد فواتير أو رسوم أو غرامات أو تحصيل مستحقات ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٢-٦- نسبة الأسر التى تقضى فيها المرأة أكثر من عشر ساعات فى الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية ٠

☐ مرأة عاملة ☐ مرأة غير عاملة

(إجمالى/ريف/حضر)

المجموعة ٩-٣- مؤشرات وقت الخدمات المجتمعية والعمل العام والأنشطة الاجتماعية والثقافية ٠

٩-٣-١- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد تطوعيا أو بمقابل رمزى فى الأشغال العامة وغيرها من أنشطة خدمة المجتمع ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٢- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى ممارسة أنشطة المؤسسات المحلية كعضوية المجالس المحلية للأحياء والقرى والمدن ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٣- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى ممارسة الأنشطة ذات العلاقة بالأحزاب والنقابات والجمعيات وما إليها من منظمات المجتمع المدنى ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٤- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى مساعدة الآخرين ، كرعاية الأطفال والمرضى والمعاقين وكبار السن فى غير أسرته المباشرة ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٥- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى أداء خدمات مجتمعية ومساعدة الآخرين وفى العمل العام إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٣-٦- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى الممارسات الدينية الجماعية والمناسبات الاجتماعية والتواصل الاجتماعى مع أفراد الأسرة ومع غير أفراد الأسرة ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٧- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى الممارسات الدينية الجماعية والمناسبات الاجتماعية والتواصل مع أفراد الأسرة وغيرهم إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٣-٨- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى ممارسة الأنشطة الرياضية ومشاهدتها وفى ممارسة أنشطة ثقافية وترفيهية كحضور العروض السينمائية والمسرحية والحفلات الموسيقية ومشاهدة التليفزيون والفيديو وغير ذلك من الأنشطة المذكورة فى النوع السابع من استخدامات الوقت ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-٩- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى ممارسة الأنشطة الرياضية ومشاهدة المباريات وفى ممارسة أنشطة ثقافية وترفيهية إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر/شرائح دخل)

٩-٣-١٠- نسبة الأسر التى يقضى فرد أو أكثر من أفرادها ساعتان أو أكثر فى الأسبوع فى أنشطة حزبية أو نقابية أو أنشطة جمعيات حقوقية ٠

(إجمالى/ريف/حضر/شرائح دخل)

٩-٣-١١- نسبة الأسر المشتركة فى ناد ثقافى أو رياضى أو اجتماعى ٠

(إجمالى/ريف/حضر/شرائح دخل)

٩-٣-١٢- نسبة الأسر التى يمارس فرد أو أكثر من أفرادها الرياضة بانتظام ٠

(إجمالى/ريف/حضر/شرائح دخل)

٩-٣-١٣- نسبة الأفراد (٦ سنوات فأكثر) الذين لايمارسون أنشطة رياضية من أى نوع ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-١٤- نسبة الأفراد البالغين الذين يفضلون ممارسة أنشطة وقت فراغهم بالاشتراك مع أسرهم ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٣-١٥- نسبة الأفراد الذين لم يقوموا برحلات ترفيهية اقتضت غيابهم عن المنزل أكثر من ثلاثة أيام خلال السنة الماضية ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

المجموعة ٩-٤- مؤشرات وقت التعلم

٩-٤-١- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى التعليم النظامى كالمدارس والمعاهد والكليات الجامعية ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٤-٢-متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى التعليم المدرسى غير النظامى كالدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وما إلى ذلك ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٤-٣- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى أداء الواجبات المدرسية والمذاكرة ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٤-٤- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى أنشطة التعليم والتعلم فى المؤسسات النظامية وخارجها (بما فى ذلك وقت أداء الواجبات المدرسية والمذاكرة) إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٤-٥- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد مشاركاً فى برامج تدريبية للارتفاع بمستوى تأهيله لدخول سوق العمل أو للارتقاء بمستوى أدائه لعمله أو وظيفته ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٤-٦- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى البرامج التدريبية إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٤-٧- نسبة الأسر التى لديها أفراد ملتحقون بالمؤسسات التعليمية النظامية ويتعاطون دروسا خصوصية أو يشتركون فى مجموعات التقوية وما إليها ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

المجموعة ٩-٥- مؤشرات وقت الرعاية الشخصية

٩-٥-١- متوسط عدد الساعات التى يستنفدها الفرد فى الأكل والشرب والعناية بالنظافة والصحة الشخصية ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٥-٢- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى تلقى الرعاية الصحية من متخصصين أو غير متخصصين ، بما فى ذلك وقت الانتظار ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٥-٣- متوسط عدد الساعات التى يقضيها الفرد فى :

☐ العبادة الفردية (الصلاة – قراءة أو حفظ القرآن أو الإنجيل ٠٠ الخ)

☐ الاسترخاء والراحة ☐ النوم

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٥-٤- نسبة عدد الساعات التى تقضيها المرأة فى مجمل أنشطة الرعاية الشخصية إلى عدد الساعات المناظر للرجل ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

المجموعة ٩-٦- مؤشرات الرضى عن استخدام الوقت

٩-٦-١- نسبة الأفراد البالغين الذين يشعرون بإجهاد شديد جراء قضاء وقت طويل فى العمل، وعدم توافر وقت كاف للراحة أو للترفية أو للقيام بأنشطة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر)

٩-٦-٢- نسبة الأفراد فى سن الدراسة الذين يشعرون بإجهاد شديد جراء قضاء وقت طوين فى الدراسة وملحقاتها كأداء الواجبات المدرسية والمذاكرة وحضور مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية ٠

(إجمالى/ريف/حضر)

٩-٦-٣- نسبة الأفراد الذين يشعرون بالرضى والسعادة عن أسلوب قضاء ما يتاح لهم من وقت للفراغ ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/فئات عمرية)

٩-٦-٤- أهم ثلاثة أسباب يعتبرها البالغون مسئولة عن عدم قضائهم وقتاً أطول فى الأنشطة المجتمعية والعمل العام :

- ☐ عدم توافر وقت كاف لهذه الأنشطة ٠
- ☐ الجهل بكيفية الالتحاق بهذه الانشطة ٠
- ☐ الخوف من العواقب السياسية أو الأمنية لممارسة هذه الأنشطة ٠
- ☐ الإحساس بعدم جدوى ممارسة هذه الأنشطة ٠
- ☐ أخرى

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/فئات عمرية)

٢-١١- المجموعة (١٠) : <u>مؤشرات رأس المال المادى</u>

المفهوم

المقصود برأس المال المادى - كما سبق إيضاحه فى ٢-١ هو الموارد المادية - المالية والعينية - التى تتاح للفرد ، بطريق مباشر من عائد عمله أو عائد ممتلكاته أو منهما معاً، وبطريق غير مباشر من خلال الإنفاق العام بمختلف صوره ، لاسيما خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والضمان الاجتماعى . فهذه هى الموارد التى يستعين بها الفرد على إشباع حاجاته الإنسانية ٠

وكما سبق ذكره أيضاً ، فإن إيراد مؤشرات عن إشباع الحاجات الإنسانية قد لايكفى للتعبير الوافى عن مستوى المعيشة ، وذلك لما قد يشوب هذه المؤشرات من أوجه نقص يضعف من قدرتها على الإحاطة الكاملة والدقيقة عن مستوى المعيشة ٠ ولذا يتعين التعويض عن أوجه النقص هذه فى مؤشرات النتائج أو المخرجات بمؤشرات إضافية عن الوسائل أو المدخلات اللازمة للوصول إلى هذه النتائج أو المخرجات ، ومنها مؤشرات رأس المال المادى ٠

ويتوقف حجم ما يصل إلى الفرد من موارد لإشباع حاجاته الإنسانية على عوامل متعددة • من هذه العوامل حالة النمو الاقتصادى • ولكن دلالة معدل النمو الاقتصادى بالنسبة لمستوى المعيشة محدودة على ما أوضحنا فى الفصل الأول • إذ يتوقف مقدار ما يصل إلى الفرد فى الفئات الاجتماعية المختلفة من هذا النمو على نمط توزيع الدخل والثروة وما تتبعه الدولة من سياسات لإعادة التوزيع • ولذا فإن العبرة فى النهاية هى بما يطرأ على دخول الفئات الاجتماعية المختلفة من تغيرات ، وبالفروق فى معدلات نمو متوسط الدخل فى كل فئة منها • وهذا ما يستدل عليه بالنظر فى مؤشرات مدى اقتراب توزيع الدخل والثروة فى المجتمع من المساواة أو ابتعاده عنها مثل معامل جينى ، ومؤشرات مدى انحياز النمو للفقراء مثل اقتران الارتفاع فى معدل النمو بانخفاض نسبة الفقراء أو ازدياد النصيب النسبى للفقراء فى الدخل القومى كما تعكسه مؤشرات مثل النسبة بين معدل نمو متوسط الدخل الفردى للعشرين أو الأربعين فى المائة من السكان الأقل دخلاً ومعدل نمو متوسط الدخل الفردى لمجموع السكان ، والتغير فى نسبة نصيب العشرين أو الأربعين فى المائة من السكان الأدنى دخلاً إلى نصيب العشرين فى المائة من السكان الأعلى دخلا[٥١] • إن مثل هذه المؤشرات تعبر عن حقيقة لاريب فيها ، وهى أن مستوى المعيشة أى فرد لايتوقف على وضعه المطلق وحده ، بل أنه يتحدد أيضاً بوضعه النسبى فى المجتمع •

وعموماً ، فإن توزيع الدخل فى المجتمع دالة فى مدى انحياز السياسات العامة للفقراء وذوى الدخول المنخفضة ، لاسيما السياسات الضريبية وما تتصف به من ارتفاع أو انخفاض فى مستوى تصاعديتها ، وسياسة الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق العام الاجتماعى •

والى جانب الدخل المكتسب من العمل أو الملكية أو منهما معاً ، فإن الموارد المتاحة للفرد للإنفاق على حاجاته الإنسانية قد تزداد بدرجة أو أخرى من خلال التحويلات الخاصة كتحويلات العاملين فى الخارج إلى ذويهم بالداخل والإعانات والتبرعات ، ومن خلال التحويلات العامة التى تضخ عن طريق الموازنة العامة للدولة (ضمان اجتماعى – مساعدات– •• الخ) • غير أن الزيادة فى القيمة النقدية لما يصل إلى الفرد من موارد قد تكون ذات أثر كبير أو قليل على المستوى الفعلى لمعيشته بحسب ما يتصف به معدل التضخم من اعتدال او ارتفاع • ولذا يعد معدل التضخم السائد من المؤشرات المهمة فى تحديد التأثير

---

[51] حول التعاريف المختلفة لانحياز النمو للفقراء ، أنظر :

E. Thorbecke, and M.Nissanke, "Introduction : The impact of globalization on the world's poor ," **World Development**, Vol. 34, no .8, 2006 , M.Ravallion, "Defining pro – poor growth : A response to Kakwani", **One pager**, no. 4, IPC, Brazilia, Nov. 2004

الحقيقى لزيادة الموارد النقدية على مستوى معيشة الأفراد فى المجتمع ، فضلاً عن كونه من مؤشرات الإجهاد الاجتماعى [٥٢] .

وفى ضوء ما تقدم ، سو تتوزع مؤشرات رأس المال على ثلاث مجموعات ، هى :

(١) الموارد المتاحة للفرد أو للأسرة ومصادرها المختلفة .

(٢) التباينات والفجوات فى توزيع الدخل والثروة .

(٣) قدرة الدخل على الوفاء بحاجات الأسرة .

المؤشرات

المجموعة ١٠-١- <u>الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة ومصادرها المختلفة :</u>

١٠-١-١- متوسط دخل الفرد .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل).

١٠-١-٢- معدل نمو متوسط دخل الفرد .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل).

١٠-١-٣- متوسط دخل الأسرة (المكونة من ٤ أفراد) .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-٤- معدل نمو متوسط دخل الأسرة (المكونة من ٤ أفراد) .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

وحيث أنه قد تقرر تكرار بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك كل سنتين ، فيمكن أن يحسب معدل النمو فى متوسط دخل الشرائح الدخلية المختلفة (مثلاً أدنى ٢٠% أو أدنى ٤٠% دخلاً، والـ ٤٠% الوسطى ، وأعلى ٢٠% دخلاً) لفترة السنتين ، ومنه يستنتج معدل النمو السنوى .

١٠-١-٥- معدل التضخم السنوى .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

ويتضح من مستويات تفصيل معدل التضخم ، أننا نطلب حساب معدلات تضخم للفئات الاجتماعية المختلفة ، ولم نكتفى بمعدل التضخم على المستوى القومى ، ولا حتى على مستوى كل من الريف والحضر . والفكرة من وراء هذا المطلب هى أن وطأة التضخم ليست موحدة بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية ، بل إنها تختلف من فئة إلى أخرى باختلاف الموقع الجغرافى وكذلك باختلاف النمط الاستهلاكى ، الذى هو دالة فى مستوى الدخل السائد لدى كل

---

[٥٢] أدرج تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ معدل التضخم كمؤشر للإجهاد الاجتماعى (Social stress) ضمن مؤشرات التنمية البشرية للدول المتقدمة .

فئة [٥٣]. وعلى ذلك فإنه من المفيد حساب معدلات التضخم التى تتعرض شريحة أدنى عشرين أو أربعين فى المائة دخلاً ، وشريحة الأربعين فى المائة الوسطى ، وشريحة العشرين فى المائة الأعلى دخلاً [٥٤].

١٠-١-٦- نسبة الأسر التى تعتبر أن دخلها السنوى النقدى :

☐ زاد بنسبة أعلى من معدل التضخم ☐ زاد بنسبة أقل من معدل التضخم

☐ زاد بنسبة مساوية لمعدل التضخم

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-٧- نسبة الأسر التى تستمد ٨٠% أو أكثر من مواردها الكلية من :

☐ العمل ☐ الملكية ☐ العمل والملكية معاً

☐ التحويلات الخاصة ☐ التحويلات العامة .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-٨- نسبة ما تحصل عليه الأسرة فى المتوسط من تحويلات خاصة نقدية أو عينية إلى إجمالى دخلها .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-٩- نسبة ما تحصل عليه الأسرة فى المتوسط من تحويلات عامة إلى إجمالى دخلها.

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-١٠- نسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج المحلى الاجمالى .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-١١- نسبة من يدفعون ضرائب مباشرة إلى جملة المشتغلين .

(إجمالى /حكومة/قطاع عام /قطاع خاص)

١٠-١-١٢- نسبة أعلى سعر للضريبة على الدخل إلى متوسط أعلى سعر للضريبة فى :

☐ الدول متوسطة الدخل ☐ الدول مرتفعة الدخل

١٠-١-١٣- نسبة الإنفاق العام الاجتماعى على الناتج المحلى الإجمالى .

(إجمالى /تعليم /صحة /دعم /آخر)

١٠-١-١٤- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الاجتماعى .

(إجمالى /تعليم /صحة /دعم /آخر)

---

(53) سبق تقديم هذا الاقتراح فى : إبراهيم العيسوى ، "الفقر من منظور تنموى"، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تعريف وتحليل وقياس الفقر" التى نظمتها إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية فى دمشق ، ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ .

(54) أجريت محاولة بدائية لحساب معدلات تضخم لفئات الإنفاق المختلفة فى : إبراهيم العيسوى (محرر) : التضخم فى مصر ، بحث فى أسباب التضخم وتقييم مؤشراته ، وجدوى استهدافه ، مع أسلوب مقترح للتنبؤ باتجاهاته، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٩ ، معهد التخطيط القومى ، أغسطس ٢٠٠٧ ، ص ص ٩٨ - ١٠٢ .

١٠-١-١٥- معدل النمو الحقيقى فى نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعى .

(إجمالى /تعليم /صحة /دعم /آخر)

١٠-١-١٦- نسبة الأسر التى تحوز بطاقة تموين وتستخدمها بشكل منتظم للحصول على السلع التموينية المدعمة .

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-١٧- نسبة الأسر التى تعتمد فى استهلاكها للخبز على الخبز المدعم بنسبة :

☐ أقل من ١٠% من إجمالى استهلاكها ☐ من ١٠% إلى أقل من ٣٠%

☐ من ٣٠% إلى أقل من ٥٠% ☐ من ٥٠% إلى أقل من ٨٠%

☐ ٨٠% فأكثر .

١٠-١-١٨- مؤشر برأى الأفراد فى مدى كفاية الإنفاق العام الاجتماعى :

☐ يكفى ☐ لايكفى

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-١٩- مؤشر برأى الأفراد فى التوزيع الحالى للإنفاق العام الاجتماعى :

☐ أغلبة لصالح الفقراء ☐ أغلبة لصالح الأغنياء

(إجمالى /ريف/حضر/شرائح دخل)

١٠-١-٢٠- نسبة الأسر التى تحصل على مساعدات اجتماعية (شاملة المعاشات باشتراك رمزى ، والمساعدات الاجتماعية الأخرى).

(إجمالى /ريف/حضر)

المجموعة ١٠-٢- <u>التباينات والفجوات فى توزيع الدخل والثروة :</u>

١٠-٢-١- معامل جينى لتوزيع الدخل .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢- نسبة نصيب أعلى ٢٠% دخلاً إلى نصيب أدنى ٢٠% دخلاً .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٣- التغير فى نسبة نصيب أعلى ٢٠% دخلاً إلى نصيب أدنى ٢٠% دخلاً خلال السنتين الماضيتين (أى الفترة ما بين مسحين للدخل والإنفاق والاستهلاك).

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٤- نسبة نصيب أعلى ٢٠% دخلاً إلى نصيب أدنى ٤٠% دخلاً .

(إجمالى /ريف/حضر)

١٠-٢-٥- التغير فى نسبة نصيب أعلى ٢٠% دخلاً إلى نصيب أدنى ٤٠% دخلاً خلال السنتين الماضيتين .

(إجمالى /ريف/حضر)

١٠-٢-٦- نسبة السكان تحت خط الفقر الأخلاقى [٥٥] .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٧- فجوة الفقر ، مقيسه بنسبة متوسط دخل الفقراء (حسب خط الفقر الإنسانى) إلى دخل خط الفقر الأخلاقى .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٨- الفرق بين معدل نمو متوسط الدخل لأفقر ٤٠% من السكان ومعدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٩- اتجاه التغير عبر الزمن فى المؤشر ١٠-٢-٨ .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-١٠- نصيب الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى .

١٠-٢-١١- اتجاه التغير السنوى فى نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى .

١٠-٢-١٢- نسبة متوسط الأجر فى النصف الأدنى أجراً من المشتغلين إلى متوسط الأجر فى النصف الأعلى أجراً منهم [٥٦] .

١٠-٢-١٣- اتجاه التغير السنوى فى المؤشر ١٠-٢-١٢ .

(إجمالى/ذكور/إناث)

١٠-٢-١٤- نسبة متوسط أجر العامل (من ذوى الياقات الزرقاء) إلى متوسط راتب الموظف (من ذوى الياقات البيضاء) .

(إجمالى /ذكور/إناث/قطاعات مؤسسية)

١٠-٢-١٥- اتجاه التغير السنوى فى المؤشر ١-٢-١٤ .

(اجمالى /ذكور/اناث/قطاعات مؤسسية)

١٠-٢-١٦- نسبة متوسط الأجر الشهرى لفئات العمالة المختلفة إلى متوسط الأجر الشهرى للمشتغلين بأجر .

(مهن/قطاعات مؤسسية/ذكور/إناث)

---

(55) سبق التعريف بمفهوم خط الفقر الأخلاقى عند تقديم مجموعة المؤشرات ٦ ـ ٤ .

(56) وهذا من مقاييس عدالة التوزيع فى الدول المتقدمة بحسب تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، جدول (٣٩) .

١٠-٢-١٧- اتجاه التغير السنوى فى المؤشر ١٠-٢-١٦ .

(مهن/قطاعات مؤسسية/ذكور/إناث) .

١٠-٢-١٨- النسبة بين أعلى أجر وأقل أجر للعاملين فى :

☐ القطاع الحكومى ☐ قطاع الأعمال العام

☐ القطاع الخاص الزراعى ☐ القطاع الخاص غير الزراعى

(إجمالى/ذكور/إناث) .

١٠-٢-١٩- اتجاه التغير السنوى فى المؤشر ١٠-٢-١٨ .

(إجمالى/ذكور/إناث)

١٠-٢-٢٠- نسبة الأسر التى يعتقد رب الأسرة أنها تنتمى إلى فئة من فئات الدخل السنوى التالية :

☐ أقل من ١٥٠٠ جنيه

☐ من ١٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ جنيه

☐ من ٣٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه

☐ من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيه

☐ من ٢٠٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠٠ جنيه

☐ من ٤٠٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠٠ جنيه

☐ من ٨٠٠٠٠ إلى أقل من ١٢٠٠٠٠ جنيه

☐ من ١٢٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٤٠٠٠٠ جنيه

☐ من ٢٤٠٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠٠٠ جنيه

☐ من ٥٠٠٠٠٠ إلى أقل من مليون جنيه

☐ من مليون إلى ١٠ مليون جنيه

☐ ١٠ مليون جنيه فأكثر

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢١- نسبة الأسر التى يعتقد رب الأسرة أنها تنتمى دخلياً فى الوقت الحاضر إلى :

☐ شريحة أدنى ٢٠% ☐ شريحة العشرين فى المائة التالية

☐ شريحة الأربعين فى المائة التالية ☐ شريحة أعلى ٢٠%

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٢- نسبة الأسر التى تعتبر أن الشريحة الدخلية التى تنتمى إليها حالياً :

☐ أعلى ☐ أدنى ☐ ذات الشريحة

بالقياس إلى الشريحة الدخلية التى كانت تنتمى إليها منذ سنتين (أى فى مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك السابق) .

(إجمالى/ريف/حضر)

والمؤشران ١٠-٢-٢٠ و١٠-٢-٢١ يقدمان تقيماً ذاتياً للتوزيع الحالى للدخل ، بينما يقدم المؤشر ١٠-٢-٢٢ تقييماً ذاتياً لاتجاه التغير فى التوزيع خلال عامين . وسوف يكون من المفيد – وربما المثير أيضاً – مقارنة هذه التقييمات الذاتية بما يظهر من خلال التحليل الموضوعى لبيانات التوزيع كما تظهر من مسوح الدخل والانفاق والاستهلاك .

١٠-٢-٢٣- نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) الذين يعيشون فى أسر منخفضة الدخل(شريحة أدنى ٤٠% دخلاً) :

☐ حسب التقييم الموضوعى ☐ حسب التقييم الذاتى

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٤- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٢٣ فى آخر عامين .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٥- نسبة الشباب (من ١٥ إلى ٣٠ سنة) الذين يعيشون فى أسر منخفضة الدخل (شريحة أدنى ٤٠% دخلاً) :

☐ حسب التقييم الموضوعى ☐ حسب التقييم الذاتى

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٦- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٢٥ فى آخر عامين .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٧- نسبة كبار السن (٦٥ فأكثر) الذين يعيشون فى أسر منخفضة الدخل :

☐ حسب التقييم الموضوعى ☐ حسب التقييم الذاتى

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٨- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٢٧ .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٢٩- معامل جينى لتوزيع ملكية الأراضى الزراعية على الأسر .

١٠-٢-٣٠- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٢٩ .

١٠-٢-٣١-معامل جينى لتوزيع حيازة الأراضى الزراعية على الأسر .

١٠-٢-٣٢- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٣١ .

١٠-٢-٣٣- معامل جينى لتوزيع ملكية الماشية على الأسر .

١٠-٢-٣٤- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٣٣ .

١٠-٢-٣٥- معامل جينى لتوزيع ملكية الجرارات الزراعية على الأسر .

١٠-٢-٣٦- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٣٥ .

١٠-٢-٣٧- معامل جينى لتوزيع ملكية الوحدات السكنية على الأسر .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٣٨- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٣٧ .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٣٩- معامل جينى لتوزيع ملكية السيارات الخاصة (سيارات الركوب) على الأسر .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٤٠- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٣٩ .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٤١- معامل جينى لتوزيع ملكية الأصول المالية (الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار والودائع .. الخ) على الأسر .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٤٢- اتجاه التغير فى المؤشر ١٠-٢-٤١ .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٠-٢-٤٣- نسبة الأفراد الذين يشعرون بأن الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الفوارق بين الطبقات قد اتجهت فى السنتين الأخيرتين إلى :

☐ التزايد ☐ التناقص ☐ الثبات

(إجمالى/ريف/حضر/ شرائح دخل)

١٠-٢-٤٤- نسبة الأفراد الذين يشعرون أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت إلى حد يهدد السلام الاجتماعى بخطر جسيم .

(إجمالى / ريف/ حضر/ شرائح دخل)

المجموعة ١٠-٣- <u>قدرة الدخل على الوفاء بحاجات الأسرة</u>

١٠-٣-١- نسبة الأسر التى تمكنت خلال السنة الأخيرة من أن تدخر من دخلها الشهرى:

☐ أقل من ٥% ☐ من ٥% إلى أقل من ١٠%

☐ من ١٠% إلى أقل من ٢٠% ☐ ٢٠% فأكثر

(إجمالى / ريف/ حضر/ شرائح دخل)

١٠-٣-٢- نسبة الأسر التى شهدت تغيراً فى مدخراتها السنوية أو حيازتها للأصول المالية وغير المالية :

☐ بالزيادة ☐ بالنقص ☐ لا تغيير

(إجمالى / ريف/ حضر/ شرائح دخل)

١٠-٣-٣- نسبة الأسر التى تتراكم عليها ديون شهرية ، مثل ايجار السكن أو قسط الرهن العقارى أو فواتير الكهرباء أو المياه أو التليفون... الخ

(إجمالى / ريف/ حضر)

١٠-٣-٤- نسبة الأسر التى تشعر بالرضى عن مستوى دخلها الحالى ، بمعنى أنه يمكنها من الوفاء بحاجاتها الإنسانية ، ومن ثم لا تشعر بالحرمان من أى حاجة إنسانية ، وإن كان هذا لا يعنى عدم تطلعها إلى زيادة دخلها مستقبلاً.

(إجمالى / ريف/ حضر/ شرائح دخل)

١٠-٣-٥- أهم ثلاثة عوامل ترى الأسر التى لا تشعر بالرضى عن مستوى دخلها الحالى أنها مسئولة عن عدم رضاها:

☐ ارتفاع الأسعار

☐ تزايد احتياجات الأسرة مع النمو فى حجمها أو وصول بعض أفرادها لسن الزواج

☐ تقلص الخدمات العامة المجانية والاضطرار للحصول على خدمات مناظرة من القطاع الخاص بسعر مرتفع .

☐ الارتفاع الكبير فى مستوى دخول الأسر الأخرى

☐ أخرى

(إجمالى / ريف/ حضر/ شرائح دخل)

١٠-٣-٦- عدد الأعمال الاحتجاجية (اضرابات - مظاهرات - اعتصامات - وقفات احتجاجية... الخ) المتصلة بمطالبات بزيادة الأجور والمرتبات.

(إجمالى / حكومة / قطاع عام / قطاع خاص)

٢-١٢- المجموعة (١١) : <u>رأس المال الاجتماعى</u>

المفهوم

كما تبين فى القسم ٢-١ فإن لرأس المال الاجتماعى وجهين . الوجه الأول هو أنه مكون أصيل من مكونات مستوى المعيشة. ذلك أن نوعية حياة الفرد تتوقف على طبيعة علاقاته بغيره من الأفراد ومدى ثقته فيهم وإمكانية اعتماده عليهم وقت الحاجة. والوجه الثانى

هو أن رأس المال الاجتماعى يمثل مورداً من الموارد التى يستعين بها الفرد على إشباع حاجاته الإنسانية ، وذلك من خلال ما يقيمه الأفراد من شبكات ومؤسسات اجتماعية تزيد من قدرتهم على الوصول إلى موارد مادية أو حتى إلى موارد اجتماعية أفضل.

ويرتكز مفهوم رأس المال الاجتماعى على حقيقة أن الإنسان كائن اجتماعى بمعنى أنه ينزع بالطبيعة للعيش فى جماعة من نوع أو آخر ، وأن فاعلية الفرد فى تغيير أحواله المعيشية وتغيير مجتمعه إلى الأفضل ترتهن بعضويته فى جماعة ما كالجماعات المتصلة بالأسرة والقبيلة وما إليها، والجماعات المتصلة بالدين أو الثقافة أو المهنة أو العمل الخيرى أو العمل السياسى كالجمعيات الأهلية والروابط الثقافية والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية... الخ.

وتشير الكتابات المتاحة عن رأس المال الاجتماعى إلى مقاربتين أساسيتين. المقاربة الأولى تعزى إلى بيير بورديه، وهى تركز النظر على دور العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس فى تمكين الأفراد والأسر والمجموعات الصغيرة من الحصول على الموارد ، أو فى حرمانهم واستبعادهم من الحصول على الموارد. ومن ثم فإن من تتوافر لديه فرص أو إمكانات أكبر للوصول إلى الموارد والسيطرة عليها يعتبر حائزاً لرصيد أكبر من رأس المال الاجتماعى. أما المقاربة الثانية فهى تعزى إلى روبرت بوتنام ، وفيها يتسع نطاق الرؤية من مسألة الحصول على الموارد إلى مسألة التفاعل والتضامن والعمل المشترك بين الأفراد من أجل مواجهة القضايا موضع الاهتمام المشترك[٥٧]. وبالجمع بين هاتين المقاربتين، اقترحت نورا دادويك ورفاقها النظر إلى رأس المال الاجتماعى على أنه يتألف من ستة العناصر التالية[٥٨]:

١. المجموعات والشبكات.
٢. الثقة والتضامن.
٣. العمل الجماعى والتعاون.
٤. المعلومات والاتصالات.
٥. التماسك الاجتماعى والإندماج الاجتماعى.
٦. التمكين والعمل السياسى.

والعنصران الأول والثالث يشيران إلى طبيعة ومدى الروابط التى تنشأ بين الأفراد وتحدد أنماط التفاعل فيما بينهم من جهة ، وكذلك أنماط التفاعل بينهم وبين المؤسسات العامة

---

(57) انظر فى ذلك :

N.Dudwick et al, op.cit., M.Siisiainen , " Two concepts of social capital : Bourdieu vs. Putnam" ISTR Fourth International Conference , Trinity College Ireland , July 2006 , and C.Grootaert et al op.cit

(58) N. Dud wick et al, op.cit.

والخاصة والأهلية من جهة أخرى. والعنصر الثانى يركز على مسألة القيم الاجتماعية التى تحكم سلوك الأفراد والجماعات، ومن أبرز هذه القيم الثقة (trust)، كالثقة فيما بين الأشخاص وثقة الأشخاص أنفسهم فى المؤسسات التى يتعاملون معها. ويؤدى توافر الثقة إلى شيوع درجة من الانتظام فى السلوك وإلى زيادة القدرة على توقع أفعال أو تصرفات معينة من الأشخاص أو المؤسسات فى ظروف محددة. ومن هذه القيم أيضا التضامن (solidarity) . وهو يعنى الوحدة أو التقارب فى الشعور أو فى التصرفات ، ويترتب عليه توقع إتاحة الدعم فى وقت الشدة[٥٩] .ويركز العنصر الرابع على أهم المصادر المحلية للحصول على المعلومات وأهم وسائل الاتصال المتاحة وإمكانية الاعتماد عليها وكذلك طبيعة القوانين التى تحكم تداول المعلومات وما قد تتضمنه من قيود على التدفق الحر للمعلومات.

ويتناول العنصر الخامس مسألة التماسك الاجتماعى (social cohesion) والإدماج الاجتماعى (social inclusion) .وتدور فكرة التماسك أو الانصهار الاجتماعى حول قيام المجتمع على قيم مشتركة وتحديات مشتركة وفرص متساوية وعلى شيوع الثقة والتبادلية (reciprocity) بين أعضائه . ويقترن التماسك الاجتماعى باشتراك الأفراد فى شبكات اجتماعية رسمية وغير رسمية وأنشطة جماعية وروابط وجمعيات[٦٠] .وتدور فكرة الإدماج الاجتماعى حول المساواة وغياب التمييز والاستبعاد الاجتماعى ، والاعتراف المتزايد بالتنوع وقبول الآخر ، أياً كان دينه أو عرقه أو نسبه الاجتماعى ، وقبول المشاركة والعمل المشترك بين أفراد المجتمع كافة. وعلى ذلك فإن مفهوم الإدماج الاجتماعى متضمن فى مفهوم التماسك أو الانصهار الاجتماعى الذى يمكن اعتباره متضمناً فى المفهوم الأوسع للتكامل الاجتماعى (social integration) .ويقصد بالأخير قيام " نظام عام للجهود والمكافآت يفتح الطريق أمام الجميع للحصول على فرص متكافئة ، ويكافئ الأكثر استحقاقاً (على أساس الجدارة ، لا المحاباة أو الحسوبية) وفى إطار سيادة القانون والعدالة

---

(59) للمزيد حول معنى الثقة والتضامن ، أنظر

A.Nunn et al , **Factors influencing social mobility** , Department for Work and Pensions , Research Report no 450 , U.K, 2007 , pp.81 and 89 .

وثمة معالجة أوسع لموضوع القيم فى المسح العالمى للقيم (World Values Survey) أنظر www.worldvaluessurvey. org وقد طبق هذا المسح على مصر فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ويمكن الإطلاع على الأسئلة التى طرحت فى هذا المسح فى

Social Research Center-University of Michigan , **World values Survey Methodological Questionnaire Egypt 1999-2000** SRC, University of Michigan 2000_

وصلة هذه الأسئلة بمستوى المعيشة ضعيفة أو معدومة ، وذلك فيما عدا بعض الأسئلة التى تتعلق باستخدام الوقت والتقييم الذاتى للحالة الصحية والتى ظهرت فى مجموعة أو أخرى من مجموعات مؤشراتنا لمستوى المعيشة.

(60) هذا هو التعريف المعطى فى : Canadian Council on Social Development **op.cit.** والمقصود بالتبادلية هو ما يوجهه الفرد من اهتمام لاحتياجات الأخرين.

الاجتماعية[٦١] .ولا شك أن نظاماً كهذا سوف يتيح فرصاً جيدة لشعور الناس بالاحترام والتقدير ، كما أنه يعزز فرصهم فى تحقيق الذات.

ويطرح العنصر السادس قضية التمكين (empowerment) ، أى قدرة الناس على التأثير فى الأحداث المحلية والوطنية ، وكذلك قضية العمل السياسى. وهو ما يطرح قضايا الحكم أو إدارة شئون المجتمع والدولة (governance) .

ونظراً لأننا نتناول رأس المال الاجتماعى من حيث صلته المباشرة بمستوى المعيشة ، فإننا لن نتعرض له بنفس الدرجة من التفصيل التى تظهر فى المسوح الخاصة باستقصاء مختلف جوانب هذا المفهوم ، ورصد خصائص المجتمعات التى يطبق المسح عليها. ويعزز هذا الاختيار المنهجى من جانبنا أن بعض ما يدرس تحت عنوان رأس المال الاجتماعى يتم تناوله بالفعل ضمن عرضنا لعدد من مجموعات مؤشرات مستوى المعيشة، وبخاصة مؤشرات العمل والصحة والتعليم والحماية والانتقال والاتصال والفجوات الاجتماعية فى توزيع فرص الحصول على مثل هذه الخدمات ، ورأس المال المادى ورأس المال المدنى والسياسى.وبعض عناصر رأس المال الاجتماعى، خاصة التماسك الاجتماعى والإدماج الاجتماعى عندما تدرس كموضوعات قائمة بذاتها ، قد يجرى التوسع فى تناولها إلى درجة تؤدى إلى تداخل وتكرار شديدين بينها وبين ما نقدمه من مؤشرات لمستوى المعيشة[٦٢].ولذلك فإننا سنركز اهتمامنا على ثلاث مجموعات فرعية لمؤشرات رأس المال الاجتماعى هى:

(١) مجموعات وشبكات العمل الجماعى والتعاونى ؛ وهما العنصران الأول والثالث فى قائمة دادويك ورفاقها.

(٢) الثقة والتضامن ، وهذا هو العنصر الثانى فى قائمة دادويك ورفاقها ، ولكننا سنوسعه بحيث يشمل الثقة فى مصادر المعلومات المدرجة ضمن العنصر الرابع فى تلك القائمة.

(٣) التماسك الاجتماعى والإدماج الاجتماعى ؛ وهو العنصر الخامس فى قائمة دادويك ورفاقها.

وقد رأينا أنه من الأنسب استبعاد العنصر السادس فى القائمة (التمكين والعمل السياسى) من معالجتنا لرأس المال الاجتماعى ، حيث أن اتصاله أقوى برأس المال المدنى والسياسى الذى ستجرى معالجته فى القسم ٢-١٣.

---

(61) للمزيد حول هذه المفاهيم والعلاقات فيما بينها ، راجع

ECLAC , Social Cohesion :Inclusion and a Sense of Belonging in Latin America and the Caribbean , ECLAC ,UN,May 2007

(62) للتأكد من ذلك ،راجع مؤشرات التماسك الاجتماعى فى كندا : Canadian Council on Social Development , op. cit .

المؤشرات

المجموعة ١١-١- <u>مؤشرات مجموعات وشبكات العمل الجماعى والتعاونى</u>

١١-١-١- نسبة الأفراد المشتركين فى مجموعات وشبكات نظامية (formal) للعمل الجماعى والتعاونى كالجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية والإسكانية والاتحادات التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الخيرية والثقافية والدينية وما إليها.

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١١-١-٢- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن اشتراكهم فى المجموعات والشبكات النظامية قد:

☐ أفادهم فائدة كبيرة ☐ لم يفدهم إفادة تذكر

☐ عاد عليهم بالضرر (لما نشأ بينهم وبين الأعضاء من الآخرين من نزاعات أو للملاحقات الأمنية أو لإلصاق تهم الفساد بهم أو لخسارة أموالهم ... الخ)

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١١-١-٣- نسبة الأفراد المشتركين فى مجموعات وشبكات غير نظامية (informal) للعمل الجماعى والتعاونى كجمعيات الادخار بين الأصدقاء والأقارب والزملاء فى العمل وأنشطة توظيف الأموال وما إلى ذلك.

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١١-١-٤- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن اشتراكهم فى المجموعات والشبكات غير النظامية قد:

☐ أفادهم فائدة كبيرة ☐ لم يفدهم إفادة تذكر

☐ عاد عليهم بالضرر (للنزاعات بين الأعضاء أو الملاحقات الأمنية ، أو لإلصاق تهم الفساد بهم ، أو لخسارة أموالهم...الخ)

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١١-١-٥- اتجاه التغير عبر الزمن فى نسبة مشاركة الأفراد فى :

☐ المجموعات والشبكات النظامية

☐ المجموعات والشبكات غير النظامية

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١١-١-٦- نسبة المشتركين فى مجموعات أو شبكات للعمل الجماعى والتعاونى الذين يحرصون على المشاركة الفعالة فى إدارتها ، مثلاً بالحرص على حضور

الجمعيات العمومية ومناقشة ما يقدم لها من تقارير والحرص على المشاركة فى انتخابات مجالس الادارة وممارسة حق الترشح لعضوية مجلس الادارة ٠٠ الخ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف /حضر)

١١-١-٧- نسبة الأفراد الذين يشاركون فى الأنشطة الاجتماعية المختلفة :

☐ بالوقت ☐ بالجهد ☐ بالمال ☐ بأكثر من عنصر

(إجمالى / ذكور/ إناث / ريف/حضر)

١١-١-٨- نسبة الأفراد الذين شاركوا خلال العام الفائت فى أنشطة تطوعية لخدمة المجتمع، كالمشاركة فى تجميل ونظافة الحى أو القرية ، والمشاركة فى تجميل ونظافة المدارس ، أو المشاركة فى شق الطرق أو الترع ٠٠ الخ ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث / ريف/حضر)

١١-١-٩- مؤشر برأى الأفراد فى أهم ثلاثة مشكلات يتعاون الناس فى مواجهتها ، وأسفر تعاونهم عن نجاح ملموس فى حلها:

☐ الفقر ☐ البطالة ☐ الغلاء

☐ المرور ☐ الإسكان ☐ الحدائق والتشجير

☐ النظافة ☐ أخرى

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

المجموعة ١١-٢- <u>مؤشرات الثقة والتضامن</u>

١١-٢-١- نسبة الأفراد الذين يثقون فى معظم الناس من حولهم ويأمنون لهم بشكل عام٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٢- اتجاه التغير عبر الزمن فى المؤشر ١١-٢-١ ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٣- نسبة الأفراد الذين يشعرون بثقة كبيرة فى :

☐ الأهل والأقارب ☐ الأصدقاء ☐ زملاء العمل

☐ الجيران ☐ المصالح الحكومية ☐ المؤسسات الأهلية

☐ أجهزة تقديم الخدمات (تعليم – صحة – معاشات... الخ)

☐ التجار ☐ المهنيون (محاسبون ومحامون ومدرسون ... الخ)

☐ الشرطة ☐ القضاة

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٤- نسبة الأسر التى تتوقع الحصول على مساعدة وقت الحاجة من :

☐ الأهل والأقارب ☐ الأصدقاء ☐ زملاء العمل

☐ الجيران ☐ المؤسسات الاجتماعية الحكومية

☐ المؤسسات الاجتماعية الأهلية

(إجمالى /ريف / حضر)

١١-٢-٥- نسبة الأفراد الذين يشعرون بالرضى عن المعاملة التى يلقونها من:

☐ الرؤساء فى العمل ☐ الزملاء فى العمل

☐ الجيران ☐ المؤسسات الحكومية

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٦- نسبة الأفراد الذين يعتمدون بصفة أساسية (أو فى معظم الأوقات) فى الحصول على الأخبار والمعلومات بطريق مباشر أو غير مباشر (من خلال الانترنت مثلا) على :

☐ الصحف الحكومية ☐ الصحف الحزبية

☐ الصحف الخاصة ☐ القنوات التليفزيونية الحكومية

☐ القنوات التليفزيونية الخاصة المحلية

☐ القنوات التليفزيونية الأجنبية (الخاصة أو الحكومية) ٠

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٧- اتجاه التغير عبر الزمن فى نسبة الأفراد الذين فقدوا الثقة فى مؤسسات الإعلام الرسمية وصاروا يلجأون بكثافة إلى مؤسسات الإعلام الحزبية والخاصة ٠

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٨- مؤشر برأى الأفراد فى اتجاه التغير خلال السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بإتاحة المعلومات وصدقية ما ينشر عنها فى وسائل الإعلام المحلية المختلفة ٠

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-٩- نسبة الأفراد الذين تتوافر لديهم معلومات كافية عن جهات تقديم القروض الصغيرة والمساعدات الاجتماعية والعون القانونى وشروط استحقاقها ، مثل:

☐ الصندوق الاجتماعى للتنمية ☐ مشروع الأسر المنتجة

☐ المعاشات الخاصة للفقراء ☐ الدعم النقدى المشروط

☐ المجلس القومى للمرأة ☐ المجلس القومى للطفولة والأمومة

□ الجمعيات الأهلية التى تقدم مساعدات قانونية

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٢-١٠ مؤشر برأى الخبراء فى أهم القيود التى تعترض إتاحة المعلومات وتدفقها الحر إلى الأفراد:

□ عقوبة الحبس فى قضايا النشر

□ الغرامات الكبيرة فى قضايا النشر

□ عدم تعاون الجهات الحكومية فى تقديم المعلومات

□ حرص الصحف على عدم إثارة حفيظة المعلنين بنشر أخبار تمس نزاهتهم أو تورطهم فى جرائم وما إلى ذلك.

□ فرض رسوم عالية للحصول على بعض المعلومات.

□ أخرى

١١-٢-١١- مؤشر برأى الخبراء فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود على اتاحة المعلومات ونشرها.

المجموعة ١١-٣- <u>مؤشرات التماسك الاجتماعى والادماج الاجتماعى</u>

١١-٣-١- نسبة الأفراد الذين يعتقدون بتوافر المساواة وتكافؤ الفرص وغياب التمييز فى الوقت الحاضر فيما يتعلق بالتالى:

□ الحصول على الوظائف □ الحصول على التعليم

□ الحصول على العلاج □ تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام القضائية

(إجمالى / ذكور / إناث/ شرائح دخل)

١١-٣-٢- نسبة الأفراد الذين يشعرون بأنهم يحققون ذواتهم وأنه لا تعترضهم عقبات من المحيط الاجتماعى الذين يعيشون فيه لتحقيق خططهم فى الحياة .

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٣-٣- نسبة الأفراد الذين يشعرون بقلة الحيلة إزاء ما يواجهونه من مشكلات ، ولا يجدون من يمكن أن يلجأوا إليه طلباً للمشورة أو المساعدة.

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر / فئات عمرية)

١١-٣-٤- نسبة الأفراد الذين لا تشغلهم همومهم الخاصة عن الاهتمام بهموم الآخرين ومحاولة مساعدتهم على أى نحو.

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٣-٥- نسبة الأفراد الذين يشعرون فى أوقات كثيرة بالوحدة أو العزلة عن محيطهم الأسرى والاجتماعى .

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٣-٦- نسبة الأفراد الذين تساورهم الرغبة فى الانتحار كسبيل للخلاص مما يواجهونه من مشكلات فى الحياة .

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر/ فئات عمرية)

١١-٣-٧- نسبة المتزوجين فى الفئة العمرية ٣٠-٤٠ سنة .

(إجمالى /ريف / حضر)

ويرصد هذا المؤشر الميل للزواج وتكوين أسرة باعتباره أحد مظاهر التماسك الاجتماعى.

١١-٣-٨- نسبة حالات الطلاق لكل ١٠ الآف زيجة .

(إجمالى / ريف / حضر)

ويعتبر هذا مؤشراً من مؤشرات تفكك النسيج الاجتماعى.

١١-٣-٩- نسبة الزيجات بين أفراد ينتمون إلى مجموعات اجتماعية متمايزة دينياً أو عرقياً أو اقتصادياً .. الخ

(إجمالى / ريف / حضر)

١١-٣-١٠ مؤشر برأى الأفراد فى أهم ثلاث مشكلات يعتقدون أنها تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعى وتعوق التكامل الاجتماعى:

- ☐ الفقر ☐ الفوارق الواسعة فى توزيع الدخل والثروة
- ☐ غياب الثقة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة دينياً أو طائفياً ... الخ
- ☐ التميز ضد المرآة ☐ التميز ضد الأقليات
- ☐ غياب تكافؤ الفرص فى التعليم والعلاج والوظائف وغير ذلك من حقوق الإنسان
- ☐ أخرى

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

١١-٣-١١- مؤشر برأى الأفراد فى اتجاه التغير خلال السنوات الخمس الفائتة فى المساواة وتكافؤ الفرص بوجه عام.

(إجمالى / ذكور / إناث/ ريف / حضر)

٢-١٣- المجموعة (١٢) : مؤشرات رأس المال المدنى والسياسى

المفهوم

ينصرف مفهوم رأس المال المدنى والسياسى إلى الرصيد الذى يتمتع به أفراد المجتمع – فرادى وجماعات- من حقوق وحريات مدنية وسياسية. وكلما زاد هذا الرصيد ، كان لنا أن نتوقع ارتفاع مستوى المعيشة. ويحدث ذلك بشكل مباشر جراء ما ينطوى عليه التمتع بهذه الحقوق والحريات وممارستها من اعتراف بالانسان واحترام وتقدير لشخصه وكرامته ، وبشكل غير مباشر من خلال ما يوفره التمتع بهذه الحقوق والحريات من وسائل وآليات (أى موارد) لتحقيق الذات ولتحسين إمكانات وصول الفرد إلى ما تناولناه فيما سبق من حقوق كالحق فى التعليم والعلاج والعمل والسكن والحماية الاجتماعية ... الخ.

ويتداخل مفهوم رأس المال المدنى والسياسى مع مفهوم التمكين والعمل السياسى الذى وردت الإشارة إليه فى سياق تناولنا لرأس المال الاجتماعى ، والذى فضلنا إدراجه ضمن المجموعة الحالية لمؤشرات رأس المال المدنى والسياسى . والفكرة المحورية التى يدور حولها مفهوم التمكين والعمل السياسى هى فكرة الحكم بمعناه الواسع ، أى بمعنى إدارة شئون المجتمع والدولة (Governance). وتجد هذه الفكرة ترجمتها النهائية فى قدرة الأفراد على السيطرة على المؤسسات والآليات والعمليات التى تنظم شئون مجتمعهم ، وبالذات قدرتهم على التأثير فيما يتخذ فيها قرارات ذات أثر على مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم. وعموماً ، فإن الحكم الجيد يعنى المشاركة والاستجابة والشفافية والنزاهة والمساءلة ، كما أنه يجب أن يتصف بالفاعلية والإنصاف والكفاءة واحترام سيادة القانون.

وعادة ما يتم التمييز بين الحريات المدنية والحريات السياسية ، وذلك باعتبار أن النوع الأول من الحريات يهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية للأفراد كحرية اختيار العمل وحرية التملك وحرية التنقل وحرية الفكر والاعتقاد، بينما يهدف النوع الثانى من الحريات إلى تحقيق مصالح جماعية كحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب وحرية الانضمام إليها ، وحرية اختيار الشعب لممثليه فى المجالس المنتخبة وحرية الرأى والتعبير ، لاسيما حرية وسائل الإعلام. واستناداً إلى المعيار ذاته يجرى التمييز بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية. فالحقوق المدنية هى حقوق شخصية كحق التملك والحق فى العمل والتعليم والعلاج... الخ. والحقوق السياسية تشمل حق الانتخاب والترشيح والحق فى الانضمام إلى الجمعيات والنقابات والأحزاب ، والحق فى التظاهر والاضراب السلمى ، وبصفة عامة الحق فى المشاركة فى إدارة شئون المجتمع والدولة.

والدراسات حول مؤشرات الحكم والحريات كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال :

(١) **مؤشر دار الحرية** . الذى تتولى تنفيذه مؤسسة أمريكية غير حكومية, ويستهدف المؤشر قياس مدى تمتع الدول المختلفة بالحرية من خلال عدد من المؤشرات الفرعية التى تغطى المساءلة، والتعبير عن الرأى العام والحريات المدنية ، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد ، والشفافية[٦٣] .

(٢)**مؤشرات الحكم الجيد** . وهذه تصدر عن كل من البنك الدولى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة. وثمة تشابه كبير بين مجموعتى المؤشرات . ولذا نكتفى بإيراد المجالات التى تتناولها مؤشرات البنك الدولى ، وهى : حق التعبير والمساءلة،والاستقرار السياسى وغياب العنف ، وفاعلية الحكومة ، وجودة الضبط الحكومى للسوق وتشجيع القطاع الخاص ، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد[٦٤] .

(٣)**مؤشر الشفافية**. وهو يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ، وهى منظمة غير حكومية مقرها الرئيسى برلين. وهذا المؤشر يرصد الانطباع العام لدى مجموعة من رجال الأعمال والخبراء والمواطنين عن مدى توافر الحريات المدنية والحقوق السياسية . ويصدر عن هذه المنظمة تقرير عالمى شامل عن الفساد ، وكذلك مؤشر لرصد ميول الشركات الصناعية الكبرى لدفع الرشاوى خارج بلادها[٦٥] .

(٤)**مؤشر النزاهة**. وهو يصدر عن منظمة النزاهة العالمية منذ عام ٢٠٠٤ ويستهدف متابعة اتجاهات الحكم والفساد ، ويرصد وجود أو عدم وجود آليات لمكافحة الفساد ، ويقيم إمكانيات لجوء الأفراد إليها ومدى فاعليتها . وبالنظر فى المجالات الستة التى يغطيها المؤشر ، نلحظ أنها قريبة جداً من المجالات التى تغطيها مؤشرات الحكم. وهذه المجالات هى : المجتمع المدنى والمعلومات العامة والإعلام (أى الشفافية) ، والانتخابات وإمكانية مساءلة الحكومة ، والإدارة والخدمة المدنية (فاعلية الحكومة) ، وإجراءات الإشراف والرقابة والضبط (أى ضبط السوق وتشجيع القطاع الخاص) ، وآليات مكافحة الفساد وسيادة القانون[٦٦] .

(٥)**مؤشرات مسح الحرية العربى** ، والذى أجرى أواخر ٢٠٠٣ فى سياق إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ . ونظراً لامتناع دول عربية كثيرة عن أجراء هذا المسح، فقد نفذ فى خمس دول عربية فقط. واستهدف المسح استطلاع رأى عينات ممثلة من المواطنين العرب (١٨+) بشأن مفهومهم للحرية ، ومدى تمتعهم بالحريات

---

(63) للمزيد أنظر : www freedomhouse.org

(64) للتفاصيل راجع : www.worldbank .org/wbi/governance
www.unap-pogar.org/arabic

(65) للمزيد راجع :www.transparency .org

(66) يرجع إلى التفاصيل فى :www. globalintegrity .org

المختلفة واتجاهات التغير فى كفالة الحريات والتمتع بها فى بلدانهم. كما اشتمل على أسئلة عن الفساد ومدى انتشاره وأسبابه ومدى الجدية فى مكافحته[٦٧] .

وبالنظر فى قوائم المؤشرات المختلفة بشأن الحكم بمعناه الواسع الذى يشمل قضايا الحريات والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وبالرجوع إلى عدد من الدراسات والتقارير الوطنية والعربية التى عالجت هذا الموضوع[٦٨]، ومع مراعاة أن عدداً من الهموم التى تتناولها هذه القوائم والدراسات والتقارير قد غطى – ولو جزئياً- فى عدد من مجموعات المؤشرات السابق تناولها، فقد وقع اختيارنا على أربعة مجالات للتغطية بمؤشرات رأس المال المدنى والسياسى ، هى :

(١) الحريات وتداول السلطة والمشاركة السياسية.

(٢) الشفافية والفساد والمساءلة وسيادة القانون.

(٣) مستوى فاعلية الأداء الحكومى.

(٤) الاستقرار السياسى.

المؤشرات

المجموعة ١٢-١- مؤشرات الحريات وتداول السلطة والمشاركة السياسية

١٢-١-١- نسبة الأفراد[٦٩] الذين يعتقدون أن كل حرية من الحريات التالية مكفولة لهم إلى حد كبير فى الوقت الحاضر:

☐ حرية الفكر ☐ حرية العقيدة ☐ حرية الرأى والتعبير

☐ حرية الاجتماع والتنظيم ☐ حرية وسائل الإعلام ☐ حرية التنقل والإقامة

☐ حرية الزواج وتحديد حجم الأسرة ☐ حرية التعليم (شاملة الحرية الأكاديمية)

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١٢-١-٢- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أنه قد حدث تحسن ملحوظ فى كفالة كل حرية من الحريات المشار إليها فى المؤشر ١٢-١-١ خلال السنتين الماضيتين.

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

---

(67) برنامج الأمم المتحدة الانمائى وآخرون ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ (نحو الحرية فى الوطن العربى) ، نيويورك، ٢٠٠٥

(68) من بين ما رجعنا إليه نذكر التالى : إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير ، مرجع سابق ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان فى مصر (www.nchr.org.eg) ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، تقرير حقوق الإنسان فى مصر ، (www.eohr.org) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى (www.aohr.org) ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، منهجية ونتائج إدراك الفساد الادارى على مستوى المحليات، يوليو ٢٠٠٧ (www.idsc.gov.eg) ، ووزارة الدولة للتنمية الادارية (مصر) ، التقرير الثانى للجنة الشفافية والنزاهة : أولويات العمل وآلياته ، القاهرة أغسطس ٢٠٠٨ (www. edara. gov .eg).

(69) المقصود بالأفراد فى هذا المؤشر وغيره من مؤشرات رأس المال المدنى والسياسى :الأفراد البالغين ١٨ سنة فأكثر.

١٢-١-٣- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن الحريات السياسية المتاحة قليلة الجدوى لغياب العدالة فى توزيع الدخل والثروة وشيوع الفقر والجهل والمرض ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١٢-١-٤- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن الحريات السياسية المتاحة لهم قليلة الجدوى بسبب النفوذ الأجنبى (احتلال – قواعد عسكرية...) والتبعية الأجنبية.

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١٢-١-٥- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن الأقليات لا تحظى بحقوق وحريات كافية (فى ممارسة ثقافتها وشعائرها الدينية ، وفى الوصول إلى المناصب القيادية فى الدولة.. الخ)٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٦- نسبة الأفراد الذين يعتقدون بحدوث تحسن ملموس فى السنتين الماضيتين فى مدى تمتع الأقليات بالحقوق والحريات المكفولة للغالبية ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٧- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن المرأة لا تحظى بحقوق وحريات كافية بالقياس إلى الرجل ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٨- نسبة الأفراد الذين يعتقدون بحدوث تحسن ملموس فى السنتين الماضيتين فى مدى تمتع المرأة بالحقوق والحريات المكفولة للرجل ٠

(إجمالى / ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٩- مؤشر برأى الخبراء والناشطين فى مجال حقوق الانسان فيما إذا كان من السهل على المواطنين قانونياً وعملياً تكوين منظمات غير حكومية للدفاع عن الحريات وحقوق الانسان ومقومات الحكم الجيد.

١٢-١-١٠- مؤشر برأى الخبراء والناشطين فى مجال حقوق الانسان فى حدوث تحسن ملحوظ عبر الزمن فى حرية المواطنين فى إنشاء المنظمات غير الحكومية المشار إليها فى المؤشر ١٢-١-٩.

١٢-١-١١- مؤشر برأى الخبراء والناشطين فى مجال حقوق الانسان فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود التى قد تكون مفروضة على ممارسة المنظمات غير الحكومية المشار إليها فى المؤشر ١٢-١-٩ لنشاطها[٧٠] ٠

---

[70] القيود المذكورة هنا قد تكون قيوداً قانونية أو إدارية أو مالية، كما أنها قد تشمل الملاحقات الأمنية وغيرها من المضايقات والقيود غير القانونية ، فضلاً عن التطبيق المتعسف للقانون.

□ تخفيف القيود □ زيادة القيود □ لا تغيير

١٢-١-١٢- مؤشر برأى العمال والمهنيين فى مدى الحرية المتاحة لتشكيل النقابات العمالية والمهنية ، بما فى ذلك تعددية التنظيمات النقابية:

□ حرية واسعة □ حرية محدودة □ لا حرية

١٢-١-١٣- مؤشر برأى العمال والمهنيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود على تشكيل النقابات المشار إليها فى المؤشر ١٢-١-١٢:

□ تخفيف القيود □ زيادة القيود □ لا تغيير

١٢-١-١٤- مؤشر برأى العمال والمهنيين فى مدى الحرية المكفولة لممارسة النقابات العمالية والمهنية لمهامها دون تدخلات حكومية ، سياسية أو أمنية:

□ حرية واسعة □ حرية محدودة □ لا حرية

١٢-١-١٥- مؤشر برأى العمال والمهنيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المفروضة على ممارسة النقابات العمالية لمهامها:

□ تخفيف القيود □ زيادة القيود □ لا تغيير

١٢-١-١٦- مؤشر برأى القانونيين والناشطين السياسيين فى العقبات التى قد تحد من حرية تكوين الأحزاب السياسية ، بما فى ذلك العقبات القانونية والسياسية:

□ عقبات شديدة □ عقبات ضعيفة □ لا عقبات

١٢-١-١٧- مؤشر برأى القانونيين والناشطين السياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المفروضة على التصريح بنشوء أحزاب سياسية جديدة:

□ تخفيف القيود □ زيادة القيود □ لا تغيير

١٢-١-١٨- مؤشر برأى القانونيين والناشطين السياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المفروضة على ممارسة الأحزاب السياسية لنشاطها ، لا سيما فيما يتعلق بالاتصال بالجمهور والخروج إلى الشارع:

□ قيود شديدة □ قيود ضعيفة □ لا قيود

١٢-١-١٩-مؤشر برأى القانونيين والناشطين السياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود التى قد تكون مفروضة على ممارسة الأحزاب السياسية لنشاطها :

□ تخفيف القيود □ زيادة القيود □ لا تغيير

١٢-١-٢٠- نسبة الأفراد المقيدين فى جداول الانتخابات إلى العدد الإجمالى لمن يحق لهم تسجيل أنفسهم فى هذه الجداول ٠

(إجمالى/ ذكور/ اناث/ ريف/ حضر)

١٢-١-٢١- أهم ثلاثة أسباب يعتبرها الجمهور مفسرة لعزوف الأفراد عن التسجيل فى جداول الانتخابات:

☐ عبء تجهيز الوثائق اللازمة ☐ مشقة الذهاب للتسجيل والعودة

☐ احتمال مواجهة متاعب فى قسم الشرطة ☐ طول الوقت اللازم للتسجيل والعودة

☐ الاحساس بعدم جدوى العملية الانتخابية ذاتها (لتوقع التزوير مثلاً)

(إجمالى/ ذكور/ اناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٢٢- نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية فى آخر انتخابات أجريت:

☐ لرئاسة الجمهورية ☐ لمجلس الشعب

☐ لمجلس الشورى ☐ للمجالس المحلية

(إجمالى/ ذكور/ اناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-١-٢٣- اتجاه التغير فى المؤشر ١٢-١-٢٢ عبر الزمن:

☐ تحسن ملحوظ ☐ تحسن محدود ☐ تراجع ☐ لاتغير

١٢-١-٢٤- أهم ثلاثة أسباب يعتبرها الجمهور مفسرة لعدم إدلاء المسجلين فى الجداول الانتخابية بأصواتهم فى آخر انتخابات أجريت لرئاسة الجمهورية أو لمجلس الشعب او الشورى أو للمجالس المحلية:

☐ تجنب مشقة البحث عن المقار الانتخابية والذهاب إليها ٠

☐ عرقلة الأمن او منعه الناخبين من الوصول إلى المقار الانتخابية ٠

☐ الخوف من التعرض للأذى من جانب " بلطجية" الانتخابات ٠

☐ توقع تزوير النتائج مباشرة أو بالرشاوى الانتخابية ٠

☐ فقدان الثقة فى العملية الانتخابية برمتها ٠

١٢-١-٢٥- مؤشر برأى الخبراء والناشطين السياسيين فى الانحرافات التى شابت آخر انتخابات أجريت (بسبب / استغلال النفوذ المالى أو النفوذ السياسى أو التزوير أو تدخلات الأمن أو غياب الاشراف والرقابة المحايدة أو التغاضى عن تطبيق القيود المالية على الدعاية الانتخابية... الخ)

☐ انحرافات شديدة ☐ انحرافات محدودة

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٢٦ - مؤشر برأى الخبراء والناشطين السياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى انحرافات العملية الانتخابية عن مجراها السليم:

☐ تراجع الانحرافات ☐ تزايد الانحرافات ☐ لا تغيير

١٢-١-٢٧- نسبة المرشحين فى آخر انتخابات الذين رفضت طلبات ترشيحهم إلى إجمالى من تقدموا بطلبات ترشيح.

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٢٨- نسبة المرشحين فى آخر انتخابات الذين تقدموا بطعون فى سلامة العملية الانتخابية إلى إجمالى المرشحين.

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٢٩- نسبة المرشحين من أحزاب المعارضة والمستقلين الذين يرون أنه قد واجهتهم عقبات شديدة لعقد مؤتمرات انتخابية فى الشارع أو لوضع لافتات أو توزيع منشورات... الخ خلال حملاتهم الانتخابية.

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٠- نسبة النساء إلى جملة عدد المرشحين فى آخر انتخابات أجريت .

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣١- اتجاه التغير فى المؤشر ١٢-١-٣٠ عبر الزمن.

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٢- نسبة الأفراد الذين يعزفون عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية خشية التعرض للاضطهاد أو الملاحقة الأمنية أو التمييز فى مجال العمل أو للشعور بعدم جدوى المشاركة الحزبية .

(إجمالى/ ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستويات تعليم)

١٢-١-٣٣- نسبة الأفراد الذين يعزفون عن الانضمام إلى النقابات العمالية و المهنية لأسباب مشابهة لما ذكر فى ١٢-١-٣٢ .

(إجمالى/ ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستويات تعليم)

١٢-١-٣٤- نسبة من رشحوا أنفسهم إلى جملة المراكز المطلوب شغلها فى آخر انتخابات أجريت .

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٥- نسبة الأفراد الذين يعزفون عن المشاركة فى الأعمال الاحتجاجية كالمظاهرات والاضرابات والاعتصامات وما إليها خشية التعرض لأعمال عنف أو مواقف ماسة بالكرامة.

(إجمالى/ ذكور/ إناث/ ريف/ حضر/ مستويات تعليم)

١٢-١-٣٦- نسبة النساء فى المجالس النيابية ومجالس إدارات النقابات .

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٧- اتجاه التغير عبر الزمن فى المؤشر ١٢-١-٣٦ عبر الزمن .

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٨- نسبة تمثيل الأقليات فى المجالس النيابية مقارنة بنسبتهم إلى إجمالى عدد السكان.

(مجلس شعب/ مجلس شورى/ محليات / نقابات)

١٢-١-٣٩- نسبة القرارات التى يتم اتخاذها لا مركزياً إلى جملة القرارات ذات الصلة بالمحليات .

(إجمالى/ريف/حضر)

١٢-١-٤٠- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أنهم شاركوا فى اتخاذ قرار يمس مستوى معيشتهم أو التأثير فى اتخاذه بأى صورة ، مثلاً بالاشتراك فى مظاهرة أو اعتصام أو إضراب أو التعبير عن الرأى فى وسائل الاعلام وفى المؤتمرات وما إلى ذلك.

(إجمالى/ ذكور/ إناث/ ريف/ حضر)

١٢-١-٤١- مؤشر برأى الجمهور فى الجماعات أو الفئات ذات التأثير الأكبر، سواء أكان بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر، على قرارات وأعمال المؤسسات التشريعية والتنفيذية:

☐ أهل المال ☐ أهل العلم ☐ المثقفون

☐ من نجحوا فى الجمع بين المال والنفوذ السياسى ☐ العمال

☐ الفلاحون ☐ العسكريون ☐ الأجانب

(إجمالى / ريف/ حضر)

١٢-١-٤٢- نسبة شاغلى المراكز القيادية الذين يصلون إلى هذه المراكز بالانتخاب.

(قيادات سياسية وتنفيذية – قيادات جامعية)

١٢-١-٤٣- معدل التجدد فى شاغلى المراكز القيادية (ابتداءً من رئيس الجمهورية) ، سواء أكانوا يصلون إلى مراكزهم بالانتخاب أم بالتعيين.

(قيادات سياسية وتنفيذية – قيادات جامعية)

المجموعة ١٢-٢- مؤشرات الشفافية والفساد والمساءلة وسيادة القانون

١٢-٢-١- مؤشر برأى الخبراء والاعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين فى القيود القائمة على حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية ودور النشر:

☐ قيود شديدة ☐ قيود ضعيفة ☐ لا قيود

١٢-٢-٢- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن بشأن القيود المذكورة فى المؤشر ١٢-٢-١:

☐ تخفيف القيود ☐ زيادة القيود ☐ لا تغيير

١٢-٢-٣- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين فى القيود القائمة على حرية التعبير عن الرأى وحرية نشر الأخبار والتحقيقات، خاصة فيما يتعلق بالفساد ونقد نظام الحكم وأهله، فى وسائل الاعلام المختلفة:

☐ قيود شديدة ☐ قيود ضعيفة ☐ لا قيود

١٢-٢-٤- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين فى اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المذكورة فى المؤشر ١٢-٢-٣:

☐ تخفيف القيود ☐ زيادة القيود ☐ لاتغير

١٢-٢-٥- مؤشر برأى الخبراء والاعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين والمدونين والمتخصصين فى المعلوماتية بشأن القيود المفروضة على استخدام الإنترنت فى التعبير عن الآراء المختلفة:

☐ قيود شديدة ☐ قيود ضعيفة ☐ لا قيود

وتشمل القيود المذكورة وضع عقبات مالية أو إدارية للاشتراك فى الإنترنت ، وحظر الوصول إلى بعض المواقع ، ومصادرة حق الأفراد فى إقامة مواقع أو نشر مواد عليها ، والتشويش على بعض المواقع أو تلويثها بالفيروسات المدمرة ، والملاحقة الأمنية لمن ينشرون آراء تغضب الحكومة عموماً والأجهزة الأمنية خصوصاً ، وما إلى ذلك من أفعال.

١٢-٢-٦- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين والمدونين والمتخصصين فى المعلوماتية بشأن اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المذكورة فى المؤشر ١٢-٢-٥ :

☐ تخفيف القيود ☐ زيادة القيود ☐ لا تغيير

١٢-٢-٧- اتجاه التغير عبر الزمن فى عدد حالات تعرض الإعلاميين والمدونين وكتاب الرأى ومؤلفى الكتب ومن إليهم للإضطهاد أو للإيذاء البدنى أو المعنوى أو للقبض عليهم أو إحالتهم إلى القضاء (سواء صدرت أحكام بحقهم أم لم تصدر) ٠

☐ تزايد ☐ تناقص ☐ لا تغيير

١٢-٢-٨- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين والباحثين العلميين فى القيود المفروضة على إمكانية حصول الجمهور عموماً على المعلومات من المصادر الحكومية والبرلمانية :

☐ قيود شديدة ☐ قيود ضعيفة ☐ لا قيود

١٢-٢-٩- مؤشر برأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين والباحثين العلميين بشأن اتجاه التغير عبر الزمن فى القيود المشار إليها فى المؤشر ١٢-٢-٨ :

☐ تخفيف القيود ☐ زيادة القيود ☐ لا تغيير

١٢-٢-١٠- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن الأحزاب السياسية المعارضة والمشتغلين قد نالوا نصيباً عادلاً من التغطية الإعلامية فى وسائل الإعلام الحكومية فى آخر انتخابات برلمانية أو رئاسية أجريت ٠

(إجمالى / ريف / حضر)

١٢-٢-١١- نسبة أعضاء مجلس الشعب والشورى الذين يرون أن ما يقدم إليهم من تقارير (كالتقارير المتعلقة بالخطة والموازنة وتقارير جهاز المحاسبات وما إليها) غالباً ما يصعب فهمها واستيعاب مضمونها بسبب اللغة الفنية التى تستعملها أو بسبب عدم الإفصاح الكافى عن المعلومات أو لضيق الوقت المتاح لمناقشتها ، أو لأى سبب آخر ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/مستويات تعليم)

١٢-٢-١٢- نسبة الأفراد الذين اتصل بعملهم واقعة او أكثر من وقائع الفساد ، سواء أكانوا طرفاً فيها أم لم يكونوا (مثلاً طلب رشوة أو دفعها لموظف عمومى ، وساطة ، محسوبية ، استغلال نفوذ) ٠

(إجمالى / ريف / حضر)

١٢-٢-١٣- نسبة الأفراد الذين يرون أن الفساد قد تفشى بصورة تنذر بالخطر الشديد فى :

☐ الأجهزة الحكومية المركزية(شاملة الضرائب والجمارك والتعليم والصحة ٠٠ الخ)

☐ أجهزة الإدارة المحلية (مجالس المدن والقرى والأحياء ٠٠ الخ)٠

□ الشرطة □ الجيش □ القضاء

□ القطاع العام □ القطاع الخاص

□ الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية

١٢-٢-١٤- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت جهوداً ملحوظة من جانب الحكومة لمحاصرة الفساد ومكافحته .

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-١٥- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن حالات الخصخصة قد شابتها ممارسات فساد أضرت بحقوق الشعب كالبيع بثمن بخس أو التفريط فى حقوق العمال أو التغاضى عن إعمال بعض الشروط المتضمنة فى عقود البيع كالالتزام بعدم فصل العمال أو بالقيام باستثمارات جديدة وما إلى ذلك .

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-١٦- أهم ثلاثة أسباب يرى الجمهور أنها مسئولة عن فساد الأجهزة الحكومية وانتشار الفساد فى المجتمع بشكل عام :

□ ضعف مرتبات الموظفين □ ضعف تأهيل الموظفين وتدريبهم

□ غياب وصف دقيق للوظائف □ النفوذ المالى للأغنياء

□ التدخلات السياسية □ غياب آليات فعالة للرقابة

□ المزاوجه بين السلطة والثروة (بشغل بعض رجال الأعمال مناصب الوزراء ورئاسة ووكالة اللجان فى مجلسى الشعب والشورى ورئاسة أجهزة حكومية) .

□ غياب قيود على اشتغال الموظفين الحكوميين بالقطاع الخاص بعد ترك الخدمة .

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-١٧- مؤشر برأى الخبراء فى سهولة أو صعوبة وصول الجمهور (accessibility) إلى الأجهزة الرقابية وما إليها من أجهزة منوط بها الكشف عن الفساد ومكافحته:

□ سهل □ صعب

١٢-٢-١٨- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن نسبة كبيرة من كبار المسئولين تفلت من المساءلة والعقاب المحتمل عن قرارات اتخذوها أو تصرفات قاموا بها وتمثل خرقاً للقانون أو انتهاكاً لحقوق المواطنين أو إهداراً أو تبديداً للمال العام ، بما فى ذلك المساءلة الجادة أمام السلطة التشريعية ،وليس فقط أمام القضاء .

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-١٩- نسبة خبراء القانون الدستورى والناشطين الحقوقيين والسياسيين الذين يعتقدون بوجود عقبات دستورية أو قانونية جسيمة تحول دون مساءلة كبار المسئولين فى الدولة (بمن فيهم رئيس الدولة) ٠

١٢-٢-٢٠- نسبة الأفراد الذين تظلموا من قرارات إدارية جائرة بحقهم واستردوا ما هو حق لهم أو نالوا تعويضاً عما لحق بهم من ضرر، سواء نظر فى التظلم من جانب جهة الإدارة أو لجان التصالح أو القضاء ٠

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم/شرائح دخل)

١٢-٢-٢١- نسبة الأفراد الذين يرون أن مراقبة البرلمان لأعمال الحكومة ومساءلته لها عن سياساتها وقراراتها وتصرفاتها فى المجالات المختلفة تتصف بالجدية والفاعلية٠

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-٢٢- نسبة الأفراد الذين يرون أن البرلمان لايتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية ، وأنه خاضع فى معظم ممارساته لهذه السلطة ٠

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-٢٣- نسبة الأفراد الذين يرون أن القضاء المصرى يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية وأنه لايخضع للتدخلات السياسية ، ولا لتأثير أصحاب النفوذ المالى الكبير ٠

(إجمالى/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٢-٢٤- نسبة الأفراد الذين يعتبرون أن ظلماً قد أصابهم من أى طرف (حكومة - أهالى- قطاع عام - قطاع خاص - الشرطة ٠٠ الخ) ولكنهم عزفوا عن اللجوء إلى القضاء لدفع هذا الظلم أو الحصول على تعويض عما أدى إليه من ضرر بسبب :

- ☐ ارتفاع مصروفات التقاضى (رسوم قضايا - أتعاب محامين ٠٠الخ)
- ☐ تعقد اجراءات التقاضى ☐ طول مدة التقاضى
- ☐ عدم الاطمئنان لنزاهة القضاء واحتمال التمييز فى المعاملة لأى سبب
- ☐ الشك فى امكانية تنفيذ أى حكم يصدر لصالحهم ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم/شرائح دخل)

١٢-٢-٢٥- نسبة القضايا التى تحال إلى قضاء غير القضاء الطبيعى (محاكم أمن دولة - محاكم عسكرية ٠٠ الخ) ٠

١٢-٢-٢٦- اتجاه التغير عبر الزمن فى المؤشر ١٢-٢-٢٥.

١٢-٢-٢٧- نسبة الأفراد الذين يفضلون عدم التعامل مع أقسام الشرطة عند وقوع حادثة أو نزاع أو ما إلى ذلك ، لتوقعهم التعامل معهم بطريقة غير كريمة أو عدم إيلاء شكاواهم اهتماماً جاداً أو لأى سبب آخر ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم/شرائح دخل)

١٢-٢-٢٨- نسبة الأفراد الذين تعاملوا مع أقسام الشرطة وتعرضوا لمعاملة سيئة ، بما فى ذلك التعرض للإهانة أو الضرب أو التعذيب أو أى تصرف آخر ماس بالكرامة والشرف ٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم/شرائح دخل)

ومفهوم التعامل مع أقسام الشرطة المقصود هنا مفهوم واسع ، يشمل من يتقدمون ببلاغات أو يريدون عمل محاضر أو غيره فى أقسام الشرطة ، ومن يحولون إلى أقسام الشرطة بسبب الاشتراك فى مظاهرات أو وقفات احتجاجية أو اعتصامات وما إليها ، ومن يتم احتجازهم فى أقسام الشرطة لحين التحويل إلى النيابة أو الترحيل إلى السجون ٠٠ الخ ٠

١٢-٢-٢٩- اتجاه التغير فى عدد حالات الإصابة الشديدة والموت برصاص قوات الشرطة فى سياق المواجهة الأمنية للتظاهرات وما إليها من الأعمال الاجتماعية أوفى السياق الانتخابى ٠٠ الخ :

☐ تزايد ☐ تناقص ☐ لا تغيير

١٢-٢-٣٠- اتجاه التغير عبر الزمن فى عدد الشكاوى المقدمة إلى المجلس القومى لحقوق الانسان والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة وما إليها من هيئات حكومية :

☐ تزايد ☐ تناقص ☐ لا تغيير

(شكاوى متعلقة بالحقوق المدنية /الحقوق السياسية/الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)

١٢-٢-٣١- نسبة الأفراد الذين يلجأون إلى مراكز المساعدة القانونية وما إليها من هيئات أهلية لحماية حقوق الإنسان لعجزهم عن اللجوء إلى الهيئات الرسمية أو لياسهم من الحصول على حقوقهم عن طريقها فى ضوء تجارب سابقة لهم أو لغيرهم٠

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٢-٢-٣٢- نسبة الأفراد الذين اتصلت بعلمهم وقائع سوء معاملة للمعتقلين والمسجونين (شاملة الإهانة والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية أو سوء ما يقدم منها ،

والحرمان من استكمال الدراسة ، والتعسف فى تطبيق قواعد الحق فى الزيارة والمراسلة .. الخ) .

(إجمالى/ ريف/ حضر)

المجموعة ١٢-٣- <u>مؤشرات مستوى فاعلية الأداء الحكومى</u>

١٢-٣-١- نسبة الأفراد الذين يرون أن المصالح الحكومية تدار وفق قواعد شفافة بعيداً عن التدخلات السياسية أو النفوذ المالى للأغنياء واستغلال النفوذ .

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم)

ويغطى هذا المؤشر التعيينات والترقيات والمشتريات والتعاقدات... الخ. وتشمل المصالح الحكومية أجهزة الحكومة المركزية وأجهزة المحليات.

١٢-٣-٢- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن مستوى الأداء فى المصالح الحكومية:

☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ ضعيف

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٣-٣- نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن انخفاض مستوى أداء المصالح الحكومية يرجع أساسا إلى :

☐ ضعف مرتبات الموظفين

☐ ضعف مستوى تعليم وتأهيل وتدريب الموظفين

☐ تعدد القوانين الحاكمة للعمل وتضاربها

☐ الثغرات فى القوانين القائمة ☐ مركزية الإدارة

☐ التدخلات السياسية ☐ غياب توصيف دقيق للوظائف

☐ النفوذ المالى للأغنياء ☐ ضعف المتابعة والمراقبة

☐ غياب التمثيل الشعبى فى إدارة المصالح الحكومية (خاصة فى أجهزة الخدمات)

☐ عدم استقرار الإدارة بسبب الندب والتعيين المؤقت[٧١]

(إجمالى/ذكور/إناث/ريف/حضر/مستويات تعليم)

١٢-٣-٤- النسبة من رجال الأعمال الذين يرون أن عملية استخراج التراخيص والموافقات على المشروعات وإجراء صرف المستحقات عن أعمال نفذوها لصالح الجهات

---

[٧١] للمزيد حول ظهور هذا العامل وأثره على الأداء الحكومة ، راجع : طارق البشرى ، مصر بين العصيان والتفكك ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٧١ وما بعدها

الحكومية والإفراج عن البضائع من الجمارك وإجراءات التصدير وما إلى ذلك، تستغرق وقتاً طويلاً ومن الممكن اختصاره كثيراً.

١٢-٣-٥- النسبة من رجال الأعمال الذين يرون أنه قد حدث تغير عبر الزمن فى المدد المشار إليها فى المؤشر ١٢-٣-٤ فى اتجاه:

☐ التزايد ☐ التناقص ☐ لا تغيير

١٢-٣-٦- نسبة الأفراد الذين سبق لهم التعامل مع إدارات المرور ومكاتب الشهر العقارى وما إليها والذين يعتقدون أن الوقت الذى يستغرق فى استخراج الرخص وإنجاز المعاملات فيها طويل جداً ويمكن اختصاره.

(إجمالى/ريف/حضر)

١٢-٣-٧- نسبة الأفراد المشار إليهم فى المؤشر ١٢-٣-٦ الذين يعتقدون أنه قد حدث اختصار ملموس فى وقت انجازات المعاملات مع المصالح الحكومية المعنية (بالرغم من أن المجال لم يزل متاحاً للمزيد من اختصار الوقت)

(إجمالى/ريف/حضر)

١٢-٣-٨- النسبة من الأفراد الذين أنجزوا معاملات مع الأجهزة الحكومية على اختلافها ، والذين يرون أن إدخال بعض عناصر الحكومة الالكترونية قد ساعد فى سرعة إنجاز هذه المعاملات وقلل من فرص الفساد.

(إجمالى/ريف/حضر)

المجموعة ١٢-٤- <u>مؤشرات الاستقرار السياسى</u>

١٢-٤-١- متوسط عمر الحكومة (المناصب الوزارية) خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتعتبر الحكومة قد تغيرت سواء من خلال تعديل جزئى أم من خلال تعديل شامل.

١٢-٤-٢- اتجاه التغير عبر الزمن فى متوسط عمر الحكومة:

☐ بالزيادة ☐ بالنقص ☐لا تغيير

١٢-٤-٣- عدد الاضرابات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات وما إليها من الأعمال الاحتجاجية خلال السنة الماضية.

(حسب السبب: سياسى/ اقتصادى/ اجتماعى/ خارجى)

١٢-٤-٤- اتجاه التغيير عبر الزمن من المؤشر ١٢-٤-٣.

(حسب السبب: سياسى/ اقتصادى/ اجتماعى/ خارجى)

١٢-٤-٥- عدد أحداث العنف لأسباب دينية أو طائفية فى السنة الأخيرة .

١٢-٤-٦- اتجاه التغيير عبر الزمن فى عدد أحداث العنف لأسباب دينية أو طائفية.

١٢-٤-٧- نسبة الأفراد الذين يساورهم القلق بشأن مستقبل النظام السياسى القائم ويعتقدون أن الوضع الراهن قد ينفجر ويؤدى إلى حالة فوضى، أو ينذر بوقوع انقلاب عسكرى أو غير عسكرى.

(إجمالى/ذكور /إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-٤-٨- أهم ثلاثة أسباب يرى الأفراد أنها وراء حالة عدم الاستقرار السياسى حالياً أو أنها تمهد لاضطراب وقلاقل سياسية فى المستقبل غير البعيد:

☐ التضييق على المعارضة فى ممارسة نشاطها ☐ ضعف المعارضة لأسباب من داخلها

☐ عدم السماح بقيام أحزاب جديدة ☐ شمولية الحكم القائم

☐ شخصية الحكم القائم[٧٢]

☐ التزاوج بين السلطة والثروة وتزايد النفوذ السياسى لرجال الأعمال

☐ غياب رؤية مستقبلية واضحة ☐ غياب معاملة منصفة للأقليات

☐ أسباب أخرى

(إجمالى/ذكور /إناث/ ريف/ حضر/ مستوى تعليم)

١٢-٤- المجموعة (١٣) مؤشرات الرضى العام عن مجمل أحوال المعيشة

المفهوم

إذا كان قياس مستوى معيشة الناس من خلال مؤشرات كتلك التى اقترحناها فى المجموعات الأثنتى عشر السابقة أمراً مهماً ، فلا يقل أهمية عن ذلك تقييم هذا المستوى بواسطة الناس أنفسهم ، وذلك للتعرف عن مدى رضاهم عنه أو تبين حقيقة ما يضفيه عليهم من شعور بالسعادة من عدمه. فشعور الناس بالسعادة ، أى بالرضى والإشباع والبهجة والطمانينه وإثبات الذات يتضمن فى حد ذاته تقييماً وترجيحاً ذاتياً لمختلف عناصر مستوى المعيشة. ولا بأس فى ذلك ، حيث أن تقييم الناس للعناصر المختلفة لمستوى المعيشة قد يختلف من فرد لآخر ، وكل فرد يطبق عملياً معدلات تبادل أو مقايضة خاصة به بين عناصر مستوى المعيشة. ولذا فإنه من المهم الإحاطة بمثل هذه الأحكام التقييمية الذاتية ، وإدراجها فى التحليل ،جنباً إلى جنب مع أى تقييمات موضوعية قد يراها الباحثون مناسبة.

إذ تظل للتقييمات الموضوعية أهميتها فى الحكم العام على مستوى معيشة الشعوب. فليس من النادر أن تجد شخصاً فقيراً يعبر عن شعور بالرضى عن أحواله ولا يبدى أى تبرم بشظف العيش الذى يعانيه. ولذا فإننا نرى أن التقييم الإجمالى الذاتى لمستوى المعيشة غير كاف للحكم على مستوى المعيشة، ويلزم أن يصطحب بعدة عناصر تعبر عن درجة معقولة

---

[72] حول المقصود بشخصية الحكم ، ارجع إلى : طارق البشرى ، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها.

من إشباع الحاجات الإنسانية . وبالمثل فإن تقييمنا لمستوى المعيشة يظل منقوصاً إذا اعتمد على قياسات إشباع الحاجات الإنسانية وحدها، حتى وإن اشتمل على مؤشرات للرضى عن إشباع هذه الحاجة أو تلك كما هو الحال فى مؤشراتنا. فمع اتساع مفهوم المعيشة المعتمد فى الدراسة وتعدد أبعاده وتداخلها ، وفى غياب أسلوب مقبول لاستخراج مؤشر عام لمستوى المعيشة، تظل هناك قيمة – ولو استرشادية أو لأغراض البحث والمقارنة – لأى تقييم إجمالى نحصل عليه من الناس بسؤالهم عن مدى رضاهم عن مجمل أحوال معيشتهم ٠

ولهذه الاعتبارات فإن هناك اهتماماً متزايداً بالبحث فى الرضى والسعادة ، كما أصبح هناك أساتذة متخصصون فى هذا المجال وصارت هناك مجلات علمية متخصصة فى نشر مقالات عن معنى السعادة وقياسها وتقييمها ٠ ويحرص الكثيرون من مصممى مسوح مستوى المعيشة أو الأحوال الاجتماعية على إدراج سؤال أو أكثر عن مدى رضى الناس عن مستوى معيشتهم و/أو عن تقييمهم لمستوى ما يشعرون به من سعادة فى حياتهم [٧٣] ٠ وفى ضوء إطلاعنا على هذه الأسئلة وما تسفر عنه من مؤشرات ، توصلنا إلى مجموعة المؤشرات المبينة أدناه ، والتى تتوزع على مجموعتين فرعيتين :

(١) الرضى عن الوضع الحالى لمستوى المعيشة ٠

(٢) النظر لمستقبل مستوى المعيشة ٠

المؤشرات

المجموعة ١٣-١ مؤشرات الرضى عن مستوى المعيشة الحالى ٠

١٣-١-١- مؤشر بتوزيع الأفراد البالغين حسب درجة شعورهم بالرضى عن مجمل أحوالهم المعيشية :

☐ رضى مرتفع ☐ رضى معتدل ☐ عدم الرضى[٧٤]

(اجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٢- أهم ثلاثة أسباب يرى من يشعرون بالرضى (المرتفع والمعتدل) عن مستوى معيشتهم أنها تفسر هذا الشعور :

---

[73] للمزيد أنظر المقال التالى :

M. Bond, "The pursuit of happiness", New Scientist, 4 October 2003(www. new scientist. com).

ومن أبرز المسوح العالمية المهتمة بموضوع السعادة مسح القيم العالمية :

World Values Survey, op. cit.

كما أن من أبرز المجلات المتخصصة فى بحوث السعادة :

The Journal of Happiness Studies (www. kluweronline. com/issn/1389- 4978) .

[74] لاحظ أننا اكتفينا بثلاث مستويات للتعبير عن الرضى عن مستوى المعيشة ، ولم نتوسع فى هذه المستويات على النحو المعمول به مثلا فى مسح القيم العالمى ، حيث يطلب من المبحوث تحديد حالة الرضى الخاصة به على مدى واسع يتضمن عشر مستويات (من ١ وهو دليل غياب الرضى إلى ١٠ وهو دليل تمام الرضى) ٠ فمع شيوع الأمية وغياب الثقافة الرقمية أو ثقافة القياس فى مصر ، نتوقع أن توسيع المدى قد يؤدى إلى ارتباك المبحوث ويجعل مهمة تحديد مستوى رضاه عسيرا للغاية ٠

☐ ارتفاع مستوى الدخل ☐ وفرة الاستهلاك ☐ تكوين مدخرات

☐ طبيعة المهنة أو العمل ☐ ارتفاع مستوى السكن ☐ التمتع بالصحة

☐ ارتفاع مستوى التعليم ☐ العلاقات الجيدة بالآخرين

☐ الارتياح للوضع السياسى القائم ☐ أخـــــــرى

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٣- أهم ثلاثة أسباب يرى من لايشعرون بالرضى عن مستوى معيشتهم أنها تفسر هذا الشعور :

☐ انخفاض مستوى الدخل ☐ قلة الاستهلاك ☐ تزايد الديون

☐ طبيعة المهنة أو العمل ☐ تواضع مستوى السكن ☐ اعتلال الصحة

☐ الأمية أو تواضع مستوى التعليم ☐ سوء العلاقات مع الآخرين

☐ عدم الارتياح للوضع السياسى القائم ☐ أخـــــــرى

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٤- نسبة الأسر التى تعتبر أن أحوالها المعيشية هذا العام مقارنة بالعام السابق :

☐ تحسنت ☐ تدهورت ☐ لم تتغير

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٥- مؤشر بتوزيع الأفراد حسب شعورهم بالسعادة :

☐ سعيد جداً ☐ سعيد ☐ غيرسعيد

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٦- نسبة الأفراد البالغين الذين يشعرون بالانتماء الوطنى وبالفخر لأنهم مصريون ٠

(اجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-١-٧- أهم ثلاثة أسباب يرى من لايشعرون بالانتماء الوطنى أو بالفخر بمصريتهم أنها تفسر هذا الشعور :

☐ تدنى مستوى المعيشة ☐ استئثار قلة من الناس بخيرات البلد

☐ عدم تلقى الاحترام الكافى كإنسان ☐ السيطرة الأجنبية على الوطن

☐ انتشار الفساد ☐ انتشار الفوضى

☐ غياب الديمقراطية ☐ أخـــــــرى

(إجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

المجموعة ١٣-٢- مؤشرات النظر لمستوى المعيشة فى المستقبل

١٣-٢-١- نسبة الأفراد البالغين الذى يتوقعون أن مستوى معيشتهم خلال السنوات الخمس القادمة :

☐ سوف يتحسن ☐ سوف يتدهور ☐ لن يتغير

(اجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

١٣-٢-٢- أهم ثلاثة أسباب يعتقد من لايتوقعون تحسناً (تدهور أو لا تغيير) فى مستوى معيشتهم خلال السنوات الخمس القادمة أنها تفسر توجسهم من المستقبل :

☐ غياب جهود قوية للتنمية ☐ التفاوتات الواسعة فى توزيع الدخل والثروة

☐ الخلل فى النظام السياسى ☐ السيطرة الأجنبية

☐ اضطراب الأوضاع الاقليمية ☐ اضطراب الأوضاع الدولية

☐ أخـــــرى

(اجمالى /ذكور/إناث/ريف/حضر/شرائح دخل)

خاتمة

فى ضوء المفهوم الشامل والموسع لمستوى المعيشة الذى رأينا أنه من المناسب الاعتماد عليه عند تقصى الأحوال المعيشية للمصريين ، قدمنا مجموعة كبيرة من المؤشرات تشتمل على ٦١٤ مؤشراً . وقد توزعت هذه المؤشرات على ثلاث عشرة مجموعة فرعية على النحو التالى :

(١) مؤشرات الصحة والغذاء والتغذية ، وعددها ٨٦ مؤشراً .

(٢) مؤشرات المأوى ، وعددها ٤٤ مؤشراً .

(٣) مؤشرات الكساء ، وعددها ١٥ مؤشراً .

(٤) مؤشرات الطاقة ، وعددها ٢٢ مؤشراً .

(٥) مؤشرات المعرفة ، وعددها ٦٢ مؤشراً .

(٦) مؤشرات العمل ، وعددها ٤١ مؤشراً .

(٧) مؤشرات الانتقال والاتصال ، وعددها ٣٨ مؤشراً .

(٨) مؤشرات الحماية والاستدامة ، وعددها ٥٩ مؤشراً .

(٩) مؤشرات استخدام الوقت ، وعددها ٤٦ مؤشراً .

(١٠) مؤشرات رأس المال المادى ، وعددها ٧٠ مؤشراً .

(١١) مؤشرات رأس المال الاجتماعى ، وعددها ٣١ مؤشراً .

(١٢) مؤشرات رأس المال المدنى والسياسى ، وعددها ٩١ مؤشراً .

(١٣) مؤشرات الرضى العام عن مجمل أحوال المعيشة ، وعددها ٩ مؤشرات ٠

ولا شك فى أن العدد الاجمالى للمؤشرات كبير ٠ ولكن كثرة المؤشرات مبررة بالسعى للإحاطة بالمفهوم الشامل والموسع لمستوى المعيشة من كل جوانبه ٠ ومع ذلك ينبغى الاعتراف بأن كثرة المؤشرات سلاح ذو حدين ٠ فهى تتيح مجالاً خصباً لتحليل الأحوال المعيشية للمصريين ، واكتشاف العلاقات بين مختلف عناصر مستوى المعيشة ، والوقوف على مدى التوافق أو التنافر بين المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية ٠ ولكنها تثير صعوبات فيما يتعلق بجمع المعلومات من مصادر متنوعة وتجهيز المؤشرات ، وكذلك فيما يتعلق بالتحليل ومحاولة استخلاص حكم عام على مستوى المعيشة بإعطاء أوزان مناسبة للمؤشرات الفردية وللمجموعات الفرعية من المؤشرات ٠

وكما اقترحنا فى القسم ٢-١ ، فإن الحل العلمى إزاء هذه الكثرة الحتمية فى عدد المؤشرات هو التدرج فى التطبيق ، وذلك بالبدء بقائمة مختصرة من المؤشرات ، يكون من السهل نسبياً جمع المعلومات الخاصة بها وتجهيزها ، ويكون من الميسور إخضاعها للتحليل ، وذلك دون الحاجة للخوض فى مشكلات تجميع المؤشرات فى مؤشر مركب[٧٥] ٠ وبعد ذلك ، يمكن زيادة عدد المؤشرات فى المراحل التالية وصولاً إلى وصف للأحوال المعيشية يعتمد على القائمة الكاملة للمؤشرات ٠

وتجدر الإشارة إلى أن الصياغة التى قدمناها للمؤشرات هى صياغة أولية سوف تحتاج إلى قدر من التمحيص والتدقيق ، وصولاً إلى صياغة أكثر إحكاماً ٠

إذ يلاحظ ، من جهة أولى ، أن بعض المؤشرات قد تتضمن وحدات أوعبارات غير واضحة بدرجة كافية ٠ فالفرد المبحوث قد يكون معرفاً بأن عمره ١٥ أو ١٨ سنة أكثر فى بعض المؤشرات ، ولكن قد لا يظهر له تعريف فى بعضها الآخر ٠ وقد يكون الفرد المقصود فى بعض الحالات هو رب الأسرة أو عضو أو أكثر من الأعضاء كاسبى الدخل٠ كما أن بعض العبارات قد تحتاج إلى شرح مثل المساءلة والشفافية أو نزاهة القضاء أو الخلل فى النظام السياسى ٠٠٠ الخ ٠ وقد يستهدف المؤشر التعبير عن رأى الخبراء ، وهنا يلزم تحديد الفئة المقصودة وتعيين مواصفاتها ٠

ويلاحظ ، من جهة ثانية ، أن بعض المؤشرات تعبر عن مقارنة بين الوضع الحالى ووضع سابق أو لاحق (اتجاه التغير عبر الزمن) ٠ وهنا يلزم التحديد الدقيق للمدى الزمنى للمقارنة ، سواء أكان ذلك بمراجعة المدى الزمنى المقترح أم باقتراح مدى زمنى مناسب ٠

---

(75) سوف نقترح فى الفصل الثالث أسلوباً لتقييم مستوى المعيشة دون اللجوء إلى تجميع المؤشرات فى مؤشر مركب ٠

كما يلاحظ ، من جهة ثالثة ، أن المستويات المقترحة لتقسيم أو تفصيل (disaggregating) المؤشرات قد تحتاج إلى تدقيق أكبر . ولعل المعيار المناسب للحكم على نوعيات التقسيم المطلوبة للمؤشرات هو نوعية التحليلات التي يستهدف إنجازها ، وطبيعة الاستخدام المتوقع للمؤشرات في عمليات صناعة القرارات .

وأخيراً ، يلاحظ من جهة رابعة ، أن الصياغة الدقيقة للمؤشرات تحتاج إلى توضيح للقيمة الحرجة أو القيمة المرجعية لكل مؤشر ، وذلك بغية توضيح مدى ابتعاد القيمة الفعلية عنها أو اقترابها منها . ولما كانت معظم المؤشرات المقدمة لم تصطحب ببيان لقيمها المرجعية ، فسوف يلزم إضافية هذه القيم . بل قد يحتاج الأمر إلى مراجعة بعض القيم المرجعية التي ظهرت مع بعض المؤشرات لتحديثها أو للتحقق من صلاحيتها أصلاً .

الفصل الثالث

معلومات وتحليلات مستوى المعيشة

٣-١- تمهيد

تبين من الفصل الأول فى هذا البحث أن المفهوم المناسب لمستوى المعيشة فى مصر هو مفهوم واسع وشامل ، متعدد الأبعاد والجوانب • كما تبين من الفصل الثانى أن الإحاطة بهذا المفهوم وتجسيده فى مؤشرات ذات دلالة على المستوى الفعلى للمعيشة ومدى اقترابه أو ابتعاده عن المستوى المرجعى للمعيشة قد اقتضى صياغة عدد ضخم من المؤشرات (٦١٤ مؤشراً) • ولاشك فى أن الحصول على القيم الخاصة بهذه المؤشرات يتطلب وجود قاعدة معلومات على درجة كبيرة من الاتساع والدقة • وسوف ننظر فى هذا الفصل فى كيفية جمع المعلومات اللازمة لبناء هذه القاعدة فى مصر ، وذلك على نحو يمكن من قياس المؤشرات المطلوبة ، تمهيداً لإخضاعها للدراسة والتحليل ، وتوظيفها فى تقييم السياسات العامة ذات الصلة بالعناصر المختلفة لمستوى المعيشة ، وفى اقتراح البرامج التى من شأنها الإرتقاء بالأحوال المعيشية للمصريين • وسوف يختتم هذا الفصل ببيان بعض أنواع التحليلات التى يمكن اجراؤها باستخدام المؤشرات المقيسة لمستوى المعيشة •

يبدأ هذا الفصل باستعراض عدد من أهم الخبرات الدولية فى مجال جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة ، أو المعلومات المشابهة مثل المعلومات المتصلة بالمؤشرات الاجتماعية ونوعية الحياة والتقدم الاجتماعى والتماسك الاجتماعى • ويلى ذلك تناول بعض الخبرات العربية والمحلية فى هذا الشأن • وفى ضوء هذا الاستعراض للخبرات الدولية والعربية والمحلية ، سوف نبلور اقتراحاً محدداً بشأن المصادر التى يمكن أن تستمد منها المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات المقترحة لمستوى المعيشة فى مصر • وبعد ذلك سوف نقدم عرضاً موجزاً لبعض التحليلات المفيدة لمؤشرات مستوى المعيشة •

٣-٢- خبرات دولية فى جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة

أولت العديد من الدول والمنظمات الدولية اهتماماً كبيراً ببناء وتحديث قواعد بيانات مستوى المعيشة. فبالإضافة إلى المحاولات المبكرة لقسم الإحصاءات في هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٤ في مجال تعريف وقياس مستوى المعيشة، قامت منظمات ومعاهد متعددة تابعة للأمم المتحدة بأنشطة انصب بعضها على جانب أو آخر من جوانب مستوى المعيشة، وانصب بعضها الآخر على مستوى المعيشة ككل. وقد استهدفت هذه الأنشطة جميعها تحسين جودة البيانات إلى جانب تحديد المؤشرات المؤثرة فى مستويات المعيشة، وذلك بغرض

الفصل الثالث

معلومات وتحليلات مستوى المعيشة

٣-١- تمهيد

تبين من الفصل الأول فى هذا البحث أن المفهوم المناسب لمستوى المعيشة فى مصر هو مفهوم واسع وشامل ، متعدد الأبعاد والجوانب • كما تبين من الفصل الثانى أن الإحاطة بهذا المفهوم وتجسيده فى مؤشرات ذات دلالة على المستوى الفعلى للمعيشة ومدى اقترابه أو ابتعاده عن المستوى المرجعى للمعيشة قد اقتضى صياغة عدد ضخم من المؤشرات (٦١٤ مؤشراً) • ولاشك فى أن الحصول على القيم الخاصة بهذه المؤشرات يتطلب وجود قاعدة معلومات على درجة كبيرة من الاتساع والدقة • وسوف ننظر فى هذا الفصل فى كيفية جمع المعلومات اللازمة لبناء هذه القاعدة فى مصر ، وذلك على نحو يمكن من قياس المؤشرات المطلوبة ، تمهيداً لإخضاعها للدراسة والتحليل ، وتوظيفها فى تقييم السياسات العامة ذات الصلة بالعناصر المختلفة لمستوى المعيشة ، وفى اقتراح البرامج التى من شأنها الإرتقاء بالأحوال المعيشية للمصريين • وسوف يختتم هذا الفصل ببيان بعض أنواع التحليلات التى يمكن اجراؤها باستخدام المؤشرات المقيسة لمستوى المعيشة •

يبدأ هذا الفصل باستعراض عدد من أهم الخبرات الدولية فى مجال جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة ، أو المعلومات المشابهة مثل المعلومات المتصلة بالمؤشرات الاجتماعية ونوعية الحياة والتقدم الاجتماعى والتماسك الاجتماعى • ويلى ذلك تناول بعض الخبرات العربية والمحلية فى هذا الشأن • وفى ضوء هذا الاستعراض للخبرات الدولية والعربية والمحلية ، سوف نبلور اقتراحاً محدداً بشأن المصادر التى يمكن أن تستمد منها المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات المقترحة لمستوى المعيشة فى مصر • وبعد ذلك سوف نقدم عرضاً موجزاً لبعض التحليلات المفيدة لمؤشرات مستوى المعيشة •

٣-٢- خبرات دولية فى جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة

أولت العديد من الدول والمنظمات الدولية اهتماماً كبيراً ببناء وتحديث قواعد بيانات مستوى المعيشة. فبالإضافة إلى المحاولات المبكرة لقسم الإحصاءات في هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٤ في مجال تعريف وقياس مستوى المعيشة، قامت منظمات ومعاهد متعددة تابعة للأمم المتحدة بأنشطة انصب بعضها على جانب أو آخر من جوانب مستوى المعيشة، وانصب بعضها الآخر على مستوى المعيشة ككل. وقد استهدفت هذه الأنشطة جميعها تحسين جودة البيانات إلى جانب تحديد المؤشرات المؤثرة فى مستويات المعيشة، وذلك بغرض

الوصول إلى نظام دولي موحّد للإحصاءات اللازمة لإجراء المقارنات المحلية والدولية لمستويات المعيشة.

ولعل من أبرز هذه الجهود الدراسة الشاملة التي قام بإعدادها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) حول منهجية الحصول على مؤشرات القياس والتحليل للتنمية الإقتصادية والاجتماعية فى عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى إصدار دليل لبنك المعلومات عن مؤشرات التنمية فى أربع مجلدات عام ١٩٨٧. ومن هذه الجهود قيام منظمة التربية والعلوم والثقافة (UNESCO) بتمويل أنشطة كثيرة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لإجراء المسوح الخاصة بالتربية والثقافة والعلوم، والتى يعد من أهمها المسح السنوى لمتابعة وتقييم خطط البلدان المختلفة لتنفيذ استراتيجية التعليم للجميع ٠كما شكلت اللجنة الإقتصادية لأوروبا (ECE) منذ عام ١٩٧٢ مجموعات عمل تختص بالتنسيق وضمان تكامل الإحصاءات الاجتماعية والديموجرافية والاقتصادية ذات العلاقة بمؤشرات قياس مستويات المعيشة. وكذلك كونت كل من اللجنة الإقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الإقتصادية لآسيا والباسفيك (ESCAP) عام ١٩٨٤ مجموعات عمل لهذا الغرض نفسه.

كما تقوم منظمة الصحة العالمية (WHO) بإجراء مسح عالمى للصحة World Health Survey بهدف جمع معلومات وبيانات عن الأحوال الصحية للسكان في مختلف دول العالم وعن كفاءة الانفاق العام على الخدمات الصحية. وتقوم المنظمة أيضاً بعمل مسح آخر عن صحة أطفال المدارس من سن ١٣ إلى ١٥ سنة The Global school-based student health survey (GSHS) وذلك للتعرف على المستوى الصحى العام لهم، وأهم المخاطر الصحية التي يتعرضون لها، وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لخفض معدلات الوفيات في هذه الفئة العمرية.

ومن ناحية أخرى، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف UNICEF) بعمل مسوح عاجلة (Door-to-door surveys) ٠ وهى مسوح بسيطة لا تتجاوز مدتها الثلاثين دقيقة، وذلك للتعرف على مستوى الصحة لدى الأفراد وثقافتهم الصحية ومدى انتشار الأمراض المزمنة مثل الإيدز. وقد تم إجراء هذه المسوح في العديد من الدول الأفريقية ٠ أما منظمة العمل الدولية (ILO) فتقوم بعمل مسح سنوى عام (General Survey) لدراسة المشاكل التى تواجهها الدول المختلفة في عدد من القضايا المتعلقة بالتشغيل والبطالة والهجرة والمساواة بين الجنسين وإعادة التأهيل المهنى وتوظيف المعاقين.

وعلى المستوى الاقتصادى، تقوم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بعمل مسوح اقتصادية(Economic Surveys and Country Surveillance) كل عامين ونصف للدول الأعضاء وبعض الدول غير الأعضاء، وذلك بهدف التعرف على أهم التحديات

الاقتصادية فى تلك الدول والسياسات اللازمة لمواجهتها. وفى مجال التعليم، تقوم المنظمة بعمل مسوح عن مدى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومهاراتهم الحياتية Adult Literacy and Life Skills Surveys ،ويتراوح حجم العينة في هذه المسوح بين ٣٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ مبحوث. وعلى مستوى دول الاتحاد الأوروبى يتم عمل نوعين من المسوح فى مجال الصحة ، أحدهما يعتمد على المقابلات والآخر يعتمد على الفحوص الطبية Health Interview Survey (HIS) and Health Examination Survey (HES)، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، من أجل التعرف على أهم المؤشرات الصحية فى دول الاتحاد فى إطار إستراتيجية الصحة (٢٠٠٨-٢٠١٣) التى تبناها الاتحاد فى عام ٢٠٠٧.

ومن المنظمات التي لها باع طويل في مجال إعداد المسوح والدراسات المتعلقة بمستوى المعيشة معهد الأمم المتحدة للدراسات الاجتماعية (UNRISD). فقد قام المعهد بمسوح ودراسات كثيرة في مجالات مثل مستوى المعيشة واستغلال الوقت وتقييم السياسات الاجتماعية التى تنتهجها الدول المختلفة تجاه قضايا التعليم والصحة والتشغيل ومكافحة التمييز. أما فيما يتعلق بمؤشرات الأمن، فإن معهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) يعد من أهم المنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال، حيث يقوم المعهد بإجراء المسح الأوروبي للجريمة والأمان The European Crime and Safety Survey (EUICS) وهو يعد المصدر الأشمل لتحليل بيانات الجريمة والأمن والسلامة على مستوى دول الاتحاد الأوروبى وبعض الدول الأوروبية الأخرى مثل بولندا وإستونيا ورومانيا. ويقوم المسح بقياس معدلات الجريمة ومدى إحساس المواطنين بالأمان، كما يحلل العلاقة بين رأى المواطنين فى جودة نوعية الحياة فى دولة معينة وبين معدلات الجريمة فى هذه الدولة.

أما على المستوى القطري، فقد أصدرت معظم الدول المتقدمة تقارير عن المؤشرات الاجتماعية على أساس علمى منتظم وبصفة دورية، بينما أصدرت كثير من الدول النامية مثل هذه التقارير ولكن بصفة غير منتظمة. وقد تشابهت الإحصاءات والمعلومات المستخدمة فى هذه التقارير، وأخذت نفس المسار، ولكن اختلفت أشكال وأنواع التقارير ومضمونها بدرجة كبيرة فيما بين هذه الدول. لذلك بذلت الجهود الدولية للتنسيق فيما بين مؤشرات القياس ومصادر البيانات والإحصاءات بما يجعلها مناسبة ومقبولة الإستخدام بشكل واسع محلياً ودولياً. وقد نتج عن هذه الجهود صدور تقرير الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٥ عن نظام

الاحصاءات الديموجرافية والاجتماعية [1]، وصدور دليل المؤشرات الاجتماعية للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩[2] .وهنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات جمع وتصنيف وتبويب وتنسيق الإحصاءات والمعلومات اللازمة للمؤشرات الاجتماعية تواجه عادةً مشكلات كثيرة فى معظم الدول المتقدمة والنامية ، وذلك بسبب قصور البيانات والمعلومات الأساسية وتنوع مصادرها وعدم تجانسها ، وإن تفاوتت حدة هذه المشكلات من دولة إلى أخرى .

وعموماً فإن المعلومات اللازمة لتكوين المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات مستوى المعيشة نادراً ما تجمع من مصدر واحد ، وعادةً يتم جمعها من عدد من المصادر القومية إلى جانب مسح أو أكثر من المسوح الأسرية أو مسوح المنشآت [3] . ومن أهم المصادر القومية لبيانات مستوى المعيشة :

أ- تعدادت السكان والمساكن .

ب-التعدد الزراعى (خاصة فى شأن الملكيات والحيازات الزراعية وملكية المواشى والآلات الزراعية) .

ت- الحسابات القومية (دخل - انفاق - استهلاك ..) .

ث-الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة (انفاق عام - ضرائب - دعم - إعانات ..)

ج- السجلات الادارية الرسمية (وفيات - مواليد- تعليم - حوادث ..)

ح- الاحصاءات القومية التى تنتجها الوزارات المختلفة كالتخطيط أو التنمية الاقتصادية والزراعة والصناعة والطاقة والنقل والتعليم والصحة والدفاع والداخلية .. الخ .

وفيما يتعلق بالمسوح ، فهى تشمل :

---

(1) United Nations, , **Towards a system of social and demographic statistics**. UN Publications, Studies in Methods, Series F, No. 18, NY 1975.

(2) United Nations, **Handbook on Social Indicators**, , Studies in Methods, Series F, No.40,UN, NY 1989.

(3) راجع مثلا المصادر المتنوعة للمعلومات عن المؤشرات الاجتماعية فى السويد :

SOFI, Stockholm University, **The Swedish Level of Living Survery (LNU)** . ww. sofi. su. se/LNU 2000/lnu. eng. htm .

وانظر ايضا :

The Swedish Annual Level of Living Survey Database, www. cefam . Se .

وفى الملكة المتحدة :

J. Anseau (ed), **Social Indicators**, House of Commons Library, Research Paper no . 05/63, London , Oct. 2005 .

وفى المانيا :

GESIS, **The German System of Social Indicators**, (www.gesis.org)

انظر أيضا بالنسبة للولايات المتحدة ، المقاييس الموسعة للوجود الطيب :

US census Bureau, **Extended Measures of well-being: Living Conditions in the United States, 2003**, Household Economic Studies, US Census Bureau, Washington, D.C., April 2007 .

وسوف تكون لنا وقفة مع هذا المسح فيما بعد لأهميته .

أ- المسوح العامة لمستوى المعيشة ، أى المسوح التى تغطى مستوى المعيشة ككل وتجمع معلومات عن مكوناته المختلفة ، كما هو الحال فى السويد والولايات المتحدة وعدد آخر كبير من دول العالم [٤] . ويندر أن تغطى هذه المسوح كل العناصر والمؤشرات التى تناولناها فى الفصل الثانى ، وذلك على ما سيأتى بيانه .

ب-المسوح الأسرية الموسعة مثل مسح الدخل والانفاق والاستهلاك ومسح القوى العاملة بالعينه .

ت-المسوح الأسرية المتخصصة مثل المسح السكانى الصحى ومسح الأسرة ومسح قياس القرائية ومسح استخدام الوقت [٥] .

ث-المسوح المدرسية ، مثل مسوح صحة الطفل ومسوح التغذية التى تجرى على الأطفال فى المدارس .

ج- المسوح المتخصصة فى موضوعات بعينها كالفساد والنزاهة والقيم والسعادة والجريمة ورأس المال الاجتماعى [٦] .

ح- المسوح التى تجرى على المنشآت لاستقصاء أوضاع العمالة والأجور والأمن الصناعى وما إلى ذلك .

والى جانب هذين المصدرين الكبيرين ، يعتمد فى تكوين بعض المؤشرات على نتائج المسوح الخاصة واستطلاعات الرأى التى تجريها بعض المعاهد والمراكز البحثية ، وخاصة فيما يتعلق برأى الجمهور أو رأى الخبراء فى الخدمات التى تقدمها المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية ، أو تقييم الناس لسياسات معينة كالدعم أو الإسكان أو التأمين الصحى ، ومدى رضاهم عنها . كما قد يستعان ببعض الاحصاءات التى تجمعها النقابات (كإحصاءات العمل النقابى) ، واتحادات رجال الأعمال والغرف التجارية ، وكذلك الاحصاءات التى تتوافر لدى الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان (كإحصاءات الأعمال الإحتجاجية وحالات التعذيب فى أقسام الشرطة والسجون ، وحالات تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين) .

وسوف نتوقف فيما يلى عند بعض الاستقصاءات الدولية التى استخدمت فى جمع معلومات عن مستوى المعيشة أو عن بعض عناصره .

---

(4) وهنا يبرز برنامج مسوح دراسات مستوى المعيشة الذى أسسه البنك الدولى (LSMS) ، والذى سنتناوله بشئ من التفصيل فيما بعد:
M.Grosh and J. Munog, A Manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey, World bank, W.P.No. 126, May 1996 .

(5) راجع ما ورد فى الفصل الثانى بشأن المسح العالمى لقرائية البالغين : The International Adult Literary Survey ومسوح استخدام الوقت .

(6) راجع ما جاء فى الفصل الثانى بشأن مسوح الفساد عن طريق منظمة الشفافية العالمية ومنظمة النزاهة العالمية والمسح العالمى للقيم ومسوح السعادة والمسح الدولى لضحايا الجرائم ومسوح رأس المال الاجتماعى .

٣-٢-١- استقصاء دراسة قياس مستوى المعيشة (LSMS)

بدأ البنك الدولى فى عام ١٩٨٠ فى تصميم وتنفيذ برنامج لدراسة مقاييس مستوى المعيشة ، يكون أساساً لاجراء مثل هذه الدراسة والمسوح المرتبطة بها فى دول العالم المختلفة . وقد استهدف البرنامج مساعدة الدول على توفير معلومات وبيانات مناسبة لأغراض التخطيط والمتابعة وتحليل السياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية من حيث تأثيرها على مستويات معيشة الأسر - خاصة الأسر الفقيرة. وقد انطلق هذا البرنامج من اقتناع بأن تحديد حجم المشكلة وموقعها هو أمر مهم، إلا أن الشئ الأهم هو معرفة أسبابها وسبل مواجهتها. فتحديد عدد الفقراء -مثلاً- وأين يعيشون وماذا يعملون هو أمر جيد في حد ذاته، ولكن حتى يتم اقتراح سياسات وحلول تتسم بالكفاءة والفعالية ، فإن المخططين يحتاجون أيضاً أن يفهموا بالتفصيل أسباب الفقر وانعكاساته وكذلك تأثير تغير السياسات الحكومية عليه. والشئ نفسه ينطبق على مشكلات أخرى مثل الأمية وسوء التغذية.

ومن هذا المنطلق، فإن استقصاءات مسوح مستوى المعيشة يتم تصميمها بحيث توفر معلومات متكاملة حول الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع، سواء المتعلقة بقياس مستوى الفقر وتوزيع الدخل وأنماط الإنفاق والاستهلاك، أم مدى الحصول على الخدمات العامة من تعليم ورعاية صحية وكهرباء ومياه وصرف صحي وغيرها. كما أن هذه الاستقصاءات يتم تصميمها أيضاً بحيث تساعد على فهم كيف تتفاعل الأسر مع البيئة الاقتصادية والبرامج الحكومية. فمثلاً كيف سيتأثر مستوى رفاهة الأسر بالتغيرات في أسعار السلع الزراعية الرئيسية، أو كيف سيتغير استخدام الأسر للخدمات الصحية عند ارتفاع أسعارها، وما هي العلاقات المتبادلة بين المحاور والأبعاد المختلفة لرفاهة الأسرة ، مثل تأثير دخل الأسرة على التحاق الأطفال بالتعليم وتأثير التعليم على السلوك الإنجابي أو تأثير الحالة الصحية على التشغيل والحصول على فرصة عمل.

وقد سعى برنامج قياس مستوى المعيشة منذ بدايته إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحسين بيانات ومعلومات المسوح الخاصة بالأسر المعيشية.
- رفع كفاءة المؤسسات الاحصائية فيما يتعلق بإجراء مسوح الأسرة.
- تحسين قدرة المؤسسات الاحصائية على تحليل بيانات مسوح الأسرة وفقاً لمتطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير البيانات التى يحتاجها ويستخدمها متخذو القرار بغرض فهم وتقدير النتائج الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المختلفة.

وقد تم تطبيق هذا البرنامج حتى الآن في أكثر من أربعين دولة (ليس من ضمنها مصر) . ولعل ما أضفى على هـذا البرنامج مزيداً من الأهمية والانتشار على المستوى الدولي - بالإضافة إلى تبنّي منظمة دولية مرموقة مثل البنك الدولي له- هو إنشاء موقع إليكتروني متخصص يحتوي على مئات من الإصدارات الهامة التي تتناول كافة التفاصيل الفنية التي تهمّ الباحثين وغيرهم من المهتمين بإجراء مثل هذه المسوح. وقد اشتملت هذه الإصدارات على دليل كامل لتخطيط وتنفيذ دراسة إستقصائية لقياس مستويات المعيشة، وتصميم وإعداد الاستبيانات لمسوحات الأسرة المتعددة الجوانب والأهداف فى الدول النامية، والأساليب والطرق المتعلقة باستخدام بيانات ومعلومات مسوحات الأسرة. كما تضمنت أيضا مسوحات هامة على مستوى الأسرة المعيشية تغطى جوانب متعددة للبرنامج ، إلى جانب تقارير منهجية متعلقة بتحسين الطرق والأساليب العلمية لاستخدام بيانات واستقصاءات مستوى المعيشة[٧].

ويتضمن البرنامج أربعة أدوات استقصائية هى[٨] :

- إستبيان الأسر المعيشية (Household Questionnaire) ويهدف إلى جمع معلومات من عينة مختارة من الأسر المعيشية ومن الأفراد داخل هذه الأسر. وتتضمن هذه المعلومات النشاط الاقتصادي للأسرة، ومستويات الدخل والاستهلاك والادخار والتشغيل والصحة والتعليم والخصوبة والتغذية والسكن والهجرة وغيرها. كما تتضمن أيضاً أسئلة تفصيلية عن الانفاق النقدى، وعن القيمة النقدية للمواد الغذائية التى تنتجها وتستهلكها الأسرة أو التى حصلت عليها كمنحة أو هدايا، وعن ملكية السكن والسلع المعمرة (السيارة، التليفزيون، ماكينة الخياطة، الدراجة ، ..الخ) ، وعن الأجور والحوافز والعلاوات والأشكال المختلفة من التعويضات العينية. كما يحتوي الاستبيان أيضاً على أسئلة حول النشاط الزراعي للأسرة ونشاطها في مجال المشروعات الصغيرة، وما تحصل عليه من تحويلات ومساعدات خاصة سواء أكانت نقدية أم عينية أم شهادات استثمار أم غيرها .

- إستبيان مجتمعي(Community Questionnaire): ويهدف إلى جمع معلومات عن خصائص المجتمع المحلي أو المنطقة التي تعيش فيها الأسر الداخلة في عينة الأسر المختارة • ومن البيانات التى تجمع بواسطة هذا الاستبيان : نوعية الخدمات الصحية والمدارس ، ووضعية المرافق الأساسية المتوافرة كالطرق ومصادر مياه الشرب

---

(7) M .Grosh. & P. Glewwe,. A Guide to Living Standards Surveys and Their Data Sets., LSMS working paper # 120, The world Bank, 1996.

(8) M. Grosh and J. Munog, A Manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey, LSMS Working Paper # 126, The world Bank. 1996.

والوقود والكهرباء ووسائل الانتقال ، وظروف العمل الزراعى ، وإمكانية الاستفادة منها ، والأنشطة الاقتصادية ، والأسواق المتاحة وفرص الوصول إليها، والروابط أو الشبكات الاجتماعية (social capital) ...الخ. ويستخدم هذا الاستبيان عادة فى المناطق الريفية حيث يسهل تحديد المجتمعات المحلية بالمقارنة بالمدن والمناطق الحضرية.

- إستبيان خاص بالأسعار (Price Questionnaire) يهدف إلى جمع بيانات ومعلومات عن الأسعار فى كل منطقة من المناطق التي تقطنها الأسر المختارة في العينة، وذلك نظراً لاختلاف الأسعار بين المناطق المختلفة فى الدولة.
- إستبيان خاص بالتسهيلات أو الخدمات المتاحة (Special Facility Questionnaire) والذى يتم تنفيذه فى بعض الأحيان، للحصول على معلومات تفصيلية عن المدارس والعيادات الصحية. ويتم تصميم نموذج إستبيان خاص يوجه إلى مقدمي الخدمات المحلية لجمع معلومات عن أصناف وجودة الخدمات المتاحة للأسر. وقد يتطور هذا الاستبيان ليحل محل إستبيان المجتمع المحلى فى بعض الأحيان.

وبالرغم من شمول هذا المسح لمتغيرات متعددة ذات صلة بمستوى المعيشة ، إلا أنه يقوم على مفهوم لمستوى المعيشة أضيق كثيراً من المفهوم الذى بلورناه فى الفصل الثانى من هذا.وتختلف استقصاءات مسح الأسر المعيشية، وغيرها من المسوح المرتبطة بمستوى المعيشة من دولة لأخرى بحيث تسمح بإضافة أو حذف أجزاء معينة من الاستقصاء بما يتناسب مع ظروف الدولة، مثل تلك المتعلقة بالنشاط الزراعي والمشروعات الصغيرة والهجرة والرعاية الصحية والصحة الإنجابية. كما يختلف أيضاً حجم العينة من دولة لأخرى، فمتوسط حجم العينة قد بلغ ٤٢٠٠ أسرة فى نيكاراجوا، بينما بلغ ٣٣٦٠ أسرة فى المغرب ، و٣٢٠٠ أسرة فى غانا، و١٦٠٠ أسرة فى ساحل العاج،و١٠٠٠٠ أسرة فى بوليفيا، و٣٦٠٠٠ أسرة فى رومانيا.

ويتضمّن برنامج مسوح مستوى المعيشة إجراءات صارمة لمراقبة وضمان الجودة بغرض تقليص الأخطاء وعدم التأخر فى إعداد وتنميط وتحليل البيانات. ومن أمثلة تلك الإجراءات ما يتعلق بتصميم الاستمارة (Questionnaire Format)، حيث توجد العديد من الإجراءات التى تساعد على تقليل أخطاء المقابلة (Interviewer error) مع المبحوثين، وإستبعاد عدد من خطوات جمع وتنميط البيانات (ومن ثم تفادى بعض إحتمالات الخطأ والتأخير). كما يتم ترقيم كل سؤال محتمل الإجابة عليه فى إستبيان الأسرة برقم كودى بحيث

يكتب المبحوث فقط الكود على الاستبيان. كما يصمم الاستبيان بحيث يمكن إدخال البيانات على الكمبيوتر مباشرة وبطريقة لا مركزية بعد إستيفاء الاستبيان بالكامل، ومن ثم يستغنى عن التنميط الكودى للبيانات على بطاقات الإدخال.

ولما كان الهدف الأساسي من إجراء مسوح مستوى المعيشة هو إجـراء التحلـيلات والدراسات اللازمة لاستخلاص نتائج محددة حول تطور مستوى المعيشة من فترة لأخـرى، فقد رؤى أنه من المهم إتاحة بيانات هذه المسوح لصانعي القرار وللباحثين والمهتمـين بهـذا الموضوع دون تمييز، وفي موعد مناسب -في حدود ثلاثة أشهر من انتهاء العمل الميـداني- بما يسمح بإجراء الدراسات واقتراح السياسات التي من شأنها تحسين مستوى المعيشـة فـي المستقبل. والمقصود بإتاحة البيانات هنا ليس مجرد الجداول التقليدية المجمّعة، وإنما البيانات الخام التفصيلية على مستوى الفرد والأسرة - مع الحفاظ على شرط السرية- والتـي تمكّـن الباحثين والمتخصصين من إجراء تحليلات أكثر عمقاً. وهذه التحليلات وغيرها تتطلب عادةً استخدام أساليب علمية وأدوات قياس ونمذجة متقدمة ، كما تستلزم أيضاً معرفة موضـوعات قطاعية محددة وهذه المتطلبات تتجاوز فى العادة إمكانيات واختصاصات مكاتـب أو أجهـزة الإحصاء. ومن هنا تتجلّى أهمية إتاحة بيانات مسوح مستوى المعيشة، وغيرها من المسـوح الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، للباحثين والمهتمين كافةً بما يساعد على مزيد مـن الفهـم للأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم اقتراح سياسات أكثر كفاءة للتعامل معها.

ولهذه الاعتبارات ، فإن القاعدة العامة فى برنامج LSMS هـي إتاحـة البيانـات التفصيلية لنتائج مسوح مستوى المعيشة مباشرة على الموقـع المخصـص للبرنـامج علـى الإنترنت دون حاجة لإذن مسبق من أي جهة. ولا يطلب من أى مسـتخدم للبيانـات سـوى استيفاء استمارة بيانات مبسّطة يوضّح فيها الغرض من استخدام هذه البيانات [9] .

٣-٢-٢- مسوح المقاييس الموسعة للوجود الطيب Extended Measures of Well-Being Surveys:

من المحاولات الحديثة لقياس رفاه السكان وتتبع ظروفهم المعيشية، تلك المحـاولات التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات عندما انعقد مؤتمرين على المستوى الفيدرالى عام ١٩٩٨ لمناقشة موضوع رفاه الشعب الأمريكى. وقد كان التركيز خلال هـذه المناقشات على ضرورة إيجاد مؤشرات لقياس الرفاه أومستوى المعيشة بدلاً من مؤشر الدخل الذى يقصر عن تغطية الخصائص المناسبة لمفهوم الرفاه أو الوجود الطيب .وبالفعل قام قسم

---

[9] إلا أنه في بعض الحالات (مثل فيتنام ونيبال ومالاوي وجاميكا)، فإن إتاحة البيانات تتطلب الحصول على إذن مسبق من حكومة الدولة المعنية - وربما دفع رسم استخدام - وذلك مع توضيح الغرض من استخدام البيانات والتزام طالب البيان باحترام حقوق الملكية الفكرية وعدم إتاحة البيـان لشخص آخر بدون إذن الجهة، وتسليم نسخة من نتائج الدارسة التي استخدمت فيها البيانات إلى الحكومة.

السكان بمكتب الإحصاء الأمريكى بإجراء دراسة لقياس مستوى المعيشة وفقاً للمفهوم الموسع عام ١٩٩٨. وقد اعتمدت الدراسة على عينات محددة من منطقة أو مناطق جغرافية. وبالرغم من تدقيق بيانات هذه العينات فلم تصل الدراسة إلى صورة كاملة عن الظروف المعيشية الفعلية للسكان بها. وقد استخدمت الدراسة مسوح SIPP [١٠] لما لها من مميزات تتمثل فى التغطية الواسعة على المستوى القومى، كما أنها تضم أيضا مقاييس مركبة لحالات أخرى قد تساهم فى قياس الرفاه أومستوى المعيشة . وقد تم جمع هذه البيانات والمعلومات عن السنوات ١٩٩١و١٩٩٢و١٩٩٣. وشملت العينة ١٢٥٠٨ أسرة فى عام ١٩٩١ و١٧٨١٨ أسرة فى عام ١٩٩٢، بينما جمعت إستبيانات عام ١٩٩٣ بعدهما بثلاث سنوات (شتاء عام ١٩٩٥/١٩٩٦) حيث بلغ حجم العينة ١٧٥٧٢ أسرة. وبصفة عامة فقد بلغ حجم العينات فى مجموعات البيانات الثلاثة (الإستبيانات) ٤٧٨٩٨ أسرة. وقد استمر مكتب الإحصاء الأمريكى فى جمع بيانات ومعلومات لقياس مستوى المعيشة للوقوف على الظروف الحياتية فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٨ و عام ٢٠٠٣ .وقد بلغ عدد الأسر المشمولة بالمسح الأخير ١١٢٠٩ أسرة [١١] .

وتتوزع الأسئلة التى تطرح على الأسرة فى المسح على خمس مجموعات رئيسية ، هى :

(أ) ملكية الأسرة للأجهزة والسلع الالكترونية ، كالثلاجات وغسالات الملابس وغسالات الأطباق والتليفونات الأرضية والمحمولة ومكيفات الهواء والتليفزيونات وما إليها .

(ب) حالة المسكن وتدور الأسئلة هنا عن المشكلات التى قد تصادفها الأسرة فى المسكن مثل مشكلات تسرب المياه من السقف أو وجود شقوق أو شروخ فى الحوائط أو وجود نوافذ مكسورة أو وصلات كهربائية عارية ، أو انتشار الحشرات المنزلية . كما تدور الأسئلة فى هذه المجموعة عن مدى الرضى عن المسكن من حيث التدفئة فى الشتاء أو التبريد فى الصيف ، ومن حيث الصيانة ، والرضى عن حالة المسكن فى مجملها .

(ت) أحوال الجوار والخدمات المجتمعية . وتدور الأسئلة هنا حول الحالة العامة للجوار من حيث النظافة وخلو الشوارع من القمامة ومدى احتياج الطرق للاصلاح ، ووجود أو عدم وجود مساكن مهجورة ، ومن حيث الهدوء أو الضوضاء أو تواجد ورش أو مصانع بالقرب من المسكن . كما تتضمن هذه المجموعة أسئلة عن الشعور بالأمان فى المسكن وعدم الخوف من الجيران ومن السير ليلاً وحيداً ..

---

[10] SIPP = Survey of Income and Program Participation .

[11] . المعلومات فى هذه الفقرة والفقرة التالية من : US Census Bureau, op . cit

الخ. وأخيراً تتضمن هذه المجموعة أسئلة عن الرضى عن حالة الجوار وما يتوافر فيه من خدمات كالرضى عن العلاقات الاجتماعية مع الجيران والرضى عن خدمات المستشفيات والشرطة وجهاز إطفاء الحرائق فى منطقة السكن .

(ث) الوفاء بالحاجات الأساسية . ومن الأسئلة الكاشفة عن هذا الأمر عدم وجود عجز فى المصروفات الضرورية وعدم وجود مبالغ غير مسددة كالإيجار أو قسط التمويل العقارى أو فواتير كهرباء أو مياه ، وعدم التعرض لقطع الكهرباء أو المياه بسبب العجزعن سداد فواتيرها ، وتوافر غذاء كاف لإطعام الأسرة ، وإمكانية اللجوء إلى الطبيب عند الحاجة .

(ج) توقع المساعدة عند الحاجة . وتدور الأسئلة هنا عن إمكانية أو عدم إمكانية حصول الشخص على العون من الأسرة أو من الأصدقاء أو من الهيئات الاجتماعية أو الدينية عند مواجهة بعض المتاعب الصحية أو المشكلات المالية وما إلى ذلك من مصاعب الحياة .

٣-٢-٣- <u>استبيان رأس المال الاجتماعي Social Capital Surveys</u>

يهدف هذا الاستبيان إلى توفير معلومات وبيانات كمية عن ما تملكه الأسرة المعيشية من رصيد لرأس المال الاجتماعي، باعتباره أحد المحددات الهامة لمستوى معيشتها ومدى احتمال تعرضها لمخاطر الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام. ويقصد برأس المال الاجتماعي في هذه المسوح شبكة العلاقات والروابط المجتمعية التي تتواجد فيها الأسرة، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في مدى قدرتها على الحصول على الموارد اللازمة لتحسين مستوى معيشتها. كما يقصد به أيضاً مدى قدرة الأفراد على الاشتراك في أنشطة مدنية من خلال منظمات أو تجمّعات رسمية أو غير رسمية ؛ وهو ما يتوقف على ما إذا كانت الدولة والمؤسسات التشريعية أو القانونية تسهّل وتشجّع قيام مثل هذه الأنشطة أم تعرقلها [١٢] .

وكما سبق إيضاحه فى الفصل الثانى يحتوي استبيان قياس رأس المال الاجتماعي على أسئلة كاشفة عن ستة أبعاد رئيسية: المجموعات والشبكات ، الثقة والتضامن، والعمل الجماعي والتعاون ، المعلومات والاتصالات ، والتماسك والاندماج الاجتماعي ، والتمكين والعمل السياسي .

فبالنسبة للبعد الأول الخاص بالمجموعات والشبكات، توجّه أسئلة مثل ما هي المجموعات أو التنظيمات أو الشبكات أو المؤسسات التي ينتمي إليها المستجيب أو أي من أفراد أسرته، وما هي أهم هذه المجموعات بالنسبة للأسرة (النقابات، الأحزاب، الجمعيات

---

[12] لاحظ أن مسح رأس المال الاجتماعى قد صمم على نحو يمكن من تنفيذه كجزء من مسح دراسة قياس مستوى المعيشة LSMS .

الأهلية...). كما يسأل المبحوث أيضاً عن الأصدقاء المقربين له، وعن وجود أفراد من خارج الأسرة يمكن الاعتماد عليهم عند الحاجة للمعونة.

أما البعد الخاص بالثقة والتضامن فيشمل أسئلة تكشف عن مدى ثقة المستجيب في الآخرين ومدى حرصه عند التعامل معهم، وما إذا كان يثق في المسئولين على المستويين المحلي والمركزي ،وفي حالة وجود مشروع للمجتمع المحلي الذي يعيش فيه لن يستفيد منه مباشرةً وإن كان سيستفيد منه آخرون في القرية أو في أماكن أخرى مجاورة ، فهل هو على استعداد للمساهمة في هذا المشروع ببعض الوقت أو المال..

ويتضمّن البعد الثالث الخاص بالعمل الجماعي والتعاون أسئلة تكشف عن مشاركة المستجيب مع مجموعة من الناس في أنشطة مجتمعية تعود بالنفع على المجتمع ككل، وعن عدد مثل هذه المساهمات خلال العام الماضي، وفي حالة وقوع مشكلة ما تواجه المجتمع المحلي الذي يعيش فيه مثل نقص المياه مثلاً ، فما هو احتمال أن يتعاون الجميع من أجل مواجهتها.

كما يتضمن مسح رأس المال الاجتماعي أيضاً أسئلة حول المعلومات والاتصالات (البعد الرابع) مثل عدد المكالمات التليفونية التي تلقّاها المستجيب خلال الشهر الماضي، وما هي مصادر المعلومات الرئيسية التي يعرف من خلالها ما تقوم به الحكومة في المجالات المختلفة (التوسع الزراعي، فرص العمل، تنظيم الأسرة ...)

أما بالنسبة للبعد الخامس : التماسك والاندماج الاجتماعي، فيشمل أسئلة حول طبيعة ودرجة التباين بين أفراد المجتمع من حيث الثروة والدخل والحالة الاجتماعية والعرقية والديانة والانتماءات السياسية والسن والنوع، وما إذا كانت أي من هذه الاختلافات تسبب مشاكل وأيها أكثر أهمية، وهل سبق أن أدت هذه الاختلافات إلى حالة من العنف. كما يتضمّن أيضاً عدد المرات التي قام خلالها المستجيب بتناول الطعام أو الشراب مع مجموعة أخرى من الأفراد سواء في منازلهم أو في مكان عام، وهل هؤلاء ينتمون لطبقة اجتماعية أو دينية أو عرقية مختلفة. وأخيراً يسأل المبحوث عن شعوره أو عدم شعوره بالأمان من الجريمة والعنف حينما يكون في المنزل وحيداً.

وفيما يتعلق بالبعد السادس : التمكين والعمل السياسى ، فإنه يتضمّن أسئلة عن مدى إحساس الفرد بالسعادة، وما إذا كان يشعر بقدرته على اتخاذ قرارات هامة تغيّر من حياته، وعن عدد المرات التي اجتمع فيها أهل القرية أو المجتمع المحيط لكتابة التماس إلى المسئولين الحكوميين والقيادات السياسية بمطالب تعود بالنفع على المجتمع، وما إذا كان قد شارك في انتخابات الرئاسة أو المجالس النيابية على المستويين القومي والمحلي.

٣-٢-٤- المسوح المتكاملة لميزانيـــة الأســـرة Integrated Household Budget Survey

تستهدف المسوح المتكاملة لميزانية الأسرة مراقبة أوضاع الفقر ومستوى المعيشـــة. وتستخدم هذه المسوح عادةً في تحديث الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتجميع إحصـــاءات الحسابات القومية، وتحديث بيانات التشغيل والبطالة، وتجميع بيانات عن مختلـــف الظـــروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان مثل التعليم والصحة، وتوافر طاقة للإضاءة والطهي، السكن، المياه والشرب والصرف الصحي وغيرها. كما تساعد أيضاً على توفير بيانات على مســـتوى الوحدة المحلية التي تدعم سياسات الاصلاح الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائيـــة للألفيـــة، وغيرها من السياسات والبرامج الحكومية ٠ وتجمع فـــى هـــذه المســـوح معلومـــات عـــن الاستثمارات الموجّهة للبنية الأساسية والتأمين الصحي والمعاشات. وأخيراً، فإن لهذه المسوح أهمية خاصة بالنسبة لتحديد المناطق ذات الأولوية في مجال تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي الكلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي [١٣].

٣-٢-٥- اســـتبيان مؤشـــرات الرفـــاه الأساســـية Core Welfare Indicators Questionnaire (CWIQ):

يعد هذا الاستبيان أحد استبيانات الأسر المعيشية التي تستخدم لمراقبة تحقيق الأهداف التنموية من خلال استخدام عدد من المؤشرات الرئيسية التي تعطي إنـــذاراً مبكّـــراً للآثـــار المستقبلية لسياسة ما على مستوى الرفاه، بحيث يمكن تجنّب التـــأثير الســـلبي لـــبعض هـــذه السياسات. ويتميّز هذا المسح بالبساطة، حيث يحتوي على أقسام رئيسية ثابتة fixed core modules، بالإضافة إلى أقسام أخرى تتغير بتغير الغرض من المسح وظـــروف المجتمـــع محل الدراسة. ويساعد صغر حجم الاستبيان (٤ صفحات مزدوجة) علـــى ســـرعة إدخـــال البيانات وإعداد التقارير، حيث تستغرق المقابلة الشخصية في العادة حوالي ٢٠ دقيقة.

كما تساهم هذه المسوح للأسر فى قياس التغيرات فى مؤشرات إجتماعيـــة رئيســـية امجموعات مختلفة من السكان، خاصة تلك المؤشرات ذات العلاقـــة بالخـــدمات الاقتصـــادية والاجتماعية ودرجة الرضى عنها. وتعتبر هذه المسوح وســـيلة هامـــة لتحســـين البـــرامج والمشروعات التى تستهدف الخدمات الموجهة للفقراء والمجتمعات أو الفئـــات الـــدنيا مـــن السكان.

ويلاحظ أنه عند تكرار إجراء مسوح مؤشرات الرفاه الأساسية سنوياً (وهو ما يمكن تطبيقه عملياً) تصبح هذه المسوح أداة للرقابة لتقييم التنفيذ الفعال وتأثير البرامج والمشروعات

---

١٣. أنظر كمثال على هذا النوع من المسوح المسح الكينى المنشور عنه عرض موجز على موقع البنك الدولى :
www. worldbank. org/afr/padi/KIHBS-Nassiuma. pdf

على الظروف المعيشية للسكان وخاصة الفئات الدنيا منهم. وقد استخدمت هذه المسوح وانتشرت كأحد الأساليب الرئيسية لمتابعة استراتيجيات تخفيض الفقر PRS . ويمر إجراء مسوح CWIQ بثلاث مراحل المرحلة الأولى هى المرحلة التحضيرية التى يتركز الاهتمام فيها على اختيار المؤشرات والمقاييس المناسبة الواجب تطبيقها وصياغة الأسئلة الملائمة . والمرحلة الثانية هى مرحلة تنفيذ الإستبيانات. أما فى المرحلة الثالثة فيستكمل العمل الميدانى الذى يتبعه ورشة عمل لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس المستفادة من العمل الميدانى والإنتهاء من جمع البيانات ثم إجراء التحليل المناسب لها [١٤].

٣-٢-٦- المسوح العاجلة Priority Survey

تهدف المسوح العاجلة إلى توفير معلومات أساسية (المعلومات ذات الأولوية) عن أهم مؤشرات الرفاه على مستوى الوحدة المحلية. وتشتمل عادةً على الأقسام الرئيسية التالية: الخصائص الديموجرافية، وقوة العمل واستخدام الوقت، وخصائص المسكن وممتلكات الأسرة من مستلزماته ، وإمكانية الوصول إلى البنية الأساسية الاجتماعية، والهجرة والصحة والتعليم، والممتلكات من الأرض الزراعية والماشية، والأنشطة المزرعية وغير المزرعية، ودخل الأسرة، ومصادر الدخل، وأهم بنود الانفاق العائلي على الغذاء، والاستهلاك من الانتاج الذاتي، والأصول المملوكة للأسرة.

وتتميز هذه المسوح بأنها أداة جيدة لجمع بيانات من عينة كبيرة من الأسر المعيشية فى فترة وجيزة . كما تتميز أيضاً بأن تكلفتها منخفضة ، حيث يتطلب استيفاء الاستمارة زيارة واحدة للأسرة، وتستغرق هذه الزيارة وقتاً أقل من الوقت المناظر بالنسبة للكثير من المسوح الأخرى. فعادة ما تكون دورية مسوح مستوى المعيشة والمسوح المتكاملة خمس سنوات، أما المسوح العاجلة فتجرى على فترات زمنية أقصر . غير أن المسح العاجل لا يمكن من حصر بنود استهلاك الأسرة، ولا يأخذ في الاعتبار التغيرات الموسمية التي تطرأ على دخل الأسرة خاصة في المناطق الريفية. كما أن اختيار الشهر الذي يتم خلاله إجراء المسح قد يؤثر بشدة على نتائج الاستبيان. لذا فإن المسح العاجل لا يغني عن إجراء مسح تفصيلي موسّع عن الدخل والانفاق والاستهلاك [١٥].

٣-٢-٧ مسوح استخدام الوقت Time Use Surveys

تركّز الطرق التقليدية الخاصة بقياس النشاط الاقتصادى على الأنشطة الاقتصادية ذات العائد المادى، وبالتالى فهى تغفل وجود أنشطة أخرى ليس لها مقابل مادى، وعلى رأسها

---

[14] للمزيد عن هذا النوع من الاستبيانات ، راجع :
www. worldbank. org/afr/stats/cwiq.cfm .

[15] انظر كمثال لهذا النوع من المسوح حالة زامبيا المعروضه على :
www. Sitesources .worldbank.org/INTPRSI/Resources/Thematic-workshops...

الأنشطة التى تقوم بها المرأة كرعاية الأطفال وكبار السن أو العمل التطوعى أو العمل فى النشاط الزراعى. من هنا ظهرت أهمية إجراء مسوح استخدام الوقت التى سبق الإشارة إليها فى الفصل الثانى بهدف توفير السبل والوسائل المناسبة لإتاحة بيانات عن مثل هذه الأنشطة. وبناء على توصيات المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (١٩٩٥)، يقوم عدد من الدول بإجراء هذه المسوح لقياس النشاط الاقتصادى لكل من الرجل والمرأة سواء أكان بمقابل أم دون مقابل مادى ، وذلك بهدف إبراز دور المرأة فى النشاط الاقتصادى سواء داخل الأسرة أم فى سوق العمل.

وتستخدم هذه المسوح، فى مجموعة من الأغراض ٠ منها الأغراض البحثية مثل قياس مدى تأثير العمل داخل البيت والعمل بوجه عام على مستوى الإنتاجية، وقياس قيمة عائد العمل دون مقابل مثل العمل التطوعى، واستخدام بيانات المسح لدراسة بعض النواحى الصحية بالربط مثلاً بين نوعية توزيع الفرد للوقت بين العمل والنوم من جهة وبين المستوى الصحى العام للفرد من جهة أخرى . كما تستخدم هذه المسوح فى قياس أثر العمل على استقرار الأسرة، وكذلك فى إجراء مقارنات على المستوى القومى بين المناطق الجغرافية المختلفة أو مقارنات دولية فيما يخص وضع النشاط الاقتصادى المنظم وغير المنظم.

ومن أهم مميزات مسح استخدام الوقت أنه يمكن ربطه بمسوح السكان ، وهو ما يعطى مجالاً أكبر لتحليل البيانات والمعلومات ٠ وفى العادة يشتمل مسح استخدام الوقت على عدد محدود من الأسئلة ، وبالتالى فهو مسح غير مكلف من حيث الوقت والموارد. كما يمكن أن يجرى هاتفياً ٠ وتسجل البيانات على الحاسب الآلي أثناء المقابلة أو المكالمة الشخصية وهو ما يوفر الوقت والمجهود. وتتمثل أهم الأسئلة التى يشتمل عليها المسح فى المؤهل الدراسي الحاصل عليه المبحوث، وأهم الأنشطة التى يقوم بها خلال اليوم، والوقت الذى يستغرقه كل منها، ومن يشاركه فى هذه الأنشطة. وفى حالة القيام بأكثر من نشاط فى نفس الوقت، يكون السؤال عن أهم نشاط منها، بالإضافة إلى عدد أفراد الأسرة والحالة الوظيفية للمبحوث والأجر الذى يحصل عليه. وفى حالة التعطل ، يكون السؤال عن الفترة المتوقع فيها عودة الشخص إلى العمل [١٦].

٣-٢-٨ مسوح قياس الفساد

يقوم الكثير من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجامعات بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم. وتختلف تلك المؤشرات حسب تعريف الجهة الدارسة وأساليب جمع البيانات التي تنتهجها ٠ وينعكس

---

[16] راجع الفصل الثانى : مجموعة مؤشرات استخدام الوقت ، للتعرف على بعض المصادر المفيدة بشأن مسوح استخدام الوقت .

هذا على مدى مصداقية تلك المؤشرات في التدليل على حجم ونوعية الفساد في دول العالم المختلفة. وبالرغم من هذا التنوع والتباين، هناك بعض الجهات التي اكتسبت سمعة طيبة ومصداقية عالية لتميزها في منهجية البحث و في أساليب جمع البيانات المستخدمة في حساب المؤشرات. وتستخدم العديد من الدول مؤشرات تلك الجهات والهيئات كدليل استرشادي عند وضعها لسياسات مكافحة وعلاج الفساد بأنواعه المختلفة.

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية International Transparency Organization، التي تأسست عام ١٩٩٣، إحدى المنظمات غير الحكومية التى اكتسبت شهرة فى عمل استطلاعات الفساد. وتصدر هذه المنظمة ثلاثة أنواع من المؤشرات هي: مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index، والمؤشرات القطاعية التى ترد فى التقرير العالمي الشامل عن الفساد Global Corruption Report ، ومؤشر الراشين Bribe Payers index.

وبالنسبة لمؤشر مدركات الفساد، توجد منهجية عامة يتم إتباعها لحساب هذا المؤشر المركب، حيث تستخدم عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين وجهات بحثية متعددة في مجال السياسة والقانون والاقتصاد .وعموماً تطبّق كل الجهات نفس التعريف للفساد وهو إساءة استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية (ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة، الأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات، واختلاس الأموال العامة.....). وتقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة. ولكل جهة استخدام المقياس الخاص بها لنتائج الدراسة. ولذلك يتم توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة. ولكن من عام لآخر تتجه هذه الجهات للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وحرفية. وتتراوح عدد الجهات التي يعتمد على نتائجها من ١٠-١٦ جهة بصفة عامة. وتنصح المنظمة عدم مقارنة الدول بالترتيب من عام لآخر وإنما العناية بعدد النقاط المحصلة (Score) كوسيلة للمقارنة (النقاط العظمى للمؤشر ١٠ نقاط). وبلغ عدد الدول محل الدراسة ١٦٣ دولة فى عام ٢٠٠٦، حصلت مصر فيها على المركز رقم ٧٠.

أما التقرير العالمي الشامل عن الفساد، والذي تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ عام ٢٠٠١، فيركّز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة. ومن أهم القضايا التى ركز عليها التقرير فى إصداراته المختلفة دراسة الوضع الكائن للفساد في العالم بصفة عامة، والفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل ، والفساد السياسي . كما

جرى تناول الفساد في قطاع الإنشاءات وإعادة الإعمار في أعقاب الأزمات ، والفساد ، في قطاع الرعاية الصحية ، والفساد في النظام القضائي [١٧].

ويلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من المسوح التى تجرى لقياس الفساد. وهذه المسوح هي: مسوح تتبع النفقات العامة Public Expenditure Tracking Surveys (PETS)، ومسوح مقدمى الخدمة Quantitative Service Provider Surveys (QSPS) ، ومسوح المنشآت Firm Surveys. ويهدف النوع الأول من المسوح لتتبع دورة الموارد الحكومية في مستوياتها المتعددة بين الأجهزة الحكومية المختلفة، بهدف قياس دقة توزيع الموارد على المستويات المختلفة من خلال مقارنة المخصصات الأصلية وما تم إنفاقه أو استخدامه بالفعل.

أما النوع الثانى من المسوح (مقدمى الخدمة) فتستخدم فى قياس مدى كفاءة الإنفاق العام، وعدد من الجوانب المتعلقة بكفاءة مقدمى الخدمة. وتتميز هذه المسوح باعتمادها بصفة رئيسية على بيانات كمية، حيث تكون جهة تقديم الخدمة كالمستشفى أو المدرسة مثلاً هى وحدة البحث فى هذا النوع من المسوح، والتى تشمل الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص الهادفة وغير الهادفة للربح التى تقوم بتقديم الخدمة. إذ يتم تجميع بيانات عن المدخلات، والمخرجات، والجودة، والأسعار، والمراقبة، وغيرها من المتغيرات التى تساعد فى تقييم جودة تقديم الخدمة. ويعيب هذه المسوح أنها تحتاج إلى جهود ونفقات كبيرة بالمقارنة ببعض المسوح البديلة .

وفيما يتعلق بالنوع الثالث من المسوح (مسوح المنشآت) يلاحظ أن ثمة صعوبات جمة فى إجرائه . ومع ذلك تظل مسوح المنشآت ذات أهمية كبيرة فى قياس مدى انتشار الفساد فى منشآت القطاع الخاص. ومن هنا تظهر ضرورة وضع أسس وقواعد محددة لإجراء هذه المسوح وإحاطتها بالضمانات التى تحفز أصحاب المنشآت الخاصة على إجرائها .

٣-٢-٩- مسوح أخرى متنوعة

كما سبقت الإشارة فى الفصل الثانى ، تقوم مؤسسات دولية مختلفة باستقصاء آراء الناس فى دول مختلفة فى بعض الأمور التى تدخل ضمن مفهومنا لمستوى المعيشة ، وخاصة الأمور المتصلة بالحكم والعلاقات الاجتماعية والرضى والسعادة . ومن أبرز هذه الاستقصاءات ما يتصل بالحريات (مسح دار الحرية) والنزاهة (مسح منظمة النزاهة العالمية) والقيم (المسح العالمى للقيم) . وبعض هذه المسوح قد يتجه بأسئلته إلى عموم الناس ، بينما يتجه البعض منها إلى مجموعات مختارة كرجال الأعمال ، أو المراكز المعنية بحقوق

---

[17] للمزيد انظر : www.transparency. org

الانسان، أو الخبراء فى الشئون السياسية والاجتماعية . وبعض المسوح تجمع بين أكثر من مجموعة. كما أن الاسئلة المطروحة تتنوع بين أسئلة عن الأحوال الموضوعية وبين أسئلة عن التقييم الذاتى لبعض الأمور .

على سبيل المثال ، يقوم المسح العالمى للقيم على إجراء مقابلات مع عينة ممثلة فى كل دولة تضم ألف شخص على الأقل . وتتضمن الأسئلة التى تطرح فى المقابلة أسئلة عن حالة السعادة والرضى التى يشعر بها الشخص ، وأسئلة عن أهدافه فى الحياة على المستوى الشخصى وكذلك على المستوى الوطنى ، وأسئلة عن الحالة الصحية للشخص ومدى رضاه عن الحالة المالية لأسرته ، وأسئلة عن موقفه من المرأة والدين والديمقراطية والعمل والجيران والمشاركة السياسية والشعور بالانتماء للوطن ، والقيم والصفات التى يعمل على ترسيخها فى الاطفال ، وتوقعاته لبعض الأمور فى المستقبل ، وذلك إلى جانب أسئلة عن الحالة العملية والزواجية وعن الطبقة التى ينتمى إليها الشخص وشريحة الدخل التى يقع فيها ، وقدرته على الادخار ، وموقفة السياسى(على متصل من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار) ، والمصادر التى يستمد منها معلوماته .. الخ [١٨].

٣-٣- خبرات عربية فى جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة

نشير فيما يلى إلى ثلاثة مسوح عربية ينصب بعضها على مستوى المعيشة ككل ، بينما ينصب البعض الآخر على بعض مكوناته . ومما يسترعى الانتباه أن هذه المسوح لم تطبق فى مصر .

٣-٣-١- خريطة الحرمان ومستويات المعيشة .

من المحاولات البارزة فى مجال بناء دليل لمستوى المعيشة وقياسة تلك المحاولة التى قام بها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى كل من لبنان والعراق [١٩] . ففي لبنان، تم حساب هذا الدليل باستخدام بيانات مسح المعطيات الإحصائية عن السكان والمساكن ١٩٩٥، وبيانات الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر عام ٢٠٠٤. كما طبّق في العراق أيضاً عام ٢٠٠٤ باستخدام بيانات مسح الأحوال المعيشية، وجاري حالياً تطبيقه في سبعة دول عربية هي: اليمن، وجيبوتي، وسوريا، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، وذلك باستخدام مسح صحة الأم والطفل. وتعتمد منهجية دليل مستوى المعيشة على قياس درجة إشباع مجموعة محددة من الحاجات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن ...) على مستوى الأسرة المعيشية من خلال

---

[18] للمزيد من التفاصيل عن المسوح المذكورة فى هذا القسم ، راجع :
www. freedomhouse. org, www. globalintegrity. org, and www . worldvaluessurvey. org.

[19] للمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولة ، راجع : أديب نعمة ، "تعريف الفقر وقياسة فى دول مجلس التعاون " ، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية التى نظمها المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون فى ضوء الأهداف الإنمائية للألفية ، صنعاء ، ٦-٨ مايو ٢٠٠٨ .

مجموعة من المؤشرات التي يتم إختيارها بعناية للتعبير عن هذه الحاجات. وتتراوح قيمة كل مؤشر بين الصفر (حالة الحرمان القصوى) و٢ (حالة الإشباع القصوى)، بينما تكون قيمة المؤشر مساوية للواحد الصحيح عندما تكون الأسرة على "عتبة الحرمان" من الحاجة الأساسية محل الاعتبار.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن منهجية دليل مستوى المعيشة تم تطبيقها في بعض دول أمريكا اللاتينية بالاعتماد على ١١ مؤشراً تغطي أربعة أبعاد رئيسية، ويكون أسلوب الإجابة على أسئلة الاستبيان بالإيجاب أو النفي (نعم أو لا). أما في الحالة العربية، فإن أسلوب الإجابة -كما سبق الإشارة- يعتمد على إعطاء درجات تتراوح بين صفر و٢ بحيث تسمح بتحديد مستوى الإشباع. ففي لبنان، تم حساب دليل أحوال المعيشة عام ١٩٩٨ بناء على أربعة أبعاد رئيسية هي: المسكن، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والدخل. وقد تم التعبير عن هذه الأبعاد الأربعة بواسطة ١١ مؤشراً هي: عدد غرف المسكن، ومساحة المسكن، والوسيلة الرئيسية للتدفئة (المسكن)؛ وهل المسكن متصل بشبكة مياه، والمصدر الرئيسي للمياه، ووسيلة الصرف الصحي (المياه والصرف الصحي)؛ ومتابعة الدراسة، والمستوى التعليمى للسكان فى شريحة ١١ سنة فأكثر (التعليم)؛ وعدد السيارات الخاصة، ومعدل الإعالة، والمهنة الرئيسية (مؤشرات الدخل).

أما في العراق ٢٠٠٤، فقد تم استخدام عدد أكبر من المؤشرات بلغت نحو ٣٦ مؤشراً تغطي ستة أبعاد رئيسية هي الصحة، والتعليم، ومستوى البنية الأساسية، والمسكن، ومحيط المسكن، والوضع الاقتصادي للأسرة. وبعد حساب درجة الحرمان للأسرة بالنسبة لكل مؤشر، يحسب دليل الحرمان لكل بعد من هذه الأبعاد كوسط حسابي بسيط لهذه المؤشرات، ثم يحسب الدليل العام لمستوى المعيشة كوسط حسابي لقيم الأدلة الفرعية. وبناءً على قيم دليل مستوى المعيشة، يتم تقسيم الأسر والأفراد إلى خمسة فئات: أسر (أفراد) ذات أحوال معيشية: منخفضة جداً؛ ومنخفضة؛ ومتوسطة؛ ومرتفعة؛ ومرتفعة جداً. ثم يتم بناء على هذا التصنيف رسم ما يسمّى خريطة الحرمان أو مستوى المعيشة، بما يسمح بتحديد المناطق التي تتركز فيها الأسر المعيشية التي تعاني من أعلى درجات الحرمان، والتي من المفترض أن تعطى أولوية مطلقة في كل السياسات العامة وفي مجال توفير الخدمات الأساسية وخدمات الضمان الاجتماعى بصفة خاصة.[٢٠]

---

[20] لمزيد من التفاصيل، أنظر أديب نعمة ، مرجع سابق ، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – العراق) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ،٢٠٠٦ ، ٣ أجزاء.

٣-٣-٢- مسح المشروع العربى لصحة الأسرة

انطلاقا من مفهوم موسع لصحة الأسرة ، تضمن المسح العربى لصحة الأسرة إجراء مسح ميدانى بالعينة يضم ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف أسرة ممثلة لكل الطبقات فى المجتمع المعنى • وتستخدم فى جمع المعلومات فى هذا المسح ثلاثة أنواع من الاستبيانات الأساسية ، وهى [٢١] :

أ- استبيان أفراد الأسرة المعيشية وخصائص المسكن •

ب-استبيان الصحة الإنجابية •

ت-استبيان تقييم أوضاع الوحدات الصحية •

وتتوافر من هذه الاستبيانات معلومات عن المجتمع المحلى ومدى انتشار الخدمات الصحية فيه ، ومعلومات عن الأسرة المعيشية ، ومعلومات عن أفراد الأسرة •

وفضلاً عن ذلك يتضمن المسح عدداً من الاستبيانات التكميلية الاختيارية التى يتم تطبيقها حسب رغبة الدول وحسب التمويل المتاح ، مثل استبيانات كبار السن (٦٠ سنة +) ، واستبيان الشبان (١٥-٢٤ سنة) غير المتزوجين ، واستبيان النساء بعد سن الإنجاب (٥٠ سنة +) ، واستبيان ختان الإناث . واستبيان وفيات الأمهات ، واستبيان دور ومكانة المرأة ، واستبيان دور الأزواج فى مجال الصحة الإنجابية • وتتوافر من هذه الاستبيانات معلومات عن الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لأفراد الأسرة ، وعن انتشار الأمراض المزمنة وعلاجها ، وانتشار الإعاقات ورعاية المعاقين ، وأنماط واتجاهات الزواج ، وقضايا النوع الاجتماعى ، وعن الممارسات الضارة كالتدخين والختان ••• الخ •

وقد طبق هذا المسح فى عشر دول عربية هى تونس وسوريا والجزائر واليمن وجيبوتى والمغرب ولبنان وفلسطين والسودان وليبيا •

٣-٣-٣- المسح العربى للحرية

كما سبقت الإشارة فى الفصل الثانى ، فإن هذا المسح قد نفذ فى خمس دول عربية فى إطار إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ [٢٢]•وكان الغرض من هذا المسح تقصى مفهوم الحرية عند العرب والتعرف على تقديرهم لمدى التمتع بالحريات فى بلدانهم • وقد تضمن المسح ألف حالة على الأقل من المواطنين الأكبر من ١٨ سنة عمراً فى كل بلد من

---

(21) المعلومات عن هذا المسح مستمدة من : أحمد عبد المنعم ، "دور المشروع العربى لصحة الأسرة فى متابعة الأهداف الإنمائية للألفية " ، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى حول الفقر ومقاييسه بدول مجلس التعاون ، صنعاء، ٦ - ٨ مايو ٢٠٠٨ •

(22) المعلومات عن هذا المسح مأخوذة من : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وآخرون ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ (نحو الحرية فى الوطن العربى)** ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، الملحق ١ ص ص ١٨٢ - ٢٠٧ •والدول التى طبق فيها المسح هى الأردن وفلسطين ولبنان والمغرب والجزائر •

البلدان الخمسة . وقد روعى أن يتوافر تمثيل متساوى للرجال والنساء ، وتمثيل جيد للحضر والريف ، وللمستوى الاقتصادى – الاجتماعى للأسرة .

وقد شمل استبيان استطلاع الرأى أسئلة حول مفهوم الحرية ومدى ارتباط الحرية فى ذهن المستجيب بالتحرر من الاحتلال والقواعد العسكرية والنفوذ الأجنبى ، والتحرر من الجوع والفقر والجهل والمرض، وكذلك مدى ارتباط مفهوم الحرية بالحريات النوعية المختلفة كحرية الفكر وحرية العقيدة وحرية الرأى والتعبير وحرية الاجتماع والتنظيم وحرية التنظيمات النقابية والمهنية ووسائل الاعلام .. الخ . وتضمن الاستبيان أسئلة حول تقدير المستجيب لأهمية عدد من الأمور لتأمين الحرية ، مثل المعارضة واستقلال القضاء ، ومحاربة الفساد وشفافية الحكم ونزاهة الانتخابات .. الخ ، وتقييم المستجيب لمدى استقلال القضاء وانتشار الفساد واستقلال وسائل الاعلام الحكومية ، وتوافر الحريات المختلفة ، وكفاءة الخدمات الحكومية .

٣-٤- <u>خبرات محلية فى جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة</u>

ان معظم المؤشرات التى تستخدم لمتابعة مستوى المعيشة فى مصر هى مؤشرات مستمدة من البيانات القومية ، وبخاصة التعدادات السكانية والاقتصادية والزراعية وبيانات الحسابات القومية والموازنة العامة للدولة والاحصاءات الحيوية واحصاءات التعليم وبعض الاحصاءات القطاعية الأخرى ، مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن الاستهلاك ، ومن الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والدعم وغير ذلك من بنود الإنفاق الاجتماعى ، والمؤشرات الخاصة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . والى جانب هذه المؤشرات ، ثمة مؤشرات تستخرج من بعض المسوح الدورية ، لعل أهمها مسح الدخل والانفاق والاستهلاك ومسح القوى العاملة بالعينة ومسح التوظف والأجور وساعات العمل[٢٣] .

كما أن هناك عدداً من المؤشرات ذات الصلة بمستوى المعيشة التى يمكن الوقوف عليها من بعض المسوح الدورية مثل المسح السكانى الصحى ، وبعض المسوح غير الدورية مثل مسح العقد الاجتماعى ومسح تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر المصرية ، ومسوح استطلاعات الرأى التى تجريها بعض الجهات سواء فى إطار مسوح عالمية مثل المسوح العالمية للشفافية والنزاهة والقيم التى أشرنا إليها فى القسم ٣-٢ ، أم اتصالاً بأجندة عمل بعض المؤسسات والمراكز البحثية الوطنية ، لاسيما معهد التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وآخر ما اتصل بعلمنا من هذه المسوح مسح مرصد أحوال الأسر المصرية .

---

(23) راجع بعض التقارير التى تتناول مستوى معيشة أو رفاه المصريين ، وبخاصة التقارير التى يصدرها معهد التخطيط القومى مثل تقارير التنمية البشرية فى مصر وتقرير الاقتصاد المصرى .

وسوف نقدم فيما يلى لمحة سريعة عن عشرة مصادر من بين ما ذكرناه من مصادر للمعلومات المحلية ذات الصلة بمستوى المعيشة .

٣-٤-١- <u>التعدادات السكانية والاسكانية والزراعية</u>

من أهم هذه التعدادت تعداد السكان والاسكان الذى يقدم معلومات تفصيلية كل عشر سنوات عن اعداد السكان فى المحافظات المختلفة وخصائصهم المختلفة ، لاسيما من حيث العمر والنوع والحالة الزواجية والحالة العملية (مشتغل/متعطل) وتوزيع المشتغلين طبقاً لطبيعة العمل (دائم /مؤقت /موسمى/متقطع) ومعدل البطالة ، والحالة التعليمية (لم يلتحق بالتعليم/التحق ولم يتسرب/التحق وتسرب)ومعدل البطالة ، والحالة الجمسانية (سليم/معاق)، وعدد الأسر وتوزيعها حسب اتصالها بالمرافق العامة (مياه/كهرباء/صرف صحى) ، وتوزيع المبانى طبقاً لنوع الاستخدام (سكن/عمل /سكن وعمل/مسكن عام/مغلق/خال) ، وطبقاً لنوع المبنى (عمارة/منزل /بيت ريفى /فيلا/شالية /مبنى عمل/مول /دكان أو أكثر/كشك/عشة أوخيمة/ أخرى) ، وحسب ملكية المبنى (ملك الحكومة /ملك القطاع العام أو قطاع الأعمال العام/ ملك خاص / أخرى) ، وكذلك توزيع المبانى حسب الاتصال بشبكات الكهرباء والغاز ..الخ[٢٤] .

ومن التعددات الأخرى التى توفر معلومات تفيد فى تكوين بعض مؤشرات مستوى المعيشة التى اقترحناها فى الفصل الثانى من هذا البحث ، تجدر الإشارة إلى التعداد الزراعى الذى يجرى كل عشر سنوات. وقد شهدت مصر إجراء سبعة تعدادات زراعية منذ ١٩٢٩ كان آخرها تعداد ٩٩/٢٠٠٠[٢٥] ويقدم هذا التعداد إحصاءات عن الحيازات الزراعية وطبيعة الملكية وإستخداماتها وتوصيفها جغرافياً حسب فئاتها وحالة الرى والصرف والعمالة الزراعية الأسرية، هذا بالاضافة إلى الأصول المزرعية بخلاف الأرض ومنها الثروة الحيوانية والداجنة والآلات الزراعية الميكانيكية وغيرها. وتكتسب بيانات التعداد الزراعى السابع أهمية خاصة حيث أنها تتضمن المتغيرات التى واكبت سياسات التحرر الاقتصادى والتى كان من أهمها التغيير فى الكيان القانونى للأراضى الزراعية نتيجة لتطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر (رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) ، والتوسع فى المساحات المستصلحة الصحراوية ، وإنشاء المشروعات الزراعية العملاقة بجنوب الوادى (توشكى) وسيناء ، وتطور أساليب الرى والصرف وما ترتب على ذلك من تطور الانتاج الزراعى وبالتالى الدخل المزرعى.

---

(24) للمزيد راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الاجمالية لتعداد السكان والاسكان والمنشآت ٢٠٠٦ ، وهى متاحة على :

www. msrintranet . capmas. gov.eg .

(25) البيانات عن التعداد الزراعى مستمدة من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (مصر) ، التعداد الزراعى لجمهورية مصر العربية، القاهرة ،٢٠٠٠.

وتعتبر نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ١٩٩٩/٢٠٠٠ مصدراً هاماً للبيانات والمعلومات بالنسبة للقطاع الريفى يمكن الرجوع إليها عند قياس مستويات المعيشة فى الريف المصرى. فقد تضمنت بياناته الحيازات وتوصيفها ومساحة الأراضى المزروعة ومصادر الرى والصرف والأصول المزرعية (الآلات الميكانيكية والجرارات وماكينات الرى) والثروة الحيوانية والداجنة وتصنيفاتها وخلايا النحل ، هذا إلى جانب بيانات العمالة الزراعية من الأسرة (عمالة دائمة ومؤقته).

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الإستفادة من إستمارة " ٢ تعـداد زراعى" فى إجراء الدراسات والبحوث والمسوح الإحصائية حيث أنها تحتوى على عدة أطـر للعينة المستخدمة فى التعداد الزراعى العام. وقد قامت وزارة الزراعة بإجراء تعداد بينى بالعينة فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بغرض تحديث بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠، كما تجرى محاولات حاليا لتحديث وتطوير إستمارات الإستبيان، هذا بالإضافة المسح الشامل للعمالة الزراعية الذى أجرى بالعينة فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

واستناداً إلى عينة سحبت من الإطار المتمثل فى التعداد الزراعـى لعـام ٩٩/٢٠٠٠ بالاستعانة باستمارة "٢ تعداد زراعى" ، جمعت معلومات عن أهم مؤشرات الميزانية الزراعية وذلك لكل فئة حيازية (الأسرة الزراعية) على مستوى القرى والمراكز والمحافظات، وكذلك على المستوى القومى. وقد تكونت من هذه المؤشرات قاعدة بيانات الكترونية عـن تكـاليف الانتاج الزراعى والدخل المزرعى ابتداءً من السنة الزراعية ٢٠٠٠/٢٠٠١[٢٦]. وقد غطـت استمارة الاستبيان المستخدمة العناصر المعلوماتية التالية:

- بيانات عامة عن الأسرة المزرعية ٠
- النمط الحيازى وفقا لفئات الحيازة المختارة ٠
- الأصول المزرعية كالمبانى، والثروة الحيوانية والداجنة، والآلات الزراعية وآلات الرى، ووسائل الإنتقال..الخ ٠
- التركيب المحصولى وفقا للمساحة المزروعة وفئات الحيازة ٠
- عناصر تكاليف الانتاج الثابته والمتغيرة لأنشطة المزرعة (على مستوى كل محصول) ٠
- حركة المخزون من مستلزمات الإنتاج ٠
- قيمة الانتاج بشقيه النباتى والحيوانى.
- الدخول من العمل خارج المزرعة داخل الجمهورية مع إستثناء الدخول من خارج مصر.

---

(26) انظر فى ذلك :

Ministry of Agriculture and Land Reclamation and USAID "Improving and Upgrading Agricultural Statistsis and Information" APRP/RDI Policy Brief, Issue No.28,2002,andAPRP/RDI Worlinig Paper No.89,2000

- تقدير العمالة العائلية الدائمة والمؤقتة.

ومن الواضح ان هذه المعلومات تخص الأسر المزرعية ، أى الأسر الريفية الحائزة لأرض زراعية ؛ ومن ثم فهى لا تشتمل على الأسر الريفية غير المزرعية ، أى التى لا تحوز أرضاً زراعية أو التى لاتعمل بالزراعة .

وفى هذا السياق تجدر الإشارة الى أن "مجموعة واى"[٢٧] (التى تضم البنك الدولى، ومنظمة الأغذية والزراعة،ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية،واللجنة الاقتصادية الأوروبية) أصدرت **دليلا لقياس مستوى معيشة ورفاه الأسر الريفية**.وقد تضمن الدليل المحاور الأساسية للأساليب الإحصائية الخاصة بالتنمية الريفية والدخل المزرعى للأسرة حيث حدد الإتجاه المنهجى ونظم المعلومات التى يجب الأخذ بها للحصول على بيانات ومعلومات لقياس الرفاهية ومستوى معيشة الأسر الريفية. كما أوضح أن الإحصاءات المطلوبة للمناطق الريفية ينبغى أن تغطى مدى واسعاً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وألا تقتصر على القطاع الزراعى. وركز الدليل على وصف معالم ونوعية المؤشرات. فقد أشار فى هذا الصدد أن المؤشرات التى يتوصل إليها والتى تغطى محاور وموضوعات كثيرة تحتاج إلى إحصاءات عن المناطق الريفية ينبغى إستخلاصها من مصادر عديدة للبيانات،وذلك مع ضرورة مراعاة دقة وتوقيتات هذه المصادر تجنباً للوقوع فى متاهة استخدام الإحصاءات المتاحة والمجمعة من مصادر مختلفة.

٣-٤-٢- مسوح العمالة والتوظف والأجور وساعات العمل

مسح العمالة بالعينة

يهدف هذا المسح إلى تحديد حجم قوة العمل وخصائصها المختلفة، وقياس مستوى التشغيل والتوظف بالمجتمع وبالمناطق الجغرافية المختلفة بالجمهورية، وقياس التوزيعات النوعية للمشتغلين وفقاً للسن، والنوع، والإقليم الجغرافى، والحالة التعليمية، والحالة العملية، وأقسام المهن الرئيسية، والقطاع، والنشاط الاقتصادى، وحالة الاستقرار فى العمل، وساعات العمل، وذلك بالإضافة إلى تقدير معدلات البطالة بالمناطق الجغرافية المختلفة، وقياس التوزيع الجغرافى للمتعطلين.

ويجرى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هذا المسح بصفة ربع سنوية ، وذلك مراعاةً لأثر الموسمية على العمالة والبطالة .وتصدر عن الأربع دورات نشرة سنوية مجمعة. ويتم تنفيذ البحث بأسلوب العينة ، حيث وحدة المعاينة النهائية هى الوحدة السكنية. وقد أعدت العينة الأساسية لعام ٢٠٠٦ فى ضوء القطع المساحية (Sample Area) لعام

---

(27) United Nations, , The Wye Group Handbooks, **Rural Households' Livelihood and Well-being**, UN, NY and Geneva, 2007.

٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وذلك باستخدام نظام البلوكات فى كل من الحضر والريف. وفى عام ٢٠٠٦ بلغ حجم عينة بحث القوى العاملة ٨٤٠٠٠ أسرة معيشية ، بواقع ٢١٠٠٠ أسرة لكل دورة ربع سنوية ٠

مسح التوظف والأجور وساعات العمل

تجمع بيانات هذا المسح سنوياً فى شهر أكتوبر ، وذلك لاتصاف هذا الشهر باستقرار العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويغطى المسح عدداً من الأنشطة وهى : الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع أشجار الأخشاب ، وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز وإمدادات المياه، والإنشاءات (التشييد والبناء)، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والمنزلية، والفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، وأنشطة العقارات، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعى، وخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية.

ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بجمع هذه البيانات من مشروعات القطاع الخاص التى يعمل بكل منها عشرة عاملين أو أكثر ، ومن مشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مهما كان عدد العاملين بها ، مع توزيع المنشآت التابعة لهذه المشروعات وفقاً لمقرها الجغرافى فى المحافظات. وبلغ عدد المنشآت المستوفاة والتى شملتها هذه الإحصائية ١٧٨٠١ منشأة ، بينما كان حجم الإطار الكلى ٢٨٢٢٧ منشأة ، أى أن نسبة الاستيفاء لم تزد على ٦٣% من حجم الإطار الكلى٠ وترجع أسباب عدم الاستيفاء إلى أن بعض المنشآت كانت مغلقة أو تم هدمها أو إلى تصفية النشاط ، أو إلى التراخى فى تقديم المعلومات المطلوبة من جانب بعض المنشآت ٠ ولا شك أن ارتفاع نسبة عدم تغطية هذا المسح للمنشآت المستهدفة إلى ما يقرب من الثلث تحد من جاذبية استعماله مصدراً لمعلومات التوظف والأجور وساعات العمل. كما يدفع فى الاتجاه نفسه قصر تغطية منشآت القطاع الخاص على المنشآت التى يعمل بها عشرة مشتغلين فأكثر ٠

٣-٤-٣- مسح الدخل والانفاق والاستهلاك (IECS)

مسح "الدخل والانفاق والاستهلاك"

يرجع تاريخ المسوح المتعلقة بميزانية الأسرة إلى نحو نصف قرن من الزمان. فقد شهد عام ١٩٥٥ إجراء أول بحث "تجريبي" لميزانية الأسرة، قامت بتصميمه وتنفيذه لجنة الإحصاء بالمجلس الدائم للخدمات العامة في ثلاث قرى بمحافظة الجيزة على عينة حجمها ٧٥٠ أسرة من مجتمع الأسر بالقرى الثلاث البالغ حجمه ٤٠٠٠ أسرة معيشية. وفي عام ١٩٥٨/ ١٩٥٩ تم إجراء أول بحث كامل لميزانية الأسرة على عينة من ٦٣٧٦ أسرة معيشية شملت جميع محافظات الجمهورية (ريف وحضر). ومنذ ذلك التاريخ، أجرى الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ثمانية مسوح كان آخرها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويعد مسح ميزانية الأسرة الذي تم تغيير اسمه إلى مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك من المصادر المهمة لأغلب الدراسات التي تتناول الموضوعات المتعلقة بمستوى المعيشة في مصر وقد تزايد الاعتماد عليه مؤخراً لدراسة الفقر وتقدير معدلاته والتعرف على أحوال الفقراء ، والوقوف على توزيع الدخل أو الإنفاق بين الأسر المصرية وتحديد مدى التركز فيه ٠

وقد أجرى المسح على فترات تتراوح بين ست وعشر سنوات فى الفترة من ١٩٥٩/٥٨ حتى ١٩٩١/٩٠، ثم انتظم القيام به كل خمس سنوات اعتباراً من مسح ١٩٩١/٩٠ حتى آخر مسح أجرى عن سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد تقرر مؤخراً تنفيذ هذا المسح كل سنتين. وهذا بلا شك قرار صائب وتطور محمود.

وقد اتجه عدد الأسر التى يتناولها مسح الدخل والانفاق والاستهلاك إلى التزايد من ٦٣٧٦ أسرة فى مسح ١٩٥٩/٥٨ إلى ١٧٠٠٠ أسرة فى مسح ١٩٨٢/٨١. ثم استقر عدد الأسر عند حوالى ١٥٠٠٠ فى مسح ١٩٩٦/٩٥ ، ولكنه زاد زيادة ملحوظة فى مسح ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٤٧٠٩٥ أسرة، وفى مسح ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٤٧٩٤٩ أسرة ٠

ويغطى المسح سبعة أنواع من المعلومات ذلت الصلة بمستوى المعيشة، تجمع ما بين المقاييس النقدية وغير النقدية للتعبير عن رفاهية الأسرة ومختلف خصائصها وسلوكياتها. يهتم القسم الأول بالبيانات الأساسية لكل أفراد الأسرة (السن، النوع، العلاقة برب الأسرة، التعليم والعمالة). ويتضمن القسم الثانى تجميع معلومات عن السكن ٠ بينما يتضمن القسم الثالث معلومات عن السلع المعمرة ٠ أما القسم الرابع فإنه يقدم معلومات عن إستهلاك الغذاء (٢٧٩ بنداً) بما فى ذلك السلع الغذائية التى تشتريها الأسرة أو التى تنتجها أو التى تحصل عليها من مصادر أخرى. أما القسم الخامس فيتضمن بيانات عن جملة الانفاق على الاستهلاك غير الغذائى (٢٨٩ بنداً) بما فى ذلك الانفاق على الوقود والملابس والمدارس والصحة وكثير من البنود الأخرى المتنوعة. بينما يتضمن القسم السادس معلومات عن السلع والخدمات غير الغذائية٠ ويرصد القسم السابع المصروفات التحويلية والقروض ٠ ويتم الحصول على بيانات الدخل (دخل الأسرة) من مصادرها تفصيلاً فى استبيان خاص بالدخل.

وتجدر الاشارة إلى أن آخر مسح للدخل والانفاق والاستهلاك (مسح ٢٠٠٥/٠٤) قد تضمن أربعة أنواع إضافية من المعلومات بالمقارنة بالاستقصاءات الثلاثة السابقة وهي:

- معلومات عن السلع التي تتلقاها الأسر في شكل عيني، حيث سجلت منفصلة.
- معلومات عن الالتحاق بالمدارس وإنفاق الأسرة على كل من التعليم العام والخاص.

- تقييم للأصول الموجودة وما طرأ عليها من تغيرات ،وذلك للتمكن من تقدير الادخار الايجابي والسلبي.
- إستبيان مجتمعي يلحق بإستبيان الأسرة الأساسى وذلك للتعرف على خصائص البيئة المحلية للأسر،وبخاصة مرافق المياة والصرف الصحي و المراكز الصحية والمدارس واقسام الشرطة،ومدي توافر خدمات هذه المرافق وإمكانية الوصول إليها ونوعية الخدمات التي تقدم . كما يتضمن هذا الاستبيان معلومات عن نوعية الأرض الزراعية، وأهم المحاصيل المزروعة ،وأنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية،والمشاركة المجتمعية، وكذلك عن إدراك السكان لأثر ما ينفذ من مشروعات في مناطقهم[٢٨].

وهذا التوسيع فى نطاق التغطية المعلوماتية لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك يعوض إلى حد ما عن عدم اشتراك مصر فى مسح مستوى المعيشة الذى يرعاه البنك الدولى (LSMS) والذى سبقت الإشارة إليه فى القسم ٣-٢ من هذا الفصل. وبالرغم من أن تحسناً ملحوظاً قد طرأ على شمول ودقة البيانات فى مسح ٢٠٠٥/٠٤، إلا أن عدم اتساق البيانات المتحصل عليها من هذا المسح مع بيانات الحسابات القومية لم يزل يشكل مشكلة ضخمة، وخاصة بالنسبة لقيم متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك ،ومع إدراك أن هذه المشكلة تقع فى معظم الدول ، حيث تميل القيم المقدرة من المسوح للتحيز إلى أدنى بالقياس إلى القيم المقدرة من الحسابات القومية ، إلا أن حدة المشكلة كبيرة فى مصر ، حيث يصل الفرق بين التقديرين إلى أكثر من ٥٠% فى مسح ٢٠٠٥/٠٤[٣٠] .

٣-٤-٤- <u>المسح السكانى الصحى (DHS)</u>

يأتي هذا المسح في إطار برنامج المسح السكاني الصحي العالمي الذي يهدف إلى توفير بيانات حديثة متعلقة بالصحة الإنجابية للسيدات والأمهات ومعدلات الإنجاب ووفيات الأطفال، وغيرها من المؤشرات المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال بصفة عامة. وتقوم وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان بالإشراف على تنفيذ المسح في مصر، والذي يتم تمويله بصفة رئيسية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID[٣١]. وقد تم حتى الآن تنفيذ خمسة مسوح على المستوى القومي، كان آخرها مسح ٢٠٠٥.[٣٢] ويركز هذا المسح

---

[28] المعلومات المقدمه عن هذا المسح مأخوذة من :

World Bank and Ministry of Economic Development (Egypt), **ARE-A Poverty Assessment Update**, The World Bank, Report No. 39885- EGT.16 Sept. 2007,vol. 2,Annex 1.1. and 1.2

[30] ورد هذا التقدير فى ورقة العمل التى أعدتها د. سهير أبو العينين لهذا البحث .

[31] المعلومات عن هذا المسح من :

F. El- Zanaty and A. Way, **Egypt Demographic and Healh Survey 2005** , Ministry of Health and Population, National Population Council, USAID, UNICEF, Ford Foundation, March 2006.

[32] المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥ هو المسح الخامس فى مصر حيث أجريت المسوح السابقة فى أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠. كما أجريت ثلاثة مسوح بينية إضافية فى أعوام ١٩٩٧و١٩٩٨و٢٠٠٣ .

على بيانات ومعلومات عن الصحة الانجابية للمرأة والأسرة أساساً، مثل المعلومات عن خصوبة المرأة، وممارسات المرأة الحامل والولادة، والعناية الصحية بالحوامل، صحة الطفل والوفيات، الرضاعة الطبيعية، والأنيميا. وتعتبر هذه المعلومات مهمة لفهم العوامل المؤثرة على الصحة الانجابية للمرأة وصحة وحياة الأطفال الرضع والصغار.

ويستخدم المسح استمارتين منفصلتين. الأولى تخص الأسرة المعيشية، وتم تطبيقها على ٢١٩٧٢ أسرة معيشية، والثانية تخص "السيدة" محل البحث وقد طبقت على عينة من ١٩٤٧٤ سيدة داخل الأسر المعيشية (ممن سبق لهن الزواج أوفي سن الإنجاب) .والواقع أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الاستمارة الأولى الخاصة بالأسرة المعيشية، والتي تحتوي على ١٣٣ سؤالاً يتم من خلالها التعرف على خصائص الأسرة المعيشية من حيث حجم الأسرة ونوع رب الأسرة، وخصائص أفراد الأسرة من حيث التركيب العمري والنوعي ومحل الإقامة (ريف- حضر) ومستوى التعليم، بالإضافة إلى خصائص المسكن (توافر المياه والصرف الصحي- وسائل التخلص من المخلفات- نوع الوقود المستخدم للطهي- نوع السكن- وجود كهرباء- عدد الغرف- ملكية السلع المعمرة- وسيلة المواصلات المستخدمة). وتستخدم بيانات حيازة الأصول التى تجمع فى هذا المسح فى حساب "مؤشر الثروة" wealth index للأسرة المعيشية الذي أصبح يستخدم على نطاق واسع كمقياس تقريبي لمستوى المعيشة، رغم ما يرد عليه من انتقادات وتحفظات[٣٣] .

وتجدر الاشارة إلى أن استمارة الأسرة المعيشية تضمنت ثلاثة أجزاء: جدول الأسرة، ومجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة،ومقاييس أنثروبومترية للتغذية مثل مقاييس الوزن والطول ، وكذلك اختبار لمرض فقر الدم.

٣-٤-٥- <u>مسح العقد الاجتماعى Social Contract Survey</u>

تم عمل هذا المسح الميدانى خصيصاً لإعداد تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ٢٠٠٥، وذلك فى محاولة لفهم خبرات الناس وتطلعاتهم وتصوراتهم بشأن السلع والخدمات العامة، وذلك استناداً إلى عينة تتكون من ٦٠٠٦ أسرة مصرية على المستوى القومى. كما سعى المسح أيضاً للكشف عن درجة مشاركة المواطنين فى صنع القرارات وعن مدى حماية حقوق المستهلكين والعملاء. وقد تم جمع بيانات من ٢٩٤٢٥ شخصاً خلال شهر يوليو ٢٠٠٥، وقد اشتمل المسح على ٤١٧ سؤالاً تغطى مجموعة من الأبعاد مثل التعليم، والحالة العملية، والتأمينات الاجتماعية، والصحة، والكهرباء، والمياه والصرف الصحى، والسكن والمرافق والخدمات، والغاز والوقود، والمواصلات، والبرامج التليفزيونية، والمشاركة

([33]) انظر تطبيقا لمؤشر الثروة فى دراسة الفقر فى مصر فى : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : دراسة الفقر وخصائص الفقراء فى مصر فى إطار مسح العقد الاجتماعى – مصر ٢٠٠٥ ، المركز ، أكتوبر ٢٠٠٦ .

السياسية، وثقة المستهلك، والأمان. ويلاحظ أن المسح لم يتعرض للمسائل المتعلقة بالأمن الغذائى والمشاكل التى تكتنفه [٣٤].

ويركز مسح العقد الاجتماعى على الأبعاد المختلفة لاستهلاك الأفراد للسلع والخدمات والمشاكل التى يواجهونها فى تلقيهم للسلعة أو الخدمة. ويختلف هذا المسح عن مسح الدخل والانفاق، حيث يركز الأخير بصفة أساسية على استهلاك وقيمة انفاق الأفراد على السلع والخدمات المختلفة باختلاف أنواعها مثل الطعام والشراب، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والمياه والصرف الصحى، والكهرباء، والسكن، والثقافة والترفيه، والخدمات المتنوعة الأخرى، وذلك دون جمع تفصيلات عن طبيعة وكيفية تلقى الخدمة أو السلعة.

ففى مجال التعليم اشتمل المسح على عدد من التساؤلات حول مدى تقدم أو رسوب المبحوثين فى الدراسة (الأسباب فى حالة ترك المدرسة)، ونوع المدارس التى تم الالتحاق بها وتكلفة الالتحاق (مصاريف-ملابس- كتب- مواصلات-وغيرها)، والدروس الخصوصية، ومدى رضى المبحوث عن جودة التعليم ومصاريف التعليم على مستوى المراحل التعليمية المختلفة.وفيما يخص الحالة العملية للمبحوثين ، تعرض المسح الميدانى إلى نوع العمل، وطبيعته، والسن فى بداية العمل، والعائد المادى، وأسباب ترك العمل. أما فيما يخص التأمينات الاجتماعية ، فقد تطرق المسح إلى مسألة المساعدات الاجتماعية أو الخيرية التى تحصل عليها الأسرة. وعلى مستوى الحالة الصحية ، تعرض المسح إلى نوعية المستشفيات التى يتوجه إليها المواطنون، وتكلفة العلاج، وجود تأمين صحى، وأهم مشاكل العلاج الحكومى.

وعلى مستوى الكهرباء والمياه والصرف الصحى ، كان التساؤل عن أهم الأجهزة الكهربائية التى لا يمكن التخلى عنها أحد المؤشرات الدالة على مستوى معيشة المواطن، إضافة إلى نوع كل من الصرف الصحى ودور المياه التى تستخدمها الأسرة، والتكلفة التى تتحملها الأسرة للحصول على هذه الخدمات. وعلى مستوى السكن والمرافق والخدمات اشتمل المسح على بعض الأسئلة الخاصة بنوع حيازة المسكن ونوع المسكن نفسه وعدد الغرف التى يتكون منها، وكذلك الايجار التى يتم دفعه شهرياً. وفيما يخص استخدام المواطنين للغاز والوقود ، استعرض المسح مدى حيازة الأفراد للسيارات ونوع الوقود الذى يستخدمونه. وفيما يخص المواصلات رصد المسح التكلفة التى يتحملها الفرد فى المواصلات شهرياً ونوع خدمة المواصلات ، التى يستخدمها. كما تطرق المسح إلى مدى ثقة المستهلك فى الاقتصاد الوطنى

---

(34) انظر : محمد عبد الغنى رمضان ، الكتيب المرجعى لمسح العقد الاجتماعى – مصر ٢٠٠٥ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

وتقديره لمستوى تحسن معيشة أسرته خلال الشهور الستة السابقة لفترة المسح، وكذلك تقديره للأوضاع المستقبلية للاقتصاد.

٣-٤-٦-<u>استطلاع الرأى بشأن هموم واهتمامات المواطن المصرى</u>

أجرى هذا الاستطلاع فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمعرفة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وإن كانت نتائجه لم تنشر إلا فى ٢٠٠٨ [٣٥]. وقد بدأ الاهتمام بإجراء هذا الاستطلاع فى سياق مشروع بحث " مؤشرات نوعية الحياة" ، وذلك باعتبار أن ما سيسفر عنه الاستطلاع من معلومات يشكل قاعدة انطلاق جيدة لوضع المؤشرات الدالة على نوعية حياة المصريين.

وقد غطى البحث ٣٣٠٠ أسرة معيشية ، تضم ٣٥٦٢ شخصاً من البالغين ١٨ سنة فأكثر، وهم من تقرر توجيه أسئلة الاستبيان إليهم فى هذا الاستطلاع. وقد توزعت أسئلة الاستطلاع على خمس مجموعات هى : هموم واهتمامات المواطن على المستوى العام (أهم مشكلات مصر) وعلى المستوى الخاص (أهم المشكلات التى تواجه المواطن ذاته) ، ومدى رضى المواطن عن بعض مؤسسات الدولة، شاملة الحكومة والأحزاب والمجالس النيابية وتقييمه لدورها ، والصورة الذهنية لدى المواطن عن بعض الفئات الاجتماعية كرجال الأعمال والحرفيين والمرأة والشباب ورجال الدين، وطموحات وإخفاقات المواطن المصرى ، ومدى شعوره بالرضى عن جوانب مختلفة من حياته (كالسكن والجيرة والصحة والعمل...)، وكذلك مدى شعوره بالسعادة ، وما الذى يجعله سعيداً (اماكن/ أشياء/ أشخاص) . وقد اعتمد الاستطلاع على أسلوب المقابلة المباشرة وعلى صياغة نسبة كبيرة من الأسئلة (٦٣% من اجمالى ١٠٣ سؤالاً، بخلاف أسئلة البيانات الشخصية) على نحو مفتوح ، بينما توزعت النسبة المتبقية على الأسئلة ذات النهايات المغلقة (اختيار من متعدد).

٣-٤-٧ <u>مسح المشروع القومى لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية.</u>

أجرى هذا المسح مؤخراً (٢٠٠٦-٢٠٠٧) فى إطار الجهود التى تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعى لتحديد الأسر الأولى بالرعاية والتى يجب استهدافها ببرامج الدعم والرعاية الاجتماعية [٣٦]. وقد قام بهذا المسح المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ونفذه فى محافظتين ، هما محافظة الشرقية ومحافظة أسيوط ، وذلك على سبيل التجربة قبل تعميم المسح على باقى المحافظات. والمحافظتان هما الأشد فقراً فى وجه بحرى ووجه قبلى

---

(35) ناهد صالح ، هموم واهتمامات المواطن المصرى – استطلاع للرأى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،٢٠٠٨

(36) المعلومات عن هذا المسح مأخوذة من : نجوى الفوال وآخرون ، المشروع القومى لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية- الأسس المنهجية والتطبيقية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، 2007

على التوالى حسب نتائج تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ٢٠٠٥. وقد تركز الاهتمام على القرى الأكثر فقراً بكل من هاتين المحافظتين اعتماداً على تقرير التنمية البشرية عن كل منهما، والذى يتضمن ترتيب الوحدات الإدارية بكل محافظة وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

وقد اعتمد فى تحديد الأسر الأكثر احتياجاً على عدد من المؤشرات التى ثبتت معنوية تأثيرها على متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلى فى إطار تطبيق نموذج قياسى على قاعدة بيانات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠٠٥/٠٤ . ومن هذه المؤشرات: خصائص رب الأسرة (تعليم- عمل) ، وخصائص الأسرة (الحجم - نسب العاملين بالأسرة) ، ونوع المسكن ومدى اتصاله بالمرافق العامة ، وملكية السلع المعمرة ، بالإضافة إلى الإنفاق على الكهرباء والتليفون المنزلى. وعلى ذلك فقد تم التمييز بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة فى المدن والقرى المختارة من كل محافظة. وقد ارتكز على نتائج النموذج المشار إليه فى وضع استمارة الاستبيان التى اشتملت - إلى جانب خصائص الأسرة وخصائص رب الأسرة - على الاشتراك فى التأمينات وحيازة البطاقة التموينية وبيانات المسكن شاملة المرافق وحيازة السلع المعمرة وقيمة آخر فاتورة تليفون أرضى وقيمة آخر فاتورة كهرباء.

ومن الواضح أن المؤشر الأساسى لمستوى المعيشة فى هذا المسح يقتصر على متوسط الانفاق الاستهلاكى للأسرة ، وأن المؤشرات المذكورة ليست إلا وسائل يستعان بها على تمييز الأسر ذات الدخل الأقل (الفقيرة) عن الأسر ذات الدخل الأعلى (غير الفقيرة).

وطبقا للمعلومات المتاحة من وزارة التضامن الاجتماعى [٣٧]، فقد تم إعداد قاعدة بيانات الأسر الأولى بالرعاية فى الشرقية وأسيوط، كما تم الانتهاء من المسح الاجتماعى للمناطق الفقيرة فى خمس محافظات (بنى سويف - الجيزة- أسوان- الدقهلية- دمياط) ، بالإضافة إلى الشرقية وأسيوط . وجارى العمل على إعداد قاعدة بيانات الأسر الأولى بالرعاية فى هذه المحافظات الخمس، إلى جانب تحديد الخصائص والمحددات الأساسية للأسر الفقيرة ، وإعداد برامج التنمية والرعاية الاجتماعية الملائمة للأسر الأولى بالرعاية

٣-٤-٨- <u>استبيان تحديد المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة المصرية</u>

تم تصميم هذا الاستبيان مؤخراً في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعى لتحديد الأسر الأولى بالرعاية والاستهداف، حيث قامت الوزارة -بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية-

---

(37) انظر:

www.mss.gov.eg/MSS-ar-eg/Ministry Projects

بعمل استبيان مكوّن من استمارتين[٣٨] . الأولى يتم إستيفاؤها من أي مواطن يرى أنه يستحق الحصول على معاش ومزايا الضمان الاجتماعي، حيث تهدف هذه الاستمارة إلى الكشف عن أحوال الأسر المعيشية. وتتضمن هذه الاستمارة عدداً محدوداً من الأقسام تأتى فى مقدمتها بيانات رب الأسرة وحالته العملية وما إذا كان يحصل على معاش فى حالة عدم العمل. ويتناول القسم الثانى بيانات عن المسكن والأسرة والذى يضم عدداً من الأسئلة مثل عدد أفراد الأسرة، ونوع المسكن، ومن منهم فى التعليم الخاص، وما إذا كان هناك من يعانى من أمراض مزمنة، وقيمة أخر فاتورة للتليفون والكهرباء. أما القسم الثالث فيخص بيانات التموين مثل حيازة أو عدم حيازة الأسرة لبطاقة تموينية ونوع الدعم الذى تتلقاه ومكتب التموين التابعة له. كما يشتمل الاستبيان على جزء خاص بما تملكه الأسرة من أصول كسيارة أو عقار أوغيرها من الأصول.

أما الاستمارة الثانية والتي يتولى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الإشراف على استيفاءها، فتهدف إلى تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة المصرية. وقد تم تطبيق هذه الاستمارة بالفعل على الأسر المعيشية في وحدتين محليتين ، ومن المقرر أن يتم تعميمها على باقي محافظات الجمهورية. ويحتوى الاستبيان على أحد عشرة قسماً رئيسياً: المسكن، وأفراد الأسرة المعيشية، والمشكلات التى تواجه الأسرة فى تعليم الأبناء، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات والمساعدات، ومدى كفاية الدخل الأسرى، ودعم الغذاء، وملكية السلع المعمرة، والأصول المدرة بالدخل، وإنفاق الأسرة، الصحة والعلاج، وأخيراً احتياجات الأسرة.

٣-٤-٩- <u>استطلاعات متنوعة للرأى</u>

بالإضافة إلى المسوح الميدانية السابقة، يقوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بعمل استطلاعات لرأى المواطنين حول مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تؤثر بشكل أو بآخر على الأبعاد المختلفة لمستوى معيشة المواطنين. ومن أهم القضايا التى تناولتها هذه الاستطلاعات جودة خدمات التأمين الصحى الحكومى، ومدى توافر السلع الأساسية من وجهة نظر المواطن، والتعرف على التغيرات التي طرأت على أسعار السلع الأكثر أهمية للمواطنين ، وذلك بهدف تحديد السلع التى تحتاج إلى دعم من الحكومة، ونقص السلع الرئيسية فى الأسواق والتعرف على أماكن العجز ومقترحات المواطنين لحل هذا العجز، والقيمة المناسبة للدعم النقدى على السلع التموينية كبديل للدعم العينى وطرق تقديمها. كما تناولت هذه الاستطلاعات رأى الشباب والأسر حول استخدام

---

(38) وزارة التضامن الاجتماعى ، استمارة بيان حالة الأسرة المصرية ، وهى متاحة على موقع الوزارة على الانترنت : www.mss. gov.eg .

الانترنت ،ورأى طلاب الجامعات حول التعليم فى الجامعات والمعاهد الخاصة، ومشكلات التعليم الجامعى، والتعليم عن بعد، التشغيل بين الخريجين الجدد، ورأى أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى السياسى والاجتماعي، تناولت بعض هذه الاستطلاعات المشاركة فى الانتخابات والتعرف على الأسس التى يقوم المواطنين بالانتخاب على أساسها، ومشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية، ودور الشركات العالمية فى المجتمع، وظاهرة الدروس الخصوصية وتحديد بعض المقترحات التى من شأنها الحد من انتشار هذه الظاهرة ومدى جودة المواصلات العامة ومدى توافرها، ومدى انتشار الفساد على مستوى المحليات [٣٩] .

٣-٤-١٠- مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية

بدأ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مؤخراً (مارس ٢٠٠٨) في إجراء مسح ميدانى لعينة من الأسر المصرية لرصد وتتبع آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نمط حياة المواطن المصرى[٤٠] . ويهدف هذا المسح إلى التعرف على مستوى وأنماط الإنفاق الاستهلاكى للأسرة المصرية ومدى اختلافها طبقا لاختلاف الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، والتعرف على مدى معاناة الأسرة من مشكلات البطالة والتعليم والصحة، وتقييم المواطن لقضايا الفساد ، وثقة المواطن فى أداء الحكومة ، ومدى شعوره بالأمن على مستقبله ومستقبل أبنائه . ومن المقرر بصفة مبدئية أن يتم إجراء هذا المسح بدورية ربع سنوية، ولكن يمكن أن تتغير هذه الدورية مستقبلاً .وقد اقترح اعتبار نتائج التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦ بمثابة إطار لعينة الدراسة. كما تم تقسيم المجتمع إلى ستة مناطق جغرافية (القاهرة- محافظات حضرية أخرى – حضر وجه بحرى – ريف وجه بحرى – حضر وجه قبلى – ريف وجه قبلى) ومن المتوقع أن يصل حجم العينة المختارة إلى حوالى ٦٠٠٠ أسرة معيشية . وتجمع البيانات من الأسر بأسلوب المقابلة الشخصية.

وتتضمن استمارة المسح نوعين من الأسئلة ، النوع الأول يشمل أسئلة ذات طبيعة دورية كل ثلاثة أشهر مثل الأسئلة الخاصة بالخصائص التعريفية والديموجرافية للأسرة وتحديد موقع الفرد المجيب داخل الأسرة والتعرف على خصائصه الرئيسية من تعليم وصحة وحالة عملية ، هذا إلى جانب التعرف على أصول وممتلكات الأسرة بما يساهم بصورة أو

---

[39] للمزيد حول هذه الاستطلاعات ، راجع موقع مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الانترنت:
www. idsc . gov.eg.

[40] للمزيد راجع : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، استمارة مرصد أحوال الأسرة المصرية ، مارس ٢٠٠٨ .

الأسرة وقدرتها الادخارية، وكذلك بإضافة استبيان محتمعى)، وبعد أن تقرر تكراره كل سنتين، يعتبر مسحاً ضخماً (حوالى ٤٨,٠٠٠ أسرة) وينطوى جمع معلوماته على مشقة كبيرة للمبحوثين ، حيث يقتضى الأمر زيارة كل أسرة عشر مرات شهرياً لمدة ثلاثة شهور. ولا شك أن إضافة أسئلة جديدة حتى لتغطية القائمة المختصره من المؤشرات التى اقترحنا البدء بها، سوف يشكل عبئاً إضافياً ضخماً على المبحوثين ، وتزداد معه احتمالات الإجهاد الاحصائى للمبحوثين وما يترتب على ذلك من ازدياد احتمالات الخطأ فى البيانات (علاوة على مستوى الخطأ الحالى الذى يعد كبيراً والذى يتجلى فى ابتعاد تقدير متوسط استهلاك الفرد المستمد من المسح ابتعاداً كبيراً التقدير المناظر المستمد من الحسابات القومية). وفضلاً عن ذلك فإن توسيع هذا المسح توسيعاً كبيراً كما هو متوقع حتى مع استخدام القائمة المختصرة للمؤشرات قد يثير الكثير من الصعوبات التى تؤدى إلى ضعف إدارة المسح من الناحية العملية.

أما مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية ، فإن له هدفاً خاصاً على ما أوضحنا سابقاً، وهو تقديم معلومات سريعة عن أحدث التطورات فى بعض جوانب مستوى المعيشة، يمكن أن تفيد فى تعديل السياسات ذات الصلة فى أمد قصير. ولا شك أن توسيع نطاق البحث ليتوافق موضوعياً وزمنياً مع المعلومات المطلوبة لمجموعة المؤشرات المقترحة فى الفصل الثانى، سيخرج هذا البحث عن هدفه الأساسى ويحول دون الاستفادة المرجوة منه من جانب صانع القرار.

كما أننا نظرنا فى إمكانية تنفيذ مسح مخصوص لمستوى المعيشة على غرار مسح LSMS ، ولكن مع توسيع نطاق تغطيته ليشمل كل عناصر مستوى المعيشة التى تسعى مجموعة المؤشرات المقترحة من جانبنا لتقصيها. ومن أبرز مزايا هذا البديل أنه يتيح المجال للاستفادة من التطويرات المنهجية والتطبيقية التى تبلورت خلال مسيرة هذا المشروع عبر ٢٨ سنة، لاسيما اجراءات مراقبة وضمان الجودة وإجراءات اختصار الوقت الذى ينقضى فى تصميم وتنفيذ الاستبيانات وتجهيز البيانات. وفى المقابل يعيب هذا البديل أنه سينطوى على درجة عالية من التشابه والتكرار مع المسح الكبير للدخل والانفاق والاستهلاك خاصة بعد تطويره، كما أنه يحمل خطر الإرهاق الشديد للمبحوثين جراء كثرة الأسئلة وطول وقت تحصيل الإجابات عنها منهم، مما قد يؤدى إلى تآكل بعض مزايا المسح الأصلى المتعلقة بالجودة والسرعة.

وأخيراً ، بحثت امكانية إجراء مسح مخصوص لمستوى المعيشة وفق المفهوم الواسع والشامل، وذلك استناداً إلى عينة تتألف مفرداتها من عدد من الأسر المشتركة فى عدد من المسوح التى تجرى دورياً مثل مسح الدخل والانفاق والاستهلاك والمسح السكانى

الانترنت ،ورأى طلاب الجامعات حول التعليم فى الجامعات والمعاهد الخاصة، ومشكلات التعليم الجامعى، والتعليم عن بعد، التشغيل بين الخريجين الجدد، ورأى أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى السياسى والاجتماعي، تناولت بعض هذه الاستطلاعات المشاركة فى الانتخابات والتعرف على الأسس التى يقوم المواطنين بالانتخاب على أساسها، ومشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية، ودور الشركات العالمية فى المجتمع، وظاهرة الدروس الخصوصية وتحديد بعض المقترحات التى من شأنها الحد من انتشار هذه الظاهرة ومدى جودة المواصلات العامة ومدى توافرها، ومدى انتشار الفساد على مستوى المحليات [٣٩] .

٣-٤-١٠- <u>مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية</u>

بدأ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مؤخراً (مارس ٢٠٠٨) في إجراء مسح ميدانى لعينة من الأسر المصرية لرصد وتتبع آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نمط حياة المواطن المصرى[٤٠] . ويهدف هذا المسح إلى التعرف على مستوى وأنماط الإنفاق الاستهلاكى للأسرة المصرية ومدى اختلافها طبقا لاختلاف الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، والتعرف على مدى معاناة الأسرة من مشكلات البطالة والتعليم والصحة، وتقييم المواطن لقضايا الفساد ، وثقة المواطن فى أداء الحكومة ، ومدى شعوره بالأمن على مستقبله ومستقبل أبنائه . ومن المقرر بصفة مبدئية أن يتم إجراء هذا المسح بدورية ربع سنوية، ولكن يمكن أن تتغير هذه الدورية مستقبلاً .وقد اقترح اعتبار نتائج التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦ بمثابة إطار لعينة الدراسة. كما تم تقسيم المجتمع إلى ستة مناطق جغرافية (القاهرة- محافظات حضرية أخرى – حضر وجه بحرى – ريف وجه بحرى – حضر وجه قبلى – ريف وجه قبلى) ومن المتوقع أن يصل حجم العينة المختارة إلى حوالى ٦٠٠٠ أسرة معيشية . وتجمع البيانات من الأسر بأسلوب المقابلة الشخصية.

وتتضمن استمارة المسح نوعين من الأسئلة ، النوع الأول يشمل أسئلة ذات طبيعة دورية كل ثلاثة أشهر مثل الأسئلة الخاصة بالخصائص التعريفية والديموجرافية للأسرة وتحديد موقع الفرد المجيب داخل الأسرة والتعرف على خصائصه الرئيسية من تعليم وصحة وحالة عملية ، هذا إلى جانب التعرف على أصول وممتلكات الأسرة بما يساهم بصورة أو

---

[39] للمزيد حول هذه الاستطلاعات ، راجع موقع مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الانترنت:
www. idsc . gov.eg.

[40] للمزيد راجع : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، استمارة مرصد أحوال الأسرة المصرية ، مارس ٢٠٠٨ .

أخرى فى التعرف على الوضع الاقتصادى للأسرة. كما يضم هذا النوع أسئلة تعكس أثر الدخل والأسعار على النمط الاستهلاكي للأسرة بصورة دورية، مثل أهم السلع الرئيسية التى تستهلكها الأسرة من مأكل ومشرب وملبس وخدمات، وأثر التغير فى الأسعار على استهلاكها.

أما النوع الثانى من الأسئلة فيتصدى لقضايا عامة يتم طرحها على المبحوث بصورة سنوية أو نصف سنوية ٠ منها أسئلة عن الهجرة غير الشرعية أو التأمين الصحى أو غيرها من القضايا محل الاهتمام خلال هذه الفترة. وثمة أسئلة خاصة بتقييم النظرة العامة للمواطن المصرى بشأن عدد من الموضوعات منها الأداء الاقتصادى والفساد والثقة بالحكومة ومدى شعور المواطن بالأمن على مستقبله ومستقبل أبنائه٠

ومن الواضح ان هذا البحث قد تبنى مفهوماً واسعاً نسبياً لمستوى المعيشة، إلا أنه لم يزل بعيداً عن المفهوم الواسع والشامل الذى تجسده مجموعة المؤشرات التى اقترحناها فى الفصل الثانىمن هذا البحث. فالتغطية أقل لما هو مشترك بين مجموعتى المؤشرات، ولكن هناك مجالات وهموم غائبة عن مسح المرصد كتلك المتعلقة بالحماية من الجرائم والاستدامة واستخدام الوقت ورأس المال الاجتماعى ورأس المال المدنى والسياسى. ويمكن فهم سبب الميل لعدم التوسع فى المؤشرات – ومن ثم فى المعلومات اللازمة لتكوينها – إلى أن هذا المسح يستهدف تقديم خدمة عاجلة لصانع القرار من خلال متابعة المسح للتغيرات قصيرة الأجل فى الانفاق والاستهلاك والأسعار ، وذلك بالسؤال عما طرأ من زيادة أو نقصان – دون تحديد رقمى– فى الكميات المستهلكة من السلع الأساسية وفى الإنفاق عليها وفى أسعارها ، وكيفية تصرف المستجيب تجاه السلع التى ارتفعت أسعارها [٤١]. كما يعنى المسح بالكشف عن المشكلات التى تواجه المواطن المصرى – وهو فى هذا يقترب من مسح هموم واهتمامات المواطن المصرى الذى سبقت الإشارة إليه. ويبدو أنه فى ضوء الاهتمام الذى تجدد أخيراً من جانب الحكومة بالقضية السكانية ، أضيف قسم فى المسح يتعلق بتفضيلات الإنجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والاتجاهات نحوها ٠ وعموماً فإن هذا المسح يشبه من نواح متعددة المسوح العاجلة التى أشرنا إليها فى القسم ٣-٢-٦.

٣-٥- <u>مصادر المعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات مستوى المعيشة المقترحة لمصر.</u>

الظاهر من الاستعراض السابق للخبرات الدولية والعربية والمصرية فى جمع المعلومات ذات الصلة بمستوى المعيشة:

---

(41) لكن الاستبيان لم يغفل السؤال عن متوسط إنفاق الأسرة فى آخر شهر، وقيمة استهلاك الكهرباء وقيمة الإنفاق على التعليم (الرسوم السنوية والدروس الخصوصية) ، والإنفاق على الصحة فى آخر ثلاثة شهور ٠

(١) أن نطاق المعلومات التى تجمع أقل مما هو مطلوب لتغطية المؤشرات المقترحة فى الفصل الثانى ، بدرجة قد تقل أو تكبر . وذلك ينطبق حتى على أكثر مسوح مستوى المعيشة اتساعاً مثل مسح LSMS الذى يرعاه البنك الدولى.

(٢) أنه من المعتاد تناول بعض الموضوعات التى تدخل ضمن مفهومنا للمستوى الواسع والشامل لمستوى المعيشة فى مسوح أو استطلاعات رأى منفصلة. وهذا ينطبق على موضوعات مثل رأس المال الاجتماعى والفساد والحكم والقيم والجريمة واستخدام الوقت. وربما يرجع ذلك إلى أن الجهات التى تقوم بهذه المسوح معنية أصلاً بمثل هذه الموضوعات دون غيرها، أو إلى أنها حتى لو كانت معنية بموضوعات أخرى ذات صلة بمستوى المعيشة ، فإنها تفضل عدم توسيع المسوح التى تتناول هذه الموضوعات الأخرى لأسباب عملية أو مالية.

(٣) أن الاختلافات بين المسوح المختلفة من ناحية نطاق التغطية المعلوماتية ، ومن ثم حجم العينة، ومن ناحية طبيعة الأسئلة التى تطرح من خلال الاستبيانات تعود إلى اعتبارات مختلفة، منها الكلفة ومنها العلاقة بمتخذ القرار وطبيعة الخدمة التى يسعى لتقديمها إليه كالكشف عن هموم واهتمامات المواطنين أو التعرف على مدى رضاهم عن ما يقدم لهم من خدمات أو عن أداء الأجهزة الحكومية أو عن السياسات العامة أو عن ردود فعلهم تجاه سياسات بعينها فى الأجل القصير أو الكشف عن تغير فى نوعية الحياة للناس خلال الأجل المتوسط أو الطويل .وهذا الوضع ملحوظ على الصعيد المحلى مثلما هو ملحوظ على الصعيد الدولى والعربى. وهو ما يجعل من العسير ، إن لم يكن من المستحيل تجميع صورة وافية ودقيقة عن مستوى معيشة المصريين باستجلاب المعلومات المتاحة مما استعرضناه من مصادر متنوعة ومتعددة، وذلك بالنظر إلى التباين فى أحجام العينات المستخدمة والاختلاف فى صياغة الأسئلة ، وعدم ثبات المبحوث بالنسبة لمختلف الأسئلة والاختلاف فى الفترات الزمنية للبحث أو للفترات المرجعية فى كل استبيان ، وغير ذلك من الأسباب المتوقعة لغياب الاتساق فى المعلومات.

ورغبة فى الاستفادة مما يجرى من مسوح متوسطة أو كبيرة ذات صلة قوية بتقصى مستوى معيشة المصريين، فقد نظرنا – على سبيل المثال- فى إمكانية توسيع مسحين قائمين، وهما مسح الدخل والانفاق والاستهلاك ومسح مرصد أحوال الأسرة المصرية، بحيث يضاف إليهما ما لم يدخل فيها من موضوعات تغطيها المؤشرات المقترحة فى الفصل الثانى.ولكن تبين لنا أن هذا أمر غير عملى .

فمسح الدخل والانفاق والاستهلاك- خاصة بعد تطويره(بإضافة معلومات عن السلع التى تتلقاها الأسر فى شكل عينى ، وعن التعليم والانفاق عليه، وعن تقييم أصول

الأسرة وقدرتها الادخارية، وكذلك بإضافة استبيان محتمعى)، وبعد أن تقرر تكراره كل سنتين، يعتبر مسحاً ضخماً (حوالى ٤٨,٠٠٠ أسرة) وينطوى جمع معلوماته على مشقة كبيرة للمبحوثين ، حيث يقتضى الأمر زيارة كل أسرة عشر مرات شهرياً لمدة ثلاثة شهور. ولا شك أن إضافة أسئلة جديدة حتى لتغطية القائمة المختصره من المؤشرات التى اقترحنا البدء بها، سوف يشكل عبئاً إضافياً ضخماً على المبحوثين ، وتزداد معه احتمالات الإجهاد الاحصائى للمبحوثين وما يترتب على ذلك من ازدياد احتمالات الخطأ فى البيانات (علاوة على مستوى الخطأ الحالى الذى يعد كبيراً والذى يتجلى فى ابتعاد تقدير متوسط استهلاك الفرد المستمد من المسح ابتعاداً كبيراً التقدير المناظر المستمد من الحسابات القومية). وفضلاً عن ذلك فإن توسيع هذا المسح توسيعاً كبيراً كما هو متوقع حتى مع استخدام القائمة المختصرة للمؤشرات قد يثير الكثير من الصعوبات التى تؤدى إلى ضعف إدارة المسح من الناحية العملية.

أما مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية ، فإن له هدفاً خاصاً على ما أوضحنا سابقاً، وهو تقديم معلومات سريعة عن أحدث التطورات فى بعض جوانب مستوى المعيشة، يمكن أن تفيد فى تعديل السياسات ذات الصلة فى أمد قصير. ولا شك أن توسيع نطاق البحث ليتوافق موضوعياً وزمنياً مع المعلومات المطلوبة لمجموعة المؤشرات المقترحة فى الفصل الثانى، سيخرج هذا البحث عن هدفه الأساسى ويحول دون الاستفادة المرجوة منه من جانب صانع القرار.

كما أننا نظرنا فى إمكانية تنفيذ مسح مخصوص لمستوى المعيشة على غرار مسح LSMS ، ولكن مع توسيع نطاق تغطيته ليشمل كل عناصر مستوى المعيشة التى تسعى مجموعة المؤشرات المقترحة من جانبنا لتقصيها. ومن أبرز مزايا هذا البديل أنه يتيح المجال للاستفادة من التطويرات المنهجية والتطبيقية التى تبلورت خلال مسيرة هذا المشروع عبر ٢٨ سنة، لاسيما اجراءات مراقبة وضمان الجودة وإجراءات اختصار الوقت الذى ينقضى فى تصميم وتنفيذ الاستبيانات وتجهيز البيانات. وفى المقابل يعيب هذا البديل أنه سينطوى على درجة عالية من التشابه والتكرار مع المسح الكبير للدخل والانفاق والاستهلاك خاصة بعد تطويره، كما أنه يحمل خطر الإرهاق الشديد للمبحوثين جراء كثرة الأسئلة وطول وقت تحصيل الإجابات عنها منهم، مما قد يؤدى إلى تآكل بعض مزايا المسح الأصلى المتعلقة بالجودة والسرعة.

وأخيراً ، بحثت امكانية إجراء مسح مخصوص لمستوى المعيشة وفق المفهوم الواسع والشامل، وذلك استناداً إلى عينة تتألف مفرداتها من عدد من الأسر المشتركة فى عدد من المسوح التى تجرى دورياً مثل مسح الدخل والانفاق والاستهلاك والمسح السكانى

الصحى ، والمسح الجديد لمرصد أحوال الأسرة المصرية. غير أن هـذا البـديل يثيـر صعوبات جمة بشأن أسلوب اختيار العينة، وبشأن مدى اتصاف العينة بالعشوائية، ومـن ثم بشأن إمكانية تطبيق الحسابات المعتادة للأخطاء الاحصائية عليها. وحتـى لـو كـان التغلب على هذه الصعوبات ميسوراً، فمن المرجح أن عدد الأسر المشتركة فى العينـات المختلفة سيكون صغيراً ، مما لا يتيح فرصة التمثيل المعقول لمختلف شـرائح المجتمـع المصرى، خاصة مع سحب هذه العينات من أطر مختلفة وفى فترات زمنية متباينة.

لاحظ أيضاً أن المصادر العربية والمحلية للمعلومـات ذات العلاقـة بمسـتوى المعيشة قد انحصرت فى البيانات القومية وبيانات المسوح واستطلاعات الرأى الدورية أو غير الدورية ، ولاسيما الاستقصاءات الأسرية. وهى بذلك تتجاهل مصـدرين آخـرين للمعلومات اللازمة لتكوين المؤشرات المقترحة فى الفصل الثانى، وهما:

(١) المعلومات التى تشكل آراء الخبراء أو فئات معينة فى المجتمع فى مجال أو أكثـر مـن المجالات المتصلة بمستوى المعيشة ، كتلك اللازمة لتكوين مؤشرات بشأن آراء مـديرى المنشآت العامة والخاصة فى مستوى الخريجين(كالمؤشرات من ٥-٣-١٢ إلـى٥-٣-١٤)، وبشأن رأى الخبراءأهم القيود التى تعترض إتاحة المعلومات وتدفقها الحـر إلـى الأفراد ، واتجاه تغيرها عبر الزمن(المؤشران ١١-٢-١٠ و١١-٢-١١)، وبشأن رأى العمال والمهنيين فى مدى الحرية المتاحة لتشكيل النقابات العماليـة والمهنيـة، ومـدى الحريات المكفولة لممارسة النشاط النقابى، واتجاهات التغير فيها عبر الزمن (المؤشرات من ١٢-١-١٢ إلى ١٢-١-١٥)، وبشأن رأى الخبراء والإعلاميين والناشطين الحقوقيين والسياسيين فى القيود المفروضة على حرية إصدار الصحف وعلى حرية الرأى والتعبير والنشر ، واتجاهات تغيرها عبر الزمن (المؤشرات من ١٢-٢-١- إلـى ١٢-٢-٤). وكما سبق ذكره فى القسم (٢-١) فإن آراء الخبراء قد يتحصل عليها من كل خبير على حده دونما تفاعل مع غيره من الخبراء ، أو من خلال عمليات تفاعل قد تتم وجهاً لوجـه (الاستشارة الفكرية) أو بطريق غير مباشر من خلال إتاحة الفرصة لكل خبير لمراجعـة الرأى السابق الإدلاء به فى ضوء آراء الخبراء الآخـرين (كما فى أسلوب دلفى).

(٢) المعلومات التى تشكل مادة تكوين مؤشرات الرأى الجمعى للأفراد أو لفئات معينة من المجتمع فى بعض الأمور المتعلقة بمستوى معيشتهم. فتحصيل الآراء من خلال عملية بحث تشاركى معمق تتاح فيه الفرصة للأفراد لتقليب وجهات النظر فـى الموضـوع المطروح وسضـاهاة آرائهم فيه بآراء غيرهم من الأفراد، ينتج فى العادة – كما سـبق ذكره فى القسم (٢-١)- رأياً فردياً وجماعياً أدق وأصدق مما قد يتأتى من الانطباعات والمدركات الفردية التى لم تتح لها فرصة الاختبار والتمحيص. وينطبق هـذا بوجـه

خاص على مؤشرات مثل تلك المتعلقة بتقييم أداء الأجهزة الحكومية المعنية بالرعاية الصحية (المؤشر ١-٤-٨) أو الإسكان (المؤشر ٢-٤-٥)، أو عموم هذه الأجهزة (١٢-٣-٢) ، والمؤشرات الدالة على أسباب قلة الوقت الذى يخصصة الناس للأنشطة المجتمعية والعمل العام (المؤشر ٩-٦-٤) ، و المؤشرات الكاشفة عن أهم المشكلات التى يتعاون الناس فى حلها (المؤشر ١١-١-٩) ، وما الى ذلك من مؤشرات.

وفى ضوء ما تقدم ، وسعياً وراء أكبر قدر من الاتساق المعلوماتى عند اللجوء لمصادر متعددة للمعلومات، وتوخياً للاستفادة مما هو قائم من مصادر ، ولتقليل الكلفة ، نرى أن تتألف قاعدة المعلومات اللازمة لتركيب مؤشرات مستوى المعيشة المقترحة فى الفصل الثانى من هذا البحث من سبعة عناصر ، وذلك على النحو التالى :

(١) معلومات تستمد من البيانات القومية وبعض المسوح الدورية ٠ ومن أمثلة هذه المصادر الحسابات القومية ، والحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة ، والتعداد العام للسكان والإسكان ، والتعداد الزراعى ، والبيانات التى تجمعها وتنشرها وزارات كالتنمية الاقتصادية والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والداخلية والبيئة ، وبيانات بعض المسوح الدورية مثل مسح القوى العاملة بالعينة ومسح التوظف والأجور وساعات العمل ٠

وهذا النوع من المعلومات مطلوب لتكوين بعض المؤشرات الإجمالية للصحة والتعليم والإسكان والنقل والمواصلات والعمالة والدخل والادخار والاستثمار وتوزيع الحيازات والملكيات الزراعية والبطالة وساعات العمل والأجور والجرائم ومشاركة المرأة فى البرلمان وما إلى ذلك ٠

(٢) معلومات من مصادر غير رسمية ، مثل منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الخيرية والاتحاد العام للجمعيات الأهلية وما إليها ، وهذا النوع من المعلومات يفيد فى تكوين المؤشرات المتعلقة بالأعمال الاحتجاجية وحالات التعذيب فى أقسام الشرطة أو فى السجون ووقائع التزوير فى الانتخابات ، وتقديم العون القانونى لبعض الناس ٠٠ الخ٠

(٣) معلومات تستمد من مسح الدخل والانفاق والاستهلاك ٠ إن كبر حجم العينة المستخدمة فى هذا المسح ، وانتظام دورية جمع البيانات ، والاتجاه إلى تقليل المدة التى تنقضى بين كل مسح وآخر من خمس سنوات إلى سنتين ، فضلاً عن الخبرات التى تراكمت فى تصميم هذا المسح وتنفيذه ، وكذلك التطوير الذى لحق بالمسح مؤخراً بإضافة معلومات عن الالتحاق بالمدارس والانفاق مع التعليم العام والخاص ،

وعن الأصول التى تحوزها الأسرة ، وعن وصف خصائص المجتمعات المحلية التى يجرى فيها المسح ... كلها عوامل تدفع فى اتجاه الإفادة من هذا المسح وعدم تكرار جمع بياناته فى أى مسح لمستوى المعيشة .

وهذا النوع من المعلومات يشكل المادة اللازمة لتركيب مؤشرات عن الاستهلاك من الغذاء والانفاق عليه وعلى عدد من البنود الرئيسية كالتعليم والصحة والإسكان والطاقة ، وعن توزيع الدخل /الإنفاق على الشرائح السكانية المختلفة وعن نسب الفقر وشدته فى المجتمع المصرى ، وعن حيازة الأسر للأصول المختلفة .

(٤) المعلومات التى تستخرج من المسح السكانى الصحى الذى يجرى على نطاق واسع كل خمس سنوات ، وذلك بفرض استمرار تنفيذه ؛ وهو ما يعتمد على استمرار تمويله من هيئة المعونة الأمريكية . ويقترح الاستمرار فى إجراء هذا المسح كل أربع سنوات على الأقل بتمويل محلى إذا توقف التمويل الخارجى ، مع مراعاة التوفيق بين زمن تنفيذه وزمن تنفيذ مسح الدخل والانفاق والاستهلاك . فهذا المسح يوفر معلومات ذات صلة بعدد من المؤشرات المقترحة لمستوى المعيشة مثل مؤشرات الخصوبة ووفيات الأطفال والصحة والتغذية (عن طريق مقاييس انثربومترية للأطفال والنساء) ، واستخدام وسائل منع الحمل . كما أنه يوفر مصدراً للمعلومات عن حيازة الأسر من الأصول المختلفة يمكن مقارنته بما يتوفر من معلومات مناظرة من مصادر أخرى .

(٥) معلومات تستمد من مسح كبير نسبياً لعينة فى حدود ١٥ - ٢٠ ألف أسرة ، وذلك لتوفير البيانات اللازمة لقياس نسبة كبيرة من المؤشرات الأسرية التى لايتيسر تحصيل المعلومات بشأنها من المصادر السابقة للمعلومات . ومثل هذه المؤشرات موجودة فى كل المجموعات الثلاث عشرة المقترحة . ويمكن أن تستبعد بعض المؤشرات من التغطية بهذا المسح، مثل المؤشرات المتعلقة بالرضى عن الخدمات العامة ، أو تلك المتعلقة بتقييم أداء بعض الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، أو بتحديد أهم المشكلات التى تعترض التقدم فى مجال معين من مجالات مستوى المعيشة ، وما إلى ذلك من مؤشرات ذاتية يفضل استخلاص التقييمات المتعلقة بها بشكل جماعى من خلال جلسات حوار معمق بين المواطنين ، وذلك على ما سيرد فى الفقرة التالية .

(٦) عينة فى حدود ٥٠٠٠ مواطن بالغ (١٨+) تتألف من عينات صغيرة فى حدود ٥٠ مواطناً لكل منها ، وذلك بواقع أربع عينات صغيرة لكل محافظة تقريباً ، وذلك لاستخلاص الرأى من خلال حوارات معمقة بشأن عدد من الأمور مثل أداء الأجهزة

التنفيذية والتشريعية والقضائية وأجهزة الإدارة المحلية وما إليها ، أو للتحاور حول الأسباب المختلفة للعزوف عن المشاركة فى الممارسات الاجتماعية والسياسية وتحديد أهم هذه الأسباب وما إلى ذلك من القضايا المطروحة فى عدد من مؤشرات الرأى المقترحة فى الفصل الثانى ٠

(٧) عينات نوعية صغيرة لاستخلاص رأى مجموعات من الخبراء أو الناشطين السياسيين أو فئات محددة من المجتمع كالعمال أو رجال الأعمال ومديرى المنشآت العامة فى بعض الأمور المتصلة بمستوى المعيشة ٠ ومن أمثلة هذه العينات عينات لاستطلاع آراء الخبراء الإعلاميين والقانونيين والسياسيين بشأن التقدم فى مجال الحريات وحقوق الإنسان ، وعينة من المسئولين عن إدارة منشآت الأعمال العامة والخاصة لاستطلاع آرائهم بشأن مستوى الخريجين أو بشأن مناخ الأعمال ، وعينة من أعضاء المجالس النيابية لتقييم قدرة هذه المجالس على مساءلة الحكومة ٠

إن هذا التعدد فى مصادر المعلومات اللازمة لقياس مؤشرات مستوى المعيشة أمر طبيعى بالنظر إلى كثرة المؤشرات ، والتنوع الشديد فى المعلومات المطلوبة بما يجعل استخراج هذه المعلومات جميعاً من عدد قليل من المصادر أمراً متعذراً ، وكذلك بالنظر الى تعدد الوحدات المرجعية مصدر المعلومات فى المؤشرات المختلفة؛ فالوحدة المرجعية قد تكون الاقتصاد القومى ،وقد تكون الأسرة ،وقد تكون فئة معينة من أفراد الأسرة (الأفراد ١٨+مثلاً)، وقد تكون فئة مجتمعية بذاتها(كالعمال أو رجال الأعمال) ، وقد تكون جماعات من أهل الخبرة أو الممارسة السياسية أو القانونية ٠

وليس من المتصور مع هذا التعدد فى مصادر المعلومات أن تنهض جهة واحدة بعبء جمع المعلومات المطلوبة ٠ بل إن هذا التعدد فى مصادر المعلومات يستوجب تعاون جهات متعددة فى جمع المعلومات وتصميم وتنفيذ ما هو جديد من المسوح أو العينات ٠ومن أبرز الجهات المرشحة للمشاركة فى توفير المعلومات المطلوبة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (الذى يوفر بالفعل جانباً من المعلومات المطلوبة ، ولاغنى عنه فى تصميم وسحب العينات الجديدة المقترحة)، ووزارة الدولة للتنمية الاقتصادية (بيت الحسابات القومية حالياً) ، ووزارة المالية (الحسابات الختامية للموازنة العامة) وغيرها من الوزارات ، ومعهد التخطيط القومى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ومركز العقد الاجتماعى ٠

ونظراً لضخامة الجهد الذى يتطلبه تنفيذ مشروع لقياس مستوى معيشة المصريين بالمؤشرات الكثيرة التى وردت فى الفصل الثانى وبالاعتماد على المصادر المتعددة للمعلومات التى اقترحت فى هذا الفصل ، فليس من الوارد تكرار هذا المشروع على فترات قصيرة ٠

وربما تكون الدورية المناسبة لمثل هذا المشروع هى أربع سنوات ، على أن يراعى فى اختيار سنة تنفيذ المشروع التوافق مع السنة التى يجرى فيها مسح الدخل والانفاق والاستهلاك، وذلك باعتباره من مصادر المعلومات الأساسية لهذا المشروع ٠

٣-٦- <u>تحليلات مفيدة لمؤشرات مستوى المعيشة المقترحة لمصر</u>

يمكن توظيف مؤشرات مستوى المعيشة المقترحة فى الفصل الثانى فى إجراء الكثير من التحليلات التى تفيد فى متابعة تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والكشف عن آثار السياسات ذات الصلة على هذه الأوضاع ، وذلك فضلاً عن متابعة التطور فى مستوى المعيشة إجمالاً ولفئات أو جماعات بعينها فى المجتمع - الذى هو الغرض الأصلى من تكوين هذه المؤشرات ٠

لاحظ أن اهتمامنا قد تركز على رسم الصورة الكبرى لمستوى المعيشة مع العناية بإبراز تفاصيل هذه الصورة ، تاركين جانباً مسألة تلخيص الصورة الكبرى فى مؤشر واحد مركب أو عدد قليل من المؤشرات المركبة التى تختزل التفاصيل الكثيرة وتسلط الضوء على الاتجاهات الأساسية والتحركات العامة لمستوى المعيشة ، وذلك لما يثيره التلخيص والاختزال من مشكلات ليس من السهل علاجها ، وذلك فضلاً عن أنه ليس من السهل الاتفاق على أسلوب لعلاج هذه المشكلات ٠ وأبرز هذه المشكلات تعدد وحدات القياس فى المؤشرات المختلفة والحاجة إلى أوزان مناسبة لترجيح هذه المؤشرات وصولاً إلى مؤشر أو مؤشرات مركبة ٠

لكن التركيز على رسم الصورة الكبرى لمستوى المعيشة بكل تفاصيلها أمر له عيوبة، كما أن له مزايا لا يمكن إنكارها ٠ ولعل العيب الأساس هو صعوبة استخلاص حكم عام على تطور مستوى المعيشة فى المجتمع ٠ أما المزية الأساسية فهى تقديم قاعدة معلومات واسعة تفتح الباب أمام إجراء ألوان مختلفة من التحليلات سواء بالربط بين المؤشرات بعضها وبعض، أم بالربط بين بعض المؤشرات ومتغيرات أخرى قد ترد فى بحث قضايا أخرى أو فى نماذج لتفسير سلوك بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

ومع ذلك فليس العيب المشار إليه أعلاه بمانع لاستخلاص حكم عام بشأن اتجاه التطور فى مستوى المعيشة فى المجتمع ٠ إذ يمكن - مثلاً - اختيار عدد محدود نسبياً من المؤشرات التى يفترض أنها متساوية الأهمية فى الدلالة على تغير مستوى المعيشة ، ثم تحديد اتجاه تغيرها (تحسن - تدهور - لا تغيير) ، وإصدار حكم بالتحسن ، إذا كانت النسبة الكبرى من المؤشرات قد تحركت فى اتجاه التحسن أو لم يطرأ عليها تغيير ، أو إصدار حكم بالتدهور فى مستوى المعيشة إذا كانت معظم المؤشرات قد تحركت فى اتجاه التدهور ٠ وفيما يلى قائمة مختارة من بين المجموعة الكبرى للمؤشرات (٦١٤ مؤشراً) تشتمل على ٤٠ مؤشراً يمكن

متابعة تغيراتها واستخدامها فى الاستدلال البسيط – أى دون استخدام أوزان ترجيحية – على نوعية التغير فى مستوى المعيشة :

(١) التغير فى معامل جينى لتوزيع الدخل (المؤشر ١٠-٢-١) ، ولتوزيع ملكية الاراضى الزراعية وحيازتها (المؤشران ١٠ -٢-٣٠و١٠-٢-٣٢)، وكذلك التغير فى نسبة السكان تحت خط الفقر الانسانى (المؤشر١٠-٢-٦)، وفى نصيب الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى (المؤشر ١٠-٢-١١) .

(٢) التغير فى معدل البطالة (المؤشر ٦-١-٥)، وفى نسبة المتعطلين لمدة تزيد على سنة (المؤشر ٦-١-٨) .

(٣) التغير فى توزيع السكان (١٥+) حسب مستوى القرائية (المؤشرات من ٥-١-٣ إلى ٥-١-٥)، وحسب إكمال مراحل التعليم المختلفة (المؤشر ٥-١-٧) .

(٤) التغير فى توقع الحياة بصحة جيدة عند الميلاد (المؤشر ١-١-٢)، والتغير فى نسبة انفاق الأسرة على الصحة إلى الإنفاق الكلى (المؤشر ١-٣-١١)، والتغير فى نسبة الراضين عن العلاج فى المستشفيات العامة ووحدات التأمين الصحى (المؤشر ١-٤-٨).

(٥) التغير فى نسبة عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر (المؤشر ٢-٣-٧)، والتغير فى نسبة الأسر التى تشعر بالرضى عن سكنها الحالى (المؤشر ٢-٤-١).

(٦) التغير فى نسبة الأفراد الذين يخجلون من المخالطة الاجتماعية ويعزفون عن المشاركة فى الفعاليات الاجتماعية والثقافية والسياسية لتواضع نوعية ملابسهم (المؤشر ٣-٢-٣) .

(٧) التغير فى نسبة الأسر المحرومة من الطاقة التجارية (المؤشر ٤-٢-٢)، والتغير فى نسبة الأسر التى تعتبر أنها تواجه صعوبات فى التزود بالطاقة (المؤشران ٤-٥-١ و٤-٥-٢).

(٨) التغير فى نسبة البالغين الذين يشعرون بالرضى عن خدمات الانتقال العامة المتاحة فى القرى والمدن التى يعيشون فيها (المؤشر ٧-٤-١)، والتغير فى نسبة البالغين الذين يشعرون بالرضى عن خدمات الاتصال المتاحة فى مناطق سكنهم (المؤشر ٧-٤-٤).

(٩) التغير فى المعدل الكلى لضحايا الجرائم المحددة فى المسح الدولى لضحايا لجرائم (المؤشر ٨-١-١٠) ، والتغير فى نسبة الأسر التى تشعر بأن منطقة سكنها تتمتع بحماية أمنية كافية (المؤشر ٨-١-٢٣)، والتغير فى نسبة الأسر التى تشعر بالقلق الشديد على مستقبلها الاقتصادى (٨-٣-٦)، وفى معدل الادخار الصافى المعدل (٨-

٣-٣)، وفى معدل الاستثمار الاجمالى (٨-٣-٤) ، والتغير فى عدد جرائم الاعتداء على البيئة المبلغ عنها (٨-٤-٢)، وفى متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكلية لثانى أكسيد الكربون (المؤشر ٨-٤-٩)، وفى نسبة انبعاثات اكاسيد النيتروجين والرصاص (المؤشران ٨-٤-٦، و٨-٤-٧) .

(١٠) التغير فى نسبة الأفراد الذين يشعرون بإجهاد شديد لقضائهم وقتاً طويلاً فى العمل وعدم توافر وقت كاف للراحة أو الترفية أو القيام بأنشطة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية (المؤشر ٩-٦-١).

(١١) التغير فى نسبة مشاركة الأفراد فى المجموعات والشبكات النظامية أو غير النظامية (المؤشر ١٠-١-٥) ، والتغير فى نسبة الأفراد الذين يعتقدون بتوافر المساواة وعدم التمييز فى الحصول على الوظائف والتعليم والعلاج وتطبيق القانون (المؤشر ١١-٣-١) .

(١٢) التغير فى نسبة الأفراد الذين يعتقدون أنه قد حدث تحسن ملحوظ فى كفالة الحريات المختلفة (المؤشر ١٢-١-٢)، والتغير فى نسبة الأفراد الذين يعتقدون أن الحريات السياسية قليلة الجدوى لغياب العدالة فى توزيع الدخل والثروة وشيوع الفقر والجهل والمرض (المؤشر ١٢-١-٣) ، والتغير فى نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية فى آخر انتخابات أجريت (المؤشر ١٢-١-٢٣)، والتغير فى نسبة الأفراد الذين يرون أن الفساد قد تفشى بصورة تندر بالخطر الشديد (المؤشر ١٢-٢-١٣) .

(١٣) التغير فى نسبة الأفراد الذين يشعرون بعدم الرضى عن مجمل أحوالهم المعيشية (المؤشر ١٣-١-١) ، وفى نسبة الأفراد الذين يشعرون بالانتماء الوطنى وبالفخر والاعتزاز بمصريتهم (المؤشر ١٣-١-٦)

وغنى عن التوضيح أن القائمة المختارة ليست هى القائمة المثلى أو الأفضل [٤٢] . وقد قدمناها على سبيل المثال ليس غير . ولاشك فى أن معاودة النظر فى القائمة الكاملة للمؤشرات قد يفضى إلى اختيار قوائم مختصرة متعددة بتعدد الباحثين الذين يختارونها ، وذلك فى ضوء تقديرهم لقدرة المؤشرات المختلفة على الكشف عن التطور فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب مستوى المعيشة .

---

(42) كما أن هذه القائمة أصغر كثيراً من القائمة الموجزة للمؤشرات (Core indicators) التى اقترحنا البدء بها . راجع القسم ٢-١ من الفصل الثانى .

وكما سبق ذكره فإن وفرة مؤشرات مستوى المعيشة تفتح أبواباً واسعة لإجراء الكثير من التحليلات المفيدة ٠ ومن بين الاستخدامات التحليلية الممكنة لمؤشرات مستوى المعيشة ، نشير – على سبيل المثال ، لا الحصر – إلى ما يلى :

(١) تحليل أوضاع الفقر ، برصد أعداد الفقراء ونسبتهم الى إجمالى السكان وتحديد خصائصهم ، والكشف عن أسباب فقرهم وذلك من خلال ما تظهره المؤشرات الذاتية ، وكذلك من خلال الربط بين نسبة الفقراء وعدد من المؤشرات الأخرى، وبخاصة مؤشرات رأس المال المادى والاجتماعى والمدنى والسياسى ، ومؤشرات العمل والمعرفة وما إليها ٠ وتتيح المؤشرات المقترحة إجراء مقارنات مفيدة بين القياس الموضوعى والقياس الذاتى للفقر المادى ، وذلك باستخدام المؤشر ١٠-٢-٦ من جهة والمؤشر ١٠-٢-٢١ والمؤشرات من ١٠-٢-٢٣ الى ١٠-٢-٢٨ من جهة أخرى ٠

(٢) تحليل توزيع الدخل والثروة (مؤشرات القسم ١٠-٢) ، مع الربط بين اتجاهات التغير فى التوزيع وبين عدد من المؤشرات الأخرى ، خاصة تلك المتعلقة بالمعرفة والعمل والأنواع المختلفة لرأس المال والتضخم وما إلى ذلك ٠

(٣) تحليل مؤشرات الفجوات الاجتماعية فى الصحة والتغذية والتعليم وغير ذلك من المجالات من خلال ربطها بمؤشرات توزيع الدخل والثروة ، ومؤشرات الاستبعاد الاجتماعى واللامساواة السياسية ٠

(٤) تحليل التباينات فى حالة السكن وفى حيازة الأسر للأجهزة المنزلية وما إلى ذلك، وذلك بربط مؤشراتها بمؤشرات أخرى مثل عمر رب الأسرة وعدد أفرادها ووضعها بالنسبة لخط الفقر الإنسانى ، وموقعها فى توزيع الدخل ٠٠ الخ ٠

(٥) تحليل التفاوتات فى الرضى عن مستوى المعيشة وفق المقياس الذاتى بربطها بمستويات الدخول وعمر رب الأسرة وقدرة الأسرة على الادخار أو عدم الاستدانة ومستواها التعليمى والوقت المتاح لأفرادها للراحة والترفية ٠٠ الخ ٠

(٦) تحليل أوضاع الخدمات الاجتماعية من حيث مدى إتاحتها وإمكانية وصول الناس إليها ونوعيتها ورضاهم عنها ، مع ربط هذه الأوضاع برصيد الأسر أو الأفراد أو المناطق من رأس المال الاجتماعى ، ومدى إقبالهم على المشاركة السياسية وما إلى ذلك من العوامل ٠

(٧) تحليل آثار السياسات العامة على المكونات الخاصة بمستوى المعيشة ، وتحليل أثر البرامج الاجتماعية على تخفيض نسبة الفقراء أو ارتقاء بعض الناس من

شريحة (دخلية/انفاقية إلى شريحة أعلى ، أو زيادة الرضى العام عن أحوالهم المعيشية ٠

(٨) استخدام بعض مؤشرات مستوى المعيشة فى دراسة قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مهمة ٠ مثلاً يمكن استخدام مؤشرات رأس المال الاجتماعى (كالمشاركة فى المنظمات والشبكات والثقة والتعاون) لتفسير قدرة أو عدم قدره بعض المجتمعات المحلية أو فئات السكان على الحصول على الائتمان أو الخدمات الاجتماعية أو على تخفيض معدلات الجريمة ٠ ويمكن أن تجد مؤشرات رأس المال المدنى والسياسى استخدامات تحليلية مماثلة ٠ وعموماً من المتصور إدراج عدد غير قليل من المؤشرات المقترحة لمستوى المعيشة فى نماذج الاقتصاد القياسى الهادفة إلى تفسير السلوك الاقتصادى على مستوى الأسرة أو على المستوى الكلى ، وفى النماذج الإحصائية الساعية لتفسير الممارسات السياسية للمواطنين ٠

ملخص وخريطة طريق

لقد أجرى هذا البحث بغرض وضع أساس نظرى متين يمكن أن تبنى عليه دراسات جادة ، موسعة ومعمقة ، بشأن مستوى معيشة المصريين • وكان العامل الأساسى فى تحديد هذا الغرض هو ملاحظة أنه فضلاً عن قلة الدراسات التى سعت لقياس مستوى المعيشة فى مصر ، وتحديد اتجاهات تطوره ، وفهم أسباب هذا التطور ، فإن معظم ماهو متاح من دراسات فى هذا الشأن قد اتسم بالاختزالية الشديدة لمفهوم مستوى المعيشة ، والاعتماد على طائفة محدودة من المؤشرات ، وعلى قاعدة ضيقة للمعلومات • وبغض النظر عن المبررات التى يمكن تساق لتفسير هذه النواقص ، فلا شك أن السعى لتجاوزها فى الدراسات التى قد تنجز حول مستوى المعيشة مستقبلاً ، يمكن أن يزيد فائدة هذه الدراسات زيادة كبيرة ، لاسيما من منظور صنع السياسات التى تسعى إلى الارتقاء بمستوى معيشة المصريين •

الملخص

وقد بدأ البحث بالنظر فى أهم المداخل المستخدمة لفهم مستوى المعيشة وتحديد أبعاده وعناصره الرئيسية ، وهى : المدخل الاقتصادى أو النقدى ، ومدخل الحاجات الإنسانية ، ومدخل القدرات ، ومدخل نوعية الحياة ، ومدخل السعادة • وقد لاحظنا أنه بالرغم من الاختلاف بين هذه المداخل من حيث الأساس الفلسفى ، إلا أن ثمة وشائج وتداخلات قوية فيما بينها ، مما يجعلها مداخل قابلة للتكامل أكثر من كونها مداخل متنافسة فيما بينها • وتبين لنا أن مدخل الحاجات الإنسانية – بالمعنى الشامل والواسع للحاجات – له حضور ملحوظ فى المداخل الأربعة الأخرى ، بما يؤهلة ليشكل مرتكزاً رئيسياً للوصول إلى مفهوم واسع وشامل لمستوى المعيشة ولتحديد عناصره الجوهرية •

ولذا فقد توصلنا إلى مفهوم لمستوى المعيشة يتمحور حول الحاجات الإنسانية بمفهومها الواسع الذى يغطى الحاجات المادية وغير المادية للانسان ، والذى يأخذ فى الاعتبار الموارد الخاصة وكذلك الموارد العامة اللازمة لاشباع الحاجات بما فيها الموارد المتمثلة فى الظروف السياسية والاجتماعية والمؤسسية المواتية لتنمية القدرات البشرية ولتمكين الانسان من الوفاء بحاجاته ، والذى يولى اهتماماً خاصاً للتقييم الذاتى لاشباع الحاجات ولنوعية الحياة التى يؤدى إليها •

إن الإحاطة الشاملة بمستوى المعيشة تقتضى الاحاطة بأمرين :

أولهما : فرص الحياة وقدرة الإنسان على اغتنامها ٠ وهذان الأمران يتحددان بما يحوزة الفرد من قدرات من جهة ، والظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها الفرد من جهة أخرى ٠

وثانيهما : النتائج أو الإنجازات التى يحققها الفرد ٠ وتقييم هذه النتائج يتوقف على نظرة المجتمع لإسهام الفرد فى الحياة وتقديره له من جهة ، وعلى مدى انعكاس هذه النتائج فى شعور الفرد بالرضى والسعادة من جهة أخرى ٠

وبمراعاة هذين الأمرين فى تعريفنا للحاجات الإنسانية التى يتحدد مستوى المعيشة بمدى إشباعها ، توصلنا إلى ثلاث عشرة حاجة ، هى : الحاجة إلى التغذية ، والحاجة إلى الصحة ، والحاجة إلى المأوى ، والحاجة إلى الكساء ، والحاجة إلى الطاقة ، والحاجة إلى العمل ، والحاجة إلى المعرفة ، والحاجة إلى الانتقال والاتصال ، والحاجة إلى الحماية الشخصية والاجتماعية ، والحاجة إلى الاجتماع والتواصل مع الآخرين ، والحاجة إلى الحريات وحقوق الإنسان الأخرى ، والحاجة إلى الاحترام وتقدير الذات ، والحاجة إلى وقت الفراغ والترويح عن النفس ٠ ومن الملاحظ أن تحديد الحاجات على هذا النحو يتفق مع تحديد حقوق الإنسان الوارد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وكذا فى عدد من العهود والمواثيق الصادرة من الأمم المتحدة فى هذا الشأن ٠ وكما سبقت الإشارة ، فلما كان مستوى المعيشة يتحدد بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية ، فإن مفهوم مستوى المعيشة لايكتمل دون النظر فى أمرين : الموارد الخاصة والعامة اللازمة لاشباع الحاجات ، والتقييم الذاتى لما ينتج عن هذا الاشباع من نوعية حياة ولما يوفره هذا الاشباع من شعور بالرضى أو السعادة ٠

وعندما حاولنا ترجمة مفهوم مستوى المعيشة بعناصره الموضحة فيما سبق إلى مجموعة مؤشرات ، وجدنا أن بعض ما يمكن اعتباره مدخلات أو وسائل لاشباع الحاجات، مهم فى حد ذاته لمستوى المعيشة ، ويمكن اعتباره من قبيل المخرجات ، كالحريات والتواصل الاجتماعى ٠ كما وجدنا أن ثمة تداخلات قوية بين بعض الحاجات ٠فاشباع الحاجة إلى الصحة يزيد من فرص إشباع الحاجة للتعلم ، واشباع الحاجة لحرية الرأى والتعبير يشبع أيضا الحاجة إلى التقدير واحترام الذات ، والحاجة إلى رأس المال المادى لاشباع الحاجات تتداخل مع الحاجة إلى التوزيع العادل للدخول فى المجتمع ، حيث يتوقف رضى الفرد عن مستوى دخله وبالتالى مستوى معيشته على وضعه النسبى على خريطة توزيع الدخل ٠

وقد استدعت هذه التداخلات والحاجة إلى إدماج الموارد اللازمة لاشباع الحاجات والتقييم الذاتى لاشباع الحاجات فى مجموعة متناسقة من المؤشرات ، إلى إعادة تصنيف بعض الحاجات ، والتوصل إلى ثلاث عشرة مجموعة من المؤشرات ٠ وقد تنوعت المؤشرات المقترحة ما بين مؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية ، ومؤشرات كمية

ومؤشرات كيفية ، ومؤشرات غايات ومؤشرات وسائل ، ومؤشرات اتاحة ووصول للخدمات ومؤشرات استخدام لهذه الخدمات • وفيما يلى بيان بمجموعات المؤشرات المقترحة وعدد كل منها :

١- الصحة والغذاء والتغذية (٨٦ مؤشراً) •
٢- المأوى (٤٤ مؤشراً) •
٣- الكساء (١٥ مؤشراً) •
٤- الطاقة (٢٢ مؤشراً) •
٥- المعرفة (٦٢ مؤشراً) •
٦- العمل (٤١ مؤشراً) •
٧- الانتقال والاتصال (٣٨ مؤشراً) •
٨- الحماية والاستدامة (٥٩ مؤشراً) •
٩- استخدام الوقت (٤٦ مؤشراً) •
١٠- رأس المال المادى (٧٠ مؤشراً) •
١١- رأس المال الاجتماعى (٣١ مؤشراً) •
١٢- رأس المال المدنى والسياسى (٩١ مؤشراً) •
١٣- الرضى العام عن مستوى المعيشة (٩ مؤشرات) •

وعلى ذلك ، فإن القائمة الكاملة للمؤشرات تشتمل على ٦١٤ مؤشراً • ونظراً لضخامة عدد المؤشرات الذى ترتب على اتساع مفهوم مستوى المعيشة ، فقد اقترحنا أن يبدأ التطبيق العملى بقائمة مختصرة تضم ما يمكن اعتباره مؤشرات أساسية (Core indicators)، على أن يجرى توسيع القائمة تباعاً فى المراحل التالية للتطبيق ، وصولاً إلى القائمة الكاملة • وعموماً فإن القائمة الكاملة للمؤشرات ترسم خريطة تفصيلية لمستوى المعيشة • وبالطبع فإنه يمكن تركيز المعلومات المقدمة فى هذه الخريطة عن طريق تكوين مؤشرات مركبة • ولكننا لم نطرق هذا الباب ، واكتفينا بتقديم مثال فى الفصل الثالث لتوضيح إمكانية التوصل إلى حكم إجمالى عن التطور فى مستوى المعيشة، وذلك دون إعداد مؤشرات مركبة •

وفيما يتعلق بجمع المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات المقترحة ، فقد تحددت مصادر المعلومات الملائمة لهذا الغرض فى ضوء الاطلاع على أهم الخبرات العالمية والعربية والمحلية فى جمع المعلومات عن مستوى المعيشة أو عن المؤشرات لمفاهيم قريبة من مستوى المعيشة أو متداخلة معه مثل المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات نوعية الحياة والعيش الطيب والتماسك الاجتماعى والحكم •• الخ ، كما تحددت المصادر

المقترحة فى ضوء الاستفادة قدر الامكان مما هو متاح من مصادر ، رغبةً فـــى تقليـــل الكلفة ، وذلك بالطبع فى الحدود التى لاتخل بالاتساق المعلوماتى الواجب المحافظة عليـــه عندما تتعدد المصادر ٠ وقد توزعت مصادر المعلومات اللازمـــة لقيـــاس المؤشـــرات المقترحة لمستوى المعيشة على سبع مجموعات ، بيانها كالتالى :

(١) مصادر رسمية متنوعة للبيانات القومية أبرزهـــا التعـــدادات والحســـابات القوميـــة والحسابات الختامية للموازنة العامة ، وكذلك بعض المسوح مثل مسح القوى العاملة بالعينة ومسح التوظف والأجور وساعات العمل ٠

(٢) مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ، لاسيما فيما يتعلق بالاستهلاك والإنفاق وحيـــازة الأصول وتوزيع الدخل أوالانفاق ٠

(٣) المسح السكانى الصحى ، لاسيما فيما يتعلق ببيانات الخصوبة ومقاييس التغذية ٠

(٤) مصادر غير رسمية ، مثل منظمات حقوق الإنسان والاتحاد العام للجمعيات الأهليـــة وما إليها ، لاسيما فيما يتعلق بقضايا نزاهة الانتخابات ومعاملة المواطنين فى أقســـام الشرطة وما إلى ذلك ٠

(٥) مسح أسرى فى حدود ١٥ – ٢٠ ألف أسرة ، لتوفير المعلومـــات عـــن المؤشـــرات الموضوعية التى لاتتوافر من المصادر السابقة ٠

(٦) عينة فى حدود ٥٠٠٠ مواطن بالغ ، تتألف من عينات صغيرة فى حدود ٥٠ مواطناً، وذلك بواقع أربع عينات لكل محافظة تقريباً ، وذلك لاستخلاص الرأى بشأن عدد من الأمور من خلال جلسات حوار معمق ، وتكوين المؤشرات الذاتية المتصلة بها ٠

(٧) عينات صغيرة لاستخلاص رأى مجموعات من الخبراء أو الناشطين السياســـيين أو فئات محددة من المجتمع كالعمال أو رجال الأعمال أو المديرين فى عدد من الأمور المتصلة بمستوى المعيشة ، وذلك لتكوين مؤشرات الرأى الواردة فـــى عـــدد مـــن المجموعات الفرعية للمؤشرات المقترحة ٠

ويرجع هذا التعدد فى مصادر المعلومات المطلوبة لقياس المؤشرات المقترحة إلى كثرة عدد المؤشرات من جهة أولى ، والى تعدد الوحـــدات المرجعيـــة التـــى تســـتمد منهـــا المعلومات من جهة ثانية ، والى تنوع المعلومات المطلوبة بما يجعل توفرها فى عدد قليل من المصادر أمراً متعذراً من جهة ثالثة ٠ وهذا التعدد الكبير فى مصادر المعلومات – فضلاً عن كثرة عدد المؤشرات ، يستوجب تعاون عدد من الجهات المعنية بأمر المعلومـــات والبحـــث العلمى فى تصميم وتنفيذ المسوح والاستطلاعات المطلوبة وتجهيز المعلومات التـــى يجـــرى جمعها بصورة مناسبة لتقدير المؤشرات المقترحة ٠

والخطوة التالية لجمع المعلومات وتقدير المؤشرات هى بالطبع التحليل • وقد ضربنا فى نهاية الفصل الثالث عدداً من الأمثلة عن استخدام مؤشرات مستوى المعيشة ، وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة بخصائص الأسر وخصائص المناطق التى تعيش فيها فى الكشف عن تطور مستوى المعيشة ، ، وبيان العوامل التى أدت إلى هذا التطور ، واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين مستوى المعيشة على أساس مستدام •

خريطة الطريق

فى ضوء ما تقدم ، نقترح خريطة الطريق التالية لاستكمال ما أنجز فى هذا البحث والوصول إلى قياسات عملية لمستوى المعيشة فى مصر وتحليلات وافية لمكوناته وتطوره وصلة هذا التطور بالسياسات العامة المطبقة :

١- تدقيق تعريف بعض المؤشرات أو تعريف بعض العناصر الداخلة فيها ، فقد تنطوى بعض المؤشرات على عبارات تحتاج إلى توضيح كالنزاهة أو الشفافية • وقد تتضمن بعض المؤشرات الإشارة إلى الفرد باعتباره وحدة الإدلاء بالمعلومات • فهنا قد يحتاج الأمر إلى تحديد ما اذا كان المقصود كل فرد فى الأسرة أم يكتفى بإدلاء رب الأسرة عن المعلومات الخاصة بأعضاء أسرته • كذلك إذا كانت المعلومات ذات الصلة بالمؤشر تعبر عن رأى الخبراء ، فينبغى تحديد ما هى الفئة المقصودة من الخبراء •

٢- تتضمن بعض المؤشرات التغير أو اتجاه التغير عبر الزمن فى ظاهرة ما • وهنا يلزم التحديد الدقيق للمدى الزمنى للتغير ، سواء بمراجعة المدى الزمنى المقترح أم باقتراح مدى زمنى مناسب •

٣- قد تحتاج مستويات تفصيل بعض المؤشرات إلى مراجعة فى ضوء الاستخدامات المتوقعة لهذه المؤشرات • فربما تكون درجة التفصيل المقترحة أكبر من اللازم أو أقل من اللازم •

٤- إن تدقيق صياغة المؤشرات تقتضى ربط كل مؤشر بقيمة مرجعية مناسبة • وقد أشرنا إلى بعض هذه القيم بالنسبة لبعض المؤشرات المقترحة • وربما تحتاج القيم المذكورة إلى مراجعة بقصد التدقيق أو التحديث • لكن النسبة الكبرى من المؤشرات لاتتضمن إشارة إلى قيم مرجعية • ولذا يلزم سد هذه الثغرة استناداً إلى رأى أهل الاختصاص فى كل مجال من مجالات المؤشرات المقترحة •

٥- النظر فى تجميع بعض المؤشرات فى مؤشر مركب ، وذلك إذا كانت وحدات القياس المستخدمة فيها تسمح بالتجميع ، وإذا كان من الممكن التوصل إلى أوزان مناسبة لترجيح المؤشرات الفردية •

٦- وضع التصميمات المناسبة للمسوح المقترح استخدامها لجمع المعلومات اللازمة لتقدير المؤشرات ، وخاصة تحديد حجم العينة المقترح فى كل حالة وتحديد طريقة سحب العينة بما يسمح بتمثيل جيد للفئات المقصود أن تشتمل عليها هذه العينات ، وصياغة استمارات الاستبيان المناسب لكل حالة ، وقوائم الأسئلة التى ستطرح فى اجتماعات الخبراء أو فى الحوارات المعمقة .

٧- التدريب على جمع البيانات وتجهيزها ، والتنفيذ المبدئى للمسوح على عينات تجريبية، مع إجراء اختبارات الجودة والاتساق الاحصائى وتقدير الأخطاء المحتملة والنظر فى تخفيضها إلى أدنى حد .

٨- التنفيذ الميدانى للمسوح والمقابلات واجتماعات الخبراء المختلفة ، ثم تجهيز البيانات التى يتم جمعها ، وتبويبها ووضعها فى صورة تمكن من قياس المؤشرات المقترحة ، وقياس درجة الخطأ المحتملة فى البيانات فى كل حالة .

٩- تقدير المؤشرات المقترحة من البيانات التى تم جمعها .

١٠- تصميم وتنفيذ قاعدة معلومات الكترونية تتضمن ما يجمع من بيانات وما يجرى تقديره من مؤشرات .

١١- إجراء التحليلات المناسبة للبيانات التى تجمع وللمؤشرات المقدرة ، وذلك فى ضوء ما اقترح فى الفصل الثالث من تحليلات ، مع النظر فى إضافة أنواع أخرى من التحليلات .

١٢- إعداد عدد من الوثائق ذات الصلة بالخطوات السابقة ونشرها . ومن أهم هذه الوثائق :

(أ) وثيقة تشرح عمليات تصميم المسوح والمقابلات والحوارات المعمقة وتوضح التعاريف التى استخدمت فيها ، وتسجل أهم الملاحظات على جودة البيانات التى جرى جمعها .

(ب)وثيقة تتضمن الاستبيانات التى استخدمت فى جمع المعلومات من العينات المختلفة ، وقوائم الأسئلة التى طرحت على الخبراء وعلى المشاركين فى الحوارات المعمقة .

(ت) وثيقة السياسة التى ستتبع بشأن إتاحة المعلومات التى تم جمعها ، وكيفية الوصول إلى هذه المعلومات .ويقترح إتاحة المعلومات الخاصة بمستوى المعيشة إتاحةً كاملةً تشجيعاً لتوسيع نطاق استخدامها ، وتعميماً للفائدة المرجوة من جمع هذه المعلومات .

(ث)وثيقة تقدم عرضاً موجزاً للمؤشرات ولنتائج التحليلات التى أجريت عليها .

١٣- إعداد موقع الكترونى عن مستوى معيشة المصريين ، يتضمن كل الوثائق ذات الصلة ، بما فيها الوثيقة المتمثلة فى البحث الحالى ، كما يتضمن قاعدة البيانات والدراسات التى تولت تحليل البيانات والمؤشرات المقدرة ٠

وبطبيعة الحال ، فإن حسن أداء المهام المذكورة أعلاه يفترض التوصل إلى تقسيم جيد للعمل بين الجهات المختلفة التى ستشارك فى التنفيذ ، مع وضع آليات مناسبة للتنسيق فيما بينها ٠

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

الأمم المتحدة ، **الإعلان العالمى لحقوق الانسان** . (ww.un.org) .

باقر ، محمد حسين ، **"قياس وتحليل الفقر مع التركيز الأساليب غير التقليدية "** ، اجتماع فريق خبراء تحسين المعيشة فى دول المشرق العربى ، الإسكوا ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ .

البشرى ، طارق ، **مصر بين العصيان والتفكك** ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

برنامج الأمم المتحدة الانمائى وآخرون ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤** (نحو الحرية فى الوطن العربى) ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .

جامعة الدول العربية ، **التقرير الاجتماعى العربى**، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

جامعة الدول العربية ، **صحة الأسرة العربية وتحديات العولمة** ، قطاع الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٧ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، **النتائج الاجمالية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦** ، www. msrintranet. capmas. gov.eg .

رمضان ، محمد عبد الغنى ، **الكتيب المرجعى لمسح العقد الاجتماعى** – مصر ٢٠٠٥ ، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

سن ، أمارتيا ، **التنمية حرية** ، ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٠٥ ، الكويت ، مايو ٢٠٠٤ .

صالح ، ناهد ، **هموم واهتمامات المواطن المصرى – استطلاع للرأى** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

عبد الحى ،محمود ، **مقدمة فى علم الاقتصاد من منظور إسلامى** ، مذكرات غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الهفوف ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٠ .

عبد الحى ، محمود ، **مفهوم التنمية ومنطلقات الإدارة الحديثة (من منظور إسلامى)** ، مذكرة خارجية ١٥٢١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١ .

عبد المنعم ، أحمد ، **"دور المشروع العربى لصحة الأسرة فى متابعة الأهداف التنموية للألفية"**، ورقة مقدمة فى الحلقة النقاشية للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول "الفقر ومقاييسه المختلفة بدول مجلس التعاون " ، صنعاء ، ٦- ٨ مايو ٢٠٠٨ .

العيسوى ، إبراهيم ، **التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها** ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٣ .

العيسوى ، إبراهيم (محرر)، **التضخم فى مصر ، بحث فى أسباب التضخم وتقييم مؤشراته ، وجدوى استهدافه ، مع أسلوب مقترح للتنبؤ باتجاهاته** ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٩٩ ، معهد التخطيط القومى ، أغسطس ٢٠٠٧ .

العيسوى ، إبراهيم ، **"الفقر من منظور تنموى"** ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تعريف وتحليل وقياس الفقر" التى نظمتها إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية فى دمشق ، ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ .

الفوال ، نجوى ، وآخرون ، **المشروع القومى لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية الأسس المنهجية والتطبيقية** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

فياض ، سمير ، **الصحة فى مصر – الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

المجلس القومى لحقوق الانسان (مصر) ، **حالة حقوق الإنسان فى مصر** ، (www.nchr.org.eg) .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، **دراسة الفقر وخصائص الفقراء فى إطار مسح العقد الاجتماعى ، مصر ٢٠٠٥** ، المركز ، أكتوبر ٢٠٠٦ .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، **مستوى معيشة الأسرة المصرية ، هل تغير خلال السنوات العشر الماضية ؟**، تقارير معلوماتية ، العدد (١) ، يناير ٢٠٠٧ .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، **منهجية ونتائج مؤشر إدراك الفساد الإدارى على مستوى المحليات** ، يوليو ٢٠٠٧ (www. idsc.gov.eg) .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (مصر) ، **استمارة مرصد أحوال الأسرة المصرية** ، مارس ٢٠٠٨ .

معهد التخطيط القومى ، **مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦** ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

المعهد العربى للتدريب والبحوث الاحصائية ، **ندوة مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة فى الاقطار العربية** ، بيروت ، ٦ - ٧ أغسطس ٢٠٠٢ .

منظمة الصحة العالمية ، **التقرير الخاص بالصحة فى العالم ٢٠٠٠** ، (www.who org)

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، **تقرير حقوق الإنسان فى مصر** ، أعداد مختلفة. (www.eohr.org) .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان ،**حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى**، أعداد مختلفة، (www.aohr.org) .

نعمة ، أديب، **"تعريف الفقر وقياسه فى دول مجلس التعاون "**، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية التى نظمها المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حول "الفقر ومقاييسه المختلفة بدول مجلس التعاون فى ضوء الأهداف الإنمائية للألفية " ، فى صنعاء ، ٦ - ٨ مايو ٢٠٠٨ .

النمر ، نادية سالم ،"تأثير النواحى الاقتصادية والاجتماعية على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الصحية والنفسية للإنسان " ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، مجلد ١٥، عدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٧ .

وديع ، محمد عدنان ، **"مسح فى مؤشرات التنمية ونظرياتها من GDP إلى HDI"**، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٩٧ .

وزارة التضامن الاجتماعى ، **استمارة بيان حالة الأسرة المصرية** ، موقع الوزارة على الانترنت : www.mss.gov.eg .

وزارة التضامن الاجتماعى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **استمارة تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر المصرية** ، ٢٠٠٦ .

وزارة الدولة للتنمية الإدارية (مصر) ، **التقرير الثانى للجنة الشفافية والنزاهة : أولويات العمل وآلياته** ، الوزارة ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٨ . (www.edara.gov.eg) .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (مصر) ، **التعداد الزراعى لجمهورية مصر العربية** ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

يونس ، فيصل ،**"اقتصاديات السعادة والشقاء"** ، ورقة مقدمة إلى منتدى الشركاء الثالث عشر، شركاء التنمية ، القاهرة ، أول يونيو ٢٠٠٨ .

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية

Anseau, J. (ed.), **Social indicators,** House of Commons Library, Research Paper 05/63, London, oct. 2005 .

Ateca, V., et al., "The leisure experience, **"The Journal of Socio-Economics,** No. 37, 2008 .

Backstrand, G. and L. Ingelstam, "Enough ! Global challenges and responsible life- styles", **Development Dialogue,** June 2006 .

Bergheim, S., Measures of Well-being, Deutche Bank Research, Frankfurt am Main, **Current Issues,** Sept. 8, 2006 .

Boarini, R .,et al., **Alternative Measures of Well- Being,** OECD Social, Employment and Migration Working Papers, no . 033, Feb. 2006 .

Bond, M., "The pursuit of happiness", **New Scientist,** 4 October 2003, (www. newscientist. com) .

Bronco, M.C., **The Right to Work and the Political Economy of Human Rights,** Universidad De Evora, 2006.

Budlender, D., **A Critical Review of Selected Time Use Surveys,** UNRISD, Geneva, May 2007.

Canadian Council on Social Development, **Social Cohesion in Canada : Possible Indicators,** Strategic Research and Analysis, SRA – 543, Nov. 2000 .

Clark, D.A., "The Capability Approach: its development, critique and recent advances", Global Poverty Research Group, University of Manchester, U.K., WP- 032, 2006(www.gprg . org).

Cohen, C. et al., "Energy requirements of households in Brazil", **Energy Policy**, no. 33, 2005 .

Council of Europe, **Concerted Development of Social Cohesion Indicators, Methodological Guidelines**, August 2005.

Deaton, A and S. zaidi, **Guidelines for constructing consumption aggregates for welfare analysis**, LSMS Working Paper no. 135, World Bank, 2002 .

Dijk, J.V., j.V. Kesteren and P. Smit, **Criminal Victimization in International Perspective- Key Findings from The 2004 – 2005 ICVS and EUICS**, UNICRI, et al., 2007. (www.unicri.it) .

Doyle, C., "Information literacy in an information society- a concept for the information age," Syracuse, N.Y., Eric Clearinghouse on Information and Technology, 1994. Also Published by DIANE Publishing, 1994 .

Dudwick, N., et al., **Analyzing Social Capital in Context, A guide to using qualitative methods and data,** World Bank Institute, Washington D.C., 2006 .

ECLAC, **Social Cohesion : Inclusion and a Sense of Belonging in Latin America and The Caribbean,** ECLAC, UN, May 2007(www. eclac. org) .

EU, **European System of Social Indicators** (www. gesis . org).
Freedom House : www. freedomhouse. org.

Gasper, Des, **Human Well-Being: Concepts and Conceptualizations,** UNU- WIDER Discussion Paper no. 2004/06, April 2004 .

GESIS (German Social Science Infrastructure Services), The **German System of Social Indicators, (www.gesis. org).**

Global Integrity : www. globalintegrity. org .

Grootaert, C., et al., **Measuring Social Capital- An Integrated Approach**, World Bank W.P. no. 18, Washington, D.C., 2004 .

Grosh, M. and J. Munog, **A Manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey** (LSMS) , LSMS Working Paper no. 126, World Bank, 1996 .

Grosh M., and P. Glewwe, **A Guide to Living Standards Surveys and Their Data Sets,** LSMS W.P. No. 120, The World Bank, 1996 .

Hong Kong Council of Social Service, **Social indicators of Hong Kong** (www. socialindicators. org . h k/eng) .

http: // www. businessdictionary . com/definition/ quality of life. html .
http : //www. calvert – henderson . com (Calvert – Henderson Quality of Life Indicators) .
http: //www. economist. com/ media/ pdf/ Quality – of –life. pdf (The Economist Intelligence Unit`s quality of life index) .
http:// en. wikipedia. org/ wiki/ Happiness .
http:// en. wikipedia. org/wiki/ Quality of life .
http:// www. gdrc. org/uem/qol-define. html.
http: //www. livescience.com/health/080304 – happy – genes. html .
http:// www. selfcreation. com/happiness/ what – is – happiness. htm .

International Poverty Center, **Poverty in focus,** IPC, Brazilia , Dec. 2006.

Jensen, J.et al., **Direct Measurement of Living Standards: The New Zealand ELSI Scale,** Ministry of Social Development, wellington, 2002.

Joyeux, R. and R.D.Ripple, "Household energy consumption versus income and relative level of living: A panel approach", **Energy Policy,** no. 35, 2007.

Leckie, S., "Housing rights and Human development: intertwined and inseparable", in C. Dias and S. leckie, **Human Development and Shelter: A Human Rights Perspective**, UNDP Occasional Paper no. 21, Part 2, 1996(www.undp.org).

Matias, C. et al., **Housing, Health and Happiness,** World Bank Policy Working Paper, no. 4214, April 2007 .

Ministry of Agriculture and Land Reclamation and USAID, "Improving and Upgrading Agricultural Statistics and Information", **APRP/RDI Policy Brief** No. 28, 2002, and APRP/RDI Working Paper No. 89/2000 .

Nande, C.M.B, et al., **Experiences of Crime in Thirteen African Countries : Results from the ICVS**, UNODC- UNICRI, 2006. (www. unicri. it) .

Nunn, A. et al., **Factors Influencing Social Mobility**, Department for Work and Pension, Research, Report no. 450, U.K., 2007.

OECD, **Literacy in the Information Age: Final Report of the International Adult Literacy Survey**, OECD, Paris, 2000.

Pachauri, S. et al ., "On measuring energy poverty in Indian households", **World Development**, Nol . 32,no.12, 2004.

Psarianos, I.N., "A note on Work- leisure choice, human capital accumulation, and endogenous growth", **Research in Economics,** No. 61, 2007 .

Ravallion M., "Defining pro-poor growth : A respose to Kakwani", **One Pager**, no. 4, IPC, Brazilia, Nov.2004 .

Robeyns, I.,The Capability Approach. An Interdisciplinary Introduction, (i. robeyns @ uva. nl), revised, 9 Dec. 2003) .

Siisiainen, M., "Two concepts of social capital : Bourdieu vs. Putnam", **ISTR Fourth International Conference**, Trinity College, Ireland, July 2000.

Social Research Center- University of Michigan, **World Values Survey, Methodological Questionnaire; Egypt 1999 – 2000,** SRC, University of Michigan, 2000 .

SOFI, Stockholm University, **The Swedish Level of Living Survey (LNU)** www. sofi. su. se/LNU 2000/ lnu- eng. htm .

Tandon, A., et al., **Measuring Overall Health System Performance for 191 Countries,** GPE Discussion Paper no. 30, WHO, Geneva, 2000(?) (www. who. org) .

Thorbecke E. and M. Nissanke, "Introduction : The impact of globalization on the world's poor", **World Development,** vol. 34, no. 8,2006.

Transparency International: www. transparency . org .

UN Department of Sustainable Development **Indicators of Sustainable Development** (www. un.org).

UN, **Handbook on Social Indicators** Studies in Methods, Series F, No. 40, UN, N.Y., 1989 .

UN, **MDG'S : Millennium Development Goals** (www. un.org) .

UN Statisics Division, **Allocation of Time and Tim Use** (www. unstats. un. org /unsd/ demographic/ sconcerns/ tuse/ default. aspx).

UN, The Wye Group Handbooks, **Rural Households Livelihood and Well-Being**, UN,N.Y. and Geneva, 2007.

UN, **Towards a system of social and demographic Statistics,** Studies in Methods, series F, No. 18, UN, N.Y., 1975 .

UNDP, **Human Development Report** Oxford University Press, New York and Oxford, 1994, 2001, 2002 and 2006 .

US Census Bureau, **Extended Measures of Well- Being : Living Conditions in The United States**, 2003, Household Economic Studies, US Census Bureau, Washington, D.C., April 2007.

US Department of Labour, **American Time Use Survey Summary,** Bureau of Labour Statistics, News, June 28, 2007 (www. bls. gov/ tus/).

Veenhoven, R, **Subjective Measures of well- Being,** UNU- WIDER, Discussion Paper no. 2004/07, April 2004 .

WHO, **The European Health Report 2002** (www.who.org) .

WHO, **World Health Report 2000**. (www.who. org) .

Wikipedia, the free encyclopedia: **Capability Approach,** http: //en. wikipedia. org/wiki:/capability approach .

World Bank, **World Development Indicators 2003& 2005,** WorldBank, Washington D.C., 2003 and 2005.

World Bank and Ministry of Economic Development – Egypt, **ARE- A Poverty Assessment Update,** The world Bank, Report No. 39885 – EGT, 16 Sept. 2007 .

www. cefam. se, **The Swedish Annual Level of Living Survey** .
www. undp- pogar. org/ Arabic (Governance) .
www. worldbank. org/ wbi/ governance .

World Values Survey, **2005 – 2006 Questionnaire**, www. world valuessurvey. com .

Zanaty, F. and A. Way, **Egypt Demographic and Health Survey 2005,** Ministry of Health and Population, National Population Council, USAID, UNICEF, FORD FOUNDATION, Caïro, March 2006 .

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـــرد التنميـــة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر حتى عام ٢٠٠٧	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨